الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة سطيف 1
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجارية وعلـــــوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسييـــر

تخصص: الإقتصـــاد الدولـــي والتنميـــة المستدامـــة

تحت عنـــوان:

دور الشراكة الأورو – متوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربيـــة دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالب :
بقـــــاش وليد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عمـــــاري عمار

أعضاء لجنة المناقشة

د. زواوي موسى	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	رئيســـــا.
أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا.
د. فوزي عبد الرزاق	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	مناقشـــا.
د. بورغدة حسين	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	مناقشـــا.

نوقشت علنـــا بتاريخ: الإثنين 08 أكتوبر 2012
السنة الجامعية : 2011-2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة سطيف 1
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجارية وعلـــــوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسييـــر

تخصص: الإقتصـــاد الدولـــي والتنميـــة المستدامـــة

تحت عنـــوان:

دور الشراكة الأورو – متوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربيـــة دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالب :
بقـــــاش وليد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عمـــــاري عمار

أعضاء لجنة المناقشة

د. زواوي موسى	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	رئيســـــا.
أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا.
د. فوزي عبد الرزاق	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	مناقشـــا.
د. بورغدة حسين	أستاذ محاضر «أ»	جامعة سطيف	مناقشـــا.

نوقشت علنـــا بتاريخ: الإثنين 08 أكتوبر 2012
السنة الجامعية : 2011-2012

كلمة شكر

أشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ثم أتقدم بالشكر والإمتنان الكبيرين للأستاذ القدير؛ الأستاذ الدكتور عماري عمار، على قبوله الإشراف على هذا البحث، رغم إنشغالاته الكثيرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة لم يبخل بها علي طيلة المسيرة الإشرافية.

كما أشكر جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى كل الأساتذة والزملاء على مستوى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة فرحات عباس بسطيف.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله...

إلى أخي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

المقدمـــــة العامـــــة

تمهيد:

لقد أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن ضرورة سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية، تم تشكيلها من قبل الدول الكبرى أساسا بهدف الحفاظ على بقاء مصالحها على الخارطة الدولية والحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية. ولعل من أهم وأبرز هذه التكتلات نجد: الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية والمكسيك "النافتا" واتفاقية بلدان جنوب شرق آسيا "الأسيان".

وفي مقابل هذا، أصبحت الدول النامية، ومن بينها الدول المغاربية، باختلاف أوضاعها وقناعاتها، أمام حتمية لا مفر منها بالانضمام والاندماج في هذه التكتلات، وذلك من أجل مسايرة الركب التنموي للدول المتقدمة المشكلة لهذه التكتلات، وتحقيق مكاسب تساهم في اندماجها إيجابا في الاقتصاد العالمي، والمساهمة بالخصوص في تحقيق تنميتها المستدامة.

وأمام هذه الظروف، استغل الاتحاد الأوروبي، خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، الفرصة وطرح مشروع الشراكة مع الدول الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية، يهدف أساسا لإنشاء نظام تعاون إقليمي ذو طابع اقتصادي، سياسي، ثقافي، اجتماعي مستدام، تنبثق عنه اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة من دول الضاحية الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط منفردة من جهة أخرى، على أمل الوصول لتحقيق منطقة تبادل حر تتمتع برفاهية مشتركة لشعوب المنطقة مبنية على أساس النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام والمتوازن، وتزول فيها كل القيود المفروضة على السلع و الخدمات، والمنظومة المؤسسية وما يرتبط بها من تحرير للمبادلات التجارية وانسياب لرؤوس الأموال وانتقال للأيدي العاملة والكفاءات، بما يساهم في تحقيق هدف النمو والتنمية المستدامة في الفضاء الأوروبي المتوسطي والمغاربي.

وأمام تعدد النقاشات حول موضوع التنمية المستدامة، باعتبار عملية تحقيقها تحد عالمي يتطلب التزاما دوليا وتعاونا إقليميا كبيرا، وأمام ما يشهده الفضاء المتوسطي عموما والمغاربي خصوصا، من تنامي كبير في المشاكل البيئية كتلوث البحر، ظاهرة السياحة غير المستدامة وكذا التعمير في المناطق الساحلية وانتشار التصحر في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، أقرت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة أن للفضاء المتوسطي والمغاربي دور ومسؤوليات بالغة الأهمية في الجهود الدولية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما تجلى في وضع عدة آليات وبرامج في هذا الإطار، أهمها الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والتي تهدف أساسا لمواجهة التحديات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، لإدماج المنطقة ضمن مسار تنموي مستدام من خلال تعزيز السلم والاستقرار والرفاهية والعمل على خفض الهوة التنموية بين دول ضفتي المتوسط.

في هذا السياق، وبهدف تفعيل الشراكة وتوسيعها لتشمل مجالات أخرى أهم، أطلق الاتحاد الأوروبي آلية جديدة تحت عنوان سياسة الجوار الأوروبية يلتزم فيها سياسيا وقانونيا بإدماج البعد البيئي في جميع سياساته مع دول الجوار من جهة، ويعمل، من جهة أخرى، على إدراج مجالات جديدة للتعاون والشراكة تشمل مجالات الطاقة النظيفة؛ النقل والمواصلات، التكنولوجيا والبحث العلمي وكذا مسألة التنمية المستدامة ووضع خطط عمل من شأنها تشجيع الإدارة الرشيدة في مجال البيئة في البلدان الشريكة لتجنب تدهور البيئة والتلوث، وحماية صحة الإنسان والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في الفضاء المتوسطي والمغاربي.

ورغم هشاشة وضعها الاقتصادي وافتقاد اقتصادها للقدرات التنافسية مقارنة باقتصاديات الشريك الأوربي وما يشكله هذا العامل من خطورة، أمضت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، وهذا لرغبتها القوية في إمكانية إقامة شراكة إستراتيجية متوازنة تسمح باقتناصها لفرص حقيقية للاندماج في فضاء الاقتصاد المتوسطي ومن ثمة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتسمح أيضا بالمساهمة والمساعدة على تحويل جذري للاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي مبني على عائدات ثروة غير متجددة ترهن حقوق الأجيال اللاحقة من استغلال هذه الثروة إلى اقتصاد حقيقي مبني على خلق ثروة حقيقية تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في العيش بكرامة وسلام وتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

*** إشكالية الموضوع:**

من خلال ما تقدم تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في السؤال المحوري الآتي:

ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية عامة، وفي الإقتصاد الجزائري خاصة؟

ويقودنا هذا السؤال المحوري لطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

- هل بإمكان الشراكة الدولية توفير مناخ تعاون حقيقي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفوارق التنموية بين الدول المتشاركة؟
- هل التنمية المستدامة وأبعادها ومبادئها كفيلة بتشكيل إطار مرجعي يمكن الإعتماد عليه في حل المشاكل والتحديات المشتركة بين عدة دول، تشهد تفاوتا تنمويا كبيرا فيما بينها، كدول الفضاء الأوروبي المتوسطي المغاربي؟
- ما هو واقع، تحديات وإنعكاسات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية؟ وما هي الآليات، الاستراتيجيات والبرامج الموضوعة في هذا الإطار؟ وما مدى تنفيذها؟

- ما هي آثار وانعكاسات وآفاق الشراكة الأورومتوسطية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟.

*** فرضيات البحث:**

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- الشراكة الأجنبية ضرورة حتمية خاصة إذا كانت بين دول تجمعها روابط مشتركة جغرافيا، تاريخيا، إجتماعيا، ثقافيا وإقتصاديا وماليا في ظل عالم تتضاءل فيه أهمية إقتصاد الدولة المنفردة؛
- تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية مسألة حتمية بالغة الأهمية لدول المنطقة نظرا لما تحتله من موقع إستراتيجي على الخارطة الدولية؛
- يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورومتوسطية أساسا لتوسيع السوق الأوروبية وتصريف منتجاته لأسواق جديدة والمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول المغاربية؛
- نجاح الشراكة الأورومتوسطية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مرتبط بمدى إستعداد وتعاون الإتحاد الأوروبي.

*** حدود الدراسة**

سيتم التركيز في هذه الدراسة على الدول المغاربية المركزية وهي الجزائر، تونس والمغرب بإعتبارها ترتبط مع الإتحاد الأوروبي بإتفاقيات شراكة منبثقة عن عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 1995. أما من الجانب الزمني فسيتم إعتماد الفترة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2009، مع إمتدادها في بعض الحالات إلى سنة 2011.

*** أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحديد طبيعة الدور الذي ستلعبه الشراكة الأورومتوسطية في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، ومن خلالها في الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال التطرق للآليات، الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الموضوعة في هذا الإطار ومدى تنفيذها وتحقيقها للأهداف المسطرة.

*** أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية، الإقليمية والدولية. إذ جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة للشراكة الأورومتوسطية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية عامة وفي

الجزائر خاصة، وهذا من خلال المساهمة في النهوض باقتصاديات هذه الدول ومساعدتها على الحصول على التكنولوجيا ومختلف المعارف والخبرات ودعم مشاريعها التنموية المستدامة، هذا بالإضافة لتقييم ما ترتب لغاية اللحظة وما سيترتب مستقبلا من آثار وانعكاسات للشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاديات المغاربية في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وكذا معرفة مدى تطبيق مختلف جوانب إتفاقيات الشراكة ميدانيا ومدى إستفادة الإقتصاديات المغاربية من الامتيازات التي توفرها هذه الإتفاقيات.

*** دوافع اختيار الموضوع:**

لقد تم إختيار الموضوع لأسباب ودوافع عدة أهمها:

- موضوع التنمية المستدامة من مواضيع الساعة على كل المستويات؛ المحلية، الإقليمية والدولية؛
- الرغبة في البحث في مواضيع إقتصاديات الشراكة الدولية والتكتلات الإقتصادية؛
- قلة الدراسات التي ربطت بين الشراكة الأورومتوسطية وموضوع التنمية المستدامة، إذ أن أغلب الدراسات السابقة حول موضوع الشراكة الأورومتوسطية لم تتطرق للجوانب والأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة بل اهتمت أساسا بالآثار والإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية، بمفهومها الكلاسيكي، للشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط والدول المغاربية.

*** منهج البحث:**

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام التام بالموضوع، وكذا إختبار الفرضيات المعتمدة، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الجمع بين ثلاثة مناهج هي المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، لسرد مختلف التعريفات والمعلومات التي تخص الشراكة الدولية والأورومتوسطية، التنمية المستدامة والعلاقة المتبادلة بين هذه المفاهيم. وكذا لعرض مختلف المعلومات وفقا للتسلسل التاريخي والمراحل التي مرت بها الشراكة الأورو-متوسطية، وكذا تحليل وتقييم مختلف الآليات والبرامج والسياسات المتخذة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.

*** أدوات الدراسة:**

تمثلت الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث فيما يلي:

- المراجع والمصادر المشكلة من كتب، مجلات ودوريات، مقالات، مذكرات، تقارير وطنية ودولية باللغتين الوطنية والأجنبية؛

- الإستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الجديدة غير المتاحة على شكل كتب؛
- الإتصال بمختلف الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الدراسة من أجل الإستشارة وطلب التوجيه.

*** الدراسات السابقة:**

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فبعد البحث تبين وجود عدة دراسات تناولت بعض الجوانب من هذا الموضوع، حيث أن أغلبها تصب في دراسة وتحليل آثار وانعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على إقتصاديات دول جنوب شرق المتوسط « PSEM »، أو على الإقتصاديات العربية أو المغاربية بصفة عامة، وعلى الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة. وفيما يلي عينة من هذه الدراسات التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة:

- **الدراسة الأولى:** بعنوان "**دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية – الأورو متوسطية**"، أطروحة دكتوراه، من إعداد الباحث عمورة جمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة ما يوفره مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية والعربية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية، وكذا إبراز مدى أهمية مسألة الاندماج أو التكامل العربي كضرورة تفرضها معطيات النظام العالمي الجديد ومسار العولمة من أجل تعظيم الإستفادة من مزايا هذه المشاريع. وفي هذا الإطار قسم الباحث دراسته، إلى ستة (06) فصول. تناول في الفصل الأول ماهية العولمة وانعكاساتها على الدول النامية، وتطرق في الفصل الثاني لدراسة واقع الاقتصاديات العربية المتوسطية، وفي الفصل الثالث قدم الباحث عرض حال عن واقع الشراكة العربية الأوروبية. كما تطرق في الفصل الرابع لعرض الآثار المترتبة عن الشراكة العربية المتوسطية وذلك من خلال عرض تجارب بعض الدول المتوسطية (تونس، المغرب، مصر). في حين أنه تناول في الفصل الخامس فكرة الاندماج أو التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة. وأخيرا فقد خصص الباحث الفصل السادس والأخير لدراسة تجربة الشراكة الأوروجزائرية.

- **الدراسة الثانية:** بعنوان "**دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية حالة دول المغرب العربي**"، من إعداد الباحث شريط عابد، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

تزامنت الدراسة مع توقيع الدول المغاربية لإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومن هنا فقد حاول الباحث القيام بدراسة تحليلية لواقع هذه الشراكة وآفاقها الإستشرافية على المدى البعيد، وكذا معرفة مدى قدرة الشراكة على توفير مناخ تعاوني حقيقي في منطقة البحر المتوسط، وتقليص فوارق التوازن في التنمية في المنطقة. وفي هذا الإطار، قسم الباحث دراسته إلى أربع فصول، حيث تناول في الفصل الأول عرض لأهم التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، ثم تناول في الفصل الثاني مسار التعاون الأوروبي المتوسطي. في حين تطرق الباحث في الفصل الثالث، لعرض حال عن الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية ومكوناتها. وأخيرا، عرض الباحث في الفصل الرابع، نتائج تجارب الدول المغاربية في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، مبرزا أهم التحديات التي تواجه إقتصاديات هذه الدول وآفاقها المستقبلية في ظل إتفاقيات الشراكة.

- **الدراسة الثالثة:** بعنوان "**التأثيرات على الإستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية**"، دراسة للإتحاد الأوروبي أنجزها معهد السياسات وإدارة التنمية بجامعة مانشستر والمعهد الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع المفوضية الأوروبية في سنة 2006.

وتتمثل الدراسة في مشروع تتولاه المفوضية الأوروبية لتقييم التأثيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المترتبة عن قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المرتقبة، وهو مشروع يتم عبر مرحلتين، تمحورت المرحلة الأولى حول تطوير المنهجية الواجب إستخدامها وإتباعها في عملية التقييم، في حين خصصت المرحلة الثانية لإجراء تقييم شامل للتأثير على الإستدامة يضم المنطقة ككل. كما سعت الدراسة لتوفير المعلومات اللازمة لعملية التفاوض من أجل تطوير ووضع سياسات موازية وملائمة ولتحديد الأولويات، في مجال الشراكة، والتي تستلزم دراسات أكثر تفصيلا مستقبلا. وشمل التقييم مكونات أساسية تتمثل في تأثيرات إزالة الحواجز الجمركية، وغير الجمركية على السلع الصناعية والزراعية والخدمات وتحرير التجارة بين دول الجنوب. وخلصت الدراسة إلى أن التأثيرات في الإتحاد الأوروبي ستكون إيجابية إقتصاديا بالنسبة لرفاه المستهلك وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية، وقد تكون سلبية إجتماعيا بالنسبة للمنتجات الزراعية، في حين قد تكون التأثيرات البيئية إيجابية بالنسبة للمياه والتلوث الزراعي والتنوع البيولوجي، وسلبية بالنسبة للزراعة الريفية. أما فيما يخص التأثيرات على الدول الشريكة، فقد توقعت الدراسة، أن تكون التأثيرات الإقتصادية إيجابية على المدى الطويل خصوصا على رفاه المستلك، والذي من المحتمل أن يرتفع بنسبة 0.8% من إجمالي الناتج الإجمالي للمنتجات الصناعية. كما توقعت الدراسة أن تكون التأثيرات الإجتماعية سلبية من خلال إحتمال إرتفاع البطالة وإنخفاض معدلات الأجور، إرتفاع الخسائر الجمركية تترجم لإنخفاض محسوس في النفقات على برامج الصحة والتربية والتعليم. في حين توقعت الدراسة أن تكون التأثيرات

البيئية سلبية من أبرزها، التأثيرات المحلية الكبرى على موارد المياه وخصوبة التربة والتنوع البيولوجي في المناطق التي تخضع لضغط شديد، وكذا حدوث ضغط بيئي أكبر في المدن نتيجة تقهقر الإستخدام في الريف وتنامي الهجرة من الريف إلى المدينة. وفي الأخير قدمت الدراسة توصيات هامة لمعدي السياسات في إطار الشراكة الأورومتوسطية تتمحور حول ضرورة مراعاة مختلف التأثيرات على الإستدامة في المنطقة، وإتخاذ تدابير كافية لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة.

*** هيكل الدراسة:**

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا إثبات صحة أو نفي الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول دور الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا من خلال الإعتماد على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة وأهم المفاهيم المرتبطة بها. أما المبحث الثاني فيسرد أهم المفاهيم المتعلقة بالشراكة الدولية وإقتصاديات الشراكة الدولية، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى مسألة مدى مساهمة الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

وسنقوم في الفصل الثاني بإستعراض المسار والتطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية، والذي انتقل من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة، وكذا إبراز مختلف أبعادها ومجالاتها. وفي هذا الإطار، سنتطرق في المبحث الأول لإبراز المعالم الرئيسية للإقتصاد العالمي المعاصر وإفرازاته المتمثلة أساسا في تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية وما يسمى بظاهرة أقلمة العولمة، ثم في المبحث الثاني سنستعرض المسار التاريخي للتعاون الأورومتوسطي، وكذا أهم مضامين مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية. في حين سنخصص المبحث الثالث لدراسة واقع العلاقات الأوروبية المغاربية وإستعراض آفاقها في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

ويتطرق الفصل الثالث، من خلال دراسة تحليلية وتطبيقية تمتد إلى ثلاثة مباحث، إلى معرفة دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية المركزية والتي تربطها إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي وهي الجزائر، تونس والمغرب. المبحث الأول مخصص لتبيان أبرز تحديات التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ثم نستعرض في المبحث الثاني تقييم مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. في حين المبحث الثالث، مخصص لإبراز دور الشراكة في تحقيق التنمية الإجتماعية والبيئية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.

وأخيرا، خصصنا الفصل الرابع لدراسة حالة أو تجربة الشراكة الجزائرية الأوروبية، وهذا من خلال إبراز مدى مساهمة مشروع الشراكة الأورومتوسطية في دعم مسار تحقيق التنمية المستدامة في

الإقتصاد الجزائري. ونستعرض في المبحث الأول إطار العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية، ثم سنستعرض في المبحث الثاني دور الشراكة في تحقيق الإستدامة الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري، في حين سيخصص المبحث الثالث لعرض مساهمة الشراكة في دعم جوانب الإستدامة الإجتماعية والبيئية في الإقتصاد الجزائري.

وسنتطرق في الخاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة التي تم القيام بها، بالإضافة لجملة من التوصيات التي تحاول إعادة النظر في مسار الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول الممغاربية وخاصة الجزائر، بهدف تعظيم المكاسب لدعم وتعزيز مسار التنمية المستدامة في هذه الدول. وفي الأخير أرجو من الله الكريم أن أكون قد وفقت في دراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول

التنمية المستدامة والشراكة الدولية؛ مدخل نظري

تمهيد:

في إطار سعي الدول النامية لتسريع جهود النمو والتنمية من خلال تبنيها للعديد من الإستراتيجيات التنموية، والتي تصبو من خلالها لبلوغ تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة؛ عبر تحقيق أهداف جوهرية تكمن أساسا في تحقيق معدلات نمو مستدامة وتنويع مصادر الدخل، الحد من ظاهرة الفقر والتوزيع العادل للدخل في ظل حماية فعالة وجيدة للبيئة، تطرح مسألة التعاون والشراكة الدولية في مجالات عدة، من أبرزها مجال التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر، كأداة ووسيلة فعالة من شأنها أن تساهم بجدية في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة لهذه الدول.

وفي هذا السياق، لا تمثل الشراكة الدولية مجرد إتفاق تكامل إقتصادي فقط، بل هي أداة تسمح بإندماج إقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، ضمن الإقتصاد العالمي وذلك من خلال عدة آليات أهمها، من ناحية، تحرير التجارة الخارجية بين الدول تدريجيا وصولا لإنشاء منطقة تبادل حر، ومن ناحية أخرى، تعزيز إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية بين هذه الدول على شكل إستثمارات أجنبية مباشرة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل نظري للتنمية المستدامة والشراكة الدولية وكذا العلاقة التي تربط بينهما، وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:

1. مدخل نظري للتنمية المستدامة.
2. دراسة نظرية للشراكة الدولية.
3. اتجاهات الشراكة الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النامية.

المبحث الأول : الإطار النظري للتنمية المستدامة

في خضم التفكير حول ضرورة السعي للبحث عن نماذج تنموية جديدة تضمن إستمرارية التنمية واستدامتها ووقف التدهور المناخي العالمي، شاع في العقدين الأخيرين استخدام لفظ التنمية المستدامة في الأدب التنموي المعاصر، وتم إعتباره كنمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد بحيث يحقق المعاملات الاقتصادية الرامية إلى رفع معدلات النمو من جهة ومن جهة أخرى يعمل على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وكل ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، كما يمثل إجابة لواقع شغل بال دول العالم المتقدم والنامي على حد السواء من خلال تنامي وتزايد ظواهر عدة تهدد الكون ككل، أبرزها هشاشة الأنظمة الحيوية وإستنزاف الموارد الطبيعية والتفاوت الكبير في المستويات التنموية بين دول العالم، ففقر مدقع يقابله غنى فاحش، وكذا تدهور البيئة وتزايد خطر الإحتباس الحراري. وأصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانة خاصة ومميزة في صياغة وإعداد البرامج التنموية في مختلف الدول، حتى أنها أصبحت تمثل بالنسبة لأغلب الدول وخاصة النامية منها، تحديا سياسيا، أمنيا، اقتصاديا واستراتيجيا وجب العمل على تحقيقه.

المطلب الأول : النمو والتنمية في سياق الفكر الإقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية والتي أوردها الفكر الإقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي

للنمو الاقتصادي تعاريف عديدة، لكن الملاحظ لهذه التعاريف يجد أنها تشترك وتتفق عادة في المعنى الإجمالي رغم أنها تلتقي في نقاط وتختلف في أخرى. ففي بعض الأحيان يعرف النمو الإقتصادي بأنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1]، كما أن هناك من يرى أن" النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2]، وبالتالي تبرز هنا الحاجة والضرورة لتحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، الناتج الوطني، العمالة، الإستهلاك، الإدخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية للأفراد. وهناك أيضا من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[3]، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

---

[1] ARROUS Jean. Les théories de la croissance .Paris : éditions du seuil, 1999, P.9.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في النمو. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003، ص 11.

[3] مدحت مصطفى محمد وعبد الظاهر أحمد سهير. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

ومن خلال هذه التعاريف التي سبقت نستنتج أن للنمو الإقتصادي خصائص عدة، أهمها هي:

- أن الزيادة في الدخل الداخلي للبلد لابد أن يترتب عنها زيادة في دخل الفرد الحقيقي؛
- أن الزيادة في دخل الفرد لابد أن تكون حقيقية أي حدوث زيادة نقدية في دخل الفرد دون تضخم.
- أن النمو لابد أن يكون على المدى الطويل أي التركيز يصب على تحقيق النمو المستدام وليس العابر والظرفي.

وفي هذا السياق، نستخلص أن النمو الإقتصادي مرتبط بحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد والذي يتم قياسه من خلال قسمة الدخل الإجمالي للبلد على عدد السكان، ويتعدى إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد. ويتفق عدد من الباحثين، أن هذا المفهوم للنمو الإقتصادي يركز فقط على الجوانب الكمية، دون الإهتمام بالجوانب النوعية، أي حدوث الزيادة في مستوى رفاهية الفرد. وبالتالي يبرز النمو الإقتصادي كمفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيرات في رفاهية الفرد، فالنمو الإقتصادي قد يتم على حساب إستنزاف الموارد الطبيعية، وزيادة نسب التلوث، وتغييب العناية بالموارد البشرية.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية

لقد برز مفهوم التنمية في بداية الأمر في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ولقد اهتم الإقتصاديون كثيرا بهذا المفهوم، الذي يشهد تعاريف عدة ومختلفة، وهو الأمر الذي جعله محل جدال فكري وسياسي تجسد من خلال تعدد آراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين الاقتصاديين الذين وضعوا له تعاريف سنورد أهمها من خلال تسلسلها التاريخي الزمني، وهي مقسمة إلى أربع محطات تاريخية على النحو الموالي:

أولا: التنمية كمرادف للنمو الإقتصادي

لقد تم التركيز في هذه المرحلة على الجوانب الإقتصادية للتنمية في إطار محاكاة مسيرة النمو الإقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة، إذ على هذا الأساس عرفت التنمية إنطلاقا من معيار الدخل والتغيرات الأساسية التي تحدث في الهيكل الاقتصادي. ولقد استحوذ موضوع النمو الإقتصادي على أبحاث وإجتهادات العديد من المفكرين الإقتصاديين، على إعتبار أنه موضوع يقع في جوهر العملية الاقتصادية، وأنه بقى في صلب إهتمام النظريات الإقتصادية رغم التفاوت والإختلاف الكبيرين في

آراء ووجهات نظر هؤلاء المفكرين، خصوصا فيما يتعلق بالأسباب والمتغيرات أو العوامل المؤدية إلى تحقيق النمو. وفيما يلي نستعرض، بإختصار، أهم النظريات التي ناقشت مسألة النمو الاقتصادي.

1 -نظرية النمو عند الكلاسيكيين

يعتبر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو من أهم المفكرين الاقتصاديين الذين أسسوا لهذه النظرية إضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان[1]. إذ تعتبر مساهمة آدم سميث إضافة هامة، فقد ركز على زيادة الانتاجية من خلال التخصص في العمل مما يرفع الكفاءة واعتبر أن الأرباح المحققة تسهم في زيادة الادخار مما يقود لزيادة الاستثمار وبالتالي يرتفع النمو بشكل مباشر. أما إضافة ريكاردو، فتتمثل في إعطاءه أهمية بالغة للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك العوامل الفكرية، الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي؛ وكذلك ركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[2] .

من جانب آخر، فإن ماركس اعتبر أن النمو سيتراجع بسبب تراجع العائد على رأس المال وزيادة حصة رأس المال للإنتاج مما يقود معدل الربح للصفر. إضافة إلى أزمات فائض الإنتاج التي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. في الوقت الذي أشار مارشال إلى التنظيم كعامل رابع من عوامل الإنتاج وأشار إلى العلاقة بين التعليم والنمو.ركز كل من شومبيتر وكينز على أهمية العامل التقني في النمو الاقتصادي[3].

وما يعاب على هذه النظرية، أنها غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، بل موجهة أساسا للدول المتقدمة، وهذا نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي والتي هي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية. وأبرز ما يجسد هذا الطرح هو تلك النظرة المتشائمة التي جاء بها **مالتوس**، والذي يعتبر شبحًا بالنسبة للدول النامية، نتيجة نظريته السكانية، فقد اعتبر أن معدل نمو السكان متسارع بأكثر من معدل نمو الإنتاج، وبالتالي يكون الحل هو تناقص السكان من خلال الحروب والمجاعات والطاعون.

[1] نفس المرجع، ص 69.

[2] الحبيب فايز إبراهيم. نظريات التنمية والنمو الإقتصادي. المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك سعود، 1985، ص 29.

[3] نصر ربيع. "رؤية للنمو الإقتصادي المستدام في سوريا". مجلة جمعية العلوم الإقتصادية السورية. 2004. ص5.

2 -نموذج هارود ودومار للنمو الاقتصادي

لقد كان لكل من الباحثين **روي هارود وايفسي دومار**، السبق في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي من خلال قيامهما بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة إستمرار نمو الاقتصاد دون مروره بأزمات كساد متكررة[1].

ويبين نموذج **هارود–دومار** كيفية زيادة معدل النمو، وحسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الإعتبار كل من العرض والطلب. ولقد ميز الباحثين بين ثلاث معدلات للنمو وهي[2]:

- معدل النمو الطبيعي (GN): وهو يعادل معدل نمو المشتغلين(العمال) إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل وهو معدل النمو الممكن تحقيقه؛
- معدل النمو الفعلي(G): وهو معدل النمو المحقق فعليا؛
- معدل النمو المضمون(GW) وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي يتم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة.

ويعتبر أهم نقد تعرض له النموذج هو عدم التركيز على عنصر العمل، والذي يمثل المصدر الآخر للنمو في معادلتهما.

3 -النظريات النيوكلاسيكية للنمو

3 1- النظرية النيوكلاسيكية التقليدية – نموذج سولو للنمو–

يعتبر الاقتصادي سولو مؤسس هذه النظرية، والتي تفترض أن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو، فمن الفرضيات الأساسية، في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطورا بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف[3].

وكذلك تفترض النظرية بأن العلاقة بين حصة الفرد من الدخل مع معدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية. أي كلما زاد متوسط دخل الفرد في اقتصاد ما تقل إمكانيات تحقيق معدلات نمو

---

[1] فريدريك شرر. تعريب على أبو عمشة. نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. الأردن : مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، ص 39.

[2] نصر ربيع. مرجع سابق، ص6.

[3] ROMER David,Traduit par MAZEROLLE Fabrice. Macroéconomie Approfondie. Paris : Edition science international, 1997, p 10.

مرتفعة، والمبرر هو أن الدول ذات الدخل المنخفض للفرد تملك تراكمًا رأسماليًا ضعيفًا وبالتالي ستحقق الاستثمارات عوائد متزايدة على عكس الدول ذات الدخل المرتفع للفرد. مما قاد للاستنتاج بأن الدول الفقيرة قادرة على التقارب في الدخول مع الدول المتقدمة إذا نجحت في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. ولقد نجحت هذه الفرضية في التطبيق العملي في الدول المتقدمة لكنه لم يحقق النتيجة نفسها في الدول النامية[1].

3 2 النظرية الحديثة للنمو – نظرية النمو الداخلي –

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية[2]. وتعتبر هذه النظرية، والتي يعتبر **بول رومر** رائدها الأول، مكوناً أساسيا في نظرية التنمية للدول الناشئة، إذ تفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية التقليدية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني[3].

ثانيا: التنمية الشاملة

لقد أخذ الإتجاه الجديد في تعريف التنمية في عين الإعتبار جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطية مختلف المجالات والتخصصات، ومن هذا المنطلق يعرف الأستاذ صالح صالحي[4] التنمية الشاملة بأنها " عملية تغيير شاملة ومتكاملة إقتصاديا وإجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في إقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان"، ومن خلال التعريف يتبين بقاء التنمية كمسألة إقتصادية في المقام الأول.

ثالثا: التنمية المعتمدة على الذات

جاء هذا الطرح كمحاولة لفك الإرتباط والتبعية بالعالم الخارجي من خلال العمل على دفع العملية التنموية وتوجيهها نحو الداخل أي بالإهتمام بالسوق الداخلي.

رابعا: التنمية المستدامة

يمثل هذا المفهوم آخر وأحدث ما توصل إليه الفكر التنموي الحديث، وسنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثاني.

---

[1] نصر ربيع. مرجع سابق، ص7.

[2] GUERRIEN Bernard. Dictionnaire d'analyse économique. Troisième édition, Paris : Edition La Découverte, 1996, p126.

[3] نصر ربيع. مرجع سابق، ص8.

[4] صالحي صالح. محاضرة حول عرض لأهم الأدبيات التقييمية للإستثمار الأجنبي المباشر، ماي 2011، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة المرحلة المتقدمة جدا للتطور المستمر والواضح من حيث المفهوم والمحتوى لمفهوم التنمية، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات والدول. ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة للعلن من خلال عدة تقارير وبعد مسيرة طويلة من المفاوضات الدولية داخل منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال إطلاعنا على العديد من المراجع العلمية يمكن أن نقسم مسيرة تطور مفهوم التنمية المستدامة إلى ثلاثة مراحل أساسية، شهدت محطات تاريخية بارزة ساهمت بشكل رئيسي في ظهور وتبلور مفهوم التنمية المستدامة بشكله الحالي، وهي:

الفرع الأول : المرحلة الأولى من سنة 1950 إلى 1986

شهدت هذه المرحلة أولى التحذيرات حول موضوع التلوث وتم الإقرار والإعتراف أن النمو الإقتصادي المتزايد لا يمكن أن يستمر، كما أن الإستغلال بالريتم الحالي للموارد الطبيعية، كالبترول واليورانيوم، قد يؤدي لنضوبها رغم مساهمتها الفعالة في النمو الإقتصادي[1]. وتمثل هذه المرحلة بداية الإهتمام بالمسائل البيئية، وأبرز المحطات التاريخية لهذه المرحلة هي :

أولا : إنشاء الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة سنة 1948

إن بوادر الإهتمام الدولي بالبيئة ومخاطر تدهورها تجسدت سنة 1948، من خلال تأسيس منظمة دولية مقرها بسويسرا تحت مسمى الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، والذي أصدر سنة 1950 أول تقرير له حول حالة البيئة كمحاولة منه للبحث عن أسس التصالح والتوافق بين الإقتصاد والبيئة[2].

ثانيا : إنشاء نادي روما 1968

وما جسد الوعي بتلك التحذيرات هو إنشاء نادي روما الذي جمع العديد من رجال الصناعة والأعمال من مختلف دول العالم، يتقدمهم رجل الأعمال الصناعي الإيطالي أوريليو فيشي، وهذا من أجل دراسة الأخطار الشاملة التي تهدد الإنسانية وخلص النادي إلى الدعوة لضرورة إجراء أبحاث

[1] BURGENMEIER Beat. Politiques économiques du développement durable. 1er Edition, Bruxelles : De Boeck, 2008, p.36.
[2] AUBERTIN Catherine et VIVIE Franck Dominique. Le Développement durable ; enjeux politiques économiques et sociaux. Paris : IRD Edition, 2005, p. 45.

تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، وفي سنة[1] 1972 توجت أعمال هذا النادي بنشر تقرير تحت عنوان "أوقفوا النمو"، وهو تقرير مفصل حول مخاطر النمو الإقتصادي و الديموغرافي المتزايدين وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية واستنزافها، وأقر بأن نموذج النمو المتبع حاليا في هذه الفترة سيؤدي إلى كارثة بيئية وإجتماعية في سنة 2100.

ثالثا : مؤتمر ستوكهولم سنة 1972

في هذه السنة تم عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول الإنسان والبيئة بالعاصمة السويدية ستوكهولم، وكان المحور الرئيسي للمؤتمر هو التفكير وتعميق النقاش والبحث حول العلاقة بين البيئة والتنمية، ولقد أدرج هذا المؤتمر لأول مرة المسائل البيئية ضمن الإنشغالات والإهتمامات الدولية، كما شهد ميلاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2] "PNUE" ، واتفق المشاركون في البيان الختامي للمؤتمر على ستة وعشرون (26) مبدأ تجسدت في وضع برنامج عمل هام لمواجهة ظاهرتي التلوث والتخلف، وتم كذلك إدراج موضوع البيئة والإنسان في جدول الأعمال الدولي. كما اتفق كذلك على تنظيم مؤتمر كل عشر سنوات لدراسة هذه المسائل وكذا لتقييم وضعية وحالة الأرض[3].

رابعا: تقرير حول الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة سنة 1980

في تقريره حول الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة، إقترح الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة لأول مرة إستخدام لفظ التنمية المستدامة[4].

الفرع الثاني : المرحلة الثانية من سنة 1987 إلى 2001

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في الجهود الدولية الرامية إلى وضع مفهوم جديد للتنمية، ففي هذه المرحلة تم لأول مرّة استخدام مصطلح التنمية المستدامة في مختلف الجهات الدولية الرسمية وكذا بين أفراد العالم بشكل واسع، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بنوعين من المشكلات التي يعاني منها معظم الدول: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر وكذا التدهور المستمر للبيئة الطبيعية. كما أنه في هذه المرحلة فرض المناخ وجوده على جدول الأعمال العالمي. ومن أهم المحطات التي شهدتها هذه المرحلة نذكر:

---

[1] سحر قدوري الرفاعي. التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، سبتمبر 2006، تونس، جامعة الدول العربية بالقاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 22.

[2] BURGENMEIER Beat. Op.cit,, P36.

[3] COHEN-BACRIE Bruno. Communiquer efficacement sur le développement durable. Paris : les éditions DEMOS, 2006, p 16.

[4] AUBERTIN Catherine et VIVIE Franck Dominique. Op.cit,, P.45.

أولا : تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987

في سنة 1987، نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "CMED" تقرير برونتلند "BRUNDLAND"، نسبة لرئيسة اللجنة جروهاليم برونتلند، المكلفة بإعداد التقرير، تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، وأصبح هذا التقرير فيما بعد يمثل النص التأسيسي الرسمي للتنمية المستدامة كما يتم تداوله في يومنا هذا إذ تم من خلاله بلورة أول تعريف دقيق لها. ويقر التقرير أن المشاكل البيئية الخطيرة على المستوى العالمي ترجع أساسا لحالة الفقر الكبيرة المستفحلة والتي تسود دول الجنوب من جهة، وإلى أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة المطبقة والمتبعة في دول الشمال من جهة أخرى، كما أكد التقرير أن التنمية غير المسؤولة بيئيا والتي لا تأخذ بعين الإعتبار الإهتمامات البيئية، كما هو عليه الحال في هذه الفترة، يمكن أن تهدد البشرية في وجودها وبالتالي فإن عملية التنمية حاضرا ومستقبلا لابد أن يعمل على تحقيقها في إطار حماية فعالة للتوازنات الحيوية البيئية للكون[1].

ويعتبر هذا التقرير إجابة عن الإشكالية التي طرحتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة والمتمثلة في كيفية تحقيق النمو والتنمية بالشكل الذي يسمح بخفض اللامساواة والفقر ودون الإضرار بالبيئة خدمة للأجيال اللاحقة[2].

ثانيا : إنشاء الصندوق من أجل البيئة العالمية سنة 1990

في سنة 1990، تم تأسيس الصندوق من أجل البيئة العالمية "FEM"، وكلف بتوفير الموارد المالية من أجل معالجة المسائل والمشاكل البيئية العالمية خاصة في الدول النامية وذات الإقتصاديات الانتقالية، وقد تم إعادة هيكلة الصندوق سنة 1994، حيث يمول ربع صناديق برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUE"، ويمول كذلك ما نسبته 65٪ من صناديق برنامج الأمم المتحدة للبيئة[3].

ثالثا : مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية – قمة الأرض – ريو ديجانيرو 1992

في هذه الفترة، تعالت الأصوات لعقد الندوات الفكرية والمؤتمرات العالمية بعد الإحساس والتأكد من أن الكون في خطر بفعل التهديدات البيئية التي ما فتئت تتزايد، وهذا ما يقتضي ضرورة إعادة النظر في إتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره[4].

---

[1] BADDACHE Farid. Le développement durable tout simplement. Paris: Editions EYROLLES, 2008, P. 9.
[2] COHEN-BACRIE Bruno. Op.cit,, p.17.
[3] AUBERTIN Catherine et VIVIE Franck Dominique. Op.cit, P.45.
[4] عماري عمار. إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص37.

وهكذا جاء قرار عقد قمة الأرض بالبرزايل بمدينة ريو ديجانيرو، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما بين 3-4 جوان 1992، وتمثل هذه القمة[1] نقطة تحول كبيرة في درجة الوعي والإحساس، على مستوى القيادة السياسية للدول وكذا على المستوى الشعبي، بمدى المخاطر التي تتهدد البشرية وبضرورة إيجاد حوكمة عالمية للتنمية البشرية والموارد الطبيعية. وقد خرج المؤتمر بإعلان سمي "إعلان ريو للبيئة والتنمية" وكذا عدة إقتراحات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للإستمرار وملائمة بيئيا، تضمنها ما يسمي بجدول أعمال القرن الواحد والعشرون أو أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض. وفي هذا الإطار، فإن الأجندة 21، عبارة عن برنامج عمل شامل موجه للتنفيذ من قبل مختلف حكومات الدول ومؤسسات التنمية وهيئات الأمم المتحدة وكذا منظمات المجتمع المدني، وهو برنامج يحتوي 27 مبدأ حررت في 40 محور و يتضمن حوالي 2500 مقترح تصب كلها في التأثير على أربع مجالات رئيسية وهي : المجال الإقتصادي والإجتماعي للتنمية؛ مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ مجال مشاركة مختلف القوى الفاعلة في إعداد وتنفيذ مخططات التنمية وكذا مجال توفير الإمكانيات لتنفيذ مختلف البرامج التي تسهم في إستدامة التنمية. وبالتالي فإن كل الدول مدعوة لإعداد أجندة 21 وطنية بهدف ضمان نمو وتقدم إقتصادي عادل على المستوى الإجتماعي في ظل الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة من أجل الأجيال المستقبلية. وفي نفس السياق، فإن كل السلطات المحلية داخل الدول ملزمة بأن تؤسس لحوار مع مختلف القوى الفاعلة؛ من سكان ومجتمع مدني ومنظمات، من أجل تبني أجندة 21 على المستوى المحلي. ولقد تبنى المؤتمرون كذلك، معاهدتين دوليتن الأولى حول التنوع البيولوجي، و الثانية حول التغيرات المناخية وسميت بـــ "معاهدة المناخ" تعمل على وضع سياسات تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990 بحلول سنة 2000. كما اتفق أيضا على إعلانين؛ الأول حول التصحر والذي تحول إلى معاهدة سنة 1994، والثاني حول الغابات.

رابعا : إقرار برتوكول كيوتو سنة 1997

في ديسمبر 1997، تم عقد القمة الثالثة لمعاهدة المناخ بمدينة كيوتو باليابان، وخلصت القمة إلى إقرار بروتوكول عرف بـــ "بروتوكول كيوتو" تلتزم فيه 38 دولة صناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، كندا، اليابان...) بخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012 بمعدل يصل إلى 5.2٪ مقارنة مع مستوى الإنبعاثات سنة 1990[2]. وتعتبر هذه القمة منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة خاصة والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة عامة إذ تضمن

[1] Mémento : Critères de développement durable appliqués aux actions de coopération et de solidarité international [en ligne]. France : haut conseil de la coopération internationale, janvier 2005, disponible sur : <www.hcci.gouv.fr> (consulté le 05 mai 2011), p.5.
[2] AUBERTIN Catherine et VIVIE Franck Dominique. Op.cit., p.47.

البرتوكول لأول مرة في تاريخ المؤتمرات المبلورة لمفهوم التنمية المستدامة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات الدفيئة. ولقد شهد تطبيق البرتوكول صعوبة بالغة نظرا لرفض بعض الدول الإمضاء عليه، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بدعوى أن قبولها سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقليص أرباح الشركات وبالتالي زيادة البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى.

خامسا : قمة الألفية سنة 2000

نصت قمة الأمم المتحدة للألفية المنعقدة في نيويورك في سبتمبر 2000 وبموافقة 189 دولة، على إعلان الألفية[1] الذي تم التأكيد من خلاله على الأهداف الدولية للتنمية "أهداف الألفية الإنمائية" وذلك بهدف خلق عالم يتميز بالثبات والإستقرار من خلال مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة، وذلك خلال فترة 15 سنة تمتد إلى غاية سنة 2015.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة ما بعد سنة 2002

في هذه المرحلة تم التأكيد على ضرورة تعزيز إعتماد الإعتبارات البيئية والاجتماعية كعنصر أساسي وكجزء من المعطيات التي يتم عليها بناء السياسات التنموية لتحقيق استدامة التنمية. وتم تجسيد القبول بفكرة التنمية المستدامة وتم إقرارها على صعيد دولي من خلال تنامي الدعوات إلى ضرورة ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، ولعل ما يجسد هذا الطرح أكثر هو أن التنمية المستدامة كانت لأول مرة عنوان لقمة الأرض الثالثة المنعقدة بجوهانسبورغ سنة 2002، وتتمثل أبرز المحطات التاريخية لهذه المرحلة في:

أولا : مؤتمر جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة سنة 2002

يمثل هذا المؤتمر نقلة نوعية من حيث الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة كمفهوم ونمط تنموي يسعى لحل المشاكل البيئية والتنموية والإنسانية التي تحيط بالكوكب، وانعقد المؤتمر في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، في الفترة ما بين 26 أوت و4 سبتمبر 2002، وبحضور كثيف لخبراء وأخصائيي البيئة والتنمية والنشطاء على المستوى العالمي. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو تعزيز العمل البيئي والتنموي على المستوى العالمي ووضع خطط لمعالجة المشاكل التي تعاني منها دول الجنوب النامية والأشد فقرا. وشهد المؤتمر صراعا كبيرا ومقاومة كبيرة من قبل الدول الصناعية

[1] Ibid., P 48.

الكبرى لإعتماد قرارات دولية في المسائل الرئيسية كمسألة الإحتباس الحراري وبرتوكول كيوتو بدعوى تعارضها مع مصالحها، وأبرز النقاط التي خرج بها المؤتمر تتمثل في[1] :

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992.
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر وتشجيع حركة التجارة العالمية.
- التعهد بخفض عدد سكان العالم المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول العام 2015، وكذا توصيل المياه النظيفة لنفس العدد من سكان العالم.
- التعهد بزيادة كفاءة الطاقة والسعي لإستخدام الطاقة النظيفة.
- مكافحة الأمراض الفتاكة والخطيرة من خلال إنشاء صناديق تمويل خاصة.
- التعهد بخفض كبير في معدل إنقراض الأنواع النباتية والحيوانية.

ثانيا : المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بأندونيسيا سنة 2007

انعقد هذا المؤتمر في مدينة بالي الأندونيسية في الفترة ما بين 03-14 سبتمبر 2007، وهذا لبحث إجراءات مكافحة التغير المناخي من خلال السعي لتمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد سنة 2012، وتم خلال هذا المؤتمر التأكيد على أن ظاهرة التغير المناخي مؤكدة ولا مجال للتشكيك فيها، وأنه من المرجح بنسبة تزيد عن 90٪ أن تكون انبعاثات غازات الإحتباس الحراري بفعل البشر السبب الرئيس في تغير المناخ[2].

ثالثا مؤتمر كوبنهاغن سنة 2009

جمع هذا المؤتمر ممثلي الدول التي أمضت على الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي وكذا الأطراف الموقعة على بروتوكول كيويو، وخلص المؤتمر[3] للتأكيد على ضرورة أن تكون إلتزامات الدول الصناعية كمية وملموسة ويمكن مراقبتها، كما أنه على الدول النامية أن تفصح، كل سنتين، عن كل المعلومات المتعلقة بسياساتها الوطنية في مجال الحد من التغيرات المناخية.

---

[1] خبابة عبد الله. التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م ، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص 78.

[2] خبابة عبد الله. مرجع سابق، ص 79.

[3] Le site du cercle des européens : <www.ceurpeens.org/sommet-de-copenhague-l-europe-a-ete-incapable-de-faire-une-voix.html.> (consulté le 15/02/2011).

من خلال عرضنا لمسيرة ظهور وتطور مفهوم التنمية المستدامة، نستخلص أن التنمية المستدامة كمفهوم وكنمط تنموي جديد ظهر عقب مسيرة طويلة من المفاوضات الدولية العسيرة داخل منظمة الأمم المتحدة خاصة، حتى أصبحت مرجعا لا مفر منه في النقاشات العامة حول هدف وغاية كل نشاط إنساني، إذ أنه اخترق كل المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية...الخ. ولعل الشيء الذي ساعد أيضا على ظهوره هو النقص الملحوظ في النماذج التنموية السابقة كالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية التي اتجهت في غالبيتها إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل على حساب طموحات بعيدة المدى.

المطلب الثالث: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

نظرا لكون لفظ التنمية المستدامة متعدد التداول والاستخدامات ومتنوع المعاني، فإن له تعاريف عدة، ويعتبر تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "CMED"، الصادر في تقريرها المعنون بـــ "مستقبلنا المشترك" سنة 1987، أشهر تعريف للتنمية المستدامة على الإطلاق، إذ حسب التقرير فإن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها الخاصة "[1]. ولقد إتفق العديد من المفكرين الإقتصادين[2] على تفسير أساسي موحد لهذا التعريف يؤكد على أن مسألة الحفاظ على البيئة وخفض الفقر واللامساواة الإجتماعية تمر أولا عبر تحقيق النمو والتنمية بالمفهوم الإقتصادي، إذ أن تقرير برونتلاند أكد واعتبر دائما أن النمو الإقتصادي المرتفع يمثل حل أساسي لمختلف المشاكل كالفقر والمشاكل الصحية والبيئية التي تعاني منها العديد من الدول والمجتمعات وأن الإستدامة تدخل هنا كمبدأ عام وشامل يمكن أن يوجه النمو والتنمية العالميين، وهذا دون التخلي عن الصبغة الرأسمالية والصناعية لهما. ونستنتج من خلال هذا التفسير لتعريف التنمية المستدامة حسب التقرير، أن مفهوم التنمية المستدامة يستمد قوته من خلال جمعه لمفهومين أساسين وهما:

- **التنمية:** والتي تعتبر معيار نوعي يقاس بالرفاهية الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والثقافية، وهي العملية التي تؤثر بصفة جيدة على ظروف ونوعية الحياة التي ترافق النمو الإقتصادي.

[1] Jacques Lauriol. « le développement durable à la recherche d'un corps de doctrine ». Revue française de gestion [en ligne], 2007, N°05, disponible sur : <http://www.cairn.info/article> (consulté le 02/06/2011).
[2] EL MOUJADIDI Noufissa. Ide, croissance économique et développement local durable : quelles relations et quelles perspectives?, colloque international sur les enjeux économiques, sociaux, et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et de proche orient, 19-20 octobre 2007, Maroc, 2007, P7.

- **الإستدامة:** وتجسد هنا البعدين المكاني والزمني لعملية التنمية، وتكمن المسألة هنا في ضرورة العمل من أجل توفير ظروف وشروط تسمح بالبقاء والإستمرارية على المستويين الزمني والمكاني.

كما يطرح هذا التعريف كذلك مشكلة نقل الحاجيات من جيل إلى آخر، فأجيال اليوم هي التي تحدد رفاهية الأجيال اللاحقة، وعلى هذا فإن مفهوم التنمية المستدامة يطرح حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية ترتكز على محور أساسي وهو التضامن في بعديه الرئيسين[1]:

- **التضامن بين الأجيال** : بحفظ الموارد للأجيال اللاحقة والحفاظ على البيئة.
- **التضامن بين الشعوب:** إقتسام الثروة بين الشمال والجنوب.

وفي سياق آخر، تناول تقرير الموارد العالمية لسنة 1992 موضوع التنمية المستدامة وحصر له عشرون تعريفا، ولعل من ابرز هذه التعاريف نجد تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992، والذي يمكن أن يتبنى في هذا البحث وهذا نظرا لشموليته ودقته، إذ يعرف البرنامج التنمية المستدامة بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا اجتماعيا وايكولوجيا مستدامة[2]. ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق فعالية إقتصادية تتجلى في دفع عملية النمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية وهذا ما يعطي للتنمية طابع الاستدامة.

وأما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو ديجانيرو عام 1992، فيعرف التنمية المستدامة بأنها : " ضرورة انجاز الحق في التنمية"[3]، بهدف تحقيق الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل بشكل متساو. ويعرفها البعض الآخر بأنها تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة، نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي[4].

أما عن أهم السمات المميزة لهذا المفهوم نذكر النقاط التالية[5]:

---

[1] DIBEGEON Olivier. Piloter un développement responsable : quels processus pour l'entreprise?. 3éme édition, Paris : Pearson éducation France, 2009, P.04.

[2] بن عيسى عنابي. تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية بيئية أم واقع اقتصادي. الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10–11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.

[3] موسشيت دوجلاس. مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 17.

[4] مصطفى قاسم خالد. إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية:الدار الجامعية، 2007، ص 20.

[5] EL MOUJADIDI Noufissa. Op.cit., P 10.

- يحظى مفهوم الحاجة وخاصة الحاجات الضرورية للشعوب الفقيرة بأهمية كبيرة، فالتنمية المستدامة تسعى أساسا للحد من الفقر في العالم؛
- يشير المفهوم إلى مسألة أساسية تتمثل في محدودية البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية؛
- يعتبر العنصر البشري لب وقلب مفهوم التنمية المستدامة؛
- تمثل مسائل العدالة، التضامن والفعالية الإقتصادية المركز الرئيسي لإهتمامات التنمية المستدامة.
- يسعى مفهوم التنمية المستدامة كذلك لإيجاد توافق بين ثلاثة تناقضات أساسية[1]:
  - ✓ توافق بين مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية في إطار المساواة بين الأجيال؛
  - ✓ توافق شمال / جنوب بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية؛
  - ✓ توافق بين الحاجات الإنسانية وحماية الأنظمة الحيوية.

وفي هذا الإطار، ومن خلال التعاريف السابقة، وإنطلاقا من إطلاعنا على عدة مراجع، نقول أن التنمية المستدامة برزت إلى الواجهة كمحصلة للعمل الدولي بشأن العلاقات المتبادلة والمترابطة بين التنمية والبيئة، كما أن المجتمع الدولي أبدى قبولا منقطع النظير لفكرة التنمية المستدامة في خضم سعيه لإيجاد توافق بين النمو الإقتصادي والمشاكل الإجتماعية والبيئية المرافقة له، ومن هنا يمكن لنا أن نعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تحقق الفعالية الإقتصادية في إطار مراعاة تامة للمقتضيات الإجتماعية من خلال العدل والإنصاف في توزيع ثمار هذه الفعالية الإقتصادية وفي نفس الوقت ضرورة الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات البيئية في مختلف السياسات والخطط التنموية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة ترتكز على ضرورة التوفيق والتفاعل بين ثلاثة مكونات وأبعاد أساسية ذات أهمية متساوية كونها تشكل كل لا يمكن تجزئته، وهذه الأبعاد الثلاثة تتمثل في الإقتصاد، المجتمع والبيئة والتكنولوجيا، وذلك لتحقيق الأداء الشامل وتحقيق النجاح على كل الأصعدة والمستويات.

أولا: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

تكمن المسألة هنا في ضرورة إيجاد توازن إقتصادي جديد يمكن أن يستمر لمدة طويلة ولا يؤثر سلبا على الجانبين الإجتماعي والبيئي، وبصيغة أخرى السعي لرفع معدلات المؤشرات

[1] DIBEGEON Olivier. Op.cit., P 5.

الإقتصادية التقليدية مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإجتماعية والبيئية[1]، والدولة هنا من خلال العوائد الإقتصادية المحصل عليها لا بد أن تقوم بنفقات إجتماعية وبيئية للحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص العمل والحصول على الرعاية الصحية والإستخدام العقلاني للإمكانيات الإقتصادية بالمفهوم البيئي، كما أن تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية في كل مكان والمساواة بين الرجل والمرأة كلها عوامل محفزة للتنمية المستدامة[2].

وفي هذا الإطار، يتجلى البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في ضرورة تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بأكبر فعالية ونجاعة ممكنة، من خلال تعظيم المكاسب الإقتصادية، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بما يضمن إزالة الفوارق الإجتماعية بين طبقات المجتمع وإشباع الحاجات الأساسية، في ظل الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وهذا ما يتجسد من خلال إحداث مجموعة من التغييرات في السياسات الإقتصادية للدول وطنيا وإقليميا ودوليا، أهمها[3]:

- إدماج المتطلبات البيئية في الخطط التنموية؛
- زيادة توسيع قاعدة إتخاذ القرار لتشمل أطراف أخرى بالمشاركة؛
- تحقيق التوازن في تنمية المجتمعات الريفية والحضرية؛
- الإستخدام المتوازن للموارد غير المتجددة، وترقية وتعزيز التوجه نحو الطاقات المتجددة؛

كما يتطلب البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة مراعاة العوامل التالية:

1 - حصة إستهلاك الفرد من الموارد الطبيعية: تبرز الدول المتقدمة بأعلى نصيب فردي من الموارد الطبيعية في العالم مقارنة بنصيب الفرد في الدول النامية من هذه الموارد. ويتجسد هذا في عديد الأرقام التي تشير إلى أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 % من الإنتاج الصناعي العالمي، وتمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ سكانها حوالي 25% من سكان الأرض[4].

2 - إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتمثل التنمية المستدامة في الدول المتقدمة في إجراء خفض عميق ومتواصل من إستهلاكها المكثف والمبدد للموارد الطبيعية، وهذا من خلال تحسين نظمها

[1] COULLET-DEMAIZIERE Corinne. Au-delà de l'écologie développement durable. France : AFNOR Editions, 2010, P 69.

[2] فريجة حسين. التنمية المستدامة أبعادها الإقتصادية والإجتماعية. الملتقى الدولي الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009، ص 6.

[3] عماري عمار. مرجع سابق، ص 45.

[4] فريحة حسين. مرجع سابق، ص 7.

الإنتاجية وكفاءتها عبر تشجيع الإبتكار والتجديد وترقية الطاقات المتجددة، بالإضافة لتغيير أنماط الحياة الإستهلاكية في مجتمعاتها.

3 - تقليص تبعية البلدان النامية: يتجسد هذا من خلال تفعيل وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تمكين الدول النامية من التكنولوجيا. الأمر الذي يسمح لهذه الأخيرة بتطوير إقتصادياتها.

4 - المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة: والتي أصبحت مسؤولـــية البلدان الغنية والفقيرة، فجعل فرص الحصـــول على الموارد والمنتجـــات والخدمـــات فيما بين جميع أفراد المجتمع يجب أن تكون متساوية، فعدم فتح الفرص المتساوية للتعليم والخدمات الاجتماعية وعلى حرية الاختيار تشكل حاجزا هاما للتنمية المستدامة.

ثانيا: البعد البشري والإجتماعي للتنمية المستدامة

يعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يرتبط بالإنسان، وبالتالي فمن خلال التنمية المستدامة يجد الإنسان مكانته المنوطة به في المجتمع الذي يعيش فيه، ومن خلالها أيضا يتم إعادة تقييم وتثمين الرأسمال البشري بإعتباره الثروة الأولى والحقيقية التي لابد من الحفاظ عليها. كما أن المساواة والعدل والتقدم الإجتماعي تعتبر محركات أساسية للأداء الجيد ومرتكزات رئيسية لإستدامة التنمية، والمبدأ الأساسي هنا هو الإنصات المستمر لمختلف الإنشغالات والإهتمامات الفردية والجماعية للمواطنين والتصدي للفقر لكي يحس كل فرد بذاته وكرامته مما يشكل له الدافع والحافز لعطاء وأداء أكبر. ويقاس هذا البعد من خلال عدة مؤشرات أهمها: خلق مناصب العمل، الصحة والأمن، التكوين والتعليم، إحترام حقوق الإنسان، العلاقات الإجتماعية. كما يشمل هذا البعد المشاركة في برامج مكافحة الفقر ومسألة إدماج الطبقات المهمشة ودعم المنظمات ذات المنفعة العامة على كل المستويات المحلية، الإقليمية والدولية[1].

وفي هذا الإطار، يسعى البعد البشري والإجتماعي للتنمية المستدامة لتجسيد التلاحم الإجتماعي، وتفعيل مشاركة المجتمع في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الحاجات والخدمات القاعدية للسكان، وذلك من خلال النقاط التالية:

1 -تثبيت النمو الديمغرافي: يعتبر هذا الأمر ذا أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، ويقلص من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية.

[1] COULLET-DEMAIZIERE Corinne. Op.cit., P 70.

2 -**أهمية توزيع السكان:** الملاحظ من خلال الإتجاهات الحالية لتوزيع السكان تشير لتوسع أكبر للمناطق الحضرية الأمر الذي أفرز عواقب بيئية كبيرة. وبالتالي فالتنمية المستدامة تهتم بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن وبالتالي التخفيف من الأضرار البيئية للتمدن.

3 -**الإستخدام الكامل للموارد البشرية:** تهتم التنمية المستدامة بالإستثمار في الرأسمال البشري من خلال ضمان التدريب، التعليم، الرعاية الصحية وجميع الخدمات القاعدية التي تضمن الرفاه الإجتماعي لهذه الموارد.

4 -**تعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية:** من شأن هذا الأمر أن يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم في شتى ميادين الحياة المجتمعية، مما يسمح ويساهم في نجاح النهج التنموي المتبع.

ثالثا: البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة

تعتبر مسألة الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة مسألة ذات طابع متنوع؛ إيكولوجي، إقتصادي وإجتماعي في آن واحد، بمعنى آخر فإنه من أجل إيجاد حلول للتغيرات المناخية والحفاظ على البيئة الطبيعية لابد من إحداث تغيرات إقتصادية وإجتماعية عميقة، فكل فاعل إقتصادي مسؤول على الآثار الناجمة عن أنشطته والتي تكون غالبا سلبية على النظام الحيوي، وبالتالي لابد من العمل على إبتكار أنماط إنتاج وإستهلاك جديدة تراعي البيئة وحتى تصبح الإهتمامات والانشغالات البيئية مصدر للإبتكار[1]. ويمكن إجمال الأبعاد البيئية في ما يلي:

1 -**حماية الموارد الطبيعية:** تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، بداية من منع إتلاف التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصائد الأسماك من التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد للسكان. لأن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية كفيل بحدوث نقص في الأغذية مستقبلا[2]. كما تمثل مسألة صيانة الموارد المائية مسألة بالغة الأهمية، وذلك من خلال وضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وضمان تجدد المياه الجوفية.

2 -**الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري:** وهذا من خلال تبني إجراءات تساهم في الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة، والحيلولة دون زعزعة إستقرار المناخ والنظم الحيوية.

3 -**عقلنة إستخدام الطاقة:** تعتبر الطاقة المصدر الرئيس للإنبعاثات الغازية الملوثة، وبالتالي فالضرورة الملحة التي تفرضها التنمية المستدامة تكمن في الحد من إستخدام المحروقات، من

[1] Ibid., P 71.

[2] عبد القادر بلخضر. إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005، ص101.

خلال إيجاد مصادر طاقوية جديدة من شأنها ضمان إستمرارية العملية التنموية والحفاظ على البيئة من التلوث.

4 -**تشجيع إستعمال التكنولوجيات النظيفة في المرافق الصناعية:** تهتم التنمية المستدامة بالتحول إلى إستعمال تكنولوجيات أنظف في العملية الإنتاجية، تقلص من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى. وتتجسد هذه الحالة في الدول النامية من خلال إتاحة الدول المتقدمة لها الفرصة في تحويل التكنولوجيا والإستفادة منها في العملية التنموية.

المطلب الرابع: مبادئ التنمية المستدامة

لقد أكدت قمة الأرض المنعقدة بريو ديجانيرو سنة 1992 على ضرورة تجنب وقوع الأخطار المتعلقة بالصراعات وهذا من خلال تركيز الإهتمامات في ثلاثة مجالات : السلم، التنمية وحماية البيئة، ومن أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لابد من العمل على إحترام عدد من المبادئ الأساسية وهي[1]:

الفرع الأول: المبدأ الأخلاقي والقيمي

يتجلى هذا المبدأ في ضرورة الدفاع عن القيم الإنسانية العالمية وترقيتها وذلك من خلال الممارسات الجيدة والمسؤولة، وهذا المبدأ لابد أن تعمل به مختلف المنظمات والمؤسسات مهما كانت مجالات أنشطتها من أجل حفظ الكرامة والعدالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، عرف مؤتمر قمة الأرض التنمية المستدامة، بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، مع مراعاة تلبية حاجيات ومتطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع. ولذا نجد أن التنمية المستدامة ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر إنطلاقا من إقتناعها أن عالما يسوده الفقر وعدم المساواة سيكون عرضة للمخاطر والأزمات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية. والإلتزام الأخلاقي يتجسد من خلال القناعة بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا.

الفرع الثاني: مبدأ إدماج حماية البيئة

يتمثل هذا المبدأ في ضرورة الأخذ بعين الإعتبار مسألة حماية البيئة ضمن مختلف الخطط والمسارات التنموية للدول، وكذا القيام بإجراء دراسات وأبحاث حول مختلف الآثار والإنعكاسات التي من شأنها أن تنمي الإحساس بالمسؤولية لدى كل من يسبب أضرار بالبيئة. ولابد على الدول أن تعمل على تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من المشاريع الإستثمارية الجديدة، وأن تضع في الحسبان التكاليف

[1] DIBEGEON Olivier. Op.cit., p p 225-241.

والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها الطاقوية. بالإضافة إلى تبني مبدأ الإدارة البيئية السليمة، التي تضمن المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإستخدام الفعال لمختلف الأدوات الممكنة كالتشريعات والقوانين البيئية، المحاسبة البيئية، وكذا تشجيع تبني أنظمة إدارة البيئية في مختلف المؤسسات الإقتصادية.

الفرع الثالث: مبدأ الوقاية والإحلال والسلامة

يرتكز هذا المبدأ حول المقاربة المتعلقة بالمسؤولية خصوصا تجاه الأجيال المستقبلية، ويطبق حينما تكون المعلومات والمعارف العلمية حول الإنعكاسات والمخاطر الضارة بالبيئة الطبيعية والبشرية غير متوفرة بالشكل الكافي وذلك من خلال إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والعقلانية لمواجهة كل الأخطار المحتملة الحدوث. ومبدأ الوقاية في هذه الحالة يطبق دون انتظار الآثار والنتائج. ويتمثل الإحلال في إستبدال الأشياء الخطرة بأشياء أخرى أقل خطورة أو دون خطورة تذكر إن أمكن ذلك، ويعتبر هذا المبدأ بديل لمبدأ الوقاية بالنسبة للعديد من المنظمات. ولقد تبنت لجنة البيئة، الصحة العمومية والأمن الغذائي بالبرلمان الأوروبي هذا المبدأ في سنة 2008، ويمثل هذا المبدأ محرك بحث عن البدائل من خلال العمل على تشجيع عملية الإبتكار والإختراع في شتى المجالات من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

الفرع الرابع: مبدأ المسؤولية والتضامن الدولي

حسب هذا المبدأ فإن مسألة حماية البيئة ومكافحة الفقر تخص كل الدول دون إستثناء والتعاون الدولي في هذه المجالات لابد أن يرتكز على الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف، كما أن مبدأ المسؤولية فيما يتعلق بالبيئة يهدف إلى وضع آليات لتصليح الأضرار التي لحقت بالبيئة إما بتعويض الضحايا أو من خلال إجراءات تصحيحية وإصلاحية. وينقسم هذا المبدأ إلى أربع مستويات هي[1]:

أولا: مبدأ "الملوث – يدفع"

يسعى هذا المبدأ لأن يحمل للمتسبب في حدوث التلوث (الملوث) كل التكاليف المتعلقة بتجنب أو خفض الملوثات، ولقد تم وضع هذا المبدأ ذو الطابع الإقتصادي من قبل المنظمة الدولية للتعاون والتنمية "OCDE" سنوات السبعينات بهدف إدماج التكاليف الخارجية المتعلقة بتلويث البيئة ضمن تكاليف الإنتاج بالنسبة للأنشطة الإقتصادية وكذلك بعض الأنشطة الخاصة كإستعمال السيارات...الخ.

[1]Ibid., P 236.

ثانيا: مبدأ المشاركة والشفافية

هنا تظهر ضرورة إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل المشترك، ويسعى هذا المبدأ لفرض إلزامية إعلام المواطنين المعنين وإشراكهم في إتخاذ القرارات مما يضفي طابع الشفافية عند إعداد مختلف السياسات والإستراتيجيات التنموية. وتعتبر المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- علم ومعرفة المجتمعات المحلية بالحلول الممكنة على المستوى المحلي؛
- إهتمام أعضاء المجتمعات المحلية بمراقبة المشاريع البيئية؛

ثالثا: مبدأ التضامن ضمن وبين الأجيال

ويتعلق الأمر هنا بضرورة تحمل الأجيال الحالية لمسؤولية تحويل وإتاحة فرصة إستغلال الثروات للأجيال المستقبلية بالشكل الذي يؤدي للإنصاف والمساواة في الفرص للأجيال الحالية وللأجيال المستقبلية أيضا.

رابعا: مبدأ التحسين المستمر

ويهدف هذا المبدأ لوضع مقاربة شاملة للقرارات المتعلقة بجوانب التنمية المستدامة مرفقة بعدد من المؤشرات القياسية والتقويمية، وهذا من أجل دراستها وتحليلها وتشخيص مكامن الخلل في وضعية وواقع التنمية المستدامة على جميع المستويات، وهذا من أجل وضع الإستراتيجيات والخطط الملائمة من أجل التحسين المستمر والدائم.

المطلب الخامس: التنمية المستدامة؛ تحد جديد للاقتصاد العالمي وللعلاقات شمال / جنوب

يعتبر العديد من الخبراء أن موضوع التنمية المستدامة كان له الفضل في توسع النقاشات على المستوى الدولي، حول العلاقات شمال / جنوب، حيث لم يتم معالجة المسائل التنموية بين الدول، بالشكل الذي تتم فيه الآن من خلال عدة هيئات دولية ترعى الحوار شمال جنوب على غرار منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « CNUCED »، إلا إنطلاقا من مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 والذي أقر بأن البيئة مسألة بالغة الأهمية من أجل إستمرار التنمية. وفي هذا الإطار، تعترف أغلب الدول المتقدمة والنامية بأن لها مسؤولية مشتركة، ولو أنها بمستويات مختلفة، في التدهور البيئي الذي يشهده

الكون. وبالتالي تمثل التنمية المستدامة، تحديا مهما للشراكة والتضامن بين الدول المتقدمة والدول النامية في إطار العلاقات شمال / جنوب.

الفرع الأول: إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية

يشهد العالم في ظل عولمة الإقتصاد ظاهرة تنامي وإتساع الفجوة، في المستويات الدولية للتنمية ونوعية الحياة، بين الدول المتقدمة والدول النامية، فرغم الإرتفاع العام لمعدلات النمو الذي تشهده الدول المتقدمة وحتى العديد من الدول النامية، خاصة الدول ذات الإقتصاديات الريعية بسبب إرتفاع أسعار النفط، فإن مختلف السياسات المنتهجة[1]لإحداث نقلة نوعية في إقتصاديات هذه الدول أدت من جهة، إلى إثراء فئات قليلة فقط ولم تساهم في حل الكثير من القضايا الشائكة كالفقر والتخلف التي تعاني منها فئات كثيرة من الناس، ومن جهة أخرى، أدت إلى إلتهام الكثير من الثروات الطبيعية وتدهور البيئة وتهديد مصير الإنسان. وفي هذا السياق أكد الكثير من الخبراء الإقتصاديين أن الخلل في كل هذا يكمن في أن النمو الإقتصادي العالي والمرتفع لم تصاحبه إعادة توزيع الدخول بطريقة صحيحة عالميا ومحليا وأن منافع النمو لم تتوزع توزيعا متكافئا ومنصفا[2]، وأمام هذه الظاهرة ظهرت عدة مشاكل تستدعي التضامن والتعاون الدوليين، إذ يمثل حل هذه المشاكل، والتي تشكل محور النقاش الدولي حول ملف التنمية المستدامة، تحد كبير للعلاقات شمال/جنوب، وأهم هذه المشاكل نذكرها فيما يلي[3]:

أولا: النمو الديمغرافي المتزايد وآثاره السلبية

يقدر نمو عدد السكان في العالم بـــ 75 مليون نسمة سنويا؛ 95٪ من هذا النمو يحدث في الدول النامية، وهو ما يجعل عدد سكان العالم سنة 2050 يصل لحوالي 10 ملايير نسمة؛ 80٪ منها في الدول النامية. وهنا تشير العديد من الدراسات[4] إلى أنه من أجل الإطعام والتغذية الجيدة لكل هذه الأعداد لابد من توفير 10 ملايير طن من الحبوب سنويا كما تم في سنة 2002، توفير الغذاء لحوالي 2.2 مليار نسمة من سكان العالم مقارنة بسنة 1972، وتبين هذه الأرقام الضغط الكبير والمعتبر الممارس على الموارد الطبيعية وعلى الأراضي الزراعية.

---

[1] فلاحي صالح عمر. "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب". مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2004، العدد الثالث، ص 2.

[2] عيسى محمد عبد الشفيع. السياق الدولي لإشكالية الإستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م ، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص 18.

[3] PUECH Michel. Développement durable : un avenir à faire soi même. Paris : Editions le Pommier, 2010, P 10.

[4] DIBEGEON Olivier. Op.cit., P 353.

ثانيا: تنامي مشاكل الصحة والتعليم

إذا كانت أغلب شعوب الدول المتقدمة تنعم بظروف صحية جيدة ومستويات تعليمية جد متطورة، فإنه بالمقابل من ذلك، تشير التقديرات إلى أن ما يقارب من 840 مليون شخص في العالم يعانون من أمراض سوء التغذية، وأن فرد من كل خمس أفراد في الدول النامية يعاني من هذه الأمراض. وحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة فإن انعدام الغذاء لا يمثل السبب الرئيس لأمراض سوء التغذية وإنما يكمن السبب في التوزيع غير العادل. ومن جهة أخرى، فإن ثلثي (3/2) سكان الدول النامية يفتقدون للرعاية الإجتماعية، ومليار من البشر في هذه الدول يعانون الأمية[1].

ثالثا: اللامساواة والتوزيع غير عادل للثروة

إن التباين المتنامي للتفاوت في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية تجسده بعض الأرقام التي تنشرها مختلف التقارير والدراسات الدولية[2]، والتي تشير إلى أن دول أمريكا الشمالية، دول الإتحاد الأوروبي واليابان تشكل كلها مجتمعة أقل من مليار نسمة إلا أنها في المقابل تستحوذ على ثلاثة أرباع (¾) الثروة في العالم. في حين لا يملك حوالي مليار من البشر الذين يعيشون في دول إفريقيا جنوب الصحراء وكذا دول جنوب ووسط آسيا إلا ما قيمته أقل من 2 ٪ من الثروة العالمية. كما أنه في سنة 2005، فاق دخل خمسمائة (500) ثري في العالم الدخل الإجمالي لحوالي أربعمائة وستة عشر (416) مليون فقير في العالم. ويرى العديد من المتتبعين أن هذه النسب تشكل تهديد حقيقي ومباشر للسلم والإستقرار في العالم.

رابعا: مشاكل الموارد الطاقوية وإدارتها

يتميز الوضع الحالي للطاقة في العالم بغياب العدالة في توزيع الموارد الطاقوية على السكان حيث على سبيل المثال فقط تؤكد التقارير[3] أن حوالي ملياريين من البشر يعيشون تحت الظلام (بدون كهرباء) أغلبهم في الدول النامية وهذا ما يعتبر عقبة صعبة في وجه التنمية، هذا دون أن ننسى التباين الكبير في إستهلاك الموارد بمختلف أنواعها إذ يستهلك حوالي 20٪ من سكان العالم ما قيمته 86 ٪ من الموارد، في حين لا يستهلك 20 ٪ من فقراء العالم سوى 1 ٪ من هذه الموارد.

[1] Ibid., P 356.
[2] Rapport de la banque mondiale sur le développement dans le monde 2009 (en line). Disponible sur : <www.worldbank.com> (consulté le 04/06/2011).
[3] DIBEGEON Olivier. Op.cit., P 357.

خامسا: الأضرار البيئية والتغيرات المناخية

تمثل الأضرار البيئية والتغيرات المناخية أبرز المشاكل التي تكون آثارها وإنعكاساتها على الكون كافة، وبالتالي فإن كل الدول، مهما كانت مستوياتها التنموية، متقدمة أو نامية ليست بمعزل عن هذه المشاكل لأن لها بالغ الأثر على المنظومة البيئية للكون عامة، وتعتبر مسؤولية الدول الصناعية كبيرة في هذا المجال، كونها تنتج كميات هائلة من المواد الملوثة للبيئة نتيجة حركة التصنيع التي تشهدها هذه الدول، وكذا إنتشار وسائل النقل الفردية والإستغلال المفرط للأراضي. كما أن المشاكل البيئية ترتبط كذلك بالفقر والحاجة في الدول النامية، إذ تعاني هذه الأخيرة من ضعف التصنيع وقلة التجهيزات، وبالتالي تلجأ للإستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، الأمر الذي يؤدي إلى هشاشة الأراضي وتدهورها.

ولقد جاء مفهوم التنمية المستدامة ليكشف التفاوت الكبير والمتباين في الدخول وكذا في المستويات المعيشية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ومن خلال هذا المفهوم ظهرت إشكاليات جديدة في العلاقات شمال / جنوب تضع في الدرجة الأولى من إهتماماتها مسألة العدل والإنصاف بين الدول، والتي تمثل مكمن الرهان الأكبر لمستقبل العلاقات شمال / جنوب، ولنجاح السياسات التنموية الوطنية، ويتجسد هذا الطرح في إطار جديد لهذه العلاقات يرتكز على التضامن والشراكة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف من أجل حل عدة مشاكل مشتركة[1].

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل العولمة

أمام الإتساع المتزايد والمتنامي للفجوة التنموية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية والذي تجسد في مختلف المشاكل التي ذكرناها من قبل، والتي من أهمها تزايد حدة الفقر والمشاكل البيئية وإنعكاساتهما الخطيرة على الإنسان والكون على حد السواء نتيجة إتباع ذلك النمط من التنمية الإقتصادية الذي يتم على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي، جاءت ظاهرة العولمة، رغم أنها قدمت معطيات دافعة باتجاه التطور، لتفرض في الوقت نفسه نمطا جديدا من التحديات، منها تعويم الأزمات وإعطاؤها بعدا كونيا، ويبرز هنا نموذج التنمية المستدامة كتحد عالمي يجسد هذا الطرح.

إن مختلف المشاكل التنموية التي تسعى وتهدف التنمية المستدامة لحلها ليست جديدة كالفقر، الحاجات الإنسانية، تراجع معدلات النمو وغيرها، ولكن الذي تغير جذريا من خلال هذا النموذج

[1] GRIFFON Michel et HOURCADE Jean-charles. « Le développement durable à l'épreuve des relations nord-sud ». Revue projet [en ligne], 2002, N° 270, disponible sur :< http://www.cairn.info/revue-projet-2002-2-page-39.htm> (consulté le 06 juin 2011), P 42.

التنموي هو طريقة المفهوم في طرح هذه المشاكل، فالمفهوم أدخل مفاهيم جديدة وأبعاد جديدة لمفهوم التنمية كالبيئة والعدالة والمساواة الإجتماعية، ويعمل على خلق توافق[1] مناسب على الساحة العالمية بين أطراف تتسم بالقوة، من جهة، تتمثل في الإنسان، الأجيال الحالية ودول الشمال، ومن جهة أخرى، أطراف تتسم بالضعف وهي الطبيعة والكائنات الحية الأخرى، الأجيال اللاحقة ودول الجنوب.

وفي هذا الصدد، بات التعاون والشراكة الدولية والإقليمية ضروريان لحل هذه المشاكل ولتهيئة الظروف المناسبة لتأمين سلامة البيئة وتحقيق ظروف عيش ملائمة. وفي إطار السعي لتفعيل عملية التنمية المستدامة، وبالتالي استفادة جميع الشعوب من ثمارها، تتجلى أمام الدول تحديات عدة لابد من وضع أولويات واستراتيجيات لمواجهتها، وأهم هذه التحديات تكمن في[2]:

- تخفيف حدة الفقر وخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم؛
- تحسين قدرة جميع البلدان، وعلى الأخص البلدان النامية، على التصدي لتحديات العولمة، بمـــا في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئيا؛
- التشجيع على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للتقليل من كمية النفايات ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛
- كفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم؛
- الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم حاليا.

المبحث الثاني : الشراكة الدولية؛ دراسة نظرية

نظرا للتطورات التي يشهدها الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي والذي أثر بدوره على إستراتيجيات التنمية الإقتصادية المتبعة من قبل عدة دول، والتي أصبحت تجد نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة، وبالنظر إلى الفوارق الاقتصادية والإجتماعية التي تميز دولة عن أخرى، لجأت العديد من الدول النامية، في إطار مسعاها الرامي لدفع عجلة مسارها التنموي، إلى تبني إستراتيجيات تنموية تعتمد أساسا على مبدأ التعاون والشراكة، في شتى المجالات التنموية، مع مختلف الدول المتقدمة والتكتلات الإقتصادية التي شكلتها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة لإقتصادياتها. ويبرز هنا مفهوم الشراكة الدولية كمفهوم جديد يسير ويدير العلاقات بين العديد من دول العالم مهما كان مستواها التنموي، في إطار المصلحة التنموية المشتركة.

[1] DIBEGEON Olivier. Op.cit., P 6.

[2] طيبي الطيب وحجاب عيسى. فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10–11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.

في هذا السياق، سنتطرق بالتفصيل في هذا المبحث للدراسة النظرية لمختلف جوانب وأبعاد مفهوم الشراكة الدولية.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الشراكة الدولية

لقد جاءت ظاهرة العولمة الإقتصادية لتبين محدودية دور إقتصاد الدولة المنفردة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة إقتصاديا وإجتماعيا من جراء إنتهاج سياسة الإعتماد على الذات والعزلة، وفتحت المجال لتكريس المبدأ الذي أخذ يتنامى في العلاقات الإقتصادية الدولية والمتمثل في إعتماد الدول لسياسات إقتصادية انفتاحية جراء تنامي ظاهرة ارتباط الإقتصاديات الوطنية واعتمادها على بعضها البعض.

وكنتيجة لما سبق، وأمام ما تعانيه العديد من الدول من هشاشة في أوضاعها الإقتصادية، السياسية والإجتماعية، عملت هذه الدول على توسيع مجالات التعاون والإستثمار لدفع عجلة التنمية بها، مما أدى لبروز ظاهرة الشراكة الدولية كأداة ووسيلة لإحداث نقلة نوعية في المسار التنموي للدول من خلال العمل على الإستفادة من مختلف الموارد والطاقات والخبرات المتوفرة على مستوى منطقة معينة وكذلك لتعزيز مكانتها وقدرتها التفاوضية على المستوى الدولي.

الفرع الأول : تعريف الشراكة الدولية

رغم أنها كمفهوم يعتبر جديد نسبيا، إلا أن كلمة شراكة استخدمت كثيرا من قبل العديد من الباحثين خاصة في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، إذ يعتبر الأستاذ عبد المجيد قدي[1] أن مفهوم الشراكة الأجنبية مفهوم جديد لا يعدو أن يعبر في مضمونه عن الإتفاق بين مشروعين أو دولتين أو مشروع و دولة أو أكثر قصد التعاون بينهما / أو بينهم لممارسة نشاط إقتصادي بتقديم مختلف أشكال المساهمة (عينية، فكرية و / أو تنظيمية) مع تقاسم المنافع الناجمة عن ذلك. وكذلك يعرفها[2] البعض على أنها عبارة عن تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين و أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس المال، والمواد الخام والخبرة البشرية...الخ، بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

[1] قدي عبد المجيد. الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23أفريل2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003.

[2] قويدري محمد. اثر المشروعات المشتركة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي. الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، 30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص2.

وينظر لها أيضا على أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، المؤسسات، المنظمات ... والمبني على التعاون طويل المدى يتعدى العلاقات التجارية ويهدف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين[1]. كما تعتبر الشراكة أيضا وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي[2].

من خلال ما تقدم من تعاريف يتضح لنا أن الشراكة الدولية هي صيغة من صيغ العلاقات الإقتصادية الدولية التي تندرج في إطار التكامل الإقتصادي برزت بفضل تنامي وإتساع ظاهرة الإعتماد الدولي المتبادل في مجالات التجارة والإقتصاد لتشمل مجالات أخرى، إذ تتضمن أولا تفعيل مبادئ تحرير التجارة التي تتجسد في إقامة منطقة تبادل حر، ثم تشمل الجوانب الأخرى على غرار الجوانب الأمنية، السياسية والثقافية، كما تتضمن مساعدات وقروض لتحقيق مصالح الأطراف المشتركة على المديين المتوسط والبعيد.

وفي هذا السياق، نشير إلى أننا عرضنا فيما سبق أهم التعاريف التي تتعلق بالمستوى الكلي للإقتصاد وذلك تماشيا مع طبيعة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها.

الفرع الثاني : أسباب ودوافع الشراكة الدولية

فرضت الشراكة الدولية نفسها، في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة، كوسيلة فعالة بالنسبة للدول النامية خاصة، لتطوير اقتصادياتها ودفع عجلة النمو بها، من أجل الاندماج إيجابا في الاقتصاد العالمي، وهناك أسباب ودوافع عدة تبرر لجوء الدول للدخول في شراكة دولية مع دول أخرى أو تكتلات إقتصادية إقليمية، يمكن تقسيم أهمها إلى الأسباب التالية:

أولا: الأسباب الإقتصادية والمالية

لعل أهم هذه الأسباب التي تدفع الدول للدخول في شراكة دولية، تتمثل في رغبتها في تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الدائمة بالإمكانات المحلية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، والإستفادة القصوى من التطور والرقي الكبيرين الذي بلغتهما الدول المتقدمة وشعوبها، وما ينجر عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية وزيادة لمستويات التشغيل وبالتالي تقليص الفوارق التنموية بين الدول المشاركة.

---

[1] قطاف ليلى. إتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية. الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

[2] فلاحي صالح. الأبعاد الإقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة. الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

ثانيا: الأسباب التكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا رافد أساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لأنها تساعد أساسا على خفض التكاليف مما يؤدي لزيادة الأرباح في مختلف الميادين، كما تعد مسألة نقل التكنولوجيا أحد أهم المشاغل الرئيسية لمختلف الدول، فهو البوابة الحقيقة للتقدم، ومن خلاله يمكن الدفع بعجلة التقدم العلمي والتنموي في هذه الدول. وبالتالي فالدول تهدف من خلال الشراكة للإستفادة مما يجلبه الشريك الأجنبي من أساليب جديدة وتكنولوجيا متطورة ومتقدمة، في مجالات عدة كالإنتاج والتنقيب والتسويق والمعالجة، ونقلها وإدماجها في الصناعات الوطنية، وهذا كله من شأنه أن يساهم بصفة فعالة في خفض الفجوة التكنولوجية بين الدول المشتركة. كما أن الشراكة يمكن أن تلعب دورا محوريا في نشر التكنولوجيات الإيكولوجية النظيفة، وكذا في رفع نسب توفر السلع والخدمات البيئية، وهذا من خلال التحرير التجاري وفتح الأسواق، وهو الأمر الذين من الممكن أن يؤدي لتأسيس علاقة منفعة متبادلة بين التجارة والبيئة.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بتدويل الأسواق

لقد فرض واقع تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده المنظمة العالمية للتجارة، على النسيج المؤسساتي الإقتصادي في الدول النامية خاصة؛ من جهة، ضرورة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه بايجابية، ومن جهة أخرى الانفتاح على جميع الأسواق لتسويق منتجاته وتطوير كفاءته بكل ما أوتي من إمكانات، وتأتي هنا الشراكة الأجنبية كوسيلة للتجاوب مع هذا التطور من خلال العمل على إنعاش المؤسسات الاقتصادية وتأهيلها لتواكب هذه التطورات في ظل هذا المحيط التنافسي المعقد.

رابعا: التغيرات المتواترة في المحيط أو نمط التغيير

إن الدول المتقدمة تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة، بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة التكنولوجيا والبحث العلمي، وبالتالي فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل الدول النامية من خلال مؤسساتها ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه في هذه المجالات وهذا ما يشكل حافزا للدخول في شراكة[1].

[1] براهيمي زرزور وحفيظ عبد الحميد. دور الشراكة الأجنبية في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة FERPHOS. الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

الفرع الثالث: أهمية الشراكة الدولية

يمكن إجمال أهمية الشراكة الدولية في النقاط التالية[1]:

- تتجلى أهمية الشراكة في الآثار التي تحدثها على العمالة حتى وإن إختلف ذلك بحسب نوع الشراكة، فهناك أثر على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته.
- وتظهر أهمية الشراكة كذلك من خلال سعي الدول النامية إلى تحويل التكنولوجيا بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وزيادة التنافسية لمنتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.
- المساهمة في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية، فضلاً عن كون الأرباح الناجمة عن الشراكة بإمكانها رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة.

الفرع الرابع: شروط وأهداف الشراكة الدولية

لقد كان التعاون الدولي يعتمد في السابق بشكل أساسي على مسألة المساعدات ، ولكن التغيرات التي طرأت على الساحة الإقتصادية والسياسية بعد نهاية الحرب الباردة حتمت إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، والتوجه نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والبيئية ...) تحت مسمى الشراكة الدولية، وكل هذه التغيرات دفعت بالدول النامية إلى تغيير المنهج التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة. ولقد تكيف مفهوم الشراكة مع المعطيات الراهنة وأصبحت الدول المتقدمة تربط قبولها بإقامة الشراكة بضرورة توفر الدول النامية، الراغبة في الشراكة، على الشروط التالية[2]:

- تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدى إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن، احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة، وكذلك إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ومصداقية تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام والذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة في الدول النامية؛
- إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى والإصلاحات، حيث سبق وأن طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي؛

[1] قدي عبد المجيد. مرجع سابق، ص 01.

[2] جلطي غالم و بن منصور عبد الله. إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي. الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 21-22 ماي 2002، البليدة : جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002. ص 09.

- فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية وتوفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

وتسعى الشراكة لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تعزيز التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة وكميات كبيرة؛
- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف الإجتماعية الملائمة للعيش الكريم في الدول النامية، وكذا محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة؛
- القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، والمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال؛
- الإشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للشراكة الدولية

لقد حاولت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة أن تقدم تفسيرات وأسس نظرية لظاهرة الشراكة الدولية انطلقت في مجملها من تفسير ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. وعلى اعتبار أن تحركات رأس المال الدولي في صورة استثمارات أجنبية هي المكون الرئيسي لعلاقات الشراكة الدولية، وأن التكامل الإقتصادي الدولي يعتبر خلفية أساسية لتكوين علاقات الشراكة الدولية، ونظرا لعدم وجود نظرية خاصة بالشراكة الدولية، طرحت مجموعـــة من الأفكار مستقـــاة من مختلف النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي والتجارة الدولية كونها متغيرات مؤثرة على قرارات الشراكة، تم من خلالها تقديم تفسيرات لظاهرة الشراكة الدولية، وأهم هذه النظريات هي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية القائمة على التبادل الدولي

إن التفسيرات والأطروحات الكلاسيكية لقيام التبادل الدولي تعتبر منطلق لتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل أبرز النظريات المشكلة للتفسير والطرح الكلاسيكي، في:

أولا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

لقد قام دافيد ريكاردو بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ الميزة النسبية في سنة 1817، وذلك بعد انتقاده لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميت. وينص مبدأ الميزة النسبية على أنّ كل بلد

[1] نفس المرجع، ص 10.

سيتخصّص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى)، وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقلّ كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى)[1]. ومن هذا المنطلق وبحسب ما جاء في فحوى هذه النظرية، فالتخصّص المبني على مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول وكذا وسيلة لتعظيم المنافع. وما يزال العديد من الاقتصاديين المعاصرين يدافعون عن هذه النظرية ويعتبرونها حصنا للدفاع عن قضية حرية التجارة الدولية[2].

ثانيا: نظرية هيكشر – أولين

ترجع هذه النظرية والتي جاء بها هيكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتىّ العناصر ممّا يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول[3]. وتقرّ هذه النظرية بأنّه من الأفضل لكل دولة أن تتخصّص في الإنتاج والتصدير على أساس عنصر من عناصر الإنتاج المتوفر نسبيا لديها. وتعتبر هذه النظرية تكملة وامتداد للنظرية الكلاسيكية، إلى جانب أنها ساهمت في تفسير قيام التجارة الدولية من خلال تحديدها لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول.

الفرع الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق

يتمثّل الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي في نظريتين أساسيتين وهما:

أولا: نظرية عدم كمال الأسواق

لقد تمّت صياغة هذه النظرية في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر « HYMER Stephane»، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق (نقائصها). وتقوم هذه النظرية على افتراض أنّ غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة لنقص العرض من السلع فيها، وأن تمتّع الشركات المتعددة الجنسيات مسبقا بميزة

[1] بكري كامل. الاقتصاد الدولي– التجارة الخارجية و التمويل–. الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ، ص 21.

[2] يسري أحمد عبد الرحمان. الاقتصاديات الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 21.

[3] عوض الله زينب حسين. الاقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا–. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 56.

خاصة، قد تكون تكنولوجية أو إدارية، تنظيمية...الخ، تميّزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، كلها عوامل رئيسية تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية[1].

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج الدولي

تنسب هذه النظرية لرجل الاقتصاد الأمريكي ريموند فرنون « Raymond VERNON »، وتعتبر بمثابة أوّل تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي، فهي تقوم بتفسير مبررات التجارة الدولية وأسباب ظاهرة إنتشار الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة وفي الدول المتقدمة بصفة عامة، كما تقدم تفسيرا للسلوك الإحتكاري للشركات متعددة الجنسيات واتجاهها للإنتاج في دول أجنبية، وذلك للإستفادة من فروق تكاليف الإنتاج والأسعار وكذا التسهيلات الممنوحة من طرف الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها[2]. و لقد استخدم ريمود فرنون نموذج يعرف بـــ "دورة حياة المنتوج" وحاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعدّدة الجنسيات (الأمريكية) التي تتمتّع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها من جهة، ومن جهة أخرى تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول المضيفة ــ الدول النامية خاصةــ وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن هذه الدورة أربعة مراحل رئيسية:

- **مرحلة الابتكار (الميلاد):** تكمن في ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية عندما يفوق حجم الإنتاج من منتوج جديد مبتكر مستوى الطلب المحلي.
- **مرحلة التوسع الحقيقي:** تندفع فيها الدولة المخترعة –الشركات المخترعة الأمريكية– نحو التوسّع في الأسواق الدولية ومن ثم تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن نتيجة التباين التكنولوجي بينها وبين الدول الأخرى التي تفتقد حينها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا المنتوج.
- **مرحلة النضج:** بسبب تمكّنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج، تتوقف الدول عن استيراد هذا المنتوج وتقوم بإنتاجه محليا بحكم أنّها أضحت تمتلكها، وهذا ما يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول الأخرى.
- **مرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول:** تتوجّه الدولة المخترعة نحو توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج ومن ثم إنتاجه محليا. ومن هنا فإن الدلالة الواضحة من دورة حياة المنتوج هي تبيان كيفية فقدان الميزة الاحتكارية

[1] عبد الحميد عبد المطلب. إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز. ط1. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006، ص39.

[2] نفس المرجع، ص 41.

تدريجيا عند إشاعة التكنولوجيا المستخدمة في المنتوج لدى العامة مما يؤدي إلى انتقالها للعالم الخارجي.

المطلب الثالث : إقتصاديات الشراكة الدولية

نتناول فيما يلي بالتفصيل مفهوم إقتصاديات الشراكة الدولية.

الفرع الأول: التحول نحو إقتصاديات الشراكة الدولية

إن إتفاقيات الشراكة الدولية تقوم بصفة عامة على فلسفة الإقتصاد الحر وآليات السوق، وتهدف أساسا إلى تحرير التجارة بين الأطراف المتعاونة والمتعاقدة، ويأتي التحول والإتجاه المتنـــامي نحـــو إقتصاديات الشراكة الدولية، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية في الدول النامية لجعلها أكثر إندماجا في الإقتصاد العالمي، في شكل أسلوب جديد يطرح في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية مـــن خـــلال إتجاهين رئيسيين[1]:

- **الإتجاه الأول:** ينبع من السعي المتنامي للتكتل والأقلمة وإقامة علاقات إقتصادية دولية قائمـــة على"شراكة"، على أن يكون الهدف الأساسي هو تحرير التجارة والإستثمار من أجل صـــالح جميع الأطراف.
- **الإتجاه الثاني:** التحول من المساعدات الإنمائية والقروض التجارية إلى الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة وينبع هذا الإتجاه من التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي فيما يتعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية[2]، وتأثرت به باقي الدول والأطراف المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي أصبحت الإستثمارات الأجنبية أكثر الصور تعبيراً عن إقتصاديات المشاركة الدولية، حيث أصبحت الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة تمثل في الوقت الحاضر النمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية، وأصبح من الواجب تهيئة مناخ الإستثمار الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثاني : مفهوم إقتصاديات الشراكة الدولية

أمام ما أفرزته العولمة الإقتصادية من عالم بدون قيود ولا حدود، ومن تغيرات جوهرية في العلاقات الإقتصادية الدولية تضاءلت فيها أهمية الإقتصاد الذي يعمل بمفرده ممثلا في الدولة الواحدة

[1] عبد الحميد عبد المطلب. مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الإقتصادية العالمية. ندوة مستقبل المناطق الحرة في ظل المتغيرات العالمية، 29 أوت 1996، بور سعيد : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1996، ص 58.

[2] النجار سعيد. النظام الإقتصادي العالمي على عقبة القرن الواحد والعشرين. القاهرة : رسائل النداء الجديد، 1996، ص 27.

عند رسم السياسات الإقتصادية الخارجية وحل محلها الإقليم الإقتصادي وذلك للحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية وبما يضمن انتعاش التجارة البينية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم وبالتالي قيام عملية التنمية، ظهر مفهوم جديد في الدراسات الإقتصادية يطلق عليه مفهوم إقتصاديات المشاركة أو الشراكة الدولية[1] (INTERNATIONAL PARTNERSHIP ECONOMICS) يشمل مختلف التكتلات الإقليمية الدولية والتي كانت نتاج عمليات شراكة إقتصادية وإعتماد متبادل وتعظيم لمصالح إقتصادية بين الأطراف المكونة لها.

وبالتالي فمفهوم إقتصاديات الشراكة الدولية يعبر عن عدة مستويات للشراكة الإقتصادية الدولية التي تندرج في مجال التكامل الإقتصادي والذي يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل إتفاقية بين مجموعة من الدول تسعى إلى تعظيم المصلحة الإقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن على أمل أن تتحول إقتصاديات تلك الدول إلى إقتصاديات متكاملة وليست متنافسة[2].

الفرع الثالث: مستويات وصور إقتصاديات الشراكة الدولية

لقد أخذت إقتصاديات الشراكة الدولية في النمو والإنتشار من خلال عدة مستويات وتصورات تعبر عن درجة تعمق هذا المفهوم في مجال تطور العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل العولمة، وهذا ما ينعكس في أربع مستويات نتطرق إليها فيما يلي[3]:

أولا: التكتل الإقتصادي

يعكس هذا المستوى من إقتصاديات الشراكة الدولية نطاقا واسعا من العلاقات الإقتصادية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا ، ثقافيا، اجتماعيا وحضاريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب هذه الدول.

والتكتل الإقتصادي يعبر عن درجة من درجات التكامل الإقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، كما يعبر أيضا عن صورة من صور هذا التكامل وهذه الصور هي على النحو التالي:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب. المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشري. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص216.

[2] عليان عبد الرحيم خليل. الإقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. ص 24.

[3] عبد الحميد عبد المطلب. مرجع سابق، ص 219.

1 -منطقة التجارة الحرة

في هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لتصل إلى الصفر والتي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات مع بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل على أن تحتفظ كل هذه لدل بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل.

2 -الإتحاد الجمركي

يعبر عن حالة مجموعة من الدول التي تقوم بإلغاء القيود والتعريفة الجمركية فيما بينها، وتقوم بإتباع سياسة تجارية موحدة تجاه بقية الدول من خارج الإتحاد الجمركي، ويتضمن ذلك فرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي من الدول الأخرى مع إختلاف التعريفة الجمركية حسب نوع السلعة المستوردة إلى دول الإتحاد الجمركي، وعلى ألا تكون التعريفة الجديدة أكثر تقييدا وأشد وطأة بعد إنشاء الإتحاد الجمركي مما كانت عليه قبل إنشائه. ويعتبر الإتحاد الجمركي وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي وهو خطوة لقيام السوق المشتركة[1].

3 -السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة بمثابة المستوى الثالث من مستويات التكامل الإقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث إنتهت مرحلة الإتحاد الجمركي ومرحلة منطقة التجارة الحرة، فهذه المرحلة هي مرحلة يتم فيها تكامل الأسواق وتعميق وتحقيق حرية إنتقال عناصر الإنتاج، وتبدأ بترتيبات تنسيق السياسات الإقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الإقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياساته الإقتصادية ويقوي الإتجاه نحو الإلتزام بسياسات إقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الإقتصادي الكلي للدول الأعضاء في التكامل.

ويعتبر الكثير من الإقتصادين أن هذه المرحلة هي الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقتين لها إذ توصف بالتكامل العميق[2]، حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الإقتصادية.

---

[1] عليان عبد الرحيم خليل. مرجع سابق، ص 25.

[2] نفس المرجع، ص 221.

4 -الإتحاد الإقتصادي

تعتبر هذه المرحلة الممثلة في الإتحاد الإقتصادي المرحلة الحاسمة في التكامل الإقتصادي، وهو ذلك التكتل الإقتصادي الذي لا ينطوي فقط على كل ملامح السوق المشتركة بل يتضمن أيضا ما يسمى تكامل السياسات حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى إكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل وإجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والإستقرار فيما بين الدول الأعضاء.

وهذه المرحلة هي المرحلة التي تعيشها الدول الأوروبية من خلال ما يسمى بالإتحاد الأوروبي بموجب إتفاقية ماستريخت عام 1993، حيث تم تحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي وهو اتحاد اقتصادي، تجاري وسياسي يضم حاليا سبعة وعشرون (27) دولة.

5 -الإتحاد الإقتصادي الكامل

وللوصول إلى هذه المرحلة لابد من إنشاء مؤسسات إقتصادية تعمل على توحيد السياسات الإقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الإقتصادية، وإنشاء مؤسسات سلطة عليا فوق القومية لها سلطة إقتصادية كبيرة، تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، ويكون لها الحق في إتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء، وكذا المضي نحو الاتجاه لإقامة إطار للإتحاد السياسي وإقامة الإتحاد النقدي وإنشاء العملة الموحدة[1]، ويعتبر الإتحاد الأوروبي نموذجا في هذا المجال. حيث يتوقع أن يتحول الإتحاد الأوروبي إلى إتحاد سياسي بسبب زيادة سلطات البرلمان الأوروبي في التأثير على رسم سياسات دول الإتحاد.

ثانيا: الشراكة بين أحد التكتلات الإقتصادية ودولة خارج التكتل

يتمثل هذا النموذج من الشراكة الدولية في صيغة للتعاون الإقتصادي الدولي بين دول متقدمة ودول نامية، والجديد في هذه الصيغة أنها وإن تركز في الدرجة الأولى على إقامة منطقة للتجارة الحرة إلا أنها تتجاوز متطلبات ذلك إلى مجالات مالية واجتماعية وسياسية وأمنية وبيئية، وهي مجالات تدخل بطبيعتها في صيغ للتعاون أرقى من صيغة منطقة التجارة الحرة، ولعل أول من قدم هذا النموذج هو التكتل الإقتصادي الأوروبي –الإتحاد الأوروبي– والذي أطلق عليه نموذج الشراكة الأورو–متوسطية والذي يقوم على الشراكة بين الإتحاد الأوروبي كتكتل مع إثني عشر(12) دولة من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتلجأ الدول النامية غالبا لهذا النموذج لتعزيز الجهود الوطنية

[1] عمر حسين. الاقتصاد و العولمة. مصر: دار الكتاب الحديث، 1998، ص 10.

للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وكذا من أجل التقليل من المخاطر السلبية للعولمة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب الإقتصادية التي لا يسمح منطق التنمية القطرية بتحقيقها[1]. ويعتبر هذا النموذج من الشراكة الدولية المتمثل في مشروع الشراكة الأورو–متوسطية محور دراستنا وسنتطرق له بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

ثالثا: اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة -QIZ- (QUALIFIED INDUSTRIAL ZONES)

وتعبر هذه الصيغة عن مناطق تصدير للمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة وهي صيغة جديدة من صيغ الشراكة الدولية تكون بين دولتين عبر دولة ثالثة، وظهرت هذه الصيغة مع ظهور إتفاقية أوسلو للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحت رعاية وضمان الولايات المتحدة الأمريكية. وطرحت هذه الصيغة على كل من الأردن ومصر وذلك من خلال السماح بتمتع السلع المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة–QIZ-، التي تقام بين إسرائيل والأردن أو إسرائيل ومصر، بالإعفاءات الجمركية والمزايا المنصوص عليها في اتفاق التجارة الحرة الموقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل سنة 1985.

وبموجب هذا الإتفاق، طرح على مصر والأردن إقامة مناطق صناعية مؤهلة تنتج المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة ودخولها للسوق الأمريكية مباشرة دون رسوم جمركية أو عوائق أخرى ودون إشتراط تحقيق منفعة متبادلة ودون حصص، لكن بشرط وجود شهادة منشأ بنسبة 35٪ من المكونات المحلية ويكون نصيب الجانب الإسرائيلي نسبة 11.7٪.

ولهذه الصيغة من الشراكة هدف سياسي بحت يتمثل في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، ولقد قبلت الأردن تطبيقه سنة 1999 في حين أن مصر تريثت ووقعت عليه سنة 2004.

رابعا: الإستثمار الأجنبي

لقد ازدادت أهمية هذا المستوى من مستويات الشراكة الدولية في ظل العولمة والنظام الإقتصادي الدولي الجديد، حتى أصبحت تحركات رأس المال في صورة إستثمارات أجنبية هي المكون الرئيسي لعلاقات الشراكة الدولية، وتنقسم الإستثمارات الأجنبية طبقا لمشاركة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروع ودوره في الإدارة إلى قسمين : استثمارات أجنبية مباشرة يقترن فيها انتقال رأس المال بإنتقال العمل والإدارة الأجنبية، واستثمارات أجنبية غير مباشرة يقتصر فيها الإنتقال عادة على

[1] عريقات حربي محمد موسى. التحديات التي تواجه تجارب التكامل الإقتصادي العربي. مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، 20–21 سبتمبر 2004، الجامعة الأردنية بعمان، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 312.

عنصر رأس المال فقط. وكنتيجة لضرورة معالجة أزماتها التنموية وتمويل مسيرتها التنموية وكذا ثقل ديونها الخارجية وأعبائها، اتجهت الكثير من الدول النامية نحو هذا النوع من الشراكة الدولية وشجعت الاستثمارات الأجنبية وعملت على استقطابها لاسيما المباشرة منها، وتجسد هذا من خلال تقديمها للكثير من الحوافز والضمانات تحت ما يسمى بسياسة الإنفتاح الإقتصادي.

الفرع الرابع: الإقليمية الجديدة والشراكة الدولية

تعني الإقليمية في مجال العلاقات الدولية أي شكل من أشكال التعاون المؤسساتي الذي يتم بين دولتين أو بين عدة دول، ولقد كان هذا المصطلح محدود الإستعمال في مجال الإقتصاد الدولي لمدة طويلة، إذ لم يشع إستعماله إلا في سنوات الثمانينات، وذلك للتعبير عن نموذج التكامل الإقتصادي الإقليمي بوصفه مجموعة ترتيبات وتنظيمات مؤسساتية تهدف أساسا إلى تحرير وتسهيل التجارة على مستوى غير المستوى المتعدد الأطراف[1].

ومن خلال عملية إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي بما يتوافق مع العديد من المتغيرات العالمية الجديدة، ظهر مفهوم جديد للإقليمية الكلاسيكية التي سادت في ستينيات القرن العشرين والتي غلب عليها الطابع الإقتصادي والدوافع التجارية إضافة إلى اتسام درجات التكامل والتجانس التي تحققت في هذه الفترة بالتفاوت والتباين، و يقدم المفهوم الجديد للإقليمية على أساس أنه منهج معاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، يهدف بالدرجة الأولى إلى جعل الكتل الإقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول والنظام الإقتصادي العالمي من ناحية أخرى، ويذهب العديد من المفكرين الإقتصاديين إلى إعتبار أن الإقليمية الجديدة عبارة عن سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. وتتسم التكتلات الإقليمية الجديدة بالسمات التالية[2]:

- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، وتجسد هذا الطرح من خلال تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاديات العالمية وكذا قيام العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و السياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية و ليست تجارية فقط.

[1] DEBLOCK Christian. Régionalisme économique et mondialisation: que nous apprennent les théories, Centre Etudes Internationales et Mondialisation de Montréal (en line). université du QUIBEC. 2005, octobre. Disponible sur : <www.ceim.uqam.ca> (consulté le 08/08/2011).

[2] علاوي محمد حسين. "الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي". مجلة الباحث. 2009–2010، العدد السابع، ص ص 108–109.

- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، و تعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو والتنمية، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي و المالي، والتعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف إنمائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الرغبة في ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها، وكذا تنويع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

والجدول رقم (1) يلخص أهم الفروقات بين شكلي الإقليمية الكلاسيكية والجديدة:

جدول رقم (1) مقارنة بين الصيغة التقليدية والجديدة للتكامل الإقتصادي الإقليمي.

أوجه المقارنة (الخصائص)	الصيغة التقليدية	الصيغة الحديثة
النطاق الجغرافي.	التكامل بين إقليم يضم دولاً متجاورة.	التكامل بين إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية.	التجانس والتقارب للمستويات الإقتصادية.	التباين والتفاوت في المستوى الإقتصادي
الخصائص الإجتماعية والثقافية.	تأكيد التقارب والإلتزام بالمزيد منه لتمكين الوصول إلى الوحدة كهدف نهائي.	تجيز التمايز في الجوانب الإجتماعية والثقافية مع العمل على إيجاد قاعدة للتفاهم والحوار.
الدوافع السياسية.	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الإستقرار السياسي والتقليل من إنتشار الجرائم المنظمة والإرهاب.
تحرير التجارة.	يأخذ شكل إتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة أو إتحاد جمركي وتتدرج للوصول إلى الوحدة الإقتصادية.	تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها ذلك دون هدف محدد للإتجاه نحو المزيد من التكامل.
نطاق التجارة.	منتجات صناعية أساساً بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	جميع السلع والخدمات مع تعزيز التوجه نحو التصدير.
عنصر رأس المال.	يتم تحريره تدريجياً.	يتم فرضه منذ البداية من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً في شكل إستثمار أجنبي مباشر ومساعدات مالية.
عنصر العمل.	يتم تحرير في مرحلة السوق المشتركة مع الإهتمام بضرورة تحريره منذ البداية.	غير متاح لمواطني الدول الأقل تقدماً وذلك تخفيفاً لضغوط الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
تنسيق السياسات.	تدريجي مع إنشاء سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي وعهد بالقيادة للسلطات الرسمية والحكومية.	يتم إعطاء وزن أكبر للأعضاء الأكثر تقدماً حيث تكون القيادة للقطاع الخاص والشركات عابرة القوميات.
المرحلة النهائية.	وحدة إقتصادية كاملة تؤدي إلى وحدة سياسية.	مرحلة وحيدة (منطقة تجارة حرة) تقتصر على تحرير التجارة ورأس المال.
عدم إشتراط المعاملة بالمثل.	مجاز حيث توجد معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً.	غير مجاز حيث توجد قواعد متساوية مع تعويض للدول الأقل تقدماً ووضع مدد مختلفة للتكيف.
النظام الإقتصاد السائد.	يتم تخصيص الموارد بشكل مخطط وسياسي وتوضع قيود على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإتجاه نحو الإنسحاب من الإقتصاد العالمي.	تخصص الموارد عن طريق قوى السوق ومنح حرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر والإتجاه نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي.
مجالات التعاون.	غالباً تقتصر على العلاقات الإقتصادية والتجارية فقط.	تتضمن العديد من مجالات التعاون المختلفة سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وبيئية.

المصدر: محمود الإمام محمد. "إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي". مجلة بحوث إقتصادية عربية، 1997، العدد السابع، ص ص 15 – 17.

المبحث الثالث: اتجاهات الشراكة الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النامية

إن من أهم إفرازات القرن الحادي والعشرين أن أصبحت دول العالم ترتبط فيما بينها بشبكة معقدة من العلاقات والارتباطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أفضت لميلاد عالم جديد يتصف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أرجائه. ولعل ما مهد لهذا الاعتماد هي تلك التطورات البالغة في مجال القدرات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوماتية والاتصالات... الخ. وبحكم عدم امتلاك الدول النامية لهذه القدرات وغيرها، أضحت الشراكة مع الدول المتقدمة عنصرا أساسيا في تحقيق آمالها وطموحاتها المتمثلة أساسا في تحقيق نمو اقتصادي دائم وتنمية مستدامة في اقتصادياتها.

وتشكل تحرير التجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا وتوطينها أحد أهم اتجاهات الشراكة الدولية الأكثر قوة بين اقتصاديات دول العالم المختلفة، ولهذه الإتجاهات أهمية كبرى تستمد من كونها أصبحت من المصادر الرئيسية الداعمة للتنمية الشاملة بشتى جوانبها، كما أن أغلب الدول خاصة النامية منها تسعى لإقامة علاقات شراكة دولية بهدف أساسي يتمثل في زيادة التجارة والإستثمارات والحيازة على التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة.

المطلب الأول: علاقة تحرير التجارة الخارجية في إطار الشراكة الدولية بالتنمية المستدامة

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الإقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي؛ لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الإقتصاد الكلي[1]، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية ساعد على تشكيل ونمو تكتلات اقتصادية إقليمية، والتي يمثل التبادل التجاري ركن أساسي فيها، حتى أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمثل أهم المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم وأصبح لها دور مهم وأساسي في توجيه السياسات الاقتصادية في العالم.

ويجمع الاقتصاديون في التأكيد على أن التجارة الخارجية تشكل الرهان الرئيسي لكل اقتصاد، وأن صحة التنمية واستقرارها مرتبط بصحة التجارة الخارجية خاصة في ظل عصر العولمة، كيف لا وأغلب الدول تعتمد على التجارة الخارجية في إشباع حاجياتها إذ ليس هناك دولة مكتفية ذاتيا ولا

[1] السواعي خالد محمد. التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها. ط1. الأردن : عالم الكتب الحديث بإربد، 2010، ص 260.

تحتاج للإستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول لإستيراد السلع والخدمات لإشباع حاجيات مواطنيها، تحتاج للتصدير لزيادة ناتجها القومي الإجمالي، وبالتالي فإن التجارة مرتبطة بالتنمية ارتباطا وثيقا[1].

وقد سلكت التجارة الدولية في مسار تطورها التاريخي، الطريق من الصفقات التجارية المنفصلة إلى التعاون التجاري الاقتصادي الواسع النطاق والطويل الأمد، وفي ظروف الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات ونشوء إقتصاد المعرفة تزايدت أهميتها وأصبحت تحتل موقعا أساسيا ومركزيا، في منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية، تتمحور حوله عمليا جميع أنشطة التقسيم الدولي للعمل[2].

الفرع الأول: ماهية التجارة الدولية "الخارجية" وأبعادها

أولا: تعريف التجارة الدولية "الخارجية"

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة من مزايا البلد الآخر في إنتاج سلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها، مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت الاقتصادي بين هذه البلدان.

وتعرّف التجارة الخارجية "الدولية" بأنها تمثل حركات مبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة[3]، ولقد استعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات ظهور نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في سياق بحثها عن منافذ لتصريف منتجاتها وكذا بحثها عن التموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو من دول أخرى.

ثانيا:أبعاد التجارة الدولية

للتجارة الدولية عدة أبعاد نذكر أهمها في النقاط التالية[4]:

1 - المكاسب المحققة من تحرير التجارة الدولية

إن المكاسب المحققة من التجارة الدولية تقاس بالزيادة في قيمة الناتج القومي الإجمالي والدخل الحقيقي الناتج عن الموارد المحلية ولها تأثير مباشر على ميزان المدفوعات بإعتباره مشكلة من مشاكل التنمية، وتنقسم هذه المكاسب إلى نوعين:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب. مرجع سابق، ص 137.

[2] دياب محمد. التجارة الدولية في عصر العولمة. ط1. لبنان : دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 10.

[3] محمد محمود يونس وعبد النعيم محمد مبارك. أساسيات علم الإقتصاد. مصر: الدار الجامعية، 1985، ص 367.

[4] عبد الحميد عبد المطلب. مرجع سابق، ص ص 137–141.

1 1 - **المكاسب الساكنة (statique):** تتحقق هذه المكاسب من خلال التخصص الدولي طبقا للميزة النسبية.

1 2 - **المكاسب الديناميكية (dynamique):** تتحقق من خلال إمكانيات الإنتاج على نطاق واسع، وتعد الاستثمارات الأجنبية وانتقال المعرفة التكنولوجية أهم هذه المكاسب، كما أن التجارة تمنح الدول حق شراء السلع من الخارج والتي ليس لها بدائل محلية، أو تلك التي لا تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاجها.

2 - التحول من الميزة النسبية للميزة التنافسية

يشهد العالم الآن التحول من المزايا النسبية، والتي كانت تعني إعتماد الدول في تجارتها على ما تملكه من مزايا نسبية قائمة على ملكية الموارد الطبيعية الموروثة، إلى مفهوم جديد أتاحه التقدم العلمي والتكنولوجي والذي فرض تعديلات عدة في علاقات الإنتاج على المستوى العالمي تجلت في تنامي عظيم لنشاط الشركات متعددة الجنسيات واتساعه، وهذا ما مكن بعض الدول من اكتساب مزايا نسبية جديدة وبالتالي أصبحت المزايا النسبية مصنوعة أو مكتسبة بفضل العلم والتكنولوجيا، هذا المفهوم الجديد يعرف بالمزايا التنافسية.

3 - دور الدولة في خلق الميزة التنافسية الدولية

إن للدولة دورا تكامليا لخلق الميزة التنافسية وهذا من خلال تفعيل آليات السوق وتهيئة المناخ للاستثمار وكذا خلق بيئة مثالية للأعمال مما يضمن الكفاءة الاقتصادية ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة من فرص العولمة.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية بين الحرية والحمائية

لقد أصبح الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في اتخاذ العديد من الدول لإجراءات لتحرير اقتصادياتها خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وذلك بغرض الاستفادة من موجة عولمة الأسواق، وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية إلى أسواق أخرى موجهة لتشجيع التصدير، وكذا من أجل الإسراع للاندماج في الاقتصاد العالمي وتسريع معدلات النمو.

وفي هذا السياق، أصبحت التجارة الخارجية للدول، بوصفها حلقة أساسية في إقتصاد السوق، تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، وذلك من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بصورة عامة.

وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية.

وتعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة القواعد، الأساليب، الأدوات، الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

ولقد إختلف الفكر الإقتصادي كثيرا حول السياسة التجارية الملائمة للدول خصوصا الدول النامية منها، هل الأفضل التحرير الكامل لها أم ربما يتطلب الأمر حماية الصناعة الناشئة بصورة مؤقتة وتقييد حرية التجارة خلال تلك الفترة حتى يمكن لتلك الصناعة أن تنافس الصناعات الأجنبية البديلة والأكثر خبرة ومعروفة بظروف الإنتاج والتسويق. لكن العديد من الإقتصاديين يتفقون على أهمية التجارة الخارجية – التصدير والصادرات – كأحد المحددات الهامة للنمو الإقتصادي، وخاصة أن إتفاقيات التجارة الدولية تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة[2].

وبصفة عامة، فإن السياسة التجارية تعبر عن موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي، ويتجلى هذا الموقف من خلال نهج إتجاهين متناقضين ومتداخلين أحيانا هما:

أولا: سياسة الحرية التجارية

يتفق العديد من الإقتصاديين على فكرة متنامية تكمن في إمكانية تحقيق النمو في العديد من البلدان، وخاصة النامية منها، من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. ويتجلى هذا أساسا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان ينتج بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج الإقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وفيما بين البلدان النامية نفسها، فضلا عن تحقيق مزايا عدة تكمن أساسا في المساعدة على التخصص في الإنتاج، خفض أسعار السلع الدولية، تشجيع التقدم التقني والفني وكذا الحد من الإحتكارات.

وتعبر سياسة حرية التجارة عن عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية بينها وبين الدول الأخرى، وكذا السماح بنفاذ منتجاتها إلى أراضيها دون أية قيود تجارية سواء كانت جمركية وغير

[1] عبد الحميد عبد المطلب. السياسات الإقتصادية (تحليل كلي). الجزء الثاني، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص124.

[2] العيسوي إبراهيم. تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد 194، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1995، ص29.

جمركية. وفي هذا الإطار، تعرف سياسة حرية التجارة بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد، الإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة وغير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة"[1]. وتكمن الأدوات التي تستخدمها الدول في هذا الإطار أساسا في الخفض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية، تحرير التعامل في الصرف الأجنبي، حوافز التصدير وإقامة المناطق الحرة وكذا تعظيم دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

ولقد برزت الدعوة لتحرير التجارة الدولية بفعل ظاهرة العولمة وتنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل بين الدول في شتى الجوانب وبالأخص الجانب الإقتصادي، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة الخارجية تعبر عن فكرة محددة تتمثل في كونها سياسة تجارية ترتكز أساسا على خفض الحواجز والتعريفات الجمركية وغير الجمركية، وبصفة عامة، فإن هذه السياسة ترتكز على السريان والإنتقال الحر للسلع والخدمات داخل منطقة جغرافية محددة من خلال الخفض التدريجي لكل الحواجز التي من شأنها أن تعيق التجارة بين الدول. ولقد تم تبني هذه السياسة من قبل بلدان عدة، ويظهر هذا في أشكال مختلفة من الإتفاقيات الدولية نذكر منها: الإتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري بين دولتين، إنشاء مناطق للتجارة الحرة كالإتحاد الأوروبي و تكتل ALENA و MERCOSUR، وكذا الإتفاقيات المتعددة الأطراف التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.

ومن نتائج هذه السياسة، الإرتفاع المذهل للمبادلات التجارية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء من خلال الإرتفاع الذي شهده حجم المبادلات والتدفقات المتعددة الحدود للسلع والخدمات أو من خلال تزايد درجة الإنفتاح الخارجي للإقتصاديات الوطنية، فحسب تقارير صندوق النقد الدولي[2]FMI، فإن الصادرات العالمية للسلع والخدمات كانت تشكل في سنة 1979 ما قيمته 12% من الناتج العالمي الإجمالي إرتفعت ووصلت قيمتها سنة 2007 إلى ما قيمته 29% من الناتج العالمي الإجمالي. كما أنه وحسب تقديرات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي[3]، فإنه بإلغاء كل التعريفات الجمركية على تجارة السلع وخفض التكاليف التجارية بـــ 1% من قيمة التجارة العالمية، يقابله تحسين في الرفاهية العالمية بقيمة 170 مليار دولار سنويا، ورفع في قيمة الناتج الداخلي الخام السنوي بـــ 2% لبعض المناطق.

[1] عبد الحميد عبد المطلب. مرجع سابق، ص133.

[2] WINTREBERT Raphael. « Libre échange, protectionnisme : comment sortir d'un faut dilemme ? ». Fondation pour l'innovation politique (en ligne),2007, septembre, France. Disponible sur : < www.fondapol.org> (consulté le 18/09/2011), p 4.

[3] LATTIMORE Ralph et LOVE Patrick. Le commerce international; libre, équitable et ouvert?, Editions OCDE, 2009, P 64.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية

إن المقصود بسياسة حماية التجارة الدولية هو " تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات التجارية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها"[1]، وكذلك يمكن تعريفها بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود الدولة، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة"[2]. وبمعنى أوسع، فإن السياسة الحمائية تشمل كل تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية، وقد تكون هذه التدخلات بوضع قيود وحواجز بهدف تقليص الواردات، أو من خلال تقديم مساعدات للمصدرين من أجل إختراق ودخول الأسواق الأجنبية.

ولتجسيد هذه التدخلات، تلجأ الدول لإستخدام أدوات عدة تشمل الضرائب والرسوم الجمركية، المساعدات وإعانات التصدير، المعايير والمواصفات، تراخيص الإستيراد ونظام الحصص، وكذا منح الأفضلية في مختلف الصفقات العمومية للمؤسسات الوطنية[3].

في هذا الإطار، وكنتيجة لتفاقم المشكلات التجارية وتصاعد حدة الأزمات المالية وكذا فترات الركود التي مرت بها الدول الصناعية خاصة، اتجهت العديد من الدول إلى نهج نزعة حمائية أمام مبادلاتها التجارية الخارجية (الواردات) وذلك من خلال فرض قيود حمائية وتعريفات جمركية وغير جمركية. ويرجع السبب الرئيس في الإتجاه نحو هذه النزعة الحمائية إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية[4]، فالمعروف أن الدول الصناعية المتقدمة هي صاحبة السبق في الإختراعات الحديثة، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج بفعل وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتصبح الدولة صاحبة الإختراع في مواجهة منافسة شديدة محليا وعالميا، وهو الأمر الذي أجبرها على إتخاذ إجراءات وتدخلات حمائية للحفاظ على مركزها النسبي في الأسواق الدولية.

وفي هذا السياق دائما، وأمام تصاعد الإنتقادات القوية الموجهة لنموذج التنمية القائم على التبادل الحر من خلال تحرير التجارة الخارجية للدول بصفة خاصة، برزت الدعوة والحاجة إلى

---

[1] زايد مراد. دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 133.

[2] عبد الحميد عبد المطلب. مرجع سابق، ص 131.

[3] GUILLOCHON B et KAWECKI A. Economie Internationale ; commerce et macroéconomie, 6éme Edition, paris : DUNOD, 2009, P 97.

[4] سعيدي وصاف."تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات". مجلة الباحث، 2002، العدد 01، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص ص 8-9.

فرض بعض الإجراءات الحمائية، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر رائدة الدول الداعية لتحرير التجارة، إذ أن بعض الدراسات[1] أكدت فقدان الو.م.أ لأزيد من 3 ملايين منصب عمل من بين 17 مليون منصب في القطاع الصناعي فقط في الفترة ما بين سنتي 2001 و 2003، كما ارتفع العجز التجاري إلى ما قيمته 740 مليار دولار سنويا منها 233 مليار دولار مع الصين وحدها الشيء الذي أدى بأغلب العائلات الأمريكية للإستدانة. وبالتالي فإن هذه العوامل المتمثلة أساسا في البطالة والديون أدت لرد فعل قوي من أجل محاربة ظاهرة إعادة التوطين وكذا إعطاء الأفضلية للمؤسسات المحلية في إنجاز مختلف المشاريع والإستثمارات.

الفرع الثالث: دور تحرير التجارة الدولية في دعم عملية التنمية المستدامة

تؤدي التجارة الدولية دوراً مهماً في اقتصاديات دول العالم وبخاصة في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بضعف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد، وأصبحت تشكل أحد الأدوات والمصادر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها في تلك الدول، لذلك لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية[2].

ومن هذا المنطلق شهد العالم منذ أوائل التسعينات تغيرات جوهرية أدت إلى تحرير التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال وثورة المعلومات والاتصالات، وأمام هذه الظروف أضحت إقامة شراكة مبنية على علاقات تجارية مقاومة لسياسة الإنغلاق الاقتصادي على الذات وتشجع التكامل بين الدول وتفتح آفاقا واسعة وشاملة لرواج السلع والخدمات، بين الدول المتقدمة والنامية، ضرورة وحتمية من أجل التكيف اللازم وتقليص الأخطار الناجمة عنها ولاسيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين هذه الدول، والبحث في الوسائل والإمكانات التي من شأنها الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة والتي تساعد الإقتصاديات النامية على رفع مستويات كفاءتها[3].

وبقدر ما تعني السوق العالمية تحرير التجارة وفتح باب المنافسة الاقتصادية على مصراعيه بين جميع الدول، فهي تهدد الاقتصاديات الضعيفة التي لا تتميز بدرجة عالية من التحكم التقني والسيطرة على الموارد وعناصر الإنتاج، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى بروز مشاكل جديدة وكبيرة

---

[1] WINTREBERT Raphael. Op. cit, p5.

[2] بن هاني محمد. "دور البرلمانات في دعم عملية التنمية المستدامة". مجلة البرلمان العربي [على الخط]. 2005، أفريل، العدد 93، متاح على: <www.arab-ipu.org/publications/journal/v93/studies.html#index> (أطلع عليها في 28 أفريل 2011).

[3] سالم سلمان سلامة. تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة –التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة–، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2007، ص ص47–58.

أمام التنمية في العديد من الدول النامية فلا تزال الهوة تزداد عمقاً على صعيد التنمية بين الشمال والجنوب وهي تتجلى من خلال التوزيع غير المتساوي للنمو الاقتصادي وعدم التكافؤ في الدخول إلى الأسواق العالمية في مستوى التقدم التقني والعلمي.

وفيما يلي نستعرض دور تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة:

أولا: الدور الاقتصادي

اقتصاديا يكمن دور تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في النقاط الآتية[1]:

- يعد تحرير التجارة الدولية عاملا مهما للنمو الاقتصادي بحيث أنه يساهم في نشر المعرفة والتكنولوجيا واللتان تلعبان دورا حاسما في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج، المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل؛
- تحرير التجارة الدولية يتيح للدولة الإستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي يزداد فعالية كلما اتسع نطاق السوق ليشمل عددا أكبر من الدول، فتحرير تيارات التبادل التجاري بين الدول، يجعل كل دولة متخصصة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية ولتوافر عناصر الإنتاج الضرورية لديها، مما يجعل تكاليف إنتاجها منخفضة مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة نفسها وكذلك على المستوى العالمي؛
- انسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإن التبادل التجاري الحر يؤدي إلى خفض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية مما يعود بالمنفعة على الدولة ويحقق زيادة في دخلها الحقيقي وكذا على كل من المنتج والمستهلك؛
- تساعد عملية تحرير التجارة الدولية على وصول المؤسسات الإنتاجية لأحجامها المثلى، ومن هنا فإن فتح وتوسيع الأسواق يوسع نطاق التسويق أمام هذه المؤسسات ويفتح أمامها فرص لتوسيع الإنتاج وصولا إلى أحجامه المثلى والإستفادة من إقتصاديات الحجم؛
- تحرير التجارة الدولية يحفز التقدم التقني والتكنولوجي ويعزز التنافس بين الدول، وكذلك بين الشركات المنتجة للسلع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم وتحسين وسائل الإنتاج. فالمنتج هنا يضطر تحت ضغط المنافسة إلى تطوير إنتاجه وإدخال التحسينات عليه وزيادة الكثافة المعرفية والتكنولوجية في السلعة من

[1] دياب محمد. مرجع سابق، ص ص 302-306.

خلال الإبتكارات والأبحاث العلمية، وذلك في إطار السعي لكسب السوق وتحقيق التفوق الدائم على المنافسين؛

- من خلال تعادل أسعار عوامل الإنتاج، فالتجارة الدولية تعمل على التقريب بين مستويات الدخول المحلية والعالمية مما يزيد من الدخول الحقيقية للدول المشتركة في التجارة؛
- يسهم تحرير التجارة الدولية في تشجيع القطاعات الإنتاجية في الدول النامية التي تتميز فيها بميزة نسبية مما من شأنه أن يساعد في تحقيق الأهداف التنموية لهذه الدول.

ثانيا: الدور الإجتماعي

تعد البطالة من أهم العقبات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة الدولية، فهذا العامل يقلق الحكومات باعتبارها من أكثر العوامل التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ثم إن لتحرير التجارة الدولية من خلال الإنضمام لمناطق التجارة الحرة والإندماج في التكتلات التجارية الإقليمية أو في المنظمة العالمية للتجارة، علاقة وتأثير قوي بمستوى التشغيل في الدول النامية. وفي هذا السياق، تعني مسألة تحرير التجارة في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تقليص الإنفاق العام للدولة سواء الموجه للأغراض الإستثمارية أم الاستهلاكية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة، ومن ثم يساهم مساهمة كبيرة في تعميق مشكلة البطالة وكذلك تخفيض التوظيف في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي من شأنه يساهم في تفشي ظاهرة الفقر. وعلى صعيد آخر، يراهن مروجي تحرير التجارة الدولية على قدرة القطاع الخاص في تسريع وإطلاق عملية النمو في الإنتاج والإستثمار وخلق فرص عمل جديدة من شأنها المساهمة في التخفيف من ظاهرة البطالة، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر بشكل عام.

وفي هذا السياق، تشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولية، إلى أنه يمكن للتبادل التجاري الدولي الحر أن ينتشل عشرات الملايين من البشر من ظاهرة الفقر، وأن يضخ 200 بليون (ألف مليون) دولار أميركي في اقتصاديات الدول النامية. إلا أنه يتعين، كي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تكون هذه السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية[1]. وفي هذا السياق، أكد

[1] موقع عراقيون في الدنمارك. متاح على الرابط : <www.iraker.dk> (أطلع عليه في 2011/04/20).

صندوق النقد الدولي[1]، أن تحرير التجارة الدولية وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف تحسن البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه هذه الدول، ومن ثم سوف تحسن من أدائها الاقتصادي ومعدلات نموها، ويوفر لها كذلك كفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية، وبالتالي تتمكن الدول التي تبنت هذا الإتجاه من الإستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية، ومن جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يترتب عنها خلق مناصب شغل خصوصا في المجالات التي تمتلك فيها مزايا نسبية، وبالتالي قد تساهم في خفض معدلات البطالة والفقر.

كما يساهم تحرير التجارة الدولية في تحسين رفاهية المواطن وكذلك في تحسين قدرته الشرائية، وهذا بفعل العرض التجاري الكبير الذي تطرحه عملية التحرير، الأمر الذي يتيح للمستهلك خيارات متنوعة ومتعددة تحسن من رفاهيته، مع إحتمال إنخفاض الأسعار كذلك.

ثالثا: الدور البيئي

إن قضية حماية البيئة بعد تحرير التجارة الدولية تمثل واحدة من الموضوعات الحيوية التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام الدولي في الوقت الراهن، وذلك بعد أن تم إدراج المعايير البيئية كأحد العناصر المستخدمة لتقييد حرية حركة التجارة العالمية، خاصة صادرات دول العالم الثالث التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي لا تعطى اهتماما كبيرا بالبعد البيئي[2].

واتضح هذا الاهتمام الدولي بموضوع حماية البيئة من أخطار التلوث جراء تحرير التجارة الدولية من خلال إصدار التشريعات الداخلية في معظم دول العالم وعقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقات الدولية والإقليمية مع تكثيف طرح القضايا البيئية على كافة الأصعدة والمستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذا ما تجسد في تأسيس لجنة للتجارة والبيئة تعمل في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك لتقديم اقتراحات بشأن التنمية المستدامة ومناقشة العلاقة بين التجارة والبيئة.

ويمكن لتحرير تجارة السلع والخدمات البيئية دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تخفيض تكاليف نقل التكنولوجيا الخاصة بالبيئة، مثلا في مجالات إدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإعادة تأهيل التربة والمياه، وحماية الغلاف الجوي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة

[1] صندوق النقد الدولي. "الآثار المحتملة لنتائج جولة الأوروغواي على الدول النامية منخفضة النمو". مجلة آفاق الاقتصاد العالمي. نيويورك، 1994. ص 95.

[2] موقع شبكة البيئة الآن الإلكترونية المصرية. متاح على الرابط: <www.ennow.net> (أطلع عليه بتاريخ 2011/04/25).

أمام ما تفرضه قواعد النظام التجاري العالمي الجديد، المرتكز أساسا على ضرورة تحرير التجارة الدولية من كافة القيود المفروضة عليها سواء كانت كمية أو غير كمية، على الدول النامية من حتمية وضرورة الإندماج في هذا المسعى، برزت مزايا عدة تبرر هذه الحتمية بعدم تفويت فرصة إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، وزيادة الطاقة التصديرية وتحويل التكنولوجيا. ولكن بالرغم من هذه المزايا الهامة، يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يؤثر سلبا على إقتصاديات الدول النامية الشيء الذي يبقي ويزيد من إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا كان لابد من الإشارة للجوانب الإيجابية وكذا السلبية التي يتيحها تحرير التجارة الدولية.

أولا: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي المستدام

تعتبر التجارة الدولية المرآة الرئيسية التي ترتكز حولها التحولات الجارية في عوامل النمو والتنمية الإقتصادية، كما أن علاقاتها بالحسابات الإقتصادية الإجمالية تعتبر علاقة تبادلية مباشرة. ولقد تعددت الآراء بخصوص العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيك مثل آدم سميث نظرة تفاؤلية بخصوص هذه العلاقة؛ فقد أشار آدم سميث[1] لأثر التجارة في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص، وتقسيم العمل، وتصريف فائض الإنتاج، ومن ثم اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية. كما شهد الفكر الحديث وجود عدة مفكرين إقتصاديين أيضا من فئة المتفائلين أمثال هيكس وفاينر؛ حيث يشير هيكس إلى ما تتيحه التجارة الخارجية للبلاد النامية من مبادلة سلع أقل نفعا في أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد في أغراض التنمية، وأوضح فاينر أن معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يتوقف – إلى حد ما – على ما يستطيع هذا البلد أن يحققه عن طريق التجارة الخارجية من إسهام في هذا النمو.

ونعرض فيما يلي أهم آثار تحرير التجارة الخارجية على أهم عوامل النمو الإقتصادي المستدام[2]:

1 -أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاج

إن تحرير التجارة الدولية يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض وتقليص التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة، كما أن دخول تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية من شأنه أن يرفع من حدة المنافسة بينها وبين المستلزمات المحلية؛ الشيء الذي يؤدي حتما

[1] عزة فؤاد نصر إسماعيل. أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي. رسالة ماجستير. تخصص إقتصاد، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص ص 148–156.

[2] نفس المرجع، ص 149.

لإنخفاض الأسعار. ومن جهة أخرى فإن إرتفاع التعريفة الجمركية على الواردات من مستلزمات الإنتاج والتي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر هذه الصادرات؛ مما يفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ويقلل من معدل الربح الناتج عنها.

2 -أثر تحرير التجارة الخارجية على الاستهلاك

بما أن تحرير التجارة الدولية يساهم في إنخفاض تكاليف الإنتاج مما يسمح بإنخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، فإن هذا الأمر من شأنه أن يرفع من القدرة الشرائية للمستهلك، مما قد يدفع إلى زيادة الإستهلاك وبالتالي ينتج عن هذا الأمر زيادة رفاهية المستهلك من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الطلب، مما يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل، ومن ثم زيادة تحدث في الدخول. كما أن التبادل التجاري الحر يسهم في تحسين نوعية المعيشة بالنسبة لمواطني الدول التي تبنته، إذ يمكن للدول أن تستورد السلع الإستهلاكية غير المتوفرة في السوق المحلية، والتي يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل بكثير من تكلفتها لما يتم إنتاجها محليا.

3 -أثر تحرير التجارة الخارجية الصادرات

لقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا من قبل الدول، خاصة النامية منها، بدعم إستراتيجية التصدير كأداة للتنمية لما تتيحه من تطوير لإمكانياتها وتنويع لإقتصادياتها، وإعتبارا من أن الصادرات أحد المكونات الأساسية للدخل القومي، فهي شريان حيوي لتبادل السلع الإنتاجية وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. ولقد أثبتت العديد من الدراسات[1] على أن تحرير التجارة الخارجية له أثر حاسم في رفع نسب وحجم الصادرات، وبالتالي تحقيق معدلات عالية في النمو الإقتصادي ومن ثم تحقيق الرفاهية الإقتصادية للدول. وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية ونسبة التبادل التجاري علاقة طردية، أي أنه كلما إزدادت درجة الإنفتاح الإقتصادي التجاري لدولة ما على العالم، أدى ذلك لزيادة القوة الشرائية لوحدة صادراتها.

4 -أثر تحرير التجارة الخارجية على الإستثمار

إن الإستثمار يتأثر بما توفره له التجارة الخارجية من مواد أولية وسلع مصنعة ونصف مصنعة، إضافة للمعرفة الفنية والتكنولوجية الحديثة وغير ذلك في مجال تنفيذ الإستثمارات من إمكانات ومستلزمات قد لا تستطيع السوق المحلية توفير معظمها، وبالتالي فإن تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة قد يتسبب في منافسة شديدة من قبل المستثمر الأجنبي للمستثمر المحلي، ومع ما يقدمه المستثمر

[1] صديق ثريا حسن. العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي؛ تجربة السعودية والسودان. مجلة دراسات إقتصادية، 2006، المجلد السادس، العدد 11 ، 2006. ص17.

الأجنبي من جودة متميزة وتقدم تكنولوجي يمكن أن يتفوق على المستثمر المحلي وقد يطرده من السوق المحلية.

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية والبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

1 -الأثر على العمالة(على الأجور ومستوى التوظيف وهيكل الطلب على العمالة)

بسبب ما تتميز به الدول النامية من يد عاملة متوفرة بكثرة، غير مستغلة وغير مؤهلة وذات أجور ضعيفة، فإن البعض[1] يرى أن التبادل التجاري الحر يساهم في خلق منافسة شديدة بين اليد العاملة في الدول المتقدمة والدول النامية، وهذه المنافسة لا يمكن لها إلا أن تؤدي إلى ما يسمى بالإغراق الإجتماعي" le dumping social " ، أو بمعنى آخر "التسابق نحو الأقل كلفة " والذي يهدد بفقدان العمال في الدول النامية خاصة للعديد من مكتسباتهم المهنية والإجتماعية. وفي هذا السياق دائما، أشارت بعض الدراسات إلى أن تحرير التجارة يؤدي، من جهة، إلى إنخفاض أجور العمالة غير الماهرة في الدول المتقدمة لتصل إلى نفس مستوى أجور العمالة غير الماهرة في الدول النامية، ومن جهة أخرى، يؤدي التحرير إلى إرتفاع أجور العمالة ذات الكفاءة الجيدة، وهو الشيء الذي يزيد هوة اللامساواة.

2 -العلاقة بين تحرير التجارة وهجرة العمالة

يشير العديد من الباحثين[2] إلى أن هجرة العمالة الدولية تمثل عنصر هام في إندماج إقتصاديات الدول في الإقتصاد العالمي، ويتجسد هذا الطرح في الدور الكبير الذي لعبته العمالة الأجنبية في نهضة الدول الأوروبية، بعد الحرب العالمية الثانية، بإقتصادياتها وتحقيقها للتنمية في شتى المجالات. كما ساهمت هجرة العمالة أيضا في تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدان الأصلية والبلدان المستضيفة.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية والبعد البيئي للتنمية المستدامة

تشير العديد من الدراسات إلى أن آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة جاءت تبعا للنمو الهائل في حجم التجارة العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب التوجه المتزايد نحو تبني سياسة التبادل التجاري الحر وكذا إنخفاض تكاليف النقل بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، تضاعف حجم التجارة الدولية بحوالي 27 مرة بين سنتي 1950–2006، وفي مقابل ذلك لم يتضاعف الناتج

[1] TOUREV Pierre. Les limites du libre échange. Les cahiers de toupie (en line). 2006, avril. Disponible sur : <www.toupie.org/textes/index.htmal> (consulté le 01/09/2011). P 4.
[2] COGNEAU Denis. Migrations internationales, libre échange et intégration régionale. (En line), 2000, novembre. Disponible sur :< www.dial.prd.fr > (consulté le 20/09/2011).

العالمي الإجمالي إلا 8 مرات فقط[1]. ويتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه رغم المزايا الكبيرة التي يمنحها التبادل التجاري الحر في المجال البيئي كنقل ونشر التكنولوجيات النظيفة، إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يخفي تلك الآثار السلبية الهامة التي تنجم عنه كالتلوث المباشر الذي تسببه وسائل النقل، وزيادة المنتجات الملوثة والمستنزفة للطبيعة والبيئة.

وفي هذا الإطار، فإن اتساع حجم التجارة الدولية والمشاكل البيئية الناجمة عنه على المستويين الإقليمي والدولي أثار صراع واسع النطاق بين البيئة وحمايتها من جهة، والتجارة وتحريرها من جهة أخرى، إذ أن هناك أثار للتدابير والسياسات المتخذة من أجل حماية البيئة على التجارة والعكس صحيح. وبالتالي فالهدف هو تحقيق أقصى مردود تجاري واقتصادي ممكن مع مراعاة المتطلبات البيئية[2]، وهنا تكمن أهمية إتباع التدابير البيئية في سياق التخطيط التنموي وإدراج الأمور البيئية ومراعاتها في السياسات الاقتصادية والتجارية، وكذا التركيز على أهمية المكون التجاري في البرامج البيئية.

ويمكن القول أن هناك عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة، من أهمها[3]:

1 -القوانين المنظمة للتجارة الدولية قد تكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة:

بناء على المبادئ المنظمة لحرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فان القوانين المنظمة للتبادل التجاري الدولي والإقليمي الثنائي أو المتعدد الأطراف، سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي تصنفها بأنها " حواجز غير جمركية " ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة. وكمثال على ذلك طالبت كندا في مرات عدة بتغيير بعض القوانين الأوروبية والدولية التي تعيق انتقال بعض من بضائعها إلى هذه الأسواق وأهم هذه القوانين:

- القرار الأوروبي بمنع الاتجار بمعاطف الفرو المصنعة من فرو الحيوانات التي يتم إبقائها في ظروف سيئة في الأسر؛

[1] WINTREBERT Raphael. Op. cit., P11.

[2] سالم سلمان سلامة. مرجع سابق، ص 56.

[3] موقع المتدى العربي للدفاع والتسليح. تأثير التجارة على البيئة [على الخط]. متاح على: <http://defense-arab.com/vb> (أطلع عليه في 28 أفريل 2011).

- قرارات بعض الدول الأوروبية بمنع استيراد المنتجات الخشبية المصنوعة اثر قطع الغابات الكلي أو من منتجات أشجار معمرة.

ولهذا تعتبر كندا من أكثر الدول تصميما على إبعاد البيئة عن نقاشات المنظمة العالمية للتجارة وتطالب دائما بالتخلي عن قوانين حماية البيئة إذا ما تعارضت مع التجارة. وفي مثال آخر نجحت فنزويلا التي تصدر كميات كبيرة من البنزين الملوث للبيئة في إدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة التي تمنع استيرادها بناء على بند في قانون الهواء النظيف الأمريكي. وقد دعمت العديد من الشركات الدولية الكبرى لإنتاج البنزين والغاز هذه الضغوط من فنزويلا حتى تمكنت من كسب القضية والتصدير للأسواق الأمريكية. وفي مثال معاكس تماما تحاول الولايات المتحدة مناهضة تشريع ياباني جديد يحدد نسب الملوثات الغازية الصادرة عن السيارات .وهذا النظام يساهم في انتشار السيارات اليابانية الحديثة لكنه يقف عائقا أمام استيراد السيارات الأمريكية ذات المعايير الأضعف بيئيا. وتصنف الولايات المتحدة القانون الياباني بأنه " عائق غير جمركي " وبالتالي يناقض قوانين التبادل التجاري الحر.

2 -استنزاف الموارد الطبيعية:

إن تحرير التجارة قد يؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيرا سلبيا كبيرا سوف يقع. وكمثال تؤدي عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل قطع الأشجار للحصول على المنتجات الخشبية.

3 -مناطق التلوث الدولية :

من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك. ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها. وهذا الذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود مناطق وملاذات للتلوث في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئية صارمة.

4 -المنتجات المعدلة وراثيا:

إن الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا، أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثيا في العالم سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذيا للمستهلك، كما انه لن يسمح للدول المستوردة رفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثيا قبل فحصها والتأكد من صلاحيتها.

5 -إضعاف المعاهدات البيئية الدولية:

إن الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث مثل المنتجات المستنزفة للأوزون لن يكون بالإمكان إيقافه، إذ أن قوانين التجارة الثنائية الأطراف (التحرير المتبادل للتجارة ومناطق التجارة الحرة) وقوانين التجارة المتعددة الأطراف (في إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية) ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات.

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة

إن رغبة التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة كانت دائما مرادفة للإستثمار كشرط موضوعي بدونه لا يحدث تطور أو تنمية أو تقدم، وهو التفسير الصحيح للدافع القوي للدول لتشكيل تكتلات إقليمية والإندماج فيها، وللشركات الكبرى في العالم إلى تجاوز الجنسية الواحدة إلى تعدد الجنسيات. ويمثل الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خاصة مدخل أساسي من مداخل التكامل الإقتصادي الدولي والإندماج والشراكة مع التكتلات المختلفة المشكلة من قبل الدول المتقدمة لأنه يؤثر مباشرة في تحقيق الهدف الأساسي من التكامل والإندماج والشراكة والمتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة لإقتصاديات تلك الدول المتكاملة.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

إعتبارا من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بتوفر المادة العلمية في هذا الموضوع من خلال تناول العديد من الدراسات والأبحاث لهذا الموضوع، سنحاول أن نبرز، وبإختصار، مفهوم هذا الموضوع، وذلك كمدخل لموضوع دراستنا.

وفي هذا الإطار، وردت للعديد من الإقتصاديين وكذا لمختلف الهيئات الإقتصادية الدولية عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أبرز ما جاء في هذا السياق، تعريفات صندوق النقد الدولي والتي في عمومها تعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الإستثمارات الدولية. ففي تعريف أول، يرى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل "مجموعة من العمليات المختلفة الموجهة للتأثير على السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة غير دولة المؤسسة الأم"[1]، كما يعرفه أيضا، في تعريف آخر، على أنه "نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة مستدامة "intérêt durable" في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر غير إقتصاد المستثمر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة لتمتع المستثمر المباشر على درجة عالية من النفوذ والقدرة في إدارة وتسيير المؤسسة"[2].

ويرى البعض أن المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3]. وفي هذا الإطار أيضا، يعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه " تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج؛ الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[4].

ومن خلال هذه التعريفات التي سبقت، نخلص إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يكمن في تأسيس مؤسسة جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة تنطوي على ممارسة نشاط إنتاجي ربحي، من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الذي ينتمي إليه هذا المستثمر، وذلك من خلال تملك مشروع المؤسسة بشكل جزئي أو كلي أو على شكل مشروع مشترك.

[1] NGOUHOUA Ibrahim. Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économiques. Thèse de doctorat non publiée. France : université du sud toulon-var, faculté des sciences économiques et de gestion, Mars 2008, P 14.

[2] JACQUEMOT Pierre. La firme multinationale : une introduction économique. Paris : édition Economica, 1990, P 11.

[3] عماري عمار. محاضرة حول عرض لأهم الأدبيات التقييمية للإستثمار الأجنبي المباشر، ماي 2011، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ص 04.

[4] عبد المقصود مبروك نزيه. الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية. الطبعة الأولى. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007، ص31.

الفرع الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النامية

لقد تغيرت نظرة الدول النامية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر وانتقلت من موقع المانع أو المقيد لحرية نشاطه إلى الراغب والساعي لجذبه، وأصبحت كل الدول تتنافس فيما بينها لجذبه من خلال اللجوء للتعاون والشراكة الدولية بتقديم العديد من المزايا والحوافز والتسهيلات والإعفاءات الضريبية كوسيلة وأداة لتفعيل إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة. ويجسد هذا الطرح دوافع عديدة ترتكز في الغالب على انتشار ثقافة عالمية مفادها أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو دعامة أساسية من دعامات نمو اقتصاديات الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية، خصوصا بعد فشل مسارات التنمية الموجهة نحو الداخل في هذه الدول، والتي ارتكزت على استراتيجيات تنموية مختلفة تتطلب في مجملها حماية وتضييق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية، والاعتماد بدلا من ذلك على المديونية كسبيل لتمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنمو والتنمية بشكل عام.

وفي هذا الإطار، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لتفعيل التعاون والشراكة بين الدول المتفاوتة في المستويات التنموية، وسعيا منها لدعم عملية النمو والتنمية الإقتصادية المستدامة، أصبحت الكثير من الدول، خاصة النامية منها، تعي جيدا أهمية إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره دعامة وركيزة أساسية وجوهرية لنمو اقتصادها، وإنعاش مستويات نمو قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، وبالمحصلة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لإقتصادياتها. وسنحاول فيما يلي توضيح هذه الأهمية التي تميّز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إقتصادياتها.

أولا: الأهمية الإقتصادية

لقد أكدت العديد من الدراسات أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية خارجية بديلة للوسائل التمويلية الأخرى كالقروض الخارجية؛ بوصفها سبيل لتمويل المتطلبات اللازمة للنمو والتنمية، فبعد أن ثبت الفشل الذريع لعملية تمويل التنمية التقليدية المعتمدة على المساعدات والمعونات التي تقدمها الدول الغنية ومختلف الهيئات المالية في العديد من دول العالم؛ بسبب ما يترتب عليها من أعباء كبيرة تتحملها الدولة المستفيدة منها، وكذا أمام ما تعانيه معظم الدول النامية من نقص كبير في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛ بسبب إنخفاض دخلها القومي وصعوبة الإدخار فيها، ومن أجل تعويض هذا النقص، لجأت هذه الدول إلى سياسة تشجيع استقطاب

الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمساهمة في تنفيذ خططها التنموية، باعتبار أن هذه الإستثمارات[1] توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول إقتصاد الدولة المضيفة إلى إقتصاد تصديري ويرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما تحتاجه من السلع والمعدات الإنتاجية اللازمة.

وتتجلى أساسا أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وخاصة للدول النامية منها، في أنه يمكّنها من تغطية العجز في الميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل، إلى جانب إمكانية تمكنها أيضا من الحد من تفاقم المديونية الخارجية، وكذا إمكانية إستفادة هذه الدول من مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتجسّد عن طريقه الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة مثل القطاعات الإنتاجية، القطاعات الخدمية كالصحة، الاتصالات...الخ. كما أن الوصول إلى الاستثمار المباشر الأجنبي باعتباره تمويل خارجي بديل يمكّن تلك الدول من التطلّع إلى الأهداف الإستراتيجية مثل: تنمية الصادرات و الحصول على المهارات التسويقية، و المعارف التكنولوجية, و تنمية الرأسمال البشري...الخ.

وفي هذا السياق، أثبتت الكثير من الدراسات أن الاستثمار المباشر الأجنبي أكّد بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية بديلة لمختلف الموارد التمويلية الأخرى للتنمية في الدول النامية، ويعود ذلك لسببين هما[2]:

- درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء للاستدانة من الخارج.
- إمكانية التخلّص من الآثار السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.

ومن جانب آخر، يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تكميلية للموارد المحلية، إذ أنه في ظل محدودية الموارد المحلية وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية احتياجات البرامج التنموية من التمويل، تضطر الدول إلى الإستعانة بالموارد الأجنبية، من خلال إتباع سياسة إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، هذه الأخيرة

[1] نفس المرجع، ص397.

[2] فضيل فارس. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. تخصص تحليل إقتصادي. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مارس 2004، ص 154.

يجب عليها أن تلعب الدور المكمل للموارد المحلية لأجل تغطية تلك الإحتياجات والنقائص وبالتالي تحسين معدلات الإستثمار في الدول المضيفة.

وفي ظل التوجهات الليبرالية وحتمية تكييف الإقتصاديات للتحولات العالمية نتيجة للعولمة ومتطلبات الإندماج في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة أساسية لتسريع عملية الخوصصة في الدول النامية، ويحدث هذا من خلال قيام الشركات الأجنبية بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة، أو بتجسيد عمليات الشراكة، الاندماج والتملك.

ثانيا: الأهمية الإجتماعية

إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا بارزا في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، ويتجلى هذا من خلال مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التخفيف أو التخلص من مشكلة خطيرة، تهدد وتنخر كاهل الدول النامية خاصة، وهي مشكلة البطالة وضرورة توفير فرص عمل، ويمثل حل هذه المشكلة أحد الدوافع الرئيسة التي تجعل الدول تتنافس وتسعى للإندماج والشراكة مع مختلف التكتلات والقوى من أجل جلب واستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ضوء الإعتبارات التالية[1]:

- وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالإستثمار في الدول المضيفة لها، سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدول المضيفة، وهذا ما يشجع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة (شركات المقاولة من الباطن).
- زيادة عوائد الدولة من خلال الضرائب التي تدفعها الشركات الإستثمارية الأجنبية مما قد يرفع من النفقات الإجتماعية للدولة، وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على المواطنين.

كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تنمية وتدريب وإستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي لرفع إنتاجية العمالة وبالتالي رفع الأجور وما يترتب عن ذلك من رفاهية وتحسين لمستوى المعيشة[2].

ثالثا: الأهمية البيئية

[1] أبو قحف عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص ص 174–176.

[2] حشاد نبيل. الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص137.

لقد أكدت العديد من الدراسات على الدور الهام الذي تلعبه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في حماية البيئة، فكما بالإمكان أن يكون هذا الدور إيجابيا يمكن أن يكون سلبيا أيضا. وفي هذا الصدد إختلفت الآراء ووجهات النظر، حول إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على الجوانب البيئية، فهناك من يرى أنه ورغم كونه وسيلة فعالة لرفع نسب الإنتاج الإقتصادي العالمي إلا أن هذا لن يحدث إلا من خلال نهب، إستغلال وإستنزاف الثروات والموارد الطبيعية، خاصة في الدول النامية التي عموما لا تفرض متطلبات ومعايير بيئية صارمة أمام المستثمرين الأجانب. وفي هذه الحالة، تستغل الشركات متعددة الجنسيات الفرصة وتطرح منتجات ملوثة للبيئة مما يزيد من نسب تدهور البيئة. ومن جانب آخر، يمكن للإستثمار الأجنبي أن يلعب دورا إيجابيا من خلال إحاطة المناخ الإستثماري بالإطار القانوني والتشريعي اللازم والصارم الذي يضمن حماية فعالة للبيئة.

الفرع الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

لقد أصبحت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة محط أنظار ونقاش دراسات تنموية اقتصادية، اجتماعية وبيئية عديدة، إذ أكدت العديد من هذه الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل وجها بارزا من أوجه حركات إنتقال رؤوس الأموال الدولية وما ينجر عن ذلك من إنعكاسات على الإقتصاد العالمي، وأن له آثارا عديدة، قد تكون سلبية أو ايجابية تمس مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وفيما يلي نستعرض آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة.

أولا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

أمام مواجهة عديد الدول النامية لمشكلة تمويل إنخفاض نسب نموها الإقتصادي وتباطؤ عمليتها التنموية الإقتصادية نتيجة عدم كفاية الموارد المحلية من جهة، ومن جهة أخرى أخطار إرتفاع المديونية نتيجة إتباع سياسة الإستدانة الدولية وما ينجر عنها من آثار إقتصادية وإجتماعية خطيرة، أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم وأنجع أدوات تمويل التنمية الإقتصادية في هذه الدول. إذ على خلاف الأدوات التمويلية الأخرى، يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر لإقتصاديات الدول العديد من المزايا كنقل وتحويل التكنولوجيا، إمكانية توسيع ودخول أسهل للأسواق الدولية، رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءات الإدارية المحلية.

وشهدت السنوات الأخيرة تنافس شديد للدول لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، وتجلى هذا في إرتفاع عدد إتفاقيات الإستثمار خاصة الثنائية منها على

المستوى العالمي، وكذا من خلال سعي هذه الدول لتوفير المناخ القانوني الملائم (قوانين الإستثمار)، وتبني سياسات إقتصادية إنفتاحية وإنتاجية محفزة وجذابة.

وفي هذا الإطار، فإن العديد من الدراسات أكدت أن للإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات عديدة ذات طبيعة مختلفة على النمو الإقتصادي للدول المضيفة وعلى رأسها الدول النامية بوصفها الوجهة الجديدة لها. وفيما يلي سنحاول أن نستعرض أهم آثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم الجوانب والمتغيرات الرئيسية للنمو الإقتصادي والتي تم إختيارها حسب مدى أهميتها في حالة الدول النامية.

1 -أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج، تحويل ونقل التكنولوجيا

لقد أعطت الدول المتقدمة إهتماما كبيرا للتكنولوجيا بإعتبارها عامل أساسي لزيادة الإنتاجية ومعدلات النمو وتحقيق التنمية الشاملة المنشودة، فهي تمثل العنصر المعرفي الأهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولقد سعت الدول النامية إلى محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة المصنعة بأساليب مختلفة أهمها نقل التكنولوجيا، وذلك من أجل سد الفجوة العميقة الحالية في التقدم الإقتصادي والصناعي والفني والتي تأخذ في الإتساع يوما بعد يوم بين هذه الدول.

وفي هذا السياق، تمثل الشراكة في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة جيدة للدول النامية للحصول على التكنولوجيا والتي لها دور بارز في الإستراتيجيات والخطط التنموية للدول وأضحت عنصرا هاما يحدد نجاح أو فشل هذه الخطط والإستراتيجيات، حيث بينت الدراسات الحديثة أن نسبة مساهمة عنصر التكنولوجيا وحده في الإنتاجية بصفة عامة تصل إلى نسبة 75٪ من مجموع كل العناصر الداخلة في عملية التنمية، فضلا عن أن التكنولوجيا هي إحدى ركائز ثلاثة يستند إليها التطور الإقتصادي والإجتماعي للدول النامية بجانب التمويل والتجارة[1].

ويمكن نقل التكنولوجيا بواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق عدة أشكال، من أهمها تحفيز التقليد وتحفيز الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، وكذلك إنتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف[2].

[1] عبد المقصود مبروك نزيه. مرجع سابق، ص 445.

[2] براق محمد. دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التكنولوجيا في الدول النامية مع دراسة تقييمية للتعاون التكنولوجي الأورومتوسطي. الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بشار: المركز الجامعي ببشار، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 10.

كم يتبع نقل التكنولوجيا إلى الإقتصاديات النامية المضيفة ونشرها أربع آليات أساسية وهي: الروابط العمودية مع الموردين المحلين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية وتدويل مشاريع البحث والتطوير. وأكدت الدراسات أن الروابط الأفقية التي تتشكل بين الموردين والمستهلكين تمثل أهم وأفضل القنوات التي من شأنها نقل وتحويل التكنولوجيا وكذا المعلومات التجارية.

ولقد اكتسبت الإستثمارات الأجنبية أهمية خاصة وكبيرة نتيجة التركيز على دورها في نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إنشاء المشاريع الإستثمارية الإنتاجية مما يسمح بنقل تكنولوجيا الإنتاج، المهارات والقدرات الإبتكارية وبالتالي تحسين الصناعة، وتحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرات الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية. ويمكن القول أن الشراكة الدولية في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في سد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية وهي عنصر فعال في نقل التقنيات التكنولوجية للدول النامية المضيفة لهاته الإستثمارات.

2 -أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية

إن للإستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشرا على تنمية وتطوير الموارد البشرية بالدول المضيفة، وذلك من خلال توفير فرص العمل المؤهل وإمكانية التدريب الإضافي، بالإضافة إلى مختلف التحفيزات المقدمة للموظفين من أجل رفع مهاراتهم.

وفي هذا السياق، يؤكد الإقتصادي LUCAS أن عوائد الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكون ذا أهمية كبيرة في المناطق التي تكون فيها اليد العاملة مكونة بصفة جيدة، وهو ما يفسر النزعة المتزايدة لتوجه الإستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تملك وتحوز على رأس مال بشري مؤهل. كما يؤكد كل من الباحثين الإقتصاديين: BORENSZTEIN، DE GREGORIO و LEE في دراسة مشتركة[1] سنة 1998، أن مخزون رأس المال البشري عنصر محوري في تحديد مدى وأهمية آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة، وبمعنى آخر، فإن آثار الإستثمار الأجنبي المباشر ستكون حتما سلبية في الدول التي تشهد مستوى جد ضعيف في رأس المال البشري، والذي يتم قياسه عادة بمتوسط سنوات الدراسة الثانوية للذكور.

ويتجلى الأثر الذي يفرزه الإستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري في أنه ينشأ نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل إحتكاك العمالة المحلية بالشركات المتعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات

[1] MAINGUY Claire. « L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement », revue Région et Développement, 2004, N° 20, France, P 72.

التي تضعها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى إستفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي.

3 -أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السياسة التجارية

إن من أبرز الأسباب التي أدت بالدول النامية باللجوء للشراكة في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع إستقطابها، هو الرغبة الملحة في معالجة العجز المزمن الذي تعانيه في موازين مدفوعاتها نتيجة لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها. واتجهت هذه الدول نحو فتح أبوابها أمام الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد بدائل العلاج الذي يسهم في زيادة الإستثمار الإجمالي وبالتالي نمو في الناتج المحلي وكذا زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا في التصدير[1].

وتطرح العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والسياسة التجارية المنتهجة ضرورة الإجابة عن تساؤلين أساسيين[2]: من جهة، حول مدى إمكانية مساهمة السياسات التجارية للدول المضيفة في إستقطاب أفضل للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى، حول أثر هذه الإستثمارات المستقطبة على ميزان مدفوعات الدول المضيفة (الأثر على هيكل الصادرات والواردات).

بالنسبة للتساؤل الأول، فإن السياسات الحمائية للدول المضيفة تعمل فقط على جذب إستثمارات موجهة ومقيدة بضرورة حماية السوق المحلية، وبالتالي فهي لا تتماشى مع الإتجاه نحو البحث عن مزايا نسبية، الشيء الذي يضعها كحلول من الدرجة الثانية فقط. وفي هذا السياق، أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على دول اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات وأخرى نهجت إستراتيجية ترقية الصادرات، أكدت أن الدول التي تبنت إستراتيجية ترقية الصادرات كالدول الآسيوية بصفة خاصة، تمت مرافقتها بسياسات نشطة وفعالة ساهمت في تطوير وتعزيز ونقل التكنولوجيا للنسيج الإنتاجي المحلي وتوطينها من جهة، ولكن مع تدخل كبير للحكومات في المجال التجاري خصوصا من أجل حماية الصناعات الناشئة.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني، فإن الدراسات لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية أفرزت نوعين من الآثار[3]؛ يتعلق الأول بأثر التكامل وهو أثر إيجابي على التجارة الثنائية بين الدول المضيفة والدولة الأم من خلال خلق تبادلات بينية بين الشركة الأم وأحد فروعها في دولة أخرى، أما

[1] TERSEN Denis et BRICOUT Jean-luc. L'investissement international. Paris : ARMAND COLIN, 1990, P177.

[2] MAINGUY Claire. Op. cit., P73.

[3] Rapport du Conseil d'analyses économiques 2010. IDE et performances des entreprises. Paris : Direction de l'information légale et administrative, P 170.

الأثر الثاني فيتعلق بأثر الإحلال الذي يمارس أثر سلبي على التجارة الثنائية من خلال سعيه نحو خلق خطوط إنتاج جديدة في الخارج لإحلال وتعويض عمليات تصدير تقوم بها الشركة الأم.

ويمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤثر على صادرات الدول المضيفة من خلال عدة إستراتيجيات؛ كأن تجعل من الدول المضيفة محطة لإعادة التصدير نحو الدولة الأم أو نحو أسواق أخرى؛ أو إستهداف دخول أسواق جديدة في المنطقة، وكذا الرغبة في منافسة المؤسسات المحلية من أجل جعلها تنافسية بشكل أفضل أو تنحيتها والإستحواذ عليها ؛ أو أن تساهم في تغيير التخصص في الصادرات بالنسبة للدول المضيفة.

وفي هذا الإطار، يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الميزان التجاري، فالأثر الإيجابي يحدث عند استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي وتوجيهه لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، إذ أن ذلك يغني الدولة المضيفة عن تخصيص نفقات بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع لا تملك فيها مزايا نسبية. ويحدث الأثر السلبي في حال عدم توافر بعض عناصر الإنتاج محلياً، أو عدم كفاءتها، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها، إذ قد يتعذّر على الشركات متعددة الجنسيات استغلالها، مما يدفع بها إلى استيرادها من الدولة الأصلية أو الدول الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى التأثير سلبيا على الميزان التجاري[1].

4 -أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي

أكدت العديد من الدراسات الإقتصادية أنه قد يكون للإستثمار الأجنبي المباشر أثر محفز أو سلبي على الإستثمار المحلي، إذ تشير نتائج لدراسة[2] قام بها كل من الباحثين DE SOYSA و ONEAL سنة 1999، أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تكون أكثر فعالية من الإستثمارات المحلية بسبب تلك الروابط الوثيقة للشركات المتعددة الجنسيات بالأسواق الدولية سواء من جانب التموين، التكنولوجيات المتطورة ومختلف الأساليب والكفاءات الإدارية التي تمتلكها.

وفي هذا الإطار كذلك، خلصت الدراسة[3] التي قام بها كل من الباحثين AGOSIN و MAYER سنة 2000، عن ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الإستثمارات المحلية في الدول المضيفة خاصة النامية؛ في كل من إفريقيا، آسيا ودول أمريكا اللاتينية، في الفترة مابين سنتي 1976–1996، خلصت إلى أن الأثر التحفيزي يختلف من دولة إلى أخرى،

[1] فضيل فارس. مرجع سابق، ص ص 140–141.

[2] MAINGUY Claire. Op.cit., P72.

[3] ALAYA Marouane. « Investissement direct étranger et croissance économique ; une estimation à partir d'un modèle structurel pour les pays de rive sud de la méditerranée ». France : Les cahiers de l'IRD, 2006, Septembre, P 8.

وفي نفس الدولة من فترة إلى أخرى؛ ففي دول آسيا وجد أثر تحفيزي، وفي دول أمريكا اللاتينية كان الأثر إحلاليا، بينما كان الأثر في دول إفريقيا أقل تحفيزا.

في هذا السياق، وحسب تقرير الأونكتاد عام 2001، فإن الشركات المتعددة الجنسيات يمكن لها أن تحفز وتسهم في تنشيط الإستثمار المحلي إذا توفرت عدة عوامل أساسية في الدول المضيفة؛ وذلك من خلال قنوات عدة كالمنافسة الفعالة، نقل التكنولوجيا وتحويلها للشركات المحلية وكذا المساعدة في نشر الأساليب الإدارية الحديثة، الشيء الذي من شأنه أن يسهم في رفع كفاءة الشركات المحلية.

ثانيا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

تبرر الدول الرامية والهادفة لإستقطاب وجذب رؤوس الأموال الدولية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، سعيها بكل ما تملك من سياسات وإمكانات في هذا المجال، برغبتها في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الإجتماعية الكبيرة التي تعاني منها وفي مقدمتها مشكلتي الفقر والبطالة.

1 -الأثر على العمالة (على الأجور ومستوى التوظيف وهيكل الطلب على العمالة).

إن من بين الدوافع الرئيسية لتبني الدول، وخاصة الدول النامية منها، لإستراتيجية إستقطاب وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، هو دافع الرغبة في إيجاد حلول جيدة للقضية الشائكة التي تعانيها أغلب إقتصاديات هذه الدول والمتمثلة في البطالة، وذلك من خلال محاولة امتصاصها ولو جزئيا، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكوينا جادا مطابقا لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية والتقنية والفنية التي تميز مختلف المشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي ممثلا بالشركات متعددة الجنسيات.

وبإعتبار العمالة أحد العوامل الرئيسية التي يرتكز عليها النشاط الإنتاجي، فإنها تمثل أحد المقاييس الجوهرية التي على أساسها تقوم مختلف الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار في دولة ما. وفي هذا السياق، فإن هذه الشركات تكون مجبرة على إختيار الإستثمار في الدول التي تحوز على عمالة ماهرة ومدربة وفي الوقت نفسه تكون منخفضة الأجر.

وبعد أن كانت الشركات متعددة الجنسيات سابقا تعتمد على إستيراد العمالة وجلبها من الدولة الأم وذلك لسد العجز المسجل في فروعها المنشأة في الدول النامية، تحولت أغلبها إلى الإعتماد على اليد العاملة المحلية، خصوصا مع التطور الذي شهدته الدول النامية في مجال التكوين؛ إذ حسب تقرير للمنظمة العالمية للتجارة والتنمية CNUCED حول الإستثمار في العالم نشر سنة 2009 ، فإن عدد

العمال الذين يعملون بالفروع الأجنبية انتقل من حوالي 20 مليون عامل إلى أكثر من 77 مليون عامل بين في الفترة الممتدة من سنة 1982 إلى غاية سنة 2008[1].

وكذلك تعتبر مسألة إنتقال العمال من النتائج المهمة لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بإعتبار أن المؤسسات المحلية في الدول المضيفة تعاني من معضلة أساسية تكمن في وجود ترسانة كبيرة من القطاعات الأقل تأهيلا، وبالتالي فهذه المشاريع تساهم في تأثيرها الإيجابي على تشجيع دخول العمال للعمل في القطاعات الأكثر تأهيلا، ولا شك في أن هذا الأثر سيساعد على إزدهار سوق العمل في الدول المضيفة، مما سيؤدي إلى زيادة العمالة المحلية في القطاعات المؤهلة كالصناعة، وكذلك زيادة نسب التدريب والتكوين، للفئة التي تم توظيفها، في التكنولوجيا المتقدمة[2].

من جانب الأجور، ونظرا لما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من إمكانيات مالية كبيرة، فإن كل الدلائل تشير إلى أنها تقدم إغراءات كبيرة في هذا الشأن، من خلال الأجور المرتفعة مقارنة بتلك التي تمنحها الشركات المحلية، الأمر الذي يبدو له أثر إيجابي على العمال الذي يعملون بهذه الشركات خاصة الأكثر تأهيلا منهم. ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد أن إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في هذا الشأن تؤدي حتما، وفي كثير من الأحيان، إلى آثار سلبية، من أهمها أن الأجور المرتفعة التي تمنحها هذه الشركات، قد تؤدي بالإطارات المؤهلة في المؤسسات المحلية إلى مغادرتها، لتنال فرص العمل في الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في الشركات المحلية كالإضرابات وما ينجم عنها من توقيف الإنتاج، والخسارة...إلخ، إلى جانب ظهور طبقة نخبوية تنفصل حتما عن طبقة الأجراء العاديين. وهذا ما يساعد في الأخير على تكريس وتعميق الفوارق الإجتماعية وما يعرف بالطبقية أكثر[3].

2 -الأثر على التخفيف من الفقر.

في سياق بيئة عالمية شهدت تجدد التحاليل والآراء حول جدوى سياسة التعاون من أجل التنمية في تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في خفض الفقر، إهتمت عديد الأبحاث والدراسات في مجال تحديد آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول النامية، وأكدت على الدور الكبير الذي يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يلعبه في خفض وتخفيف الفقر.

[1] CNUCED. Rapport sur l'investissement dans le monde 2009[en ligne]. Disponible sur :<www.unctad.org> (consulté le 06/06/2011) P 12.

[2] عبدوس عبد العزيز و دحماني محمد. الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة القدرة التنافسية للدول –تجربة الجزائر–. الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. بشار: المركز الجامعي ببشار، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 10.

[3] فضيل فارس. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص ص 136–137.

في هذا الإطار، طرح كل من الباحثين الإقتصاديين[1] JALILIAN وWEISS سنة 2002، التساؤل حول سر العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتخفيف من الفقر. وأكدا على دور أساسي لمتغير وسيط يتمثل في النمو الإقتصادي والذي يمثل المؤشر الرابط بين الأثر الذي يحدثه الإستثمار الأجنبي المباشر والإنخفاض الملموس في معدلات الفقر في الدول النامية، بمعنى آخر أكدا أن للإستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو من جهة، وللنمو أثر إيجابي أيضا على عملية تخفيف الفقر من جهة أخرى. ويساهم النمو الإقتصادي السريع والمرتفع في خفض نسب الفقر بفعل إرتفاع مستويات التوظيف وكذا تطوير وإنشاء المؤسسات ذات الطابع الإجتماعي كالمدارس ومعاهد التكوين؛ كما حدث في الفيتنام أين إنخفض معدل الفقر من 58% إلى 37% بين سنتي 1993 و1998 نتيجة إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة نحوها.

إن الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الفقر يستلزم أساسا خلق مناصب شغل معتبرة، إذ أكد كل من الإقتصاديين VELDE و MORRISSEY (2002)، أن الشركات المتعددة الجنسيات تمنح عمالها، خاصة ذوي الكفاءة العالية، أجورا مرتفعة، لكنها في المقابل تخلق مناصب شغل قليلة مما يجعل مساهمتها تكون محدودة في التخفيف من الفقر[2].

ولقد ركز كذلك العديد من الإقتصاديين[3]، على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي عند صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات التنموية. وهذا لأن الشركات متعددة الجنسيات تسعى للإستثمار في الدول التي تسجل معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي فإن البيئة التي تتهيأ لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية تعتبر عنصر أساسي ونوعي لإحداث الأثر الإيجابي على النمو ومن ثم على عملية التخفيف من الفقر. إستنتاجا لهذا الطرح الذي سبق، وكنتيجة لتدهور البيئة والبنى التحتية للكثير من الدول الفقيرة وكذا إعتبارا من أن شعوب هذه الدول أشد فقرا، فإن إمكانية إستقطاب هذه الدول الأخيرة للإستثمارات الدولية نحو أراضيها ضئيلة جدا.

3 -الأثر على تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر الغذاء مادة أساسية للإنسان، والملاحظ أن وضعه في العالم يبرز إختلال توازني كبير يتمثل في توزيع غير عادل بين الدول المتقدمة؛ التي تتوفر على فائض في الإنتاج كما ونوعا نتيجة حيازتها لتكنولوجيا جد متطورة في هذا المجال، والدول النامية التي في المقابل تشكو العجز بمختلف أصنافه. إذ تشير الأرقام الإحصائية للمنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO، أن الإنتاج العالمي للفرد في النصف الثاني من القرن العشرين قد زاد بنسبة 25%، في حين أن متوسط الأسعار في السوق العالمية

[1] MAINGUY Claire. Op.cit, PP 73-74.
[2] Ibid., P 75.
[3] Loc. cit.

إرتفعت بنسب تراوحت بين 50% إلى الضعف، ما يدل على أن تحسن الإنتاج الغذائي العالمي تطور لصالح الدول المتقدمة، وعمق كذلك فجوة التفاوت الغذائي بينها وبين الدول النامية.

وفي هذا السياق، ومن أجل مواجهة التحدي الغذائي، تسعى وتلجأ الدول النامية بكل ما أوتيت من إمكانات، لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كونه أداة فعالة قد تكفل لها مواجهة هذا التحدي الهام وكذا تحقيق جل أهدافها التنموية في القطاع الزراعي. وفي هذا الإطار، تضاعفت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الزراعي لتصل إلى ما قيمته ثلاثة (03) ملايير دولار سنويا بين سنتي 1990 و 2007 وهذا تحت ضغط حاجة الإقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية والمتزايدة لإستيراد المواد الغذائية[1].

ويمكن للإستثمار الأجنبي المباشر في المجال الزراعي والغذائي أن يؤثر إيجابا على الدول النامية المضيفة، من خلال نقل التكنولوجيات الحديثة وتوطينها في هذه المجالات، وكذا تجسيد المشاريع الإستثمارية في ميادين البحث والتطوير، الهندسة الوراثية، الأسمدة العضوية والمعارف البيئية الزراعية الحديثة.

ثالثا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن النقاش حول التداخلات بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبيئة يتم حول مسألتين أساسيتين تتمثلان في : مسألة تحويل ونقل التكنولوجيا وكذا مسألة الإغراق البيئي. ففي الواقع، يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم بصفة فعالة وسريعة في نشر، نقل وتحويل التكنولوجيا النظيفة والتي تسمح بحماية جيدة وفعالة للبيئة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن له أيضا يساهم بشكل كبير في تدهور البيئة، خاصة في الدول النامية، والتي قد تمنح تسهيلات أو تقلل من شروطها ومتطلباتها البيئية من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا السياق، يؤكد الإقتصادي TREILLET سنة 2002[2]، أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن، من جهة، أن تساهم في توحيد المعايير والمتطلبات البيئية ونشر التكنولوجيا النظيفة، كما يمكن لها أن لا تراعي جوانب حماية البيئة خلال قيامها بأنشطتها الإنتاجية، وهذا من خلال إستغلال قلة أو عدم إهتمام الدول النامية المضيفة بالمتطلبات البيئية من جهة أخرى.

[1] MAHLSTEIN kornel. « Le rôle des IDE dans le secteur agricole ». Revue de politique économique, berne, 2010, septembre, P 23.
[2] MAINGUY Claire. Op.cit., P 80.

وفي هذا السياق، يمكن تتبع تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة من خلال عاملين أساسين، هما[1]:

1 - الأداء البيئي للشركات متعددة الجنسية

إن الدور البيئي للشركات متعددة الجنسيات يرتكز على إلتزامها بسلوكيات أخلاقية تراعي مسألة الحفاظ على البيئة بدل إستغلالها لضعف التشريعات البيئية في مختلف الدول التي تستقبل أنشطتها، وكذا تطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. كما يتمثل دور هذه الشركات في تقديمها لخبراتها المتراكمة من العمل في مجال المسؤولية الإجتماعية والبيئية، خاصة فيما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفيات تنفيذها وتمويلها، وكذلك أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة والأداء البيئي، وفي تقديم الدعم للشركات المحلية في هذه المجالات.

وفي هذا الإطار، يوجد هناك قراران استراتيجيان رئيسان للشركات متعددة الجنسيات يؤثران في أدائها البيئي؛ الأول يكمن في اختيار "التكنولوجيا"، أي هل تستثمر في التكنولوجيا الأحدث والأنظف والتي تفوق التكنولوجيا الأقدم والأكثر ضررا، وقد تكون "الكفاءة والنظافة" دالة لمعظم القطاع الصناعي فيما يتعلق باختيار الشركة، والثاني له علاقة بتطبيق وتبنى هذه الشركات لنظام إدارة بيئية إذ يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تساعد في رفع المعايير في الدول النامية وذلك بتحويل كل من التكنولوجيا الأنظف وتطبيقات الإدارة البيئية الأفضل.

2 - التنظيم البيئي للشركات متعددة الجنسيات

رغم ما يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يجلبه من مزايا للدول المضيفة كتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذا لا ينفي تلك الأخطار البيئية التي قد تؤدي إلى خفض منافع النمو الإقتصادي، إذ من المحتمل أن يؤدي هذا الأخير إلى تسريع التحلل البيئي؛ حتى إذا كانت الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات ذات سلوك جيد بالنسبة للبيئة.

في هذا السياق، وفي ضوء غياب معايير بيئية ملزمة، فان الدول المضيفة والتي تسعى لاستقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة أخرى، تكون مترددة بوضع مطالب بيئية بوجه الشركات متعددة الجنسيات، بل تضع أحيانا معايير بيئية أدنى من المطلوب وذلك في سبيل تعزيز الاستقطاب، وكسب الصفقة بدخول الاستثمار الأجنبي اليها وانطلاقا من ذلك فان تأثير المنافسة المكثفة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ظل غياب الأنماط البيئية العامة المشتركة سوف تكون جداراً عازلاً

[1] الشرابي محمد ذنون محمد. تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987–2003). رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، 2005، ص ص 52–53.

لمنع ظهور المعايير البيئية، وبالتالي زيادة التهديدات بالأضرار البيئية وإحداث إختلال في التنظيم البيئي. وفي هذا الصدد، باءت بالفشل الجهود المتواضعة التي شهدتها التسعينات من القرن الماضي، والرامية إلى محاولة وضع ضريبة متواضعة على الكربون، وذلك بحجة أن الاستثمار سينتقل إلى خارج البلاد، إذا ما فرضت عليه ضرائب من مثل هذا النوع. وفي هذا الصدد، فإنه من أجل تخفيف المخاطر والتأثيرات البيئية، لابد على الدول النامية، في إطار تحسين مناخها الإستثماري بما يضمن لها تحقيق مردودية إقتصادية فعالة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا، أن تضع الضوابط والمعايير البيئية كأولوية، إلى جانب التسهيلات الإقتصادية الممنوحة للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات، في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

خلاصة الفصل

لقد أكدت العديد من النقاشات على المستوى العالمي، وكذا العديد من المؤتمرات والندوات الدولية، أبرزها مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992، على أن الشراكة الدولية مسألة أساسية لإحداث التغيير والتحول الإقتصادي والإجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وشكلت هذه المؤتمرات الدولية إطارا مرجعيا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والشراكة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين البشر ومنع التمييز، كما أكدت ارتباط مفهوم الشراكة بالتنمية وبالسياسات التنموية دوليا وإقليميا. وقد انتقل مفهوم الشراكة من المجال الاقتصادي والتجاري إلى مجالات أخرى تهتم بقضايا البيئة والمجتمع، خصوصاً بعدما أصبحت المتطلبات الإجتماعية والبيئية للشعوب والدول، مسألة لا غنى عنها لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والبيئية.

والملاحظ من خلال التحليل الذي تم التطرق إليه في هذا الفصل أنه يمكن للشراكة الدولية أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال سعي الدول التي تتبنى إتجاه الشراكة إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة، تشترك كلها في سعيها لتعظيم إستفادتها من مكاسب التحرير التجاري المتبادل، والذي يتم تجسيده أساسا من خلال إنشاء منطقة تبادل حر مشتركة، وكذا ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر المتبادل والبيني بما يعود بالفائدة الكبرى على المسيرة التنموية المستدامة لهذه الدول المتشاركة. خصوصا في ظل الإجماع شبه الكلي لمختلف الخبراء الإقتصاديين وكذا لمختلف النظريات الحديثة، على الأثر الإيجابي للشراكة الدولية، من خلال تحرير التجارة وتفعيل إستقطاب الإستثمار الأجنبي، على تحقيق الدول لأهدافها التنموية المستدامة.

الفصل الثاني

الشراكة

الأورومتوسطية؛

من التعاون إلى

الشراكة

تمهيد:

في ظل تطور آليات العولمة وتسارع التغيرات الإقتصادية العالمية التي شملت عدة مجالات، أهمها التحرير المتزايد للتجارة الدولية والحركة المتزايدة لرؤوس الأموال، اتجهت العديد من الدول للإندماج والإنضمام للعديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتي باتت من أهم الظواهر التي تميز المنظومة الإقتصادية الدولية. وهذا من أجل تعزيز إستفادتها من الفرص التي تمنحها مسألة التكامل الإقتصادي مع هذه التكتلات وتعظيم مكاسب التعاون الإيجابي والمتكافئ والشراكة المتوازنة في المصالح، في ظل فشل نموذج التنمية القطرية المنفردة بالمقارنة مع النموذج الذي فرضته العولمة والمتمثل في نموذج التنمية الإندماجية التكاملية.

وفي هذا السياق، تندرج إتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، التي أطلقت سنة 1995، بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، والتي تهدف إلى بناء منطقة آمنة مستقرة ونامية بشكل مستدام، وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، تحقق من خلالها اندماج وتكامل إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط مع إقتصاد الاتحاد الأوروبي.

والشراكة الأورومغاربية جزء من الشراكة الأورومتوسطية التي يعد إعلان برشلونة قانونها الأساسي حتى الآن. وبالتالي فقد سعت الدول المغاربية إلى الإندماج في مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهذا لمواجهة التحديات والإستفادة من مزايا الإندماج التدريجي في الإقتصاد العالمي. وسيتم في هذا الفصل معالجة موضوع مسار العلاقات الأوروبية المغاربية، في ظل إنتقال هذه العلاقات من مفهوم التعاون إلى مفهوم الشراكة، وهذا من خلال التطرق للنقاط التالية:

1 - المعالم الرئيسية للإقتصاد االعالمي المعاصر؛
2 - مسار التعاون الأوروبي المتوسطي؛
3 - واقع العلاقات الأوروبية المغاربية وآفاقها في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول : المعالم الرئيسية للاقتصاد العالمي المعاصر.

يمثل موضوع الشراكة جزء من موضوع أشمل وهو التكتلات الإقتصادية الإقليمية، هذه الأخيرة تعتبر أحد أبرز مظاهر التغيرات الإقتصادية التي شهدها العالم، والتي زاد انتشارها بالخصوص منذ بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين.

في هذا السياق، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم المعالم الرئيسية للإقتصاد العالمي المعاصر.

المطلب الأول: عولمة الإقتصاد؛ مظاهرها وآفاقها في الدول النامية

الفرع الأول: مفهوم العولمة

يصف بعض الباحثين العولمة بكونها ظاهرة متعددة الأبعاد، تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، كنتيجة للطفرة الهائلة في التطور التكنولوجي، خاصة في مجالات الإتصالات والمعلوماتية، إلى جانب الإتجاه المتزايد نحو عالميات تدويل الإنتاج، بحيث أصبح العالم يبدو كسوق عالمي واحد تحكمه قواعد الإقتصاد الحر بشكل متنام[1]. كما يرى البعض الآخر[2]، أن العولمة تكمن في إزدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي، كتداول السلع والخدمات، وإنتقال رؤوس الأموال، أو في إنتشار الثقافات والمعلومات، أو في تأثر أمة بأمة في العادات والتقاليد، وهي تشمل في بعدها الإقتصادي؛ المال والتسويق والمبادلات والإتصال.

من جانب آخر، يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين فـــي الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي[3].

---

[1] الخواجة ليلى أحمد. " العولمة، السياسات الإجتماعية وأسواق العمل في الدول العربية: المفاهيم والعلاقات التشابكية". مجلة نداء الجنوب، 2002، العدد 02، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ص 10.

[2] قدي عبد المجيد وعبيرات مقدم. العولمة وتأثيرها على الإقتصاد العربي. مجلة الباحث، 2002، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، ص ص 36-37.

[3] عبد الحميد عبد المطلب. العولمة والاقتصاديات والبنوك. الطبعة الأولى. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2001، ص ص 17–18.

من خلال هذه التعاريف، يتبين أن العولمة أضحت واقعا تعيشه مختلف المجتمعات، وأن المفهوم يقترن أساسا بالبعد الإقتصادي الذي يظل العنصر المحوري للظاهرة، ويتجسد ذلك من خلال التركيز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية. وفي هذا السياق، يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا، لذا يجب التنويه إلى أن اتجاه العولمة، في بداية الأمر، كان يسعى إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها كل الحواجز والقيود[1].

وعلى ضوء هذه التعريفات، يمكن القول أن العولمة في رأينا لا تخرج عن كونها أهم معالم النظام الإقتصادي العالمي المعاصر، والذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول والتوسع في مفاهيم التحرر الإقتصادي والتجاري بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق، وهو الشيء الذي حول العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية، ومنظمات دولية، وشركات متعددة الجنسيات.

وتمثل العولمة بشكل عام الإندماج المتزايد للإقتصاد العالمي على أساس دوافع للتغيير يرتبط كل منها بالآخر، وهي: التجارة الدولية، التدفقات المالية، الاتصالات (التقدم التكنولوجي في المواصلات والالكترونيات والهندسة الحيوية والمجالات الأخرى المتصلة بذلك).

الفرع الثاني: مظاهر العولمة

بإعتبار أن العولمة إقتصادية في مظهرها العام من خلال مختلف التعريفات التي تطرقنا لها، فإن الكثير من الباحثين الإقتصاديين يجمعون أن للعولمة أربع عناصر أساسية أدت بصفة خاصة لبروزها وهي[2]:

أولا: تحرير التجارة الدولية

ويقصد به تكامل الإقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق واحدة مفتوحة لكافة القوى الإقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، ولقد تحققت عولمة التجارة الدولية بفضل إزالة الإجراءات الجمركية، والإدارية في المعاملات التجارية الدولية. وكان ذلك بفضل اتفاقية التعريفة

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 312.

[2] أبو حرب عثمان. الإقتصاد الدولي. عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 74-76.

الجمركية للتجارة الدولية GAAT[1]، والتي رغم أنها أدت إلى انخفاض الإيرادات الجمركية في الدول الصناعية من 40% إلـــى 4% بالنسبة للضرائب، فإن حجم التجارة الدولية اليوم وصل إلـــى 16 مرة عما كان عليه في سنة 1950، وحجم الإنتاج تضاعف بـــ 5.5 مرة في 1997، وسجل ارتفاعا بنسبة 9.5% وهو أكبر معدل منذ عشرات السنين. كما وصلت صادرات السلع والخدمات إلى 6500 مليار دولار لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مظاهر العولمة والتي يقصد بها في هذا الباب حرية انتقال رؤوس الأموال في العالم دون قيد أو شرط بإعتبار هذه الأخيرة من أبرز المصادر التي يمكنها أن تستغل الطاقات الكامنة في مختلف الدول.

كما يعتبر نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر دليل على وجود مرونة غير محدودة للشركات فيما يخص مواقع أنشطتها المختلفة على المستوى العالمي، إذ أن عددا كبيرا من الشركات في عدد كبير من القطاعات في عدد أكبر من الدول تقوم بالاستثمار خارج دولها. والهدف الأساسي من هذه العملية هو التقرب من العملاء أو من عوامل الإنتاج، بهدف تخفيض الكلفة وزيادة الإنتاج الواسع، ومن أجل تحقيق أقصى ربح ممكن[2].

ثالثا: الثورة المعرفية والتقدم العلمي والتكنولوجي

وهي الميزة البارزة للعصر الراهن، باعتبارها الأساس في قيام الأنشطة الإقتصادية والمحرك الأساسي لنموها. كما أن وجود الثورة المعرفية التكنولوجية والمعلوماتية إضافة لتزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية جعل العالم أكثر إندماجا، وهو الشيء الذي ساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم، وأكد على عالمية الأسواق وبالتالي ساهم في بروز ظاهرة العولمة.

رابعا: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

إن هذه الشركات تؤثر بقوة في الإقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة، وبحكم امتلاكها لإمكانيات تمويلية هائلة؛ فهي تلعب دور القائد في الثورة العلمية والتكنولوجية، مما ساهم في تعميق الاتجاه نحو العولمة. وهناك عدة مؤشرات تدل على تعاظم دور هذه الشركات؛ لعل أهمها ما أشارت

[1] حداد محمد. العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر. أطروحة دكتوراه. تخصص علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 60.

[2] نفس المرجع، ص186.

إليه مجلة FORTUNE الأمريكية في شهر جويلية عام 1995، في دراسة شملت أكثر من 500 شركة من هذه الشركات في العالم، أن إجمالي إيرادات هذه الشركات تمثل ما يعادل 171٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و45٪ من الناتج الإجمالي العالمي لسنة 1994، كما تستحوذ على 40٪ من حجم التجارة العالمية[1].

المطلب الثاني : إعادة ترتيب العالم على أساس التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين نشاطا متميزا على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية، وذلك من خلال ظهور وقيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية بمختلف صورها وأشكالها والتي عمت العالم بأسره، ولقد كانت الدول المتقدمة السباقة لتشكيل هذه التكتلات، والتي تجسد مبدأ أساسي في النظام الإقتصادي المعاصر والمتمثل في رفع حجم التجارة الدولية وتعميق مبدأ الإعتماد الدولي المتبادل، وهذا بغرض تحقيق المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي المتمثلة أساسا في توسيع السوق والإستفادة من وفورات الحجم، وتكامل الخبرة التكنولوجية، وحرية انتقال عوامل الإنتاج التي تسمح باستعمالها بأقل سعر، وتدعيم المنافسة في العلاقات الدولية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومع مرور الوقت، برزت هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتكون ظاهرة العصر. فمهما اختلفت دوافع نشوءها، فإن مجرد بروزها بهذا الشكل في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي أدت إلى وجودها. ويرى بعض الكتاب أن أهم الملامح التي ميزت هذه الظاهرة يمكن إيجازها في النقاط الآتية[2]:

- من حيث طبيعتها فإنها تعكس تحولات هيكلية في البناء الاقتصادي الدولي؛
- من حيث شمولها فإنها تغطي وتستوعب أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي؛
- من حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها، سياسية إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

الفرع الأول: مبررات ودوافع قيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية

يكمن الهدف الأساسي والجوهري من وراء إنتظام الدول على إختلاف مستوياتها التنموية، صناعية متقدمة أو نامية كانت، في تكتلات إقتصادية إقليمية، في رغبتها في توفير بيئة أكثر ملائمة لنموها الاقتصادي من جهة، والتكيف مع التغيرات العالمية المتمثلة في الإتجاه نحو المزيد من التحرير

[1] أبو حرب عثمان. مرجع سابق، ص 278.

[2] أحمد إبراهيم أحمد. التكتلات الاقتصادية الدولية والوطن العربي. القاهرة: دار المعارف للنشر، 2005، ص 25.

والإنفتاح الاقتصادي وترابط أكثر للمصالح بين الدول. وتكتسب التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة وذلك للمبررات التالية[1]:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إلى اتساع السوق وإلى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير، والتي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خـــارج نطـــاق المشروع كالتقدم التقني والتكنولوجي؛
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر؛
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث أن التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجـــو الملائـــم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق فـــي السياســـات الاقتصـــادية واســـتقرار الأوضـــاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية.....).

الفرع الثاني: أسباب إنتشار ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية

يشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية التي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية مشتركة، إذ لم يعد موضوع تنامي التكتلات الاقليمية أمرا مرتبطا بالمبررات الإقتصادية البحتة فقط، ففي الوقت الذي تدعو فيه المنظمة العالمية للتجارة إلى الصرامة في إحترام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية نجد في المقابل وفي نفس الوقت زيادة الإنحراف والتوجه نحو التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

ولقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية من خلال تنامي الاتفاقيات التجارية بشكل ملفت للإنتباه، فإلى غاية شهر فيفري 2010 تم إعلام المنظمة العالمية للتجارة بـــ 271 إتفاقية سارية العمل والتنفيذ[2]، حيث تشكل إتفاقيات التجارة الحرة free trade agreement حوالي 90% من هذه الاتفاقيات، والنسبة المتبقية والمقدرة بـــنسبة 10% لإتفاقيات الإتحاد الجمركي.

والملاحظ أن هناك أسباب عدة ساعدت هذا النوع من الاتفاقيات على الإنتشار المتنامي والمتزايد، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية[3]:

---

[1] رميدي عبد الوهاب. التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة. أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية. تخصص التخطيط. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 38.

[2] الكواز أحمد. إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي : الحالة العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص 02.

[3] نفس المرجع، ص 05.

- الإحباط من نظام التجارة المتعدد الأطراف؛ إذ أن العدد الكبير من الدول الأعضاء والذي بلغ حوالي 153 بلدا، يجعل من الصعب التوصل إلى إجماع حول المزيد من تحرير التجارة؛
- قدرة الإتفاقيات الإقليمية التجارية على تحقيق تحرير التجارة في الأنشطة غير المغطاة من قبل الإتفاقيات متعددة الأطراف؛
- جاذبية الإتفاقيات الإقليمية التجارية للإستثمار الأجنبي المباشر؛
- رغبة عدة بلدان في ضمان مستقبل أفضل من خلال هذه الاتفاقيات، فالملاحظ أن بعض البلدان تلجأ للدخول في عضوية هذه الاتفاقيات لتخوفها من فقدان النفاذ للاسواق الكبيرة ورغبتهم في الحصول على نفس الأفضليات التي تتمتع بها البلدان الأعضاء في الاتفاقيات الاقليمية التجارية.

الفرع الثالث: التكامل الإقتصادي الإقليمي والنظام المتعدد الأطراف وجهان لعملة واحدة.

لقد صاحبت الإنسدادات البديهية والواضحة في المفاوضات المتعددة الأطراف، من خلال فشل العديد من جولات المفاوضات في الإتفاق حول مزيد من المسائل المتعلقة بتحرير التجارة خاصة في موضوعي المعايير والملكية الفكرية، تزايد وتنامي عدد الترتيبات والإتفاقيات الإقليمية وإنتشارها، وهو الشيء الذي طرح عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة والتأثيرات التي تربط هذه الأخيرة مع النظام المتعدد الأطراف، بمعنى آخر العلاقة بين تحرير التجارة في إطار إقليمي وتحرير التجارة في ظل الإطار متعدد الأطراف الذي تجسده إتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة. وبرز التساؤل إن كانت الترتيبات الإقليمية (التكامل الإقتصادي الإقليمي) تمثل مصدر تهديد بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف أم أنها مكملة له، ولعل ما جسد أهمية هذا التساؤل هو تحول الولايات المتحدة الأمريكية من داعم قوي للنظام التجاري متعدد الأطراف إلى مساند للإقليمية والاتفاقيات الثنائية، وهو الشيء الذي أدى إلى زيادة إبرام الاتفاقيات الإقليمية.

ولقد انطلق العديد من الإقتصاديين[1] من إفتراض يقر بأن منهج التكامل الإقليمي المعاصر، من خلال التبادل الحر على الصعيد الإقليمي، يمثل آلية من آليات الإندماج في الإقتصاد العالمي بإعتباره يملك من الخصائص والمقومات ما يضمن له التكامل في النظام المتعدد الأطراف ويعمل في إتجاه تحقيق أهداف هذا الأخير. وفي هذا السياق، وضعت المنظمة العالمية للتجارة إطارا قانونيا يشمل مواد وبنود منظمة للإتفاقيات الإقليمية، وتتمثل هذه المواد في[2]:

[1] DEBLOCK Christian. Op.cit., P5.

[2] علاوي محمد حسين. مرجع سابق، ص 113.

- **المادة 24 من اتفاقية الجات لسنة 1994** : تسمح هذه المادة بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وكيفية تسوية المنازعات.
- **المادة 05 من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات**: وتأتي تحت عنوان " التكامل الإقتصادي "، وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحظر تقديم أية إجراءات تميزية جديدة.
- **المادة 05 مكررة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات** (اتفاقية تكامل أسواق العمل): تتيح هذه المادة للدول فرصة إنشاء تكامل لأسواق العمل، والذي يمكن أن يؤثر تأثيرا ايجابيا ملموسا في تخفيض معدلات البطالة والفقر.

وفي هذا الإطار، فإنه إذا توافقت قواعد الإتفاقيات الإقليمية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة فإنها تكون مكملة للتحرير متعدد الأطراف، أما إذا كانت الإتفاقيات الإقليمية تمارس التمييز ضد الدول غير المنضوية فيها أو أنها تفرض شبكة معقدة من النظم التجارية، فهي ستكون في موقع التناقض مع قواعد النظام متعدد الأطراف. ويرى العديد من المحللين أن سبب تزايد الإتفاقيات يرجع إلى تعثر العديد من المفاوضات متعددة الأطراف، في حين يفسر البعض الآخر هذا التزايد، وسيلة تلجأ لها الدول من أجل حماية نفاذها إلى الأسواق الأخرى في ظل غياب التحرير التجاري ضمن إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

المطلب الثالث : حتمية المواجهة أو الاندماج في التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالنسبة للدول النامية

في سبيل النهوض بإقتصادياتها ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة لإقتصادياتها ولشعوبها، اتبعت الدول النامية تجارب تنموية عدة كانت قد انتهجتها الدول المتقدمة من قبل. ولكن التجارب الواقعية أثبتت فشل الدول النامية في هذا المسعى، لعدة أسباب، أهمها الضعف والنقص الكبير في الموارد الرأسمالية والبشرية وإختلاف ظروفها عن ظروف الدول المتقدمة في بداية مسيرتها التنموية. وفي إطار إعادة تفعيل وتعزيز مسيرتها التنموية، فرضت التحولات الإقتصادية العالمية الحديثة على الدول النامية تحديات عدة، أهمها الإندماج طوعا أو كرها في الإقتصاد العالمي، والذي يتجسد بنسبة كبرى من خلال الإندماج في التكتلات الإقتصادية الإقليمية والجهوية. سنناقش في هذه النقطة، مسألة حتمية المواجهة أو الإندماج في هذه التكتلات، بالنسبة للدول النامية.

الفرع الأول: إستراتيجيات التنمية في الدول النامية وأسباب فشلها

إن مسيرة عولمة الإقتصاد العالمي من خلال إندماج الإقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الإقتصادي الرأسمالي، فرضت، على الدول النامية خصوصا، تحديات مختلفة؛ أهمها تكمن في ضرورة تبني سياسات وإستراتيجيات للنهوض بإقتصادياتها المتخلفة وتصل بفضلها لتحقيق النمو والتنمية الشاملة لشعوبها، وكذا مسايرة التحولات الإقتصادية والتحديات المفروضة عليها، للإندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تجسده أساسا النزعة نحو مختلف التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية التي تقودها الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية من ناحية أخرى.

في هذا السياق، انتهجت الدول النامية تجارب تنموية عديدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة في اقتصادياتها وتجاوز واقع التخلف، اعتمادا على تجارب الدول الغربية في التنمية حيث انقسمت الدول النامية في نظمها الاقتصادية بين إتباع النهج الرأسمالي أو إتباع النهج الاشتراكي، ولقد تبنت الدول النامية في هذا الإطار، إستراتيجيات ونظريات طرحها الفكر التنموي الغربي، مناشدة منها لبلوغ أعلى مستويات النمو والتنمية والوصول إلى التنمية المستدامة، ونذكر فيما سيأتي، بإختصار، أهم هذه الإستراتيجيات.

أولا: إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يؤكد ألبرت هيرشمان[1] "HIRCHMAN Albert" أن النمو الإقتصادي الذي تحقق في الدول المتقدمة إنما تحقق من بعض قطاعات الإقتصاد الوطني، لذا فحسبه دائما، فإن النمو الإقتصادي يتحقق في بداية المطاف في القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات لإحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى لتحقيق النمو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتمد هذه الإستراتيجية على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدود من القطاعات الاقتصادية أو الصناعية التي تتميز عن غيرها بالتفوق الإستثماري والفعالية والمردود، وبعد ذلك يتم تشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى. ومن أهم الإنتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية، هي أنها تعتمد على الواقع الإقتصادي الذي مرت به الدول المتقدمة في تطورها، من خلال المبادرات الفردية التي وجهت إستثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وسريع وفي أقل زمن ممكن.

[1] كربالي بغداد وحمداني محمد. "إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر". مجلة علوم إنسانية [على الخط]، 2010، جانفي، العدد 45، متاح على <www.ulum.nl> (أطلع عليها في 08 أوت 2011)، ص 13.

ثانيا: إستراتيجية التنمية القطبية

يؤكد الباحث الإقتصادي فرانسوا بيرو[1] "François PEROUX" من خلال دراساته التنموية للمجتعات المتقدمة، أن النمو الإقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنه يظهر في نقاط مختلفة تدعى بأقطاب النمو، ففي حالة الدول المتخلفة فإن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه الإستراتيجية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية؛ تغيرات ذهنية وإجتماعية من شأنها توفير المناخ الملائم لإنتشار كافة آثار هذه الأقطاب. ولقد وجهت العديد من الإنتقادات لهذه الإستراتيجية على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأية أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بصفة مباشرة على الإقتصاد الوطني، وهي الحالة التي تتهدد الدول النامية النفطية بصفة خاصة.

ثالثا: إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي

يطلق على هذه الإستراتيجيات في أحيان عدة إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وتنص على ضرورة تركيز الجهود على السلع الاستهلاكية، التي تعتمد الدول النامية على استيرادها من الخارج، والدوافع من وراء ذلك؛ كانت من أجل معالجة العجز في موازين المدفوعات. وتعتمد هذه الإستراتيجيات على فرض قيود جمركية وغير جمركية على السلع المماثلة التي تستورد من الخارج من أجل توفير حماية للسلع المحلية من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى من التصنيع، وقد ساعد في ترويج هذه الإستراتيجية تدني أسعار المواد الخام المصدرة، وتردي التبادل التجاري بين الدول النامية[2]. وكان لهذه الإستراتيجيات صدى كبير لدى الكثير من الدول النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، خاصة في دول آسيا والعالم العربي، حيث طبقت هذه الدول تشكيلة متنوعة من سياسات الإحلال محل الواردات، واعتبرتها الخطوة الأساسية نحو تنويع هياكل اقتصادياتها الوطنية.

ومع مرور الوقت، اتضح أن معظم الدول النامية التي اتبعت مختلف النماذج التنموية المطبقة من طرف الدول المتقدمة صناعيا، والتي تطرقنا لعرض أهمها، لم تستطع النهوض بإقتصادياتها ولم تحقق تنميتها، ويعود هذا لأسباب رئيسية نذكرها في النقاط التالية[3]:

- **التخلف التكنولوجي:** فتخلف أساليب الإنتاج يعني تخلف قوى الإنتاج بشقيها المادي والبشري، ويرجع هذا التخلف للتكوين التعليمي، الإجتماعي والثقافي الضعيف في الدول النامية، والذي سببته السياسة الإستعمارية.

[1] نفس المرجع، ص 14.

[2] رميدي عبد الوهاب. مرجع سابق، ص 160.

[3] نفس المرجع، ص ص 165-170.

- **ضعف التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية:** فأوضاع الإدخار في الدول النامية وإمكانيات تعبئتها للإستثمار من أجل التنمية لا يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، أي أنه لا يوجد مناخ لتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في أنشطة إنتاجية جديدة. زيادة على هذا، فإن ضعف القوة الشرائية لشعوب الدول النامية بسبب انخفاض دخولهم ونقص رأس المال أدى لعدم التوسع في الاستثمارات اللازمة للتنمية.
- **الإطار الضيق الذي تحركت فيه سياسات الإحلال محل الواردات:** اتسمت سياسات الإحلال محل الواردات التي اتبعتها الدول النامية بالقصور، وذلك من خلال تركزها في السلع الإستهلاكية دون إعطاء الوزن النسبي المطلوب لصناعات السلع الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة، فلم تفلح هذه الدول في نهاية المطاف لا في الحد من الواردات ولا في تنمية الصادرات الزراعية.
- **إرتفاع الديون الخارجية:** وما تشكله من خطر حقيقي على جهود التنمية الإقتصادية في الدول النامية.
- **إعتماد التخصص في منتج واحد في أغلب الحالات:** إذ أن من المعروف أن أغلب الدول النامية تعتمد على إنتاج منتج أولي واحد، يتمثل أساسا في إعتمادها المفرط على الموارد الطبيعية بنسبة كبيرة، وتعتمد على عائدات هذا المنتج في تمويل العمليات التنموية، والتي تخضع في الغالب لتهديد مستمر بحدوث تقلبات كبيرة في أسعار هذه الموارد في الأسواق الدولية.

وبالرغم من الجهود الإنمائية الكبيرة التي بذلتها الدول النامية من خلال تبنيها للعديد من الإستراتيجيات والسياسات التنموية التي أبرزنا فيما سبق أهمها، إلا أنها لم تحقق أداءات إقتصادية جيدة تسمح لها بالخروج من دائرة التخلف التي تعانيها منذ أمد طويل. وبفعل التغيرات والتحديات التي فرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد من ناحية، وكذا ضعف التنمية وتخلف الأداء الإقتصادي وإنخفاض الإنتاجية وعدم إستقرارها، وأيضا ضعف الإستثمارات مما أدى إلى ضآلة الفائض الإقتصادي وعدم كفايته لإمتصاص الفقر والبطالة، برزت إستراتيجية التنمية المستدامة كإستراتيجية تنموية جديدة للدول النامية، تشمل مجموعة من الأفكار والنظريات التي تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية، فلا تقتصر على الإستثمار وتوجهات التصنيع فقط، وإنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والبيئية.

الفرع الثاني: الدول النامية بين خيار المواجهة وحتمية الإندماج في التكتلات الإقتصادية

يتضح من التغيرات الاقتصادية العالمية التي يجسدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما أفرزه من أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ومزيد من الإعتماد الإقتصادي المتبادل، أن الدول النامية تقف عند مفترق طرق فيما يتعلق بالموقف من التكتلات الإقتصادية الإقليمية. فالخيارات محدودة؛ إما المواجهة والإستعداد للمنافسة الشرسة مع هذه القوى، وبالتالي الإنعزال عن الجزء الأهم والأقدر من دول العالم؛ أي الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو الإندماج وبالتالي ضرورة التكيف مع نظام اقتصادي دولي، من خلال تبني إستراتيجية تنموية في إطار التعامل بإيجابية مع الدول المتقدمة المشكلة لهذه التكتلات، تكون مستندة أساسا على الإستفادة مما تتيحه هذه التكتلات من فرص في مجال تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وتكون أيضا محطة رئيسية لها من أجل إندماجها الإيجابي في الإقتصاد العالمي.

في هذا السياق، يجدر القول أن هنالك العديد من المهتمين بالشأن التنموي في دول الجنوب النامية يحرضون على المواجهة ويدعون إلى بديل يعتقدون أنه الأجدى للدول النامية وشعوبها، وهو زيادة مستوى التنسيق والتعاون بين هذه الدول وتكتيلها إن أمكن لمواجهة الوقائع الجديدة في الاقتصاد العالمي؛ ممثلة بالتكتلات الإقتصادية الإقليمية الكبرى خاصة، بهدف تخفيف آثارها أو التأثير فيها على الأقل لمصلحة دول الجنوب، وعلى الرغم من الجاذبية النظرية لهذا الخيار، إلا أن إمكانية تطبيقه في الوقائع يواجهها العديد من الصعاب و العقبات منها[1]:

- القدرات الاقتصادية المحدودة لدول الجنوب في وضعها الراهن، فعلى الرغم من أن الجنوب يمثل مجموعة كبيرة من الدول يزيد عدد سكانها على 80% من سكان العالم، إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي 20%، ويقدر نصيبها من سوق الصادرات العالمية بـــ 24,4 %، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر، كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي متواضع يكاد لا يذكر على المستوى العالمي؛
- تدني مستوى الإرادة لدى دوائر صنع القرار في هذه الدول لتطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها، من ناحية، ولمواجهة الترتيبات والتكتلات الإقتصادية الإقليمية التي جاء بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد من ناحية أخرى.

[1] حشماوي محمد. الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 264-265.

وعلى صعيد آخر، هنالك أيضا العديد من المهتمين الذين يشككون في الإمكانية الفعلية والجدوى العملية لخيار المواجهة، وتأسيسا على ذلك، يبدو لهم أن خيار الإندماج والتكيف مع هذه التكتلات أكثر واقعية وجدوى، فيلجأون بالتالي إلى إنتهاج سياسات إقتصادية إنفتاحية يكون فيها للتجارة مكانة معتبرة.

وإنطلاقا من وعيها بعجزها عن بلوغ أهداف التنمية المنشودة منفردة، وإزدياد الفجوة بين مستويات المعيشة والتطور الإقتصادي بينها وبين الدول المتقدمة، بدأت الدول النامية في التفكير والبحث عن سبل جديدة للتخفيف من الإنعكاسات السلبية للتقسيم الدولي الجديد للعمل، من خلال تبني مقاربات جديدة لإعطاء دفعة قوية لمسيرتها التنموية، تتجاوز هذه المقاربات الإطار الوطني الضيق وتحاول المساعدة على الإستفادة جماعيا من مختلف الموارد والطاقات والخبرات المتوفرة على مستوى منطقة أو إقليم معين، والتي تعجز البلدان منفردة عن الإستفادة منها بشكل كبير، وكذلك لتعزيز مكانتها وقدرتها التفاوضية على المستوى الدولي، وتتمثل هذه المقاربات في ظاهرة التكامل والإنضمام للتكتلات الإقليمية التي أصبحت سمة من سمات العلاقات الإقتصادية الدولية.

المبحث الثاني : مسار التعاون الأوروبي المتوسطي

تعتبر العلاقات الأوروبية المتوسطية علاقات تاريخية قوية، خصوصا بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، والذي مثل جسر التواصل التاريخي بين أوروبا وشمال إفريقيا وغيرها من الدول المتوسطية الأخرى، وخاصة الدول العربية والمغاربية منها، وتتميز هذه العلاقات بتعدد مجالات التعاون من سياسية، تجارية، اقتصادية واجتماعية مما انعكس ذلك على مضمون الاتفاقات المبرمة بين الجانبين خصوصاً الحديثة منها التي تشمل المجالات المتعددة المشار إليها. وفي ضوء المتغيرات السياسية والإقتصادية التي أفرزتها العولمة بمختلف مظاهرها، وجب على الأطراف المعنية إعطاء دفع جيد لمسار التعاون بين هذه الأطراف. في هذا المبحث سنستعرض المسار التاريخي للتعاون الأوروبي المتوسطي.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لعلاقات التعاون الأورومتوسطي.

يتوسط البحر الأبيض المتوسط قارات ثلاث هي إفريقيا، أوروبا وآسيا، لذلك سمي بالمتوسط، وقد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما[1]: «médius» أي المتوسط، و«terra» أي الأرض. وفي هذا

[1] شريط عابد. دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي–. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 76.

الإطار، فإن تعريف وتصنيف الدول المتوسطية يخضع لمعيارين أساسين هما : المعيار الجغرافي ويشمل كل الدول التي لها سواحل مطلة عليه وهي بعدد عشرون (20) دولة، وكذا المعيار الإستراتيجي الذي يشمل رؤية الدول ذات الموقع القريب من الدول المتوسطية، بالمعيار الأول، لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي. وهنا نجد أن دولا مثل الأردن، موريتانيا، البرتغال تعتبر دولا متوسطية بالمعيار الاستراتيجي نظرا لنشاطها المتوسطي، وموقعها القريب من الدول المتوسطية.

الفرع الأول: الدول المتوسطية في السياسة الأوروبية

في سياق طموح المجموعة الأوروبية لأن تكون قطبا من أقطاب المستقبل يزخر بالإزدهار والرقي في شتى المجالات، وإيمانا بما يعتقده الخبراء الأوروبيون من أن مستقبل دول جنوب المتوسط مرتبط بأوروبا، وبأن المصير الإقتصادي والإجتماعي للدول الأوروبية مرتبط أساسا بدول جنوب البحر المتوسط، تبنت المجموعة الأوروبية، في إطار تدعيم علاقاتها مع الدول المتوسطية، سياسات وإستراتيجيات عدة، وفي هذا الإطار يمكن تقسيم مسار العلاقات بين الجانبين إلى ثلاث فترات أساسية:

أولا: الفترة الأولى منذ عام 1957-1972

أخذت العلاقات الأوروبية المتوسطية اتجاهاً جديداً ومتطوراً بعد التوقيع على معاهدة روما سنة 1957، بين الدول الأوروبية التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة، والتي تنص[1] في أحد ملاحقها على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي أمضت على المعاهدة، والدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال، والتي كانت من بينها دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولقد إقتصر إهتمام المجموعة الأوروبية بحوض البحر الأبيض المتوسط، في هذه الفترة، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مناطق هي دول المغرب العربي، الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء وإسرائيل.

ثانيا: الفترة الثانية من سنة 1972 – 1990

تبنت المجموعة الأوروبية في هذه الفترة ما سمي بالسياسة الشاملة للمجموعة الأوروبية، وهي سياسة مبنية على معاهدات المشاركة مع الدول الواقعة جنوب وشرق المتوسط، وتتضمن هذه المعاهدات إنتقالا حرا للسلع بالنسبة لكافة المنتجات الصناعية، ولعدد كبير من المنتجات الزراعية. وقد تضمن ذلك تصدير السلع الصناعية على وجه خاص من الشمال إلى الجنوب، والسلع الزراعية على عكس ذلك أي من الجنوب إلى الشمال. ويكمن هدف هذه السياسة في المساهمة في تنمية الدول

[1] شمام عبد الوهاب. إتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية: أوجه التكامل والتباين. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004، ص 1.

المتوسطية من خلال زيادة ورفع نسب التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول وكذا التعاون المالي داخل إطار مجموعة من الإتفاقيات الثنائية[1].

وفي هذا الإطار، سعت الدول المتوسطية، ومن خلالها الدول العربية والمغاربية، خاصة بعد حرب 1973، إلى إجراء حوار مع الدول الأوروبية، تمخض عنه، بعد ثلاث سنوات، التوصل إلى إبرام ثلاث "**اتفاقيات للتعاون الشامل**"[2]؛ في البداية مع إسرائيل سنة 1975، ثم مع الدول المغاربية المركزية؛ تونس، الجزائر والمغرب سنة 1976، ولاحقا مع كل من مصر، لبنان، سوريا والأردن في سنة 1977. والشيء الذي ميز هذا الحوار هو إصرار الجانب الأوروبي على أن يكون الحوار مقتصرا فقط على الجانب الاقتصادي وكيفيات التعاون فيه، ويتم تبرير هذا الطرح إعتبارا من أن الإتحاد الأوروبي قام على أسس إقتصادية بالدرجة الأولى. ولقد شملت هذه الإتفاقيات جانبين أساسيين؛ يتمثلان في تقديم المعونات للدول المتوسطية، ومن خلالها للدول المغاربية، وكذا ترقية التبادل التجاري بين الطرفين. ولقد جاءت هذه الإتفاقيات لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لكل دولة من الدول المتوسطية المتعاقدة مع الجانب الأوروبي.

وبصفة عامة، شملت هذه الإتفاقيات مجالات التعاون الإقتصادي المالي، وكذا مجالات التعاون التجاري[3]، إذ قدم الجانب الأوروبي تسهيلات فيما يخص الإلغاء الكلي، في ظرف سنتين، للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، وكذا تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى مساعدات مالية تمنح سواء من ميزانية الدول الأوروبية أو من خلال قروض البنك الأوروبي للإستثمار، هذا الأخير منح ما قيمته ثلاثة ملايير وحدة نقد أوروبية في الفترة ما بين 1977-1996. وفي مقابل هذا، تلتزم الدول المتوسطية المتعاقدة بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية وقاعدة المعاملة الوطنية التي نصت عليه المادة 03 من إتفاقيات الجات.

وفي هذا السياق، يعتبر العديد من المحللين[4]، أن اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية، والتي وقعت في الستينات والسبعينات، كانت متواضعة الأهداف، حيث

---

[1] مسعوداوي يوسف. آثار الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاديات العربية. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004، ص 4.

[2] بعداش عبد الكريم وحوشين كمال. إنعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004، ص 2.

[3] نفس المرجع، ص3.

[4] هلال محسن. اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية الفرص والتحديات. مؤتمر الشراكة العربية الأوروبية وآثارها على الصناعة والتجارة العربية الدوافع والتحديات. 8-11 سبتمبر 2007، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، ص 5.

كانت تركز في معظمها على جانبين أساسيين؛ الجانب الأول يتمثل في منح أفضليات تجارية لسلع الدول المتوسطية عند دخولها إلى الأسواق الأوروبية من جانب واحد، أما الجانب الثاني، فيكمن في تقديم بعض المعونات المالية المتواضعة من الجانب الأوروبي إلى بعض الدول المتوسطية. فالملاحظ على هذه الاتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التنموي الذي كانت تهدف إليه البلدان المتوسطية النامية، ومن خلالها الدول المغاربية أيضا.

ثالثا: الفترة الثالثة من نهاية الحرب الباردة إلى غاية سنة 1995

خلال هذه الفترة، وبالتحديد في جوان من سنة 1990، أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا تحت عنوان "**نحو سياسة متوسطية جديدة**" **« Vers une nouvelle politique méditerranéenne »**، إلتزمت من خلاله المجموعة الأوروبية بإدخال تطويرات وتحديثات جديدة على العلاقات التقليدية التي تربط الطرفين، بالشكل الذي يضمن إستمراريتها وتعزيزها. ولعل الشيء الذي دفع إلى إتباع هذا التوجه الجديد؛ هي المعطيات الإقليمية والعالمية الجديدة وكذا الرغبة في إعادة بلورة سياسية أوربية جديدة تجاه دول البحر المتوسط، والتي من شأنها تعزيز مركز أوروبا ونفوذها في المنطقة وكذا مواجهة توسع النفوذ الأمريكي وتعدد مبادراته بإتجاه بلدان المنطقة المتوسطية.

الفرع الثاني: المعطيات الجديدة التي تحكم العلاقات الأورو- متوسطية في ظل العولمة والأقلمة

في سياق بيئة عالمية تتميز بالعولمة الإقتصادية والمالية، وفي ظل المفاوضات المتعددة الأطراف التي ترعاها المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التنامي المتصاعد لظاهرة الأقلمة، والتي زادت التكتلات الإقليمية أهمية أكبر وتأثيرا أشد على العلاقات الاقتصادية الدولية؛ حتى أصبح الصراع حول مناطق النفود والأسواق أكثر حدة من ذي قبل، تغيرت النظرة تجاه الدول النامية، وأصبحت كل الدول المتقدمة تبحث عن طرح وإتباع سياسات تعاونية جديدة توسع من مناطق نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي، وهو ما أصبح أمرا ضروريا يتوجب على كل الدول التكيف والتعايش معه بكل إيجابية.

في هذا الإطار أصبحت العلاقات الأورومتوسطية تكتسب أهمية كبيرة للجانبين وذلك لأسباب مختلفة نذكر أهمها في النقطتين الآتيتين:

- **أسباب جيو إستراتيجية:** بفعل التحولات الإقتصادية والسياسية التي يشهدها الجانبان، والتي أصبحت تشكل تحديات بالنسبة لدول المنطقة ولمجتمعاتها، وأول هذه التحديات تكمن في الرغبة في إرساء السلم، الأمن والإستقرار عن طريق الإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان.

- **أسباب إقتصادية:** وهذا كنتيجة لعدم وجود توازن بين شمال غني، تمثله الدول الأوروبية، يعرف تقدما في مختلف المجالات، وجنوب فقير، تمثله دول جنوب وشرق المتوسط، من بينها الدول العربية والمغاربية، يعاني من صعوبات إقتصادية، إجتماعية ومؤسساتية عديدة. وكذلك كضرورة لخفض الهوة التنموية بين الطرفين ومنع تعمق الخلل وتزايده، ومواجهة تحديات مشتركة عديدة من أهمها التحدي الديمغرافي والغذائي، التحدي التجاري والإقتصادي، بالإضافة للتحدي العلمي والتكنولوجي.

المطلب الثاني : عملية برشلونة ومشروع الشراكة الأورومتوسطية

يعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي طرح من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، أبرز نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطية.

الفرع الأول : الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

في إطار إعادة صياغة الإتحاد الأوروبي لسياساته وعلاقاته مع دول الجوار، ظهر إهتمام خاص ورغبة كبيرة من قبل الإتحاد الأوروبي في إقامة علاقات متميزة مع دول جنوب وشرق حوض المتوسط. ويفسر هذا الإهتمام بالأهمية الكبيرة للتفاعلات بين الجانبين في مجالات حيوية أهمها التجارة، الطاقة، الهجرة، الأمن والبيئة. وفي هذا السياق، بدأت، في إجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بلشبونة في جوان 1992، فكرة ما يسمى بالشراكة الأورو- متوسطية بالتبلور، وذلك عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وثيقة سميت بـــ "**السياسة المتوسطية المتجددة**"، والتي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين.

وفي هذا الإطار، تقدم الإتحاد الأوروبي بمقترحات بضرورة الدعوة لعقد إجتماع وزاري مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي الفكرة التي تجسدت أكثر بعد تنصيب فرنسا على رئاسة الإتحاد الأوروبي في النصف الأول من سنة 1995، ولقد تم تحديد موعد لهذا الإجتماع في نهاية نفس العام تحت الرئاسة الإسبانية للإتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يمثل المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية، والذي عقد في المدينة الإسبانية برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر1995، نقطة إنطلاق الشراكة الأورومتوسطية أو ما يسمى في كثير من الأحيان **عملية برشلونة «processus de Barcelona »**، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول الخمس عشرة (15) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آنذاك، الدول السبعة والعشرون (27) حاليا، والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان،

مالطا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا)*. ولقد انتهى المؤتمر إلي إصدار إعلان سمي بإعلان برشلونة، وضع إطارا لتحقيق السلام والرخاء في المنطقة الأورومتوسطية، وقد ألزم هذا الإعلان الدول الأطراف فيه بالقيام بعمل مشترك في ثلاثة مجالات هي التنمية الاقتصادية، الشؤون السياسية والأمنية، وكذا الشؤون الثقافية والاجتماعية[1].

ويندرج مشروع الشراكة الأورومتوسطية في سياق الانفتاح الإقتصادي الكبير الذي شهده العالم، والذي أدى إلى بروز تكتلات وتجمعات جهوية، تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية، تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري والثاني مالي. فالمشروع يهدف إلى بناء منطقة آمنة مستقرة ونامية بشكل دائم ومستدام وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب المتوسط. كما يعتبر المفهوم المطروح للشراكة الأورومتوسطية مفهوم أوروبي بالدرجة الأولى، فهو نتاج سياسة وإستراتيجية جديدة للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب وشرق حوض المتوسط، تهدف لتنميط وتعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الطرفين في ضوء المتطلبات الإجتماعية، السياسية والأمنية التي أفرزتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة. وفي هذا السياق، يعكس مشروع الشراكة انتقال المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى المفهوم الأوسع الذي يعني التعاون والإعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان الحد الأدنى من الإستقرار والأمن الجماعي للمنطقة. كما يعتبر المشروع أيضا، إسقاط للعلاقات شمال–جنوب من خلال إتساع وتعمق الفوارق بين ضفتي المتوسط. فمن جهة يتشكل الشمال "الإتحاد الأوروبي" من دول غنية تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية إستطاعت أن تشكل بناء إقتصادي وسياسي موحد، ومن جهة أخرى، تشترك دول الجنوب في أن شعوبها فقيرة وتتميز بنمو ديموغرافي كبير ومجتمعات ذات بنى تقليدية ونزاعات وتمزقات داخلية. وفي هذا السياق، يتميز الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق حوض المتوسط بالتمايز الديموغرافي، وفوارق كبيرة في مستوى الثروات والتنمية البشرية والولوج إلى المعرفة والتكنولوجيا، لكن في المقابل، يتحملان نفس المسؤولية بالنظر إلى التحديات التي يواجهونها والتي تكمن أهمها في الأمن الطاقوي والغذائي والبيئي وكذا الأمن الشامل.

[1] سرور أحمد فتحي. "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الأورو–متوسطية". جريدة الأهرام، السنة 128، 2004، العدد 42863، مصر. متاح على الخط: <www.ahram.org.eg/Archive/2004/4/14/Fron0.htm>. (أطلع عليه في 2011/11/02).

- يبلغ حاليا عدد دول الشراكة الأورو متوسطية 39 دولة (27 دولة من الإتحاد الأوروبي بإنضمام كل من مالطا وقبرص، و12 دولة متوسطية بعدما انضمت لها كل من موريطانيا وألبانيا في سنة 2008).

الفرع الثاني: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

لقد كان إعلان برشلونة سنة 1995، بمثابة نقلة نوعية في العلاقات الأورومتوسطية، حيث أسس للتحول التاريخي في العلاقات بين ضفتي المتوسط، إذ حدث التحول من علاقات مبنية على التعاون إلى علاقات مبنية على الشراكة. هذه الأخيرة أصبحت تجري في إطار تعاقدي قانوني ومؤسسي عام، يحكم عملية الشراكة من خلال بعدين أساسيين :

أولا: آليات التعاون الثنائي

في إطار تنفيذ مشروع الشراكة الأورومتوسطية على أرض الواقع، يقوم الإتحاد الأوروبي « UE » بإمضاء إتفاقيات ثنائية مع كل دولة، على حدى، من الدول المتوسطية « PM » ، تتضمن قوانين عامة وخصائص محددة بدقة، وتتوج بعد إثني عشر سنة من الإمضاء بإنشاء منطقة التبادل الحر « ZLE ». ويتعين خلال هذه الفترة على الدول المتوسطية وبشكل تدريجي، رفع كل العراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة سابقا على المنتجات الصناعية الأوروبية، مقابل إستفادتها من قروض يمنحها البنك الأوروبي للإستثمار، وكذا مساعدات مالية في إطار برنامج يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية–المتوسطية (MEDA)[1].

وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطية شريكة إلى أخرى؛ ولكنها تشترك فيما بينها في عدد من الجوانب الأساسية، مثل: الحوار السياسي، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، والخدمات، وقواعد المنافسة، والمساعدات التي تقدمها الدولة، والإحتكارات، والتعاون الإقتصادي والإجتماعي. وتخضع الاتفاقيات، بعد توقيعها، لإجراءات المصادقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، لكل من بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية. كما أنه وبعد إمضاء إتفاق الشراكة بين الطرفين، يتم إنشاء هيئتين أساسيتن تتمثلان في[2]:

1 -**مجلس الشراكة:** وهي هيئة تجتمع مرة واحدة في السنة على مستوى الوزراء، وتضم أعضاء من المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وكذا أعضاء حكومات الدول المتوسطية الشريكة، كما أن رئاسة المجلس تكون بصفة دورية. وتكمن مهمة المجلس أساسا في حل مختلف النزاعات والمشاكل والمسائل المتعلقة بإتفاق الشراكة، ويرعى كذلك المفاوضات حول المنتجات الفلاحية والزراعية وحول الخدمات. وللمجلس سلطة حقيقية بإعتبار أن كل قراراته، حسب ما ينص عليه الإتفاق، ملزمة لكل الأطراف.

[1] MAGNAN-MARIONNET François. Le partenariat économique et financier euro-méditerranéenne [en ligne]. Bulletin de la banque de France, N°168, décembre, 2007, Disponible sur : < www.banque.france.fr > (consulté le 27/11/2011), P 37.
[2] Ibid., P 37.

2 -لجنة الشراكة: وهي هيئة مماثلة لمجلس الشراكة تجتمع على مستوى الموظفين الساميين، مهمتها الأساسية تكمن في متابعة وإدارة الإتفاق في حد ذاته.

وعلى صعيد آخر، يستحوذ التعاون الثنائي على الجزء الأكبر من الغلاف المالي المخصص لبرنامج ميدا « MEDA » (90%)، وترتكز أغلب أنشطته في الشراكة السياسية والإستراتيجية (الحكم الراشد، تحديث وإصلاح المؤسسات السياسية) والشراكة الإقتصادية والمالية (البنى القاعدية، إصلاح الأسواق)، كما تشمل أيضا التكوين في إطار تثمين الموارد البشرية (التكوين المهني، التعليم العالي).

ثانيا: آليات التعاون الإقليمي

وهو نوع من التعاون الذي يدعم ويكمل الشراكة القائمة على الصعيد الثنائي. كما أنه يمثل أحد أهم جوانب التميز في الشراكة، ويتعلق بمسائل سياسية واقتصادية وثقافية، مثل: الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة، التي لها أهميتها الكبيرة لكثير من الشركاء المتوسطيين. ويكمن الهدف الأساسي للتعاون الإقليمي في تعزيز الحوار حول السياسات الإقتصادية الكلية لدول الفضاء الأورومتوسطي، ولقد أسس مؤتمر برشلونة إطارا متعدد الأطراف للتشاور والمفاوضات بين الحكومات والبرلمانات وهذا من خلال عقد ملتقيات وإجتماعات دورية، وعلى مستويات عدة أهمها[1]:

- الإجتماعات الوزارية في مجالات: الشؤون الخارجية، التجارة، الصناعة، الفلاحة، المالية والإقتصاد والطاقة.
- تأسيس ما يسمى باللجنة الأورومتوسطية « comité Euromed » ، والتي يجتمع من خلالها العديد من الموظفين الساميين في كل البلدان المتشاركة مرة كل شهرين، وتتمثل مهمتها الأساسية في ضمان إستمرارية وترابط وتناسق مختلف الأنشطة التي تمس كل محاور الشراكة.

وفي إطار ترقية وتعزيز التعاون الإقليمي، أوصى بيان برشلونة بضرورة إنشاء برلمان أورومتوسطي. وفي هذا السياق، لم يبدأ النشاط البرلماني إلا في سنة 1998، من خلال إنشاء المنتدى البرلماني الأورومتوسطي. وفي ديسمبر 2002، خلال المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الخارجية لدول الشراكة الأورومتوسطية[2]، والذي عقد بمدينة نابولي الإيطالية، تم الإقرار بتحويل المنتدى البرلماني الأورومتوسطي إلى ما يسمى بالجمعية البرلمانية الأورومتوسطية « APEM »، ولقد عقدت الدورة الإفتتاحية لهذه الجمعية البرلمانية في العاصمة اليونانية آثينا في مارس 2004، في حين أن الدورة العادية عقدت في العاصمة المصرية القاهرة في مارس 2005. وتضم الجمعية البرلمانية

[1] Loc. cit.
[2] La documentation française. L'union européenne et méditerranée [en ligne]. Novembre 2008, disponible sur : <www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/index.shtml> (consulté le 20/12/2011).

الأورو متوسطية 240 عضو برلماني؛ 120 عضو ينتمون لدول جنوب شرق المتوسط و120 عضو الآخرين يمثلون دول الإتحاد الأوروبي (75 عضو يشكلون من البرلمانات الوطنية و45 عضو يتم تشكيلهم من البرلمان الأوروبي). ويتم تبني قرارات الجمعية البرلمانية بالتوافق، كما أن هذه القرارات ليست ملزمة من الناحية القانونية والقضائية، ويتضح من خلال هذا أن دور الجمعية البرلمانية إستشاري بحت.

وكذلك يستحوذ التعاون الإقليمي على نحو 10% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج ميدا « MEDA »، لمهمة أساسية تتمثل في العمل على تطوير وترقية العلاقات شمال – جنوب، وكذا العلاقات جنوب – جنوب في الفضاء الأورومتوسطي، وتخصص أساسا لدعم مشاريع منطقة التبادل الحر والتنمية المستدامة.

الفرع الثالث : مرتكزات الشراكة الأورومتوسطية

لقد جاء إعلان برشلونة سنة 1995 بمقاربة جديدة لعلاقات التعاون والشراكة الأورومتوسطية ترتبط في مجملها بثلاثة مرتكزات أساسية تتمثل في:

أولا: المحور السياسي الأمني

يجسد هذا المحور رغبة الطرفين الأوروبي والمتوسطي بإقامة منطقة يسودها السلم والأمن والإستقرار، في ظل إحترام كامل لحقوق الإنسان[1]، وقد إلتزم الطرفان، في مؤتمر برشلونة، ببناء دول وأنظمة يسودها القانون والديمقراطية، وكذا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما أكدا على ضرورة وضع آلية للتسوية السلمية للنزاعات كمبدأ أساسي لإدارة وتسيير العلاقات الأورومتوسطية[2]. ويتجسد هذا الإلتزام من خلال التأكيد على التمسك بالمواثيق الدولية والإقليمية التي يشارك فيها الطرفان، كما نص عليه نص البيان الختامي لمؤتمر برشلونة. وتمزج الشراكة السياسية والأمنية بين ثلاثة عناصر أساسية تكمن في وضع إطار للحوار السياسي الشامل والمنظم، تحديد إجراءات وآليات الشراكة وكذا وضع مشروع الميثاق من أجل السلم والإستقرار.

وفي هذا السياق، يرى العديد من المختصين في الشؤون الأورومتوسطية، أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشراكة الأورومتوسطية في محورها السياسي والأمني خاصة، يتمثل أساسا، من جهة في مكافحة الإرهاب، ومن جهة أخرى، في كيفية مواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط تجاه دول الإتحاد الأوروبي، وكذا مسألة الإدماج الإجتماعي للمهاجرين الشرعيين

[1] JAMET Jean-françois. Intégration régionale : processus de Barcelone et union pour la méditerranée, quels scénarios pour l'avenir ?. forum « Maghreb 2030 dans son environnement euro-méditerranéen et dans la perspective de l'union pour la méditerranée, 23-24 mai 2008, Shrikat, Maroc, P 3.

[2] La documentation française. L'union européenne et méditerranée [en ligne]. Novembre 2008, disponible sur : <www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/index.shtml> (consulté le 20/12/2011).

ضمن المجتمع الأوروبي بإعتبارها مسألة حساسة. وفي هذا الصدد، فإن تصاعد ظاهرة الإرهاب والتطرف، وكذا تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، قوضت وعرقلت، إلى حد كبير، الحوار السياسي الأورومتوسطي، ما جعل الطرفان يسعيان إلى إرساء ثلاثة مبادئ أساسية، تكمن في[1]:

- تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- التحكم في الهجرة حيث أصبحت تمثل ضغط سياسي اقتصادي واجتماعي؛
- الحفاظ على الأمن الطاقوي للفضاء الأورومتوسطي.

وفي المحور السياسي دائما، وفي إطار العلاقات العربية–الإسرائيلية ومسار السلام، يرى العديد من المحللين، أن مسار برشلونة يبقى الإطار الجهوي الوحيد الذي نجح في جمع الدول العربية وإسرائيل على نفس الطاولة[2].

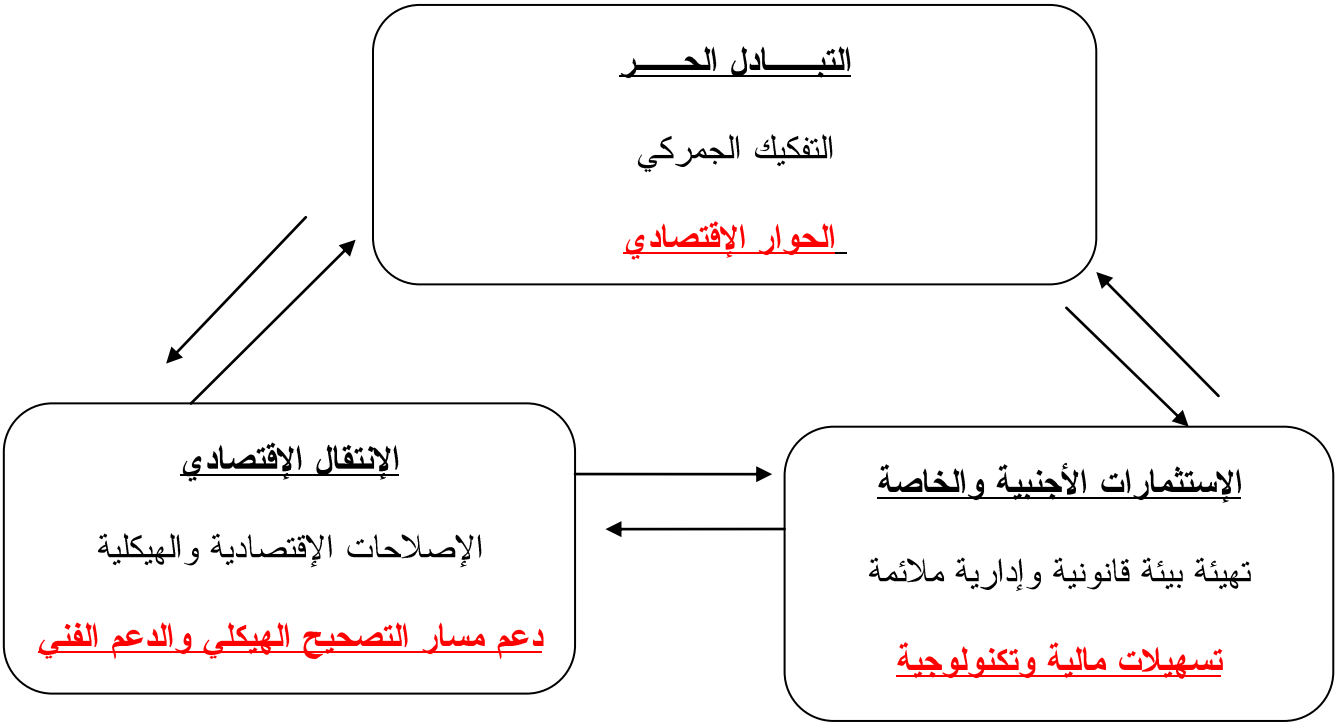
ثانيا: المحور الإقتصادي والمالي

يعتبر المحور الإقتصادي والمالي الركيزة الأساسية للشراكة الأورومتوسطية، وفي هذا الإطار، سعى الطرفان من خلال الشراكة إلى تعزيز وترقية العلاقات الإقتصادية والمالية للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول المتوسطية. وتقوم الشراكة في المجالات الإقتصادية والمالية على أساس ثلاثة دعائم محورية تتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر، التعاون الإقتصادي والتعاون المالي. والرهان هنا يكمن في تشكيل وإنشاء خريطة مؤطرة ومميزة للتبادل الحر كما يبنه الشكل الموالي:

[1] شامي رشيدة. المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 252.

[2] VAN BRABANDT Hugues. Le partenariat Euromed : dix ans depuis Barcelone, Policy paper, les euros du village, octobre 2005, Disponible sur <www.eurosduvillage.com> (Consulté le 27/11/2011), P 3.

الشكل رقم 01: خريطة التبادل الحر الأورو متوسطي المؤطر



باللون الأسود: ما تلتزم به الدول المتوسطية، باللون الأسود المسطر : ما تلتزم به دول الإتحاد الأوروبي.

Source : Meda & le fonctionnement du partenariat du partenariat euro-méditerranéenne. Ateliers méditerranéens internationaux- AMI-, institut de la méditerranée, juin 2000, P9.

وحسب هذا الشكل، فإن نجاح الشراكة على الصعيد الإقتصادي يرتكز على ما يتم الإلتزام به على المستويات الثلاثة المتمثلة في التبادل الحر المرافق، الإنتقال الإقتصادي لدول جنوب شرق المتوسط نحو تبني نظام إقتصاد السوق وكذا ترقية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفضاء الأورو متوسطي.

1 -إنشاء منطقة التبادل الحر

يمثل إنشاء منطقة التبادل الحر إحدى النقاط الأساسية للشراكة الأورومتوسطية، حسب ما نص عليه نص بيان قمة برشلونة سنة 1995، ويرتكز التعاون في هذا المجال على إلتزام مختلف الشركاء على إتخاذ تدابير وإجراءات تعمل على تسهيل إقامة منطقة التبادل الحر في أفق سنة 2010، من خلال الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية للمنتجات الصناعية، في مدة أقصاها إثني عشر سنة، وفق مبادئ وقوانين المنظمة العالمية للتجارة. كما أظهرت الأطراف المتشاركة إرادتها في العمل على التحرير التدريجي لتجارة المنتجات الفلاحية والغذائية، إلى الحد الذي تسمح به مختلف السياسات الفلاحية للدول المعنية، مع مراعاة وإستثناء المنتجات الحساسة والتي من شأن تحرير تجارتها أن تؤثر سلبا في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لإقتصاديات الدول المتشاركة. كما نص بيان برشلونة أيضا،

على ضرورة أن تتضمن مختلف إتفاقيات الشراكة بنودا تنص على إدراج تحرير التجارة في الخدمات ضمن مجالاتها وأهدافها مستقبلا.

وفي هذا الإطار، تتمثل أهم الإجراءات الواجب إتخاذها في سبيل تسهيل إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي في[1]:

- إحداث إنسجام في القواعد والإجراءات الجمركية، لاسيما الإدخال التدريجي لنظام تعدد المنشأ؛
- إحداث انسجام في الضوابط، وذلك بفضل الاجتماعات المنظمة من قبل الأجهزة الأوروبية للتقييس؛
- إزالة العوائق الفنية غير المبررة لتجارة المواد الزراعية واتخاذ تدابير صحية نباتية وقواعد بيطرية مناسبة وتشريعات أخرى تتعلق بالمواد الغذائية؛
- التعاون بين أجهزة الإحصاء قصد توفير معطيات صحيحة على أساس قاعدة منسجمة.

والهدف الأساسي هنا، وفق ما يفرضه المنطق الإقتصادي للبناء الأورومتوسطي، الذي يرتكز في الأساس على جانبين مهمين يتمثلان في القرب الجغرافي والثقافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، هو رفع نسب التبادل التجاري وكذا تسهيل إنتقال وتحويل التكنولوجيا بين ضفتي المتوسط. وفي هذا السياق، فإن إنشاء منطقة التبادل الحر يسمح، في ظل بيئة جد تنافسية، من جهة، بعقلنة الإنتاج وتحقيق أرباح إنتاجية، ومن جهة أخرى، يسمح بفتح أسواق جديدة للمصدرين في الضفتين.

2 -التعاون الإقتصادي

لقد أكد نص بيان قمة برشلونة، على أهمية تكثيف وتعزيز الشراكة الإقتصادية، وفي هذا الإطار حدد عدة ميادين للتعاون لها أهمية بالغة، يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر أهمها. هذا الأخير ينظر له على أنه عصب وأساس التنمية المرجوة من طرف الدول المتشاركة، إذ في هذا الشأن، إتفق الطرفان على أهمية وضع وتنفيذ سياسات إقتصادية كلية ملائمة من أجل خلق بيئة مناسبة لترقية وتطوير تدفق الإستثمارت الأجنبية بين دول الفضاء الأورومتوسطي. وهو ما يشكل مسار مفتوح لإنتقال وتحويل التكنولوجيا نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط. وتهدف الشراكة الأورومتوسطية في مجال التعاون الإقتصادي لدعم المسيرة التنموية لدول جنوب شرق المتوسط (PSEM)، من خلال المساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني هذه الدول، وزيادة التوظيف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين ومساعدتها على الإندماج السلس في الإقتصاد العالمي والعولمة.

[1] الإتحاد الإيطالي لغرف التجارة والصناعة. دراسة حول: التقنيات المختلفة لدعم التجارة. ماي 2005، ص9.

وفي هذا السياق، حددت مجالات عدة للعمل والوصول إلى الأهداف المسطرة، نذكر منها[1]:

- تنمية التعاون في المجال الصناعي وتقديم الدعم لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز التعاون والإستثمار في المجال البيئي والطاقوي؛
- التأكيد والتسليم بأن التعاون الجهوي عامل محوري في مجال إنشاء منطقة التبادل الحر؛
- ترقية وتعزيز دور المرأة في التنمية الإقتصادية؛
- تنمية الشراكة والتعاون في مجال الإستغلال الكفء للموارد المائية وتحديث المنشآت الفلاحية.

3 -التعاون المالي

إن نجاح الشراكة الأورومتوسطية يرتبط بصفة أساسية بالقدرة على تعزيز الشراكة والتعاون المالي، أي في الرفع المستمر في قيمة المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لشركائه من الدول المتوسطية. وفي هذا السياق، يرتكز التعاون المالي الأورومتوسطي على دعم الإصلاحات التي تستهدف أساسا تحديث الإقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص، كما أن إقرار المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي يرتبط بعدة معايير من بينها[2]: كفاءة الأداء الإقتصادي، القدرة الإستيعابية، وكذا كفاءة إستخدام المساعدات. ولقد وضع الإتحاد الأوروبي، في إطار التعاون المالي، آليتين أساسيتين تتمثلان في:

3-1- برنامج صندوق دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية ميدا « MEDA »

يعتبر برنامج صندوق دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية ميدا « MEDA »، الذي أقره المجلس الأوروبي المنعقد في جوان 1995 بمدينة كان الفرنسية، أهم آلية مالية وضعها الإتحاد الأوروبي في خدمة الشراكة الأورومتوسطية. ويشمل البرنامج مجموعة من إجراءات المرافقة المالية والتقنية من أجل المساهمة في إصلاح البنى الإقتصادية والإجتماعية للشركاء المتوسطيين (التحرير الإقتصادي وإصلاح القطاع العمومي ودعم عملية الخوصصة)، بالموازاة مع حفظ التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية طبقا للمقاربة الشاملة لقمة برشلونة[3]. ويستفيد من هذا البرنامج كل

[1] Meda & le fonctionnement du partenariat du partenariat euro-méditerranéen. Ateliers méditerranéens internationaux- AMI-, institut de la méditerranée, juin 2000, P15.

[2] فادية عبد السلام. المشاركة الأورو–عربية الحالة المصرية. الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 9/8 ماي 2004، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004، ص 6.

[3] COUTROIS Jean pierre. Le processus de Barcelone : nouvelles perspectives. Colloque international sur le partenariat euro-méditerranéen, 14/12/2001, Bruxelles, 2003, P 18.

من : الدول، الأقاليم، السلطات المحلية، الهيئات العمومية وكذا مختلف المنظمات غير الحكومية للدول المتوسطية.

ويعتبر برنامج ميدا برنامجا خماسيا[1] – يتجدد كل خمس (05) سنوات– فالبرنامج في نسخته الأولى – ميدا 1– المحددة بالفترة 1995–1999، خصصت له ميزانية قدرها 3.435 مليار إيكو، أما في نسخته الثانية – ميدا 2– المحددة بالفترة 2000–2005، فقد خصصت له، ميزانية مرتفعة مقارنة بالنسخة الأولى من البرنامج، قدرها 5.35 مليار أورو. وفي هذا الإطار، تقوم المفوضية الأوروبية (CE)، من خلال التعاون مع كل دولة متوسطية شريكة، بإعداد برامج لدعم عملية التحول الإقتصادي في هذه الدول الأخيرة، يتم تمويلها من خلال صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية. تأخذ هذه البرامج، في غالب الأحيان، شكل دعم موجه لتنمية وتطوير القطاع الخاص، دعم لعمليات التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، وكذا شكل مساعدات موجهة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة.

ويقر برنامج ميدا كذلك، ضرورة الأخذ بعين الإعتبار، عند تمويل مختلف الأنشطة، مسائل المساواة بين الجنسين وكذا ترقية دور المرأة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، إضافة للمسائل المتعلقة بالجوانب البيئية.

3-2- التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة « FEMIP »

رغبة منه في التماشي مع الوضع الجديد الذي يحكم الشراكة الأورومتوسطية، وبعد منحه للعديد من المساعدات المالية للدول المتوسطية منذ سنوات الستينات، غير البنك الأوروبي للإستثمار « BEI »، منذ سنة 2002، من تدخله في المنطقة الأورومتوسطية، من خلال وضعه لآلية جديدة دعما للتعاون المالي الأورومتوسطي، سميت بالتسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة « FEMIP »، وهي عبارة عن مجموعة قروض طويلة المدى، قد تصل لإثني عشر سنة، تهدف أساسا لتطوير الأنشطة الإقتصادية للقطاع الخاص، وتعزيز القاعدة المالية للمؤسسات الإقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة، وكذا دعم إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار، إضافة لإنشاء صناديق خاصة لتمويل المساعدات الفنية التي أغلبها غير قابل للتعويض[2].

وفي هذا السياق، خصص البنك الأوروبي للإستثمار[3]، خلال الفترة 2002–2006، في إطار التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة « FEMIP »، قروضا بقيمة ستة (06) مليارات

[1] Institut Européen de Recherche sur la Coopération Méditerranéenne et Euro-Arabe. La coopération euro-méditerranéenne [en ligne]. Disponible sur : <www.medea.be/fr> (consulté> (le 20/11/2011).
[2]Banque européen d'investissement. Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat [en ligne]. Disponible sur :<www.eib.org> (consulté le 20/11/2011).
[3]MAGNAN-MARIONNET François. Op.cit., PP 38-39.

أورو. وفي سنة 2006 فقط، بلغت القروض الممنوحة قيمة 1.3 مليار أورو، 43% منها وجهت لدعم مشاريع البنى التحتية خصوصا في قطاع الطاقة، و24% خصصت لمشاريع تعنى بحماية البيئة، و15% لدعم قطاع الصناعة. وفيما يخص المساعدات الفنية، فقد تم تمويل مشاريع بقيمة 12.3 مليون أورو، كما حدد الإتحاد الأوروبي ما قيمته 8.7 مليار أورو كقروض يمنحها البنك الأوروبي للإستثمار للدول المتوسطية الشريكة في الفترة 2007–2013، وهو ما يمثل زيادة جوهرية في قيمة القروض المخصصة بـــ34%، مقارنة بالفترة السابقة 2002–2006.

وفي هذا السياق دائما، تلعب البنوك المركزية لدول الإتحاد الأوروبي دورا هاما في تقديم العديد من المساعدات الفنية لتطوير البنوك المركزية للدول المتوسطية الشريكة. ففي سنة2006[1]، شارك حوالي 401 إطار بالبنوك المركزية للدول المتوسطية الشريكة، في حوالي 20 مؤتمر تكويني، تم تنظيمها من قبل المعهد البنكي والمالي الدولي التابع للبنك المركزي الفرنسي، بهدف تكوينهم في مجالات ذات أهمية بالغة خصوصا في ميادين: تبيض الأموال، إدارة المخاطر المصرفية، المراقبة والمراجعة، أنظمة الدفع وأنظمة المعلومات.

وفي إطار تعزيز التعاون المالي الأورومتوسطي وفق ما جاءت به قمة برشلونة ومختلف القمم التي تلتها، دعا المجلس الأوروبي، في إجتماع له سنة 2001، المفوضية الأوروبية لدراسة إمكانية إنشاء بنك أورومتوسطي للتنمية، إستجابة للدعوات المتكررة للدول المتوسطية الشريكة من أجل جلب التمويلات اللازمة لإقتصادياتها وكذا من أجل حفز إقتصاد المنطقة. وفي هذا السياق، تقدمت تونس بإقتراح بتحويل آلية التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة « FEMIP » إلى بنك أورومتوسطي للتنمية[2]، وهو الإقتراح الذي حاز على موافقة الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية في دورتها التي عقدت في جانفي 2009. والظاهر حاليا، أن المشروع متوقف نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية وخاصة تلك التي تمر بها منطقة الأورو، هذا رغم إدراج المشروع في جدول أعمال قمة رؤساء دول وحكومات الإتحاد من أجل المتوسط التي عقدت ببرشلونة في نوفمبر 2010[3].

ثالثا : المحور الثقافي، الإجتماعي والإنساني

1 -المضمون:

إذا كان الإتحاد الأوروبي يرى في المحور الإقتصادي للشراكة أولوية أساسية شأنها شأن المحور السياسي، ولو بشكل مختلف، فإن الكثير من المحللين يعتبرون أن المحور الثقافي، الإجتماعي

[1] Ibid. PP 39-40.
[2] Le quotidien économique le Maghreb. Vers la création d'une banque de développement pour la méditerranée [en ligne]. Le 01/03/2010, disponible sur :<www.le maghrebdz.com> (consulté le 02/12/2011).
[3] GAUTIER Charles. Le projet de banque euro-méditerranéenne avance [en ligne]. Le 22/08/2010, disponible sur: <www.lefigaro.fr/conjoncture> (consulté le 02/12/2011).

والإنساني يمثل الإضافة الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية التي جاء بها إعلان برشلونة. ويكمن الهدف الرئيس من وراء إدراج هذا المحور في مشروع الشراكة، هو الرغبة في تنمية وتطوير التبادل الثقافي لترقية وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وما جسد هذه الفكرة هو مزيج الثقافات والديانات والحضارات التي تتميز بها منطقة البحر المتوسط، وهو ما جعل المشاركون في مؤتمر برشلونة يؤكدون على ضرورة أن يتضمن إعلان برشلونة الاعتراف بتعدد الثقافات والحضارات في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط، وكذا احترام عادات وتقاليد كل المجتمعات المتوسطية. كما أن التبادل في هذه المجالات الإنسانية يشكل عاملا جوهريا لتحقيق التقارب المطلوب بين دول ضفتي المتوسط وتعزيز التفاهم بينهما[1]. ويسعى الطرفان من خلال هذا المحور إلى إحداث التقارب بين شعوب المنطقة ومجتمعاتها، وذلك من خلال طرح وتنفيذ مجموعة من برامج الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية، وهذا ما يعبر عن إرادة الطرفان في معالجة المسائل المتعلقة بتنمية المنطقة في مجملها.

وبصفة عامة، وفي إطار سياسته للمساعدة من أجل التنمية، أكد الإتحاد الأوروبي على دور الثقافة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية وللتخفيف من الفقر، ولقد وضع عدة أولويات في هذا الإطار:

- حفظ، نشر وترويج الموروث الثقافي الوطني، والتي تشمل كذلك إحترام حقوق المرأة وإحترام الأقليات والسكان الأصلين؛
- تشجيع خلق أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية للدول الشريكة؛
- دعم وتشجيع الأنشطة الإقتصادية في القطاع الثقافي والتي من شأنها أن تساهم في خلق مناصب شغل (دعم فرص الدخول لأسواق الدول المشتركة للسلع والخدمات الثقافية)؛
- إستخدام الحوار الثقافي كوسيلة لتحسين التفاهم المتبادل وحل مختلف النزاعات القائمة.

2 -الأنشطة الأورومتوسطية في إطار الشراكة الثقافية

تشمل الشراكة الأورومتوسطية في محورها الثقافي بعدين أساسين هما البعد الجهوي والثنائي، وبالتالي فالمشاريع المخصصة في هذا المجال تنقسم إلى نوعين هما[2]:

[1] SOLDO Edna et MOUSTIER Emannuelle. « La coopération décentralisée : un élan pour le développement culturel durable dans l'espace euro-méditerranéen », revue développement durable & territoires [en ligne], N°1, Vol 01, Mai 2010, France, disponible sur : < http://developpementdurable.revues.org/8389> (consulté le 20/11/2011). P 6.
[2] Ibid. P7.

2-1- المشاريع الإقليمية:

لقد سمح برنامج ميدا 1 و2 « MEDA 1 et 2 » بإطلاق وتنفيذ ثلاثة برامج كبرى في مجال الشراكة الثقافية وهي:

2-1-1- البرنامج الأورومتوسطي للتراث « EUROMED Héritage »

هو برنامج يسعى لتثمين الموروث الثقافي والحضاري الأورو-متوسطي، وتتمثل مهمته الأساسية في مساعدة دول الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في مسعاها ومختلف مبادراتها لترقية وحفظ موروثها الثقافي والحضاري، وكذا حث مجتمعاتها المدنية على ضرورة الحفاظ عليه.

وفي هذا الإطار، يؤكد الإتحاد الأوروبي على أن مسألة حفظ وصون الماضي المتوسطي تعتبر رافد من الروافد الأساسية لتحقيق التنمية. ولقد خصص لهذا البرنامج في مرحلته الأولى الممتدة على ثلاث سنوات من سنة 1997 إلى سنة 2000، ميزانية قدرها 17.2 مليون أورو، ثم في سنة 2001، تقرر رفع ميزانية البرنامج لتبلغ 30 مليون أورو.

2-1-2- البرنامج الأورومتوسطي للسمعي البصري « EUROMED Audiovisuel »

يهدف هذا البرنامج أساسا لتفعيل التعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مجال السمعي البصري، ولقد برزت فكرة البرنامج في مالطا في شهر جوان من سنة 1997، خلال أشغال المؤتمر الأورومتوسطي الثاني لوزراء الشؤون الخارجية. وتم إطلاق البرنامج بصفة رسمية في نوفمبر من تلك السنة، ويهدف البرنامج إلى:

- تجديد وتفعيل التبادل بين شعوب المنطقة من خلال الصورة والسينما؛
- تسهيل وتشجيع الإستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل في مجال السمعي البصري؛
- توسيع وتسهيل إنتقال الأعمال السينمائية شمال -جنوب وجنوب-جنوب في الفضاء الأورومتوسطي؛
- ترقية وتثمين الموروث السمعي البصري الخاص بالفضاء الأورومتوسطي؛
- تشجيع إنتقال التكنولوجيا وتحويلها للدول المتوسطية في مجال السمعي البصري؛
- ترقية التعاون والشراكة بين المتعاملين في مجال السمعي البصري في الفضاء الأورومتوسطي؛

أما فيما يخص الأغلفة المالية المخصصة في هذا المجال، فقد خصص للبرنامج في مرحلته الأولى الممتدة بين سنتي 2000-2005، ما قيمته 18 مليون أورو. وفي المرحلة الثانية التي بدأت سنة 2006، خصص للبرنامج ميزانية وصلت لــمبلغ 15 مليون أورو، وفي هذا السياق، أصبح هذا

البرنامج يمثل قاعدة وركيزة أساسية للحوار الثقافي والتبادل الثنائي وتقاسم الخبرات بين متعاملي السمعي البصري في الفضاء الأورومتوسطي في مجال التكوين، الترويج والنشر.

2-1-3- البرنامج الأورومتوسطي للشباب « EUROMED Jeunesse »

لقد سعى الإتحاد الأوروبي من خلال إطلاق هذا البرنامج في أكتوبر 1998، للإهتمام بمختلف الأنشطة الموجهة للشباب، وذلك من خلال دعم وتنفيذ وكذا تمويل عدة مشاريع تعزز الحوار والتفاهم بين الشباب في الفضاء الأورومتوسطي، وفي هذا الإطار خصص للبرنامج ميزانية أولية قدرها 9.7 مليون أورو، تم رفعها في المرحلة الثانية الممتدة بين 2001 و 2004، لتصل 14 مليون أورو. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في:

- إدماج الشباب في الحياة الإجتماعية والمهنية؛
- تعزيز العملية الديمقراطية داخل هيئات المجتمع المدني؛
- تشجيع مبادرات الشباب؛
- تطوير مختلف البرامج والعمليات الرامية لتوظيف الشباب؛

ويمثل الجدول الموالي وصف شامل لأهم البرامج في مجال الشراكة الثقافية في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

الجدول رقم (2) : عرض شامل لأهم البرامج الأورو- متوسطية في إطار الشراكة الثقافية

البرامج	البرنامج الأورومتوسطي للتراث EUROMED Héritage	البرنامج الأورومتوسطي للسمعي البصري EUROMED Audiovisuel	البرنامج الأورومتوسطي للشباب EUROMED Jeunesse
الموضوع والأهداف	• حفظ، نشر وترويج الموروث الثقافي. • تكوين وتحسيس المجتمع المدني. • التكوين في مجال حفظ التراث.	• ترقية التعاون والشراكة بين المتعاملين في مجال السمعي البصري في الفضاء الأورو-متوسطي. • تجديد وتفعيل التبادل بين شعوب المنطقة من خلال الصورة والسينما. • تشجيع إنتقال التكنولوجيا وتحويلها للدول المتوسطية.	• إدماج الشباب في الحياة الإجتماعية والمهنية. • تعزيز العملية الديمقراطية داخل هيئات المجتمع المدني. • تشجيع مبادرات الشباب وتشجيع الحياة الجمعوية.
أهم الأنشطة	• متاحف بدون حدود. • مشروع دلتا « DELTA ». • برامج التعليم والتكوين عن بعد. • الموروث البحري...إلخ.	• برنامج السينما الأورومتوسطية (توزيع 50 فيلما). • قافلة السينما الأورو عربية. • عديد المهرجانات والمؤتمرات. ...إلخ.	• جمعيات أصدقاء بيوت الشباب والثقافة المغاربية. • مدينة الصداقة. • المركز الدولي لتكوين مجتمع متعدد الثقافات...إلخ.
الميزانية المخصصة	• سنة 1997: 17.2 مليون أورو. • سنة 2001: 30 مليون أورو.	• الفترة 2000-2005: 18 مليون أورو. • الفترة 2006-2008: 15 مليون أورو.	• الفترة 1999-2000: 9.7 مليون أورو. • الفترة 2001-2004: 14 مليون أورو.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع الرسمي المفوضية الأوروبية : <http://www.ec.europa.eu/culture>.

2-2- المشاريع الثنائية:

إضافة إلى المشاريع الجهوية التي عرضنا أهمها، وإعتبارا من أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تشكلها في الأساس إتفاقيات شراكة ثنائية، فإن هناك عدة مشاريع تم إطلاقها في هذا الإطار حسب إمكانات وحاجات الطرفين المتعاقدين، بهدف ترقية الحوار الثقافي الثنائي في مجالات السمعي البصري وكذا الموروث الثقافي والحضاري، وتسعى من خلاله لوضع نظام قانوني فعال وشفاف يشجع تبادل المعلومات والخبرات في هذه المجالات.

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية « PEV » كبديل لعملية برشلونة

لقد أكدت المفوضية الأوروبية أن التوسيع المحتمل للإتحاد الأوروبي في سنة 2004، بإنضمام عشر (10) دول من شرق وجنوب الإتحاد الأوروبي، يفرض ضرورة مواجهة تحديات جديدة ذات أبعاد إقتصادية، سياسية، أمنية وإجتماعية، تكون في غالب الأحيان مصدرا لحالات عدم الإستقرار بصفة عامة على أطراف أوروبا. وفي هذا الإطار، صادق المجلس الأوروبي في السادس عشر من شهر جوان 2003، على مشروع تقدمت به المفوضية الأوروبية تحت مسمى سياسة الجوار الأوروبية « PEV »، وهي سياسة بنيت على فكرة محورية، مفادها أن إتساع أوروبا بإنضمام دول جديدة لها، تستدعي ضرورة التأسيس لعلاقة جديدة مع الدول المجاورة لها، بهدف التخفيف من المخاطر التي تسببها الفوارق المهمة في النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكذا تلك التي تسببها مختلف النزاعات الموجودة في مناطق جوارها.

الفرع الأول: الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية

أولا: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية، سياسة أوروبية جديدة يهدف من خلالها الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاته وكذا تعميق التعاون الثنائي مع دول الجوار، في ظل إنضمام دول جديدة، وهذا من أجل ضمان الإستقرار والرخاء الإقتصادي في كامل المنطقة. وهي سياسة تتعدى الفضاء المتوسطي، على إعتبار أنها موجهة لستة عشر دولة من دول جوار الإتحاد، إذ بالإضافة إلى أنها تشمل عشر دول متوسطية هي: تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، فلسطين، الأردن، سوريا، إسرائيل وليبيا، فإنها أيضا موجهة لستة دول من أوروبا الشرقية وهي أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا[1]. ويقترح الإتحاد الأوروبي على الدول المعنية بهذه السياسة الجديدة، دعم إقتصادي،

[1] APOTEKER T, LOHEZIC M et CROZET E. l'intégration économique régionale au moyen orient : conditions requises et possibilités futures, colloque internationale sur les nouvelles frontières de l'UE, 16-17 mars 2005, Marrakech, Maroc, 2005, P 26.

مالي وأمني، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تكمن: في تقاسم الإتحاد الأوروبي ودول جواره لمنافع التوسيع من أجل تعزيز الأمن والإستقرار وضمان رفاهية جميع شعوب الدول المعنية، توفير إمكانية المشاركة في مختلف أنشطة الإتحاد الأوروبي في إطار شراكة أمنية، سياسية، إقتصادية وثقافية معززة وقوية، وكذا تفادي وقوع نزاعات على أطراف الإتحاد الأوروبي.

ثانيا: مرتكزات سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي[1]:

1 -إتساع المجال الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية

إن أهم ما يميز هذه السياسة، هو إتساع مجالها الجغرافي، إذ تمتد من شرق إلى جنوب أوروبا؛ لتشمل دولا غير معنية بالإنضمام للإتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية، وكذا دولا من الضفة الجنوبية لحوض المتوسط.

2 -خطط العمل الوطنية

تعتبر خطط العمل الوطنية بمثابة الأداة المحورية لتطبيق وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية على أرض الواقع، وهي خطط متفق عليها من طرف الإتحاد الأوروبي وكل بلد شريك بعد سلسلة من المفاوضات، تم تشكيلها على قاعدة إستراتيجيات متبعة قبل مرحلة الإنضمام للإتحاد الأوروبي، تتضمن برنامجا للإصلاحات السياسية والإقتصادية والأولويات القصيرة والمتوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات[2]. وتستفيد من هذه الخطط كل الدول التي تربطها مع الإتحاد الأوروبي إتفاقيات شراكة بالنسبة للدول المتوسطية، وإتفاقيات التعاون والشراكة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية. وفي هذا الإطار، وكمرحلة أولى، تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد تقارير، حول البلدان المعنية، تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل هذه الدول، والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق عليها. ثم في المرحلة الثانية، تعرض التقارير على المجلس الأوروبي للمصادقة، وبعد المصادقة يتفق الإتحاد الأوروبي والبلد الشريك على خطة عمل، تغطي، وفق سلم أولويات، المجالات التالية:

- الحوار السياسي والإصلاح؛
- التعاون الإقتصادي والإجتماعي والتنمية؛

[1] La documentation française. Politique européenne de voisinage [en ligne], disponible sur : <www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/liens.shtml> (consulté le 20/11/2011).

[2] EL MERZOUKI A et SOLHI S. Relations Europe-Maghreb dans le cadre de la PEV : évaluations et perspectives. Colloque internationale sur la nouvelle politique de voisinage, 1-2 juin 2007, Tunis : université Tunis el Manar à Hammamet, faculté des sciences économiques et de gestion, Tunisie, 2007, P 4.

- القضايا ذات الصلة بالتجارة، وإصلاح أنظمة السوق؛
- التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن؛
- المسائل القطاعية منها النقل، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة، الأبحاث والتنمية؛
- البعد الإنساني ويشمل الاتصال بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم، الصحة العامة.

وفي هذا الإطار، دعم الإتحاد الأوروبي، منذ سنة 2003، تنفيذ عدة أنشطة في المنطقة المتوسطية أهمها[1]:

- الإندماج والتكامل الإقتصادي (إطلاق مفاوضات ثنائية حول تحرير تجارة الخدمات مع كل من مصر، المغرب، تونس وإسرائيل)؛
- التعاون في مجال الطاقة (إبرام بروتوكول إتفاق مع الجزائر ومصر)؛
- التعاون في مجال العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة (برامج تكوينية لفائدة القضاة، المحامين، وكذا الموظفين في سلك الشرطة)؛

وفي هذا السياق، تم في جويلية 2005، تبني خطة عمل بين الإتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب، عبر فيها الطرفان على إلتزامهما بأولويات أساسية تتمثل في : مواصلة الإصلاحات التشريعية، التفاوض حول تحرير التجارة في مجال الخدمات، العمل على توفير بيئة ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر، دعم النمو والتنمية المستدامة وكذا التعاون في مجال التخفيف من الفقر وخلق مناصب العمل. أما بالنسبة للجزائر[2]، فقد أعلنت على لسان وزيرها للخارجية في ديسمبر2011، قبولها التفاوض حول الإنضمام لسياسة الجوار، بعدما كانت تعتبر برامج وخطط العمل تدخلا في تحديد مسار من الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان في الجزائر.

3 -مشروطية التمويل

يلتزم الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، بتقديم المساعدة والتمويل، حسب مدى إلتزام الدول الشريكة ببرامج الإصلاح في مجالات ذات أولوية، والتي من شأنها أن تقرب هذه الدول من الإتحاد الأوروبي، وهذا من خلال الإلتزام المتبادل على القيم المشتركة والمتمثلة في الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان، دولة القانون، الحكم الراشد، مكافحة الإرهاب والتنمية المستدامة.

ثالثا: أهم مجالات الشراكة والتعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية

تغطي سياسة الجوار الأوروبية أربعة مجالات أساسية[3]:

[1] Ibid. P 5.

[2] عاطف قدادرة. الجزائر تلتحق بالجوار الأوروبي بعد سحب شروط الإصلاح السياسي والحقوقي، جريدة الخبر الجزائرية، عدد يوم الجمعة 9 ديسمبر 2011، ص3.

[3] CHATER Khalifa. L'Euromed à l'heure de la régionalisation, association des études internationales [en ligne], Tunisie, 2010, disponible sur :<www.leaders.com.tn> (consulté le 20/05/2011).

- تعزيز سلطة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الانسان؛
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق والتي من شأنها السماح للدول الشريكة المعنية بالمشاركة في السوق الأوروبية الداخلية؛
- تشجيع التشغيل والانسجام الاجتماعي من خلال وضع سياسة خاصة للهجرة الشرعية وحركات إنتقال الأشخاص؛
- التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الارهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الفرع الثاني: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة « IEVP »

تعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة « IEVP »، بمثابة الآلية المالية لتمويل سياسة الجوار الأوروبية، وهي بديل لبرنامج صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية « MEDA 1 et 2 » وكذا آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموعة البلدان المستقلة في وسط وشرق أوروبا، ولقد تم إقرارها من طرف المجلس الأوروبي سنة 2007، بغلاف مالي، يصل لــقيمة 11.181 مليار أورو للفترة 2007-2013، موجه لتمويل البرامج المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول الستة عشر (16) المعنية بسياسة الجوار الأوروبية، حيث تستفيد دول الشراكة الأورومتوسطية من ثلثي (3/2) الغلاف المالي، في حين أن الثلث (3/1) المتبقي من الغلاف تستفيد منه دول أوروبا الشرقية المعنية بهذه الآلية. وتتميز الآلية بالمرونة، حيث يرتبط إنفاق المعونات بحاجيات البلد المعني وقدرة استيعابه ومدى تنفيذه للإصلاحات المتفق عليها، كما ترمي إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي التدريجي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، وبوجه خاص، تنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون وغيرها من الإتفاقات الحالية والمستقبلية[1]. كما تشجع الجهود التي تبذلها البلدان الشريكة من أجل تعزيز الحكم الراشد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمستدامة.

الفرع الثالث: سياسة الجوار وعملية برشلونة؛ تكامل أم إحلال

على إعتبار أنها تمثل سياسة وإستراتيجية أوروبية خالصة، أصبحت عملية برشلونة، منذ سنة 2004، في مواجهة ثلاثة تحديات ورهانات إستراتيجية هامة للإتحاد الأوروبي، تضعها على المحك، إن بضرورة تفعيلها وتجديدها أو بالبحث عن إطار جديد كبديل لها. يكمن التحدي الأول في سعي الإتحاد الأوروبي لتبني إستراتيجية جديدة لتعزيز شراكته مع دول الفضاء المتوسطي ودول الشرق الأوسط كرد على المبادرة الأمريكية لهذه المنطقة والمتمثلة في مشروع " الشرق الأوسط الكبير"، أما التحدي الثاني فيتمثل في توسيع الإتحاد الأوروبي من خلال إنضمام عشر دول دفعة واحدة، وما يشكله

[1] الآلية الأوروبية للجوار والشراكة [على الخط]. متاح على الموقع : <http://enpi-info.eu.> (أطلع عليه في 2011/11/10).

هذا الحدث من تغيير جذري في المعطيات السياسية، الجغرافية والإقتصادية للإتحاد الأوروبي، وتمثل سياسة الجوار الأوروبية التحدي الثالث والأبرز بإعتبار أن الإتحاد الأوروبي أولى لها أهمية كبيرة.

وفي هذا السياق، يرى العديد من المحللين، أن سياسة الجوار الأوروبية، جاءت بعد عديد التقارير والدراسات التي أكدت الحصيلة السلبية لعملية برشلونة والتي أكدت، كذلك، إهتمام هذه الأخيرة بالجانب التجاري وإهمالها للجوانب الأخرى رغم أهميتها الكبرى، ودعت إلى ضرورة إيجاد آلية لتفعيل وتحريك عملية برشلونة، وبالتالي فإن سياسة الجوار، تمثل إستمرارية وإمتداد لعملية برشلونة، فهي تعبر عن إرادة الإتحاد الأوروبي في تعزيز وتقوية علاقاته مع دول جنوب شرق المتوسط ومعالجة العقبات التي وقفت أمام التنفيذ الفعال لعملية برشلونة. كما أنها تمثل تطور نوعي لمبادئ ومضمون ما جاء في مشروع الشراكة الأورومتوسطية، المعلن عنه في مؤتمر برشلونة سنة 1995، وهذا على إعتبار أن هذه السياسة إشتملت على أغلب مجالات التعاون والشراكة التي جاءت في عملية برشلونة، والإضافة الأبرز لهذه السياسة تتمثل في رفع وتعزيز المساعدة المالية، من خلال إنشاء الآلية الأوروبية للجوار والشراكة كبديل لبرنامج ميدا في نسخته الأولى والثانية. وفي ذات السياق دائما، أكد المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الإقتصادية « FEMISE »، في دراسة نشرها سنة 2005[1]، أن سياسة الجوار تمثل أداة لتوسيع عملية برشلونة التي ترتكز أساسا على آلية التفكيك الجمركي، ويمكن لها أن توفر فرصة تكامل أعمق بالنسبة للدول المعنية مع الإتحاد الأوروبي.

من جانب آخر، حذر العديد من المهتمين بموضوع الشراكة الأورومتوسطية[2]، من إنعكاسات سياسة الجوار الأوروبية على مستقبل عملية برشلونة والشراكة الأورومتوسطية عموما، على إعتبار أن إهتمام أوروبا وكل المساعدات التي يتم تسخيرها في هذا الإطار، ستتجه نحو دول أوروبا الشرقية وكذا نحو الدول الأوروبية المتوسطية المنظمة حديثا للإتحاد الأوروبي كمالطا وقبرص.

ومن خلال إطلاعنا في الموضوع، يمكن أن نؤكد أن فكرة ومشروع سياسة الجوار جاءا في نفس سياق عملية برشلونة وهي نسخة مطورة لهذه الأخيرة، حيث تقريبا يشملان نفس مجالات الإهتمام لدى الإتحاد الأوروبي، مع الإختلاف فقط في إتساع النطاق الجغرافي لكل مشروع، كما أنها جاءت لتكمل المنطق الإقتصادي الذي ميز عملية برشلونة، وذلك من خلال إنتقالها من مقاربة تتمحور حول التفكيك الجمركي إلى مقاربة تعتمد على ضرورة البناء والتجانس المستمر للأطر التنظيمية والقانونية، من خلال دعوة الدول المعنية للإلتزام بالإصلاحات الإقتصادية، فخطط العمل تسمح بتنفيذ الإجراءات والآليات الموضوعة في إتفاقيات الشراكة بشكل محدد وملموس.

[1] Rapport du FEMISE 2005, le partenariat euro-méditerranéenne : 10 ans après Barcelone, acquises et perspectives [en ligne]. Disponible sur : <www.femise.org> (consulté le 20/11/2011).

[2] La documentation française. Politique européenne de voisinage [en ligne], disponible sur : <www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/liens.shtml> (consulté le 20/11/2011).

المطلب الرابع : الإتحاد من أجل المتوسط كآلية لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية

بعد عديد التقييمات الرسمية لعملية برشلونة والتي أكدت على إهتمام هذه الأخيرة بالجوانب الإقتصادية وإهمالها للجوانب الأخرى رغم أهميتها، وبهدف إعادة تفعيل الشراكة الأورومتوسطية ورفع المستوى السياسي للعلاقات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول جواره من دول جنوب وشرق المتوسط، وكذا تجديد إهتمام الإتحاد الأوروبي بالمنطقة ككل، طرحت سنة 2007، فكرة فرنسية المصدر، تتمثل في إنشاء "**إتحاد متوسطي**"[1] يضم إلى جانب الإتحاد الأوروبي دول جنوب وشرق المتوسط وكذا دول الشرق الأوسط، وفي البداية أريد للمشروع أن يتخذ شكل إتحاد سياسي يرتكز على المشاركة في إتخاذ القرارات بين الأطراف المعنية، ويسمح بالإنتقال من مجرد علاقات تعاون إلى علاقات تكامل معمق بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، من خلال تجسيد مشاريع في مجالات ذات أهمية كبيرة للأطراف المعنية وللمنطقة ككل، تشمل مجالات البيئة وإدارة الموارد المائية ومكافحة التلوث في البحر المتوسط، تشجيع تبادل المعارف والخبرات، تنمية وتطوير المبادلات التجارية، بالإضافة لتعزيز الشراكة في المجالات الأمنية. ولقد لقي هذا المشروع في البداية تحفظات ومعارضة شديدة من طرف العديد من دول الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها ألمانيا[2]، حيث أنه رغم إعترافها بضرورة إعطاء دفعة جديدة للشراكة الأورومتوسطية وتجسيدها من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة وهادفة، إلا أنها أكدت أن المشروع يحتوي نقاطا غامضة لابد من إيضاحها، أهمها عدم وضوح محتواه، وأن المشروع قد يكون منافسا للإتحاد الأوروبي خاصة بعد انخراط مجموعة هامة من دول أوروبا الشرقية في هذا الأخير، وخشيتها أن يتم تحويل المساعدات المالية والإستثمارات الأوروبية إلى الضفة الجنوبية وأن يضرب الاتحاد المتوسطي وحدة وإستقرار الاتحاد الأوروبي. ومن أجل إزالة التحفظات والإنتقادات التي تعرض لها المشروع، قدمت كل من فرنسا وألمانيا وثيقة مشتركة للمجلس الأوروبي في 13 مارس 2008، تنص على إنشاء إتحاد من أجل المتوسط كمشروع للإتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق متوسط، يهدف لمواصلة وضمان إستمرارية عملية برشلونة التي أطلقت سنة 1995. وفي هذا الإطار، أقر المجلس الأوروبي المشروع تحت عنوان " عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" **«processus de Barcelone : Union Pour la Méditerranée».**

هكذا إذا أقر الاتحاد من أجل المتوسط، والذي كانت أهدافه المعلنة تحقيق السلام والاستقرار والنمو، وتنظيم مختلف جوانب التعاون والتنسيق السياسي بتقريب وجهات النظر وخلق مجالات تحاور

[1] MOISSERON Jean-yves. « Du processus de Barcelone à l'union pour la méditerranée : une gouvernance introuvable ». Développement et sociétés, université de paris, novembre 2008, PP 150-155.

[2] JAMET Jean-François. « Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir? » [En ligne]. 07/07/2008, questions d'Europe, N°105, disponible sur :< www.robert-schuman.eu.> (consulté le 12/12/2011). P 3.

من خلال سياسة حسن الجوار، والأمني عبر التنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة السرية وتنسيق الجهود في مقاومة الجرائم الدولية، والاقتصادي من خلال إنشاء منطقة تبادل حرة تدريجيا وبعث مشاريع اقتصادية مشتركة، والاجتماعي عبر معالجة القضايا الاجتماعية وأبرزها الهجرة السرية، والثقافي بتأسيس حوار للثقافات يمتص حالة الاحتقان والرفض الذي يكنه مواطنو دول الجنوب تجاه نظرائهم في دول الشمال، ويساهم في الحد من عوامل التشاحن الاجتماعي والثقافي خاصة فيما يتعلق بالعداء التاريخي بين الغرب والشرق، ومن ظاهرة التطرف الديني وما تطلق عليه دوائر الإعلام الإرهاب الأصولي، والبيئي عبر آليات ومشاريع بيئية تتعلق بضفاف المتوسط.

يهدف الإتحاد، والذي يضم أربعة أربعون (44) دولة؛ 32 دولة أوروبية، 11 دولة من دول الشراكة الأورومتوسطية، بإستثناء ليبيا التي تشغل منصب ملاحظ، أساسا لإقامة مشروعات تنموية لمصلحة البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة على شواطئه. أهم هذه المشاريع تكمن في[1]:

- مكافحة التلوث في المتوسط؛ إذ قدّمت المفوضية الأوروبية في سنة 2008، مشـــاريع عمليـــة تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول سنة 2020، ويفترض أن تكلف ملياري (02) أورو على الأقل؛
- إنشاء طرق بحرية وبرية؛ لتحسين تدفق التجارة بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط؛
- تعزيز الدفاع المدني؛ لمواجهة الكوارث الطبيعية؛ خاصة تلك المرتبطـــة بظـــاهرة الاحتبـــاس الحراري؛
- وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط؛
- إنشاء تطوير جامعة متوسطية؛
- إطلاق مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا السياق، يرى العديد من المحللين الأوروبيين أن الإتحاد من أجل المتوسط سيزيد من فرص التنمية في دول جنوب وشرق المتوسط، حيث أن المشروع سيسمح بخلق فرص جديدة للعمل من خلال المشاريع الملموسة التي يسعى لتجسيدها، الشيء الذي يسهم في التقليل من نسبة البطالة في الضفة الجنوبية، وبالتالي سينخفض عدد الراغبين في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي.

[1] Ibid., P 4.

المبحث الثالث: واقع العلاقات الأوروبية المغاربية وآفاقها في ظل الشراكة الأورومتوسطية

إن العلاقات الأوروبية المغاربية علاقات تاريخية وليدة إطار تاريخي غلب عليه أساسا الطابع الإستعماري، وبعد نيل الدول المغاربية لإستقلالها، أصبحت علاقات الطرفين تربطهما إتفاقيات تجارية، جاءت وفق تسميات عدة، ففي مرحلة أولى سميت بإتفاقيات مشاركة أطلقت سنة 1969، ثم بإتفاقيات تعاون أطلقت سنة 1976، وأخيرا إتفاقيات الشراكة في إطار عملية برشلونة تم إطلاقها في سنة 1995، والتي تمثل نظرة أوروبية جديدة في إدارة علاقاتها مع دول جنوب وشرق المتوسط، ومن خلالها مع الدول المغاربية. وفي هذا السياق، سنتطرق في دراساتنا هذه إلى علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية الثلاثة الكبرى وهي الجزائر، تونس والمغرب، والتي تجسدها إتفاقيات شراكة في إطار عملية برشلونة، مع الإشارة إلى أن ليبيا لم يربطها أي إتفاقيات مع الطرف الأوروبي، في حين أن موريطانيا لم تدرج ضمن بلدان الشراكة الأورومتوسطية إلا في بداية سنة 2008، بعدما كانت مرتبطة بإتفاقيات ياوندي ولومي الإفريقية « ACP »، ولحد الآن لم تمض على إتفاق شراكة خاص بها مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للعلاقات الأوروبية المغاربية

ترتبط الدول المغاربية الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) مع الإتحاد الأوروبي بإتفاقيات شراكة، غير محددة الأمد، تندرج في إطار مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، وتعتبر هذه الإتفاقيات الإطار التنظيمي القانوني الذي يحكم العلاقات المغاربية والأوروبية.

الفرع الأول: إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية

أولا: إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري

يمثل إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، الذي تم إمضاؤه في 22 أفريل 2002، وبدأ سريان تنفيذه في 01 سبتمبر 2005، الإطار التنظيمي المؤسسي الأساسي الذي يدير ويوجه العلاقات الأوروبية الجزائرية. وسيتم التطرق لهذه النقطة بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا البحث.

ثانيا: إتفاق الشراكة الأوروبي التونسي

1 -الإطار العام للإتفاق:

تعد تونس أول دولة مغاربية، عربية ومتوسطية باشرت مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي وصادقت على إتفاقيات شراكة في إطار عملية برشلونة، وهذا رغبة منها في تطوير علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، والتي كانت تنحصر أساسا في المبادلات التجارية والمساعدات المالية، وترقيتها لتصل مستوى الشراكة الحقيقية من خلال إدراج عدة ميادين أخرى للتعاون بالإضافة للجوانب الإقتصادية والتجارية. ودامت المفاوضات التونسية الأوروبية أربع سنوات، وتم التركيز فيها على مسألتي المنتجات الزراعية التي تتمتع فيها تونس بمزايا نسبية، وكذا مسألة المهاجرين التونسيين في دول الإتحاد الأوروبي. ولقد تم توقيع إتفاق الشراكة في 1995/07/17، ودخل حيز التنفيذ في 1998/03/01. ويحتوي الإتفاق على التعاون في أربع مجالات رئيسية[1]:

- الحوار السياسي المنتظم والتشاور السياسي في الشؤون ذات الإهتمام المشترك كمسائل السلم والأمن والإستقرار؛
- التعاون الإقتصادي والمالي خاصة في الميادين ذات أهمية قصوى للإقتصاد الوطني التونسي كالنقل، السياحة، وكذا دعم الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد التونسي؛ وفي هذا الإطار يتم إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية التونسية للمعايير والضوابط العالمية للجودة.
- التعاون الإجتماعي والثقافي ومعالجة مشاكل الهجرة غير الشرعية؛
- إقامة منطقة للتبادل الحر في غضون إثني عشر (12) سنة، من خلال وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات السلعية ورؤوس الأموال بشكل تدريجي. وفي هذا السياق، تم الإتفاق على تحديد أربع قوائم من السلع التي سيتم تحريرها حسب جدول زمني متفق عليه وتشمل هذه القوائم ما يلي:

[1] قويدر بوطالب وجميل عبد الجليل. الإتحاد المغاربي بين مبادرة النيباد وإتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. مؤتمر التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها، القاهرة، 5–7 نوفمبر 2010، مصر، ص 7.

جدول رقم (3) : قوائم السلع والمنتوجات التي تم الإتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس).

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء	حصتها في الواردات من الإتحاد الأوروبي
1	السلع التجهيزية وغير المنتجة محليا	فورا	%12
2	المواد الأولية والمدخلات غير المنتجة محليا	على مدى 05 سنوات الأولى من توقيع الإتفاقية.	%28
3	السلع المنتجة محليا وتواجه منافسة أوروبية.	على مدى 12 سنة(12/1 سنويا).	%30
4	السلع الصناعية التي تنتج محليا	8/1 سنويا ابتداء من السنة الخامسة	%29

Source : LEVEAU Remy. Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, disponible sur :<www.ladocumentationfrançaise.fr> (consulté le 20/06/2011), Paris, 2000.

2 -آليات الحوار والتشاور الأوروبي التونسي:

كما تنص عليه المواد 3،4 و5 من إتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي، فإن آليات الحوار والتشاور الثنائي تتم من خلال هيئات ولجان يتم تكليفها في هذا الإطار، من أهمها[1]:

- مجلس الشراكة الأوروبي التونسي؛
- لجنة الشراكة؛
- اللجنة الفرعية التقنية والمالية؛
- اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان؛
- مجموعة العمل حول الحوار الإقتصادي.

ثالثا: إتفاق الشراكة الأوروبي المغربي

أمضى المغرب، في إطار عملية برشلونة، إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، في 26 فيفري 1996، ودخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000، والذي أصبح يمثل الإطار الرئيس الذي تتم من خلاله إدارة العلاقات المغربية الأوروبية في مختلف الميادين ذات الإهتمام المشترك، والبديل لمختلف إتفاقيات التعاون السابقة بين الطرفين. وهو إتفاق لمدة غير محددة، يسعى لضمان علاقات سياسية، إقتصادية وإجتماعية متوازنة بين الطرفين، وهذا من خلال العمل على تأسيس حوار وتشاور سياسي يضمن التقارب والتفاهم، تحقيق شراكة إقتصادية ومالية تسهم في دعم جهود المغرب في سبيل تحقيق تنميته الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، بالإضافة للعمل على التأسيس لشراكة مستدامة في المجالات

[1] Commission Européenne. Evaluation des opérations d'aide budgétaires de la commission européenne à la Tunisie [en ligne], rapport final, Volume 2, Mars 2011. Disponible sur : < www.europa.eu> (consulté le 20/11/2011).

الإجتماعية والثقافية. وفي نفس السياق، يحدد الإتفاق شروط التحرير التدريجي للمبادلات لإقامة منطقة تبادل حر في أفق سنة 2010. وفي هذا الإطار، أوضح الإتفاق، كيفية التمييز بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية في إطار منطقة التبادل الحر كما يلي[1]:

- **بالنسبة للمنتوجات الصناعية:** يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة على الواردات المغربية من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ حسب ثلاثة قوائـــم، والتي نبينها في الجدول التالي:

جدول رقم (4) : قوائم السلع والمنتجات التي تم الإتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة المغرب).

القائمة	نوع المنتوج	*وتيرة الإلغاء*
1	السلع أو المواد الأولية	فورا
2	المواد الأولية الصناعية غير المنتجة محليا وقطع الغيار.	• الفئة الأولى: 25% سنويا. • الفئة الثانية: 10% سنويا.
3	صناعة المنسوجات والملابس.	إلغاء المغرب للأسعار التمييزية تدريجيا خلال 03 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

المصدر: من إعداد الطالب.

- **بالنسبة للمنتجات الفلاحية:** إتفق الطرفين على التحرير المتدرج والمتبادل لكل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد لاحقا، وذلك على مرحلتين: حيث يتم في المرحلة الأولى الإبقاء على شروط التبادل المعمول بها قبل هذه الإتفاقية وهذا إلى غاية سنة 2000، مع بعض التعديلات المتعلقة برفع حصص الصادرات المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية (كالطماطم، البطاطس، والزهور)، أما بعد سنة 2000، فقد تم الإتفاق على مراجعة الوضع واتخاذ إجراءات ملائمة للتحرير المتبادل في المرحلة الثانية.

وفي هذا الصدد، يمثل برنامج ميدا بنسختيه الأولى والثانية، أداة مالية هامة موجهة لتشجيع عملية إندماج المغرب في الفضاء الإقتصادي الأورومتوسطي في مرحلة أولى، ثم الإندماج إيجابا في الإقتصاد العالمي لاحقا، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة والمتوازنة للإقتصاد المغربي، وهذا من خلال التبني التدريجي للتبادل الحر، تنشيط القطاع الخاص،

[1] عمورة جمال. دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 272.

وكذا تفعيل إستقطاب الإستثمارات الأوروبية. ولقد إستفادت المغرب في إطار برنامج ميدا 1، من غلاف مالي قدره 630 مليون أورو للفترة 1996–1999، نسبة 48% منها موجهة لدعم عملية الإنتقال الإقتصادي، و52% موجهة لتعزيز التوازن الإقتصادي والإجتماعي للمغرب. وتشمل عملية دعم الإنتقال الإقتصادي عمليات تمويل برامج التصحيح الهيكلي (120 مليون أورو)، إصلاح القطاع المالي والجبائي وترقية القطاع الخاص (145.8 مليون أورو)، وكذا دعم جهود وسياسات المغرب لإستقطاب الإستثمارات الأوروبية كأداة أساسية وفعالة لتحسين وضعية الإقتصاد المغربي، حتى أصبح الإتحاد الأوروبي يمثل المستثمر الرئيس في المغرب، إذ بلغ نصيبه من التدفقات الإجمالية لرؤوس الأموال نحو المغرب ما نسبته 94% سنة 2003، بعدما كانت لا تتعدى معدل 77% سنة 1996[1]. كما أن مجالات دعم التوازن الإقتصادي والإجتماعي تشمل قطاعات الموارد المائية (40 مليون أورو)، قطاع التربية والتعليم (40 مليون أورو)، وكذا قطاع الصحة (20 مليون أورو).

وعلى عكس البرنامج الأول ميدا 1، الذي لم يلتزم فيه الإتحاد الأوروبي إلا بـــ 86% من الأغلفة المالية المصرح بها، فإنه وبإعتراف خبراء الطرفين، فإن برنامج ميدا 2، والذي خصص للفترة 2000–2006، كان الدعم المالي فيه ملموسا، خاصة في إطار آلية التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة « FEMIP »، التي يمنحها البنك الأوروبي للإستثمار، والتي ساهمت في تمويل مشاريع هامة نذكر منها: إقامة الطريق الرابط بين مدينتي ستات ومراكش بغلاف مالي يقدر بـــ 110 مليون أورو، إعادة تهيئة شبكات توزيع المياه بمدينة وجدة بـــ 300 مليون أورو، إضافة لدعم مشاريع هامة تمس قطاع الخدمات، الصناعات النسيجية، وكذا قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال[2].

الفرع الثاني: خطط العمل الوطنية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

أولا: خطة العمل التونسية في إطار سياسة الجوار

لقد تم الإتفاق حول خطة العمل مناصفة بين الإتحاد الأوروبي وتونس في 4 جويلية 2005، ودخلت حيز التنفيذ بدءا من سنة 2006، وهي تمثل إطارا متناسقا لتعميق الحوار بين الطرفين، خصوصا فيما يتعلق بالمسائل الإقتصادية والتجارية، وتعمل على تعزيز رغبتها في إقامة شراكة قوية ومربحة، حسب طبيعة بنية وهيكل الإقتصاد التونسي المعتمد أساسا على قطاعي الزراعة والخدمات خاصة في مجال السياحة[3]. ويسعى الطرفان من خلال خطة العمل هذه، لتعزيز مكاسب إتفاق الشراكة، من خلال تعميق العلاقات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والعلمية، وكذا التعاون في

[1] GOUIYD Siham. Relations Maroc-union européenne : évolution historique et répercussions socio-spatiales. thèse de doctorat de géographie. France : universités de CERGY-PONTOISE, école doctorale de droit et sciences humaines et sociales, 2008, PP127-152.
[2] Ibid., P153.
[3] EL MERZOUKI A et SOLHI S. Op.cit., P6.

مجالات الأمن وحماية البيئة. ولقد تم إعداد وتشكيل هذه الخطة حسب خصوصيات وأولويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تونس، والتي تتمثل أساسا في رغبتها في تنمية وتطوير إقتصاد تنافسي مبني على المعرفة وتحسين مستويات المعيشة وكذا خلق مناصب شغل دائمة. وتشمل خطة العمل التونسية على تنفيذ أغلب وأهم المجالات التي جاءت في إتفاق الشراكة، وتتمثل أساسا في[1]:

- **سياسة المنافسة:** تهدف خطة العمل من خلال وضع سياسة للمنافسة، لتشجيع خلق وتأسيس مؤسسات في ظل قانون شفاف للمنافسة، وكذا وضع قوانين وتشريعات إجراءات مراقبة شبيهة ومطابقة لتلك المعمول بها في الإتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الشفافية، المساواة وعدم التمييز.
- **مسألة إحتكار الدولة:** تهدف خطة العمل في هذا الإطار لتطبيق بنود المادتين 37 و 38 من إتفاق الشراكة، حيث تلتزم تونس بتبادل كامل للمعلومات المتعلقة بالإحتكارات التي تقوم بها مختلف المؤسسات العمومية والحكومية.
- **مسألة مساعدات الدولة:** تسعى خطة العمل لتنفيذ مختلف الإلتزامات التي جاءت بها المادة 36 من إتفاق الشراكة، والتي تتضمن على تعليمات وبنود تنص على ضرورة التأسيس لشفافية كاملة فيما يتعلق بمساعدات الدولة، وذلك من خلال تشكيل ووضع قائمة كاملة لمختلف المؤسسات التي تستفيد من مساعدات ودعم الدولة. وفي هذا السياق، ومن أجل الدخول للسوق الداخلية للإتحاد الأوروبي، تلتزم الدولة التونسية بإنشاء نظام لمراقبة مختلف المساعدات الحكومية، خاصة تلك التي من شأنها إعاقة المبادلات التجارية بين الطرفين.
- **مسألة التقارب التنظيمي والقانوني:** تلتزم تونس في هذا الإطار بإستحداث قوانين تمس مسائل ذات أهمية بالغة، على غرار مسألة حقوق الملكية الفكرية والصناعية.
- **الإصلاحات الجبائية:** تلتزم تونس في إطار خطة العمل، بإصلاح نظامها الجبائي وكذا تحديث الإدارة الجبائية، وهو ما تجسد من خلال وضعها خطة للخفض التدريجي، على ثلاثة مراحل، لمعدل الرسم على القيمة المضافة، إلى أن وصل سنة 2006، إلى 29%. أما فيما يخص الضريبة على الشركات فقد تم خفضها من 35% إلى 30%.
- **مجال الطاقة:** في هذا الإطار، تلتزم تونس بتحرير سوق الطاقة وفتح المجال للمنافسة أمام القطاع الخاص، وهو ما بدأ يتجسد من خلال قرار إعادة هيكلة المؤسسة العمومية التونسية للكهرباء والغاز.

[1] L'institut européen de l'administration publique. Rapport sur la politique de concurrence dans le partenariat euro-méditerranéenne. centre européen des régions, 30 juin 2007, PP 118-122.

- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص.
- **مجتمع المعلومات:** تلتزم تونس في هذا المجال بفتح سوق الهاتف الثابت، وكذا بوضع هيئة ضبط في قطاع الإتصالات، بالإضافة لفتح الصناعة السمعية البصرية أمام الإستثمار الخاص.

ثانيا: خطة العمل المغربية في إطار سياسة الجوار

يعد المغرب من أول البلدان المتوسطية التي أمضت على خطة العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وذلك في سنة 2005، ولمدة خمس (05) سنوات. وتمثل خطة العمل إلتزام المغرب بتنفيذ إستراتيجيات الإصلاح في ميادين عدة تم تحديدها مسبقا بمساعدة ودعم من الإتحاد الأوروبي، تكون في نفس مستوى المساعدات المقدمة للأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي، وهذا للإرتقاء للمكتسبات الأوروبية، وللإنسجام والملائمة مع مختلف الضوابط والمعايير الأروروبية، إستجابة لمختلف التحديات التي يواجهها كلا الطرفين. وتسعى خطة العمل لتحقيق عدد من الأهداف (85 هدف معلن) تتمحور جميعها في ستة محاور أساسية، يرتكز كل محور منها على إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي[1]:

- تحقيق الديموقراطية، دولة القانون، ترقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- التعاون في مجالات السياسة الخارجية، العدالة، الحرية والأمن؛
- الإصلاحات الإقتصادية في مجال التجارة، تحسين مناخ الإستثمار وكذا المنافسة؛
- الإصلاحات القانونية والتنظيمية؛
- تعزيز التعاون في قطاعات ذات أهمية بالغة للإقتصاد الوطني المغربي كالطاقة، الزراعة والنقل؛
- تطوير نظم الحماية الإجتماعية، التكوين المهني، الصحة وخفض الفوارق الإجتماعية.
- تعزيز التعاون في مجالات حماية البيئة.

وفي هذا السياق، ومن أجل السير الحسن لتنفيذ خطة العمل سعيا لضمان تحقيق وبلوغ أهدافها، فقد تم إنشاء أحد عشر (11) مجموعة عمل وعدة لجان مشتركة، تسهر على الإجتماع بصفة منتظمة، وتصدر تقارير شهرية، يتم عرضها على البرلمان الأوروبي، من أجل تقييم مدى التقدم المحقق من طرف طرفي الشراكة[2].

[1] Le site officiel de la commission européenne : < www.europa.eu> (consulté le 20/11/2011).
[2] Ibid.

وفي هذا الشأن، تم تحديد أسس التعاون المالي بين الطرفين، للفترة 2007–2010، من خلال آلية الفيميب « FEMIP »[1]، والتي تقضي بإستفادة المغرب من غلاف مالي سنوي يقدر بـــ 170 مليون أورو، يقسم على خمس (05) محاور وهي: المجال الإجتماعي والتنمية البشرية (43%)، الدعم المؤسساتي (32%)، الدعم الإقتصادي (14%)، دعم حماية البيئة (7%)، الحوكمة وحقوق الإنسان (4%). ومن بين أهم ما تم إنجازه في هذا الإطار، نذكر الأنشطة التالية[2]:

- إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي والتكوين لرفع نسب التمدرس، وكذا تأسيس فروع تعليمية وتكوينية تتلائم مع الإحتياجات التنموية للإقتصاد المغربي؛
- في مجال الخدمات، تم منذ سنة 2006، إطلاق المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول إتفاق للتبادل الحر لتجارة الخدمات وحقوق التأسيس؛
- إستفادة حوالي 38000 موظف، سنة 2005، من التقاعد المسبق بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي؛
- دعم مالي أوروبي لبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية « INDH »، والتي تهدف لمكافحة الفقر وخفض الفوراق الإجتماعية في المغرب، وتم إدراج البرنامج في ميزانية وإستراتيجية سياسة الجوار الأوروبية للفترة 2007–2013.

ثالثا: الجزائر وسياسة الجوار الأوروبية

يبقى إتفاق الشراكة الإطار الرسمي الوحيد للعلاقات الأوروبية الجزائرية، وفي إطار سياسة الجوار، لازال لحد الآن لم يتم الإتفاق على خطة عمل محددة، بدعوى أن الجزائر لم تندمج بعد في هذه السياسة. وفي هذا السياق، أعلن وزير الخارجية الجزائري، في شهر ديسمبر 2011، عن موافقة الجزائر على الدخول في محادثات تمهيدية حول سياسة الجوار[3].

المطلب الثاني: الوضعية الإقتصادية لأطراف الشراكة الأورومغاربية

لقد لعبت الدول المغاربية دور كبيرا في توازنات القوى العالمية نظرا لما تزخر به من إمكانيات طبيعة جغرافية وإقتصادية هامة ووفق ما تقتضيه المصلحة الإقتصادية والسياسية لهذه القوى، حيث كانت ولازالت إلى غاية اللحظة بؤرة تنافس وتصارع بين مختلف القوى والنظم الإقتصادية

[1] وزارة المالية المغربية. التقرير الإقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2008، ص ص 13–14.

[2] EL MERZOUKI A et SOLHI S. Op.Cit., P7.

[3] ح.س. "بخصوص سياسة الجوار الأوروبية: الجزائر توافق على المشاركة في محادثات تمهيدية". جريدة الخبر، 2011، الثلاثاء 20 ديسمبر 2011، العدد 6570، ص 3.

والسياسية في العالم، وإستنادا لمزايا القرب الجغرافي والتاريخي، يتضح أن الدور الأوروبي ذا أهمية بالغة، وبالتالي فالشراكة أمر وضرورة إستراتيجية بالنسبة لجميع الأطراف.

الفرع الأول : الواقع الإقتصادي للإقتصاديات المغاربية

بالرغم مما تزخر به الدول المغاربية من غنى كبير في الثروات الطبيعية، إلا أن إقتصادياتها تتميز بفقر تنوعها، إذ أنها تعتمد على موارد شبه ريعية تتمثل أساسا في الموارد الإستخراجية والتي تكمن في الثروات البترولية والغازية والمعدنية، والتي تشكل في الجزائر، على سبيل المثال، نسبة تصل إلى 97% من الصادرات. وتتمثل أساسا في المحروقات في الجزائر، وكذا الفوسفات والنسيج في المغرب. كما تعد الإقتصاديات المغاربية إقتصاديات تبادلية، على إعتبار أنها قائمة على التبادل التجاري مع مختلف الدول والتكتلات التجارية الدولية، وهو الشيء الذي يضعها في حالة تبعية إقتصادية تجارية أجنبية، ويجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسعار في الأسواق الدولية. وفيما يلي نستعرض الواقع الإقتصادي لكل دولة مغاربية على حدى.

أولا: بعض الملاحظات على الواقع الإقتصادي في الجزائر

يتميز الإقتصاد الجزائري بأنه إقتصاد ريعي خاضع بالدرجة الكبرى لعائدات الثروة النفطية والغازية، إذ تمثل المحروقات وحدها حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 97% من الموارد من العملة الصعبة[1]. وهذا ما جعل منها القوة الطاقوية الأولى في الفضاء الأورومتوسطي والممون الثالث للإتحاد الأوروبي. ونظرا لما تشكله التقلبات في أسعار المحروقات من أخطار على بنية الإقتصاد الجزائري، بالإضافة للعديد من التحديات التي فرضها النظام الإقتصادي الجديد وحتمية الإندماج فيه، أصبحت مسألة تنويع الإقتصاد محورا بالغ الأهمية إرتكزت عليه مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، خاصة منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين. ولقد سعت الجزائر من خلال العديد من الإصلاحات الإقتصادية إلى رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة عبر تطوير القطاعات الإقتصادية التقليدية كالزراعة، قطاع الخدمات، وقطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال من جهة، وكذا عبر العمل على خلق مناصب شغل من شأنها إمتصاص اليد العاملة التي تتزايد أعدادها بإستمرار، من جهة أخرى.

[1] ANIMA investment network. La carte des investissements en Méditerranée. Guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement, Etude numéro 07, commission européenne, Janvier 2010, P 20.

وفي هذا السياق، بينت العديد من الإحصائيات[1]، تطورا ملحوظا في مؤشر الناتج المحلي الخام ابتداء من سنة 2004 حينما بلغ 85.14 مليار دولار، ثم إستمر في الإرتفاع ليصل لقيمة 173.90 مليار دولار في سنة 2008، بمعدل نمو متوسط يبلغ 3% سنويا (منذ سنة 2000)، وذلك بسبب الإرتفاع المستمر لأسعار المحروقات، والتي هي بمثابة العمود الفقري للإقتصاد الجزائري. في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام شهد إرتفاعا محسوسا، إذ بلغ سنة 2008 قيمة 5060 دولار/للفرد، وهذا بعدما لم يكن يتجاوز سنة 1995 قيمة 1499.14 دولار/للفرد.

وفيما يخص مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الخام، فإن إحصائيات سنة 2008، تشير إلى أن قطاع الصناعة يستحوذ على ما نسبته 68.71% من الناتج المحلي الخام (النصيب الأكبر تحققه الصناعات الإستخراجية)، في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بمساهمة قدرها 22.56%، ثم قطاع الزراعة بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 8.72%. في حين أن النسبة المتبقة والمقدرة بـــ 4.05% تمثل مساهمة مختلف المنتجات المصنعة[2].

وفي هذا الإطار، تبنت الجزائر ثلاثة مخططات خماسية عملاقة للفترة مابين 2000–2014، بدءا بمخطط الإنعاش الإقتصادي الذي رصد له غلاف مالي يقدر بسبع (07) مليار دولار للفترة 2000–2004، وكذا المخطط التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي بغلاف مالي يتجاوز 150 مليار دولار للفترة 2005–2009، مع برنامجين خاصين موجهين لتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب، ثم أخيرا المخطط الخماسي التنموي لدعم الإستثمارات العمومية، والذي رصد له ما يتجاوز 286 مليار دولار للفترة 2010–2014. ولقد كانت هذه المخططات الخماسية موجهة أساسا لتنمية وتطوير أربعة ميادين أساسية وهي تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، والسياحة[3]. وبالنسبة لميدان تهيئة الإقليم، فإن الحكومة الجزائرية رصدت له حوالي 70% من الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي التكميلي لدعم النمو، وهذا رغبة منها في تحسين الخدمات وتحديث التجهيزات العمومية الموضوعة تحت تصرف مختلف المتعاملين الإقتصاديين وكذا عامة السكان. أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية الجديدة للصناعة، فرغم عدم تبنيها بعد، إلا أنها احتوت على عدة إجراءات لها أهمية قصوى في تشجيع الإستثمار الخاص، والتي تسعى للإهتمام الملموس بالقطاعات الإنتاجية التي تحمل فرص أكثر للنمو كقطاع الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الصيدلانية، الطاقات البديلة والسيارات وكذا قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

[1] Investir en méditerranée. Med statistiques : Toutes les statistiques dont vous avez besoin afin d'investir en méditerranée, étude N°9, commission européenne, mars 2010, P 42.
[2] Loc. Cit.
[3] Ibid., P44.

أما فيما يخص قطاع الزراعة، فقد تبنت الحكومة الجزائرية[1]، سنة 2002، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بغلاف مالي يقدر بـــ 3.8 مليار أورو، بهدف النهوض بقطاع الزراعة تماشيا مع ما تزخر به الجزائر من إمكانات طبيعية ومناخية في هذا المجال. وتعزز هذا المخطط، بإصدار قانونين للتوجيه الفلاحي، سنة 2008، من أجل التجديد الريفي وكذا تركيز الجهود على الإختصاصات الفلاحية والغذائية الطموحة، ومن أجل تحقيق نسبة نمو سنوية تصل لـــ 8%. ومن جانب آخر، خصص لتحديث قطاع الصيد البحري وتربية المائيات غلاف مالي قدره 53 مليون أورو، وهذا من خلال التركيز على الإستثمار الخاص، الشراكة، البحث والتكوين من أجل عصرنة القطاع. ومن أجل إستغلال إمكانياتها السياحية، تبنت الجزائر ما يسمى بالمخطط التوجيهي للسياحة، في إطار مقاربة قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، للفترة 2009–2025، بغلاف مالي أولى للفترة 2009–2015، يصل لقيمة 2.5 مليار أورو، وهذا من أجل بلوغ عدد مليوني ونصف سائح سنة 2015، وتوفير 75000 سرير، وخلق عائدات بقيمة 1.5 إلى 2 مليار أورو، وكذا إنشاء 400000 منصب شغل مباشر وغير مباشر[2]. وبالنسبة لقطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال، فإن العديد من الدراسات أكدت أن الجزائر تمثل أكبر سوق في هذا لمجال على مستوى الفضاء الأورومتوسطي، وفي هذا الإطار، خصصت الجزائر لتطوير هذا القطاع غلاف مالي ضخم، قدر بـــ 4.9 مليار أورو في الفترة 2005–2009، من أجل بلوغ 12 مليون خط هاتفي نقال، 3 ملايين خط هاتفي ثابت إضافي، 3 ملايين حاسوب لتجهيز المؤسسات والهيئات العمومية.

ثانيا: بعض الملاحظات على الواقع الإقتصادي في المغرب

يتميز المغرب بثروات طبيعية هامة، يمثل التعدين أهمها على الإطلاق، وتعد الفوسفات أهم ثروة معدنية يزخر بها المغرب، والتي جعلت منه المصدر والمنتج الأول عالميا لهذه المادة، بالإضافة لإمتلاكه لثلاثة أرباع الإحتياطي العالمي. كما تعتبر الزراعة من القطاعات الرئيسية المساهمة في الإقتصاد المغربي، رغم التقلبات المناخية، إذ تساهم في حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ومن خلال ما تزخر به المغرب من قدرات سياحية كبيرة وهائلة، أثرت بالإيجاب على نمو قطاع الخدمات، أصبح هذا الأخير في السنوات الأخيرة، يمثل الركيزة الأساسية للإقتصاد المغربي، إذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54%. في حين أن الصناعة أصبحت تساهم بنسبة 30% من

[1] ANIMA investment network. La carte des investissements en Méditerranée, Op.cit., P26-27.
[2] Loc. Cit.

الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويصنف المنتدى الإقتصادي العالمي المغرب من ضمن الدول الإفريقية الخمس الأولى في مجال التنافسية[2].

وفي هذا السياق، تشير العديد من الأرقام[3]، للتطور والنمو المستمر في مؤشر الناتج المحلي الخام والذي بلغ سنة 2008 قيمة 86.33 مليار دولار، بمعدل نمو متوسط يبلغ 5% سنويا خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين. في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يبقى متوسطا، إذ بلغ سنة 2008 قيمة 2764 دولار/للفرد.

وبالنظر لما يعانيه الإقتصاد المغربي من ضعف في أداءه، وأمام ضرورة مواجهة مختلف التحديات المتمثلة أساسا في تحسين الأداء والمؤشرات الإقتصادية الكلية في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، في ظل التحولات الإقتصادية الكبيرة التي شهدتها العشرية الأخيرة من القرن العشرين، قام المغرب بتبني عدة إصلاحات ذات طابع إقتصادي ومالي، إذ حرص على تحرير الإقتصاد والخوصصة، بالإعتماد على جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تضمن التحول السلس نحو نظام إقتصاد السوق للإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي.

وتمثلت الإصلاحات الهيكلية أساسا في تحرير السوق المالية وتحديث القطاع البنكي من خلال تبني قانونين أساسيين في هذا الإطار سنة 1993، وكان الهدف الأساسي من وراء هذا الإجراء هو إعادة هيكلة السوق المغربية لرؤوس الأموال من أجل ضمان تخصيص وتوزيع أمثل لمختلف الموارد، وكذا السماح للمؤسسات الإقتصادية المغربية على إختلاف أنواعها، بتثبيت وضعيتها المالية من أجل تحسين تنافسيتها مقارنة بمثيلاتها من مؤسسات الدول المجاورة والشريكة. كما تم إطلاق تنفيذ برامج الخوصصة بدءا من سنة 1992، حيث شمل 112 مؤسسة عمومية في تلك السنة، ولقد كان لهذا الإجراء أثر على الإقتصاد المغربي من خلال الموارد الهامة التي تحصل عليها، ولعل المثال الرائد هنا يتمثل في فتح رأسمال شركة المغرب للإتصالات، سنة 2001، والذي سمح بجلب أكثر من 23.3 مليار درهم، أي ما يعادل 5.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة[4]. كما قام المغرب بطرح برنامج طموح تمثل في تحويل مديونيته الخارجية إلى إستثمارات أجنبية مباشرة، بالخصوص

[1] LANDABURU Eneko. Coopération Maroc-union européenne : enjeux et perspectives, présidence de l'université, 24/03/2011.
[2] JACOB-NASSIMIAN Charline. Maroc : état des lieux de la coopération internationale et des investissements internationaux, juillet 2010, P 3.
[3] ANIMA investment network. Impact de la crise sur les pays MED. Commission européenne, novembre 2010, P3.
[4] RIGAR Sidi Mohamed. L'impact du partenariat euro-marocain sur le processus de réformes au Maroc. Colloque EMMA : « Europe-méditerranée : relations économiques internationales et recomposition des espaces », 4/5 juin 2004, Madrid, P 10.

في إطار الإتفاقيات الثنائية مع مختلف شركاءه، الشيء الذي سمح بإنخفاض المديونية بنسبة 30% في العشرية الأخيرة.

ولقد دخل المغرب خلال السنوات الأخيرة مرحلة جديدة في مسلسل تطوره الاقتصادي والاجتماعي، الذي تميز أساسا باستقرار الإطار الاقتصادي الكلي واستقطاب جيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة واندماج متزايد في الاقتصاد العالمي، وهذا نتيجة للإصلاحات التي أجرتها الحكومة المغربية من خلال توفير وتحسين البيئة الملائمة والمحفزة للإستثمار، وصاحب هذه الإجراءات إنجاز مشاريع جد هامة كالطريق المتوسطية وميناء طنجة المتوسطي، وكذا تطبيق سياسات قطاعية هادفة، أهمها مخطط "إنبثاق"[1]، الذي تم تبنيه في سنة 2006 ، والذي يحدد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الصناعية للدولة المغربية، من خلال تركيزه على القطاعات المفتاحية التي تمتلك فيها المغرب مزايا تنافسية ونسبية والتي سوف تقود 70% من النمو الصناعي إلى غاية 2015، وهو ما من شأنه أن يولد ما قيمته 8200 مليون أورو كناتج داخلي خام إضافي، وكذا خلق 440 ألف منصب شغل وتخفيض عجز الميزان التجاري بنسبة 50% في أفق سنة 2013. وتم في سنة 2009، إطلاق النسخة الثانية من مخطط إنبثاق، للفترة 2009-2015، بغلاف مالي يقدر بـــ 1100 مليون أورو، خصصت منها حصة 34% للتركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية، فيما خصصت 24 % منها للإستثمار. وتسعى الحكومة المغربية من خلال هذا المخطط إلى إنتاج 4500 مليون أورو من الإستثمارات الخاصة، وتوليد 4500 مليون أورو كناتج داخلي خام، وكذا خلق 220 ألف منصب شغل جديد و8.5 مليار أورو من الصادرات الإضافية في أفق سنة 2015[2]. ومن جانب آخر، سمحت مختلف الإصلاحات التي تم إعتمادها خاصة تلك التي مست القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار فيه، بخفض معدل البطالة من 13.9 % إلى 10.8% بين سنتي 1999 و2005[3].

ثالثا: بعض الملاحظات على الواقع الإقتصادي في تونس

يعد الإقتصاد التونسي مـــن الإقتصـــاديات الناشـــئة ويتميـــز بـــالتنوع، ويعتمـــد بالدرجـــة الأولى على قطاعات الخدمات، الســـياحة، الزراعـــة، وكـــذا الصـــناعات التحويليـــة. ولقـــد تبنـــت تونس منذ سنوات السبعينات نموذجا لنظـــام إقتصـــادي موجـــه نحـــو التصـــدير، وصـــاحب هـــذا الإجراء تنفيذ برنامج واسع وطموح للتصـــحيح الهيكلـــي بهـــدف وضـــع آليـــات إقتصـــاد الســـوق وكذا لخلق مناخ ملائـــم للإســـتثمار وللقطـــاع الخـــاص. وفـــي ســـنة 1995 ، أطلقـــت الحكومـــة

[1] MAROC : mémorandum économique pays, promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et compétitivité. Volume 2 : étude de base. Banque mondiale. Groupe développement économique et social région Moyen-Orient et Afrique du nord, 14 mars 2006, P 120.
[2] Ibid., P 121.
[3] Commission européenne. Instrument européen de voisinage et partenariat. Document de stratégie 2007-2013 pour le Maroc, 2006, Op.cit., P12.

التونسية ما يسمى بالبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي؛ والذي يهدف للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتسهيل إندماجها في الأسواق الدولية. وفي سنة 2008 ، بلغ عدد المؤسسات المشاركة في البرنامج أكثر من 4000 مؤسسة، ويتوقع أن يصل العدد إلى 4800 مؤسسة مع نهاية سنة 2011. ولقد سمحت التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة % 45 خلال سنة2007 . ومن جانب آخر، تم وضع إطار قانوني ونظامي خاص يمنح ميزة الإعفاء من الضرائب لفائدة كل المؤسسات التي تنتج على الأقل % 85 من السلع والخدمات الموجهة للتصدير. كما شهدت تونس تضاعف الصادرات الصناعية خارج المنتجات الغذائية بمقدار أربع (04) مرات على ما كانت عليه سنة 1996، مسجلة بذلك مداخيل إجمالية بلغت حدود 07 مليار أورو، أي ما يمثل 84% من الصادرات الوطنية[1].

وشهد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام لتونس خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون إرتفاعا طفيفا في حدود 5%، وهذا ما جعلها من الدول الرائدة في المنطقة المغاربية. ولعل ما يفسر هذه النتائج، هو إستمرار عمل الحكومة التونسية على تبني سياسة إقتصادية كلية حذرة، طوال الفترة 1996–2010، ترتكز على التصحيحات الهيكلية وكذا على ربط السياسة الإجتماعية بالإقتصادية بالشكل الذي يسمح بمكافحة الفقر وتوسيع حجم الطبقة المتوسطة بكل فعالية. كما عرفت تونس إستقرارا خفيفا في الأسعار بتحقيق معدل تضخم قارب 3% منذ منتصف تسعينات القرن العشرين[2]. وبفضل التقارب الجغرافي والثقافي، عمدت تونس إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي، والذي أصبح يمثل شريكها الصناعي الأول وزبونها الأول (80% من الصادرات الصناعية)، ومنذ سنة 1996 عرفت الصادرات التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي زيادة متوسطة تقدر بـ 10% سنويا. هذه القفزة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، تحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية وتشجع على تفعيل وزيادة المبادلات الخارجية[3].

ورغم ما يوفره دخول تونس في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي من فرص عدة، فإنه بالمقابل فرض عليها تحديات كبيرة وجديدة وجب عليها مواجهتها بكل فعالية وكفاءة. ففي هذا السياق، إتبعت تونس سياسة نشطة لإدارة مديونيتها الخارجية وتنويع وعائها الضريبي من أجل خفض العجز الذي تعانيه في ميزانيتها، بسبب الإنخفاض الكبير

[1] ANIMA investment network. La carte des investissements en Méditerranée, Op.cit., P 166.
[2] Rapport final sur l'évaluation de la coopération de la commission européenne avec la Tunisie. volume2. Commission européenne, mai 2011, PP 22-28.
[3] ANIMA investment network. La carte des investissements en Méditerranée, Op.cit., P166.

في التحصيلات الجمركية جراء التفكيك الجمركي. وفـي نفـس السـياق أيضـا، تبنـت الحكومـة التونسية إستراتيجية صناعية جديدة حتى أفق سنة 2016، تهدف أساسـا لرفـع قيمـة الصـادرات التونسية لتبلغ حدود 17.5 مليار أورو، وترتكز هذه الإسـتراتيجية علـى ثلاثـة محـاور تنمويـة أساسية[1]:

- دعـم وتطـوير القطاعـات الصـناعية التاريخيـة بالنسـبة للإقتصـاد التونسـي كالنسيج، الصناعات الغذائية ومواد البناء؛
- تنويـع النسـيج الصـناعي التونسـي وخلـق صـناعات جديـدة كالصـناعات الإلكترونية، صناعة السيارات، الصناعة الدوائيـة والصـيدلانية، وكـذا تكنولوجيـا الإعلام والإتصال؛
- دعم وتطوير مختلف القطاعات والصـناعات الطموحـة والتـي بإمكانهـا تجديـد النسيج الإقتصادي التونسي.

أما في جانب التنمية البشرية والإجتماعيـة، فـإن تـونس ومنـذ إسـتقلالها، ركـزت فـي مختلف سياساتها على مكافحة الفقر وكذا تنمية مواردها البشـرية، وهـذا مـا سـمح لهـا بتحقيـق نتائج جيدة في هذا المجال مقارنة بـدول الجـوار مـن البلـدان المغاربيـة الأخـرى. وفـي هـذا السياق، فإن معدل الفقر وصل في السنوات الأخيرة لنسبة 3.8% مـن السـكان، فـي مقابـل ذلـك إرتفع الناتج المحلي الخام للفرد في تونس بمعـدل سـنوي متوسـط يقـدر بـ 3.85%، خـلال الفترة 1996–2008، إذ سجل أعلى قيمـة لـه سـنة 2008، حيـث وصـل إلـى 3373 أورو[2]. أما بالنسبة لمعدل الأمية، فقد شـهد إنخفاضـا ملموسـا، فبعـدما كـان يبلـغ سـنة 1984 معـدل 57.7%، إنخفض إلـى مسـتوى 26.7% سـنة 2005، ليعـاود الإنخفـاض مـرة أخـرى سـنة 2008، إذ وصل لنسبة 18.6%. لكن حسـب مختلـف تقـارير برنـامج الأمـم المتحـدة للتنميـة يبقى هذا المعدل مرتفعا خاصة في الأرياف، إضافة إلى أنه يمس الإناث أكثر من الذكور.

الفرع الثاني: بعض الملاحظات على الواقع الإقتصادي للإتحاد الأوروبي

يعد الإتحاد الأوروبي قوة إقتصادية عالمية رائدة في جميع المجالات، فهو أحد الفاعلين الرئيسيين في ظاهرة العولمة والنظام الإقتصادي العالمي الجديد ومختلف مؤسساته المالية والسياسية، ويزيد نصيبه الحالي من حجم التجارة الدولية عن نسبة 20%، بالإضافة إلى دوره المتنامي في الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي. كما أنه يعتبر أهم منتج في العالم في العديد من

[1] Ibid., P 167.
[2] Rapport final sur l'évaluation de la coopération de la commission européenne avec la Tunisie. Op.cit., P 26.

القطاعات الإقتصادية. ففي مجال التجارة الخارجية، حقق الإتحاد الأوروبي في سنة 2008، ما قيمته 5/1 (خمس) التجارة العالمية[1]، بحجم صادرات بلغ 15.9%، وبحجم واردات بلغ 18.3%، وهو ما جعله يحتل المرتبة الأولى عالميا كأول مصدر وأول مستورد قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في مقابل هذه النتائج، استمر الإتحاد الأوروبي في تسجيل عجز كبير وحساس في ميزانه التجاري خلال الفترة 2006–2008، إذ بلغ سنة 2006 ما قيمته 216 مليار دولار، وارتفع ليبلغ سنة 2008 ما قيمته 357 مليار دولار[2]، هذا العجز يتحقق بنسبة كبيرة بفعل الواردات المرتفعة من المواد الطاقوية. وتتشكل صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي أساسا من المنتجات المصنعة (90% و4/3 على التوالي). وتأتي في المرتبة الثانية المواد الطاقوية والمنتجات الكيمياوية، في حين لا تشكل المنتجات الزراعية والمواد الأولية إلا ما نسبته 5% و6% من صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي على التوالي. وتمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان أهم الشركاء التجاريين للإتحاد الأوروبي، ففي سنة 2009، بلغت صادرات الإتحاد الأوروبي نحو الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 18% من صادرات الإتحاد الأوروبي الإجمالية، وهذا ما يجعلها الزبون الأول للإتحاد الأوروبي. في حين أن الصين تمثل أول ممون للإتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة الواردات الأوروبية من الصين، في سنة 2009، نسبة 17.9% من الواردات الأوروبية الإجمالية.

في جانب التنمية البشرية، فإن معظم دول الإتحاد الأوروبي حققت مؤشرات مرتفعة للتنمية البشرية، وفي هذا الصدد، يبين الجدول الموالي تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة خلال الفترة 2000–2010.

جدول رقم (5): متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد الأوروبي للفترة 2000–2010.

الوحدة: أورو.

السنـــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	20 900	21 300	21 500	21 700	22 100	22 500	23 100	23 800	23 700	22 600	23 000

Source : disponible sur le site des statistiques de la commission européenne : <www.eurostat.com>. Le 20/01/2012.

من خلال الجدول يتبين لنا أن دول الإتحاد الأوروبي سجلت قيم مرتفعة في متوسط الفرد من الدخل الداخلي الخام، إذ بلغ في سنة 2007 أقصى مستوى له بـــ 23800 أورو/الفرد. كما نلاحظ أيضا النمو والتطور المستمر في متوسط الفرد من الناتج الداخلي الخام المسجل من قبل دول الإتحاد

[1] Le site des statistiques de la commission européenne. <www.eurostat.eu>. (Consulté le 20/01/2012).
[2] Le site officiel de l'organisation mondiale du commerce. <www.omc.com>. (Consulté le 20/01/2012).

الأوروبي في الفترة 2000–2010، حيث ارتفع من مستوى 20900 أورو للفرد سنة 2000 إلى مستوى 23000 أورو للفرد سنة 2010. وهذه المعدلات مرتفعة ورائدة على المستوى العالمي وهي تتجاوز بكثير تللك المعدلات المحققة في الدول المتوسطية والمغاربية.

ومن خلال مقارنة الواقع الإقتصادي للدول المغاربية مع الواقع الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي، يتجلى لدينا التباين والفارق الكبير جدا في المستويات التنموية بين الطرفين، وبالتالي فإن إقتصادا أوروبيا قويا بهذا الشكل يمكن أن يوفر للإقتصاديات المغاربية بعض المكاسب والفرص من أجل الإندماج في الإقتصادي العالمي ودفع عجلة التنمية المستدامة في بلدانها. وتبرز هنا مسألة الشراكة الفعالة كتحد ورهان حقيقي لتحقيق هذه الأهداف المشروعة.

خلاصة الفصل:

يندرج مشروع الشراكة الأورومتوسطية في سياق التغيرات والتحولات الإقتصادية العالمية الكبرى، وفي ظل الانفتاح الإقتصادي الكبير الذي شهده العالم، والذي أدى إلى بروز تكتلات إقتصادية إقليمية، تضم دولا ذات مستويات تنموية مختلفة ومتباينة. ومثلما رأينا خلال هذا الفصل، فإن إتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، تعتبر أهم وأبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، كونها أكثر شمولية وجاذبية للتعاون والشراكة بالمقارنة مع مختلف الإتفاقيات المبرمة في السابق ومنذ بداية الستينات من القرن العشرين، وهذا لأنها مست كل الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، والبيئية، وبالتالي فهذه الإتفاقيات لم تغفل جوانب التنمية المستدامة، بل أن هذه الأخيرة أدمجت كعنصر أساسي ومحوري في شتى مشاريع التعاون والشراكة المبرمجة في إطار هذه الإتفاقيات.

وفي هذا الإطار، فإنه يتضح لنا، من خلال ما سبق، رغبة الإتحاد الأوروبي ومن وراءه الدول المتوسطية والمغاربية الشريكة في بناء منطقة آمنة مستقرة ونامية بشكل دائم ومستدام وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة. وبالتالي فالشراكة تؤكد أن الطرفان يتحملان نفس المسؤولية بالنظر إلى التحديات التي يواجهونها والتي تكمن أهمها في تحديات التنمية المستدامة لإقتصاديات دول المنطقة.

ويلاحظ كذلك أن الدول المغاربية، بإستثناء الجزائر، كانت من الدول الأوائل التي رحبت وسعت بسرعة لإمضاء إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بالرغم من أوضاعها الداخلية الصعبة، وهذا ما بررته هذه الدول بالرغبة في الإستفادة من التجربة الإقتصادية الرائدة للإتحاد الأوروبي في مسراها لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.

وفي هذا الصدد، سنتطرق في الفصول القادمة لتقييم مدى مساهمة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في تحقيق الدول المغربية لأهدافها التنموية المستدامة.

الفصل الثالث

دور الشراكـــة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية

تمهيد

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية مطلب رئيسي لمواجهة مختلف التحديات التنموية التي تواجهها في إطار إلتزاماتها الوطنية والدولية. وترى الدول المغاربية في مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أداة لتحقيق الإندماج في الإقتصاد الأورومتوسطي ومن خلاله الإندماج في الإقتصاد العالمي، وكذا بغية كسب دعم ومساهمة الإتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، والتي من شأنها دفع عجلة المسيرة التنموية المستدامة لهذه الدول. والأمر الذي يشجع هذا الطرح هو كون الطرفين يواجهان عدة تحديات مشتركة تتمثل أهمها في تحديات الأمن الطاقوي، الغذائي والبيئي وكذا تحدي الأمن بمفهومه السياسي.

وفي هذا السياق، تأمل الدول المغاربية في أن تلعب الشراكة الأورومتوسطية دورا فاعلا، بالنظر لما تحمله من برامج ومجالات تعاون طموحة، في مواجهة مختلف تحديات التنمية المستدامة للإقتصاديات المغاربية. وسنتناول في هذا الفصل مدى مساهمة الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، من خلال التطرق بالتفصيل للنقاط التالية:

1 -تحديات التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛
2 -تقييم دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية؛
3 -دور الشراكة الإجتماعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.

المبحث الأول : تحديات التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

في إطار بلوغ مسعاها التنموي المستدام، في ظل إلتزاماتها الإقتصادية الوطنية الإقليمية والدولية، والتي تجسدها بالدرجة الأولى إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تواجه الدول المغاربية عدة تحديات في عدة مجالات لها أولوية على جميع الأصعدة، وسنتطرق في هذا المبحث لعرض أهم هذه التحديات من خلال تقسيمها لثلاثة تحديات أساسية وهي التحديات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، ثم سنتطرق للآليات التي وضعتها الدول المتشاركة في سبيل مواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة في إقتصادياتها.

المطلب الأول: تحديات الإستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

تنقسم تحديات الإستدامة في الإقتصاديات المغاربية إلى ثلاثة مجموعات أساسية من التحديات، وهي:

الفرع الأول: التحديات الإقتصادية

تتجلى أهم رهانات الدول المغاربية، على الصعيد الإقتصادي، في ظل شراكتها مع الإتحاد الأوروبي في البحث عن فرص ووسائل جديدة من أجل رفع مستوى النمو الإقتصادي وتسريع عمليتها التنموية وتحسين تنافسيتها، نتيجة للإختلالات التي ما فتئت تسجلها في توازناتها الإقتصادية، المالية والنقدية. وفي هذا الصدد، شهدت هذه الدول، منذ سنوات الثمانينات، أزمات إقتصادية كبيرة، كانت لها آثارا سلبية على إقتصادياتها، الأمر الذي تسبب في إرتفاع مديونيتها الخارجية بشكل مذهل، وحدوث إختلال في توازن هياكلها الإنتاجية، إضافة لتراجع معدلات الإستثمار وإنتشار البطالة. ومن أجل إيجاد الحلول لهذه المشاكل المشتركة، إتفقت الدول المغاربية، سنة 1989، على إنشاء هيئة مشتركة متمثلة في الإتحاد المغاربي، تتمثل مهمتها الأساسية في إيجاد حلول جذرية مشتركة للمشاكل التي أفرزتها الأزمة الإقتصادية لسنوات الثمانينات، ولكن أمام تشابه أنظمتها الإنتاجية، وكذا المشاكل السياسية بين الأطراف المشكلة لهذه الهيئة، إضافة لغياب مناخ محفز للإستثمار وغياب البنى التحتية وإرتفاع تكاليف الإنتاج، بقي مشروع الإتحاد المغاربي حبيس الأدراج. وفي هذا السياق دائما، وفي ظل بيئة إقتصادية تحكمها ظواهر العولمة والتكتلات والتحالفات الإقتصادية العظمى، والتي تقودها الأقطاب الإقتصادية الكبرى كالإتحاد الأوروبي، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وافقت الدول المغاربية على الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي، كمحطة من أجل تفعيل عملية إندماجها في الإقتصاد العالمي، وكذا لإيجاد حلول للتحديات الإقتصادية التي تواجهها.

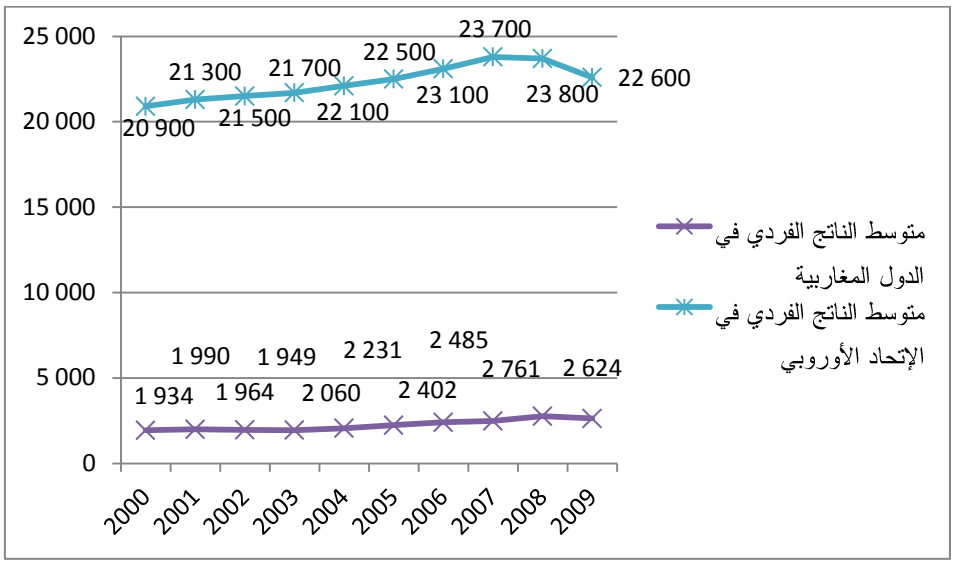
وفي هذا الإطار، فإن من الأهداف الأساسية التي يسعى مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى تحقيقها، تلك التي تتمثل في العمل على رفع معدلات النمو في الدول المتوسطية ومنها المغاربية، وتقليص الفوارق الكبيرة في مستويات الدخل بين شعوب المنطقة. وبالتالي فإن مسألة تخفيف الفوارق في البنى الإقتصادية بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية تشكل النقطة الأبرز التي تمثل الرهان والتحدي الأساسي لنجاح الشراكة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، أكدت المفوضية الأوروبية، في سنة 2000، أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية الشريكة للإتحاد الأوروبي، والتي وصل عدد سكانها لحوالي 70 مليون نسمة، يعد أقل من الناتج الداخلي الخام لدولة من الدرجة الإقتصادية الثانية كالبرتغال والتي لا يتجاوز عدد سكانها 10 مليون نسمة[1]. كما أنه في سنة 2006، بلغ الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرون ما قيمته 14527.1 مليار دولار لعدد سكان يقدر بـــ 493 مليون نسمة، وفي مقابل هذا لم تتجاوز قيمة الناتج الداخلي الخام للدول المغاربية الشريكة للإتحاد الأوروبي قيمة 202.3 مليار دولار، في نفس السنة، لعدد سكان قدر بـــ 74 مليون نسمة[2]. وتبين هذه الأرقام مدى أهمية التحديات الإقتصادية التي تواجهها الدول المغاربية في هذا الشأن. كما تبين أيضا أن اقتصاد الإتحاد الأوروبي بهذا الحجم وهذه الفعالية من شأنه أن يوفر للاقتصادات المغاربية إمكانية تجاوز العقبات والتحديات الرئيسية من وجه التنمية الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في نقص رؤوس الأموال وضيق السوق الداخلية، وهشاشة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في خفض الفوارق في الدخل بين شعوب المنطقة الأوروبية المغاربية.

وفي هذا السياق، يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مؤشر أساسي لحجم التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول المغاربية في ظل التباين بين مستوى النمو والتنمية مع دول الإتحاد الأوروبي. ويبين الشكل الموالي تطور متوسط الدخل الفردي في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأروبي خلال الفترة 2000-2009.

[1] الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية. متاح على : <www.europa.eu>

[2] باحوص خليدة. أثر التحرير التجاري متعدد الأطراف على دول جنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية. تخصص إقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008، ص 115.

الشكل رقم (2): تطور متوسط الناتج الفردي في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2009.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع الإحصائيات الرسمي للإتحاد الأوروبي : <www.eurostat.org>.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، التباين الكبير والهام في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي. ويوضح الشكل الفارق الكبير في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والذي تجاوز عتبة 17000 أورو. وهو فارق مرتفع جدا يؤكد انعدام التجانس في المستويات التنموية بين الطرفين، وكذا عدم تمكن مختلف السياسات الإقتصادية التي اتخذتها لحد الآن الدول المتشاركة من أجل تقليص فجوة الدخول، بل على العكس من ذلك فإن الفجوة تزداد في الإتساع مع مرور الوقت. وبالتالي ليس أمام الدول المغاربية إلا أن تضاعف مساعيها وجهودها لمواجهة هذه التحديات.

الفرع الثاني: التحديات الإجتماعية

إن من أكبر التحديات التي تواجه الدول المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تكمن في ضرورة دعم قدرة اقتصادياتها على تحقيق التنمية الإجتماعية المطلوبة من طرف شعوبها، تلك التنمية التي تعزز التماسك الاجتماعي في هذه الدول وتساهم مساهمة حقيقية وفعالة في مكافحة الفقر وعدم المساواة. وكذا تسمح بتمكين جميع سكانها من إمكانيات حقيقية للحصول على الحقوق والحاجات الأساسية كالتعليم، التكوين، الشغل، الصحة... الخ، الأمر الذي يمكنهم من المشاركة النشطة في المجتمع والإستفادة الفعلية من النمو الاقتصادي المحقق. وأبرز التحديات الإجتماعية التي تواجهها الدول المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تكمن في تحسين مؤشرات التنمية البشرية التي ما فتئت تسجل مستويات ضعيفة مثلما تؤكده مختلف تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD »،

والتي تصنف الدول المغاربية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وفي هذا الإطار، تبين المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية في الدول المغاربية لسنة 2006[1]، أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول المغاربية لا يتعدى 68.8 سنة، وهو معدل ضعيف جدا إذا ما تمت مقارنته بتلك المعدلات المحققة في دول الإتحاد الأوروبي والتي تتجاوز 80 سنة. كما أن معدل البطالة في الدول المغاربية بلغ 16.3%؛ وهو معدل مرتفع كذلك، وبالتالي فالتحدي الأبرز هنا يكمن في ضرورة العمل على توفير فرص عمل منتجة وكافية خاصة لفئة واسعة من الشباب، إذ في هذا الشأن، وحسب تقديرات المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الإقتصادية « FEMISE »، فإن الدول المغاربية مدعوة لخلق مليون منصب شغل سنويا لمواجهة تحديات التزايد الديمغرافي ومسايرة النمو الإقتصادي والإجتماعي، والتقليل من تزايد معدلات البطالة وتهديدات الاستقرار الاجتماعي، وكذا الحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول الإتحاد الأوروبي. وفي مجال التعليم، وبالرغم من المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة من قبل الدول المغاربية، والتي ترجمت في زيادة الالتحاق بالنظام التعليمي وارتفاع في معدل معرفة الكتابة والقراءة لدى المواطنين، ما زالت النقائص قائمة وتتطلب جهودا أكبر لتحسينها[2]. وعلى سبيل المثال، فإنه بالرغم من أن النسبة المتوسطة للالتحاق بالمرحلة الابتدائية في الدول المغاربية تعادل نفس مستوى النسب المحققة في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الالتحاق بالمستوى الثانوي والجامعي ما زال يسجل مستويات منخفضة (متوسط 46% لمجموع البلدان الشريكة، لقاء الـــ91% في الاتحاد الأوروبي)[3].

وفي هذا الإطار، تتجلى للدول المغاربية تحديات بالغة الأهمية ترتكز حول تحسين فرص التعليم والتكوين، من خلال تشجيع الالتحاق بجميع مستويات النظام التعليمي وبتحسين جودة التعليم. وكذا زيادة وتحسين فعالية الإنفاق العمومي على التعليم، سواء بما يتعلق بتشييد مدارس وبنيات تحتية تعليمية، وبتأهيل المدرسين والمكونين. وهنا لابد على الدول المغاربية أن تسعى لتفعيل وتعزيز الإستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال، وتتعامل معها على أنها ضرورة وحتمية للمساهمة في رفع هذه التحديات، وإنجاح التعاون والشراكة.

الفرع الثالث: التحديات البيئية

أمام ما تحتله الجوانب البيئية من موقع إستراتيجي هام في العملية التنموية لأي بلد، وفي ظل المخاطر المتعلقة بإستمرار إستنزاف الموارد الطبيعية والبيئية في عدة مناطق من العالم، فإن الدول

[1] تركماني عبد الله. كيفية التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات (على الخط). مجلة الحوار المتمدن، العدد 2491، 10 ديسمبر2008. متوفر على: <www.ahewar.org/débat> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/10).

[2] Site officiel du forum euro-méditerranéen des instituts de sciences économiques : <www.femise.org> (consulté le 15/11/2011).

[3] تركماني عبد الله. مرجع سابق.

المغاربية ليست بمنأى عن مواجهة التحديات البيئية، وضرورة البحث عن تحقيق التوافق بين البيئة والتنمية لتحقيق الإستدامة في إقتصادياتها. وسيقتصر عرضنا الموالي على أهم هذه التحديات والمتمثلة في المياه، التغيرات المناخية والطاقة.

أولا: تحديات ندرة المياه

تشير الدراسات إلى أن منطقة البحر المتوسط، ومن خلالها المنطقة المغاربية، تعد من أكثر المناطق في العالم التي تعاني أزمة نقص كبير في الموارد المائية، إذ تم إحصاء حوالي 30 مليون شخص (7% من سكان الفضاء المتوسطي) لا يستفيدون من المياه الصالحة للشرب بالكميات اللازمة. وفي هذا الصدد، فإن حصة المنطقة المتوسطية من الثروة المائية العالمية لا تتجاوز نسبة 3%، في حين أن عدد سكانها يتجاوز 7% من مجموع سكان العالم. كما أن هذه الحصة الضئيلة جدا تشهد توزيعا غير متوازن، حيث تستحوذ الضفة الشمالية على نسبة 75% من هذه الثروة، في حين أن دول الضفة الجنوبية (الدول العربية والمغاربية إجمالا) لا تتعدى حصتها 10%، وهي نسبة ضئيلة جدا، تبين أن المنطقة المغاربية منطقة جافة أصبح فيها الماء يسمى بالذهب الأزرق الذي يتوجب المحافظة عليه وتثمينه، وهذا إعتبارا من أن حصة هامة من الثروة المائية المغاربية غير متجددة (8% بالمغرب، 29% بالجزائر و37% بتونس)[1]. ومن جهة أخرى، فإن نصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول المغاربية كان أقل من نصيب الفرد الأوروبي بمقدار 2.5 مرة، سنة 1950، ثم تناقص ليصبح سنة 2005 أقل منه بـــ 6 مرات. وهذا ما يبين إستمرار إتساع الفجوة بين الطرفين بشكل كبير.

وتشهد الدول المغاربية ارتفاعا كبيرا في الطلب على الموارد المائية سواء من السكان بفعل النمو الديمغرافي المتزايد في المنطقة، أو من خلال تزايد احتياجات قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة، بفعل تبني هذه الدول لإستراتيجيات لتطوير هذه القطاعات الإقتصادية. وفي هذا السياق، يفرض مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي نفسه بالنسبة للدول المغاربية كأحد أنجع الحلول المحتملة لرفع التحدي المائي الذي تواجهه، وذلك من خلال العمل على تعظيم إستفادتها من تجارب الإتحاد الأوروبي في مجالات الإدارة المستدامة للمياه، وكذا من خلال جلب رؤوس الأموال الأوروبية لإستثمارها في قطاع الموارد المائية في الدول المغاربية على غرار مشاريع الإستثمار في إنشاء محطات تحلية مياه البحر.

[1]AIT KADI M et BENOIT G. L'union pour la méditerrané face aux crises alimentaires, de l'eau et du climat [en ligne]. Les notes d'analyses du CIHEAM. Etude N°42, décembre 2008, Disponible sur : <www.planbleu.org> (consulté le 20/02/2012), P 5.

ثانيا: التغيرات المناخية

تشكل مسألة التحكم في التغيرات المناخية تحديا محوريا للدول المغاربية في مسيرتها لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك رهانا أساسيا لتعاون فعال في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وهذا بالنظر للأثر الكبير للتغيرات المناخية على إقتصاديات هذه الدول. وفي هذا الإطار، أكد التقرير الرابع لمجموعة الخبراء الحكوميين حول التغير المناخي « GIEC » الصادر في سنة 2007[1]، أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر واحدة من المناطق الأكثر تعرضا لظاهرة الإحتباس الحراري في العالم، والتي تجلب للدول المحيطة بها كالدول المغاربية خسائر إقتصادية وبشرية وبيئية معتبرة. ويتوقع العديد من أخصائي البيئة ارتفاعا محسوسا لدرجة الحرارة في الفضاء المتوسطي بـــ 3° إلى 4° درجة مئوية (معدل سنوي يقدر بـــ 0.1° درجة مئوية)، يقابله انخفاض كبير لتساقط الأمطار من 4% إلى 27% إلى غاية سنة 2100. هذه الحالة يصفها الخبراء بالحرجة، ومن الممكن أن تنتقل لدول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فهذا تحد لهذا الأخير يفرض عليه تفعيل الشراكة مع البلدان المغاربية والمتوسطية في مجالات الحد من التغيرات المناخية في المنطقة والتخفيف من آثارها.

وفي هذا السياق دائما، أكدت بعض الدراسات المهتمة بالمناخ أن مستوى البحر الأبيض المتوسط سيرتفع خلال القرن العشرين بحوالي 35 سم، الأمر الذي يمثل تهديد بالنسبة للعديد من المدن الساحلية في الدول المغاربية. كما تقدر إنبعاثات الغازات الدفيئة في الفضاء المتوسطي والمغاربي في المتوسط 5.4 طن/سنويا وهو متوسط يفوق المعدل العالمي المقدر بـــ 4 طن/سنويا، كما أن هذه الدول مسؤولة عن 8% من الإنبعاثات على المستوى العالمي[2]. وتشير عدة دراسات أخرى، إلى أنه في أفق سنة 2025، يحتمل أن ترتفع نسبة الإنبعاثات في كل من الجزائر وتونس بنسبة 135%، خاصة إذا ما استمرت الحالة كما هي عليه الآن في مجالات الصناعة، النقل والأنشطة الزراعية، وكذا التزايد الديمغرافي الذي يفوق ريتم النمو الإقتصادي. والتحدي الذي ستواجهه الدول المغاربية مستقبلا في هذا الشأن، يكمن في ضرورة التعاون من أجل التحكم في الإنبعاثات الغازية الملوثة (بصفة خاصة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون) والعمل على خفضها. وتمثل قطاعات إنتاج الكهرباء، البناء، السياحة والنقل والتجارة أهم القطاعات المسببة للإنبعاثات الغازية، وهي قطاعات صاعدة ولها أهمية بالغة في إقتصاديات الدول المغاربية، وهو ما يدل على مدى أهمية التحدي.

[1]Rapport du Plan bleu. Changement climatique et énergie en méditerranée [en ligne]. Centre d'activités régionales. Juillet 2008, Disponible sur : <www.planbleu.org> (consulté le 20/02/2012), P 10.
[2]HERVIEU B, CAPONE R et ABIS S. Pour un développement durable et responsable en méditerranée [en ligne]. Les notes d'analyses du CIHEAM. Etude N°15, octobre 2006, Disponible sur :<www.ciheam.org> (consulté le 20/01/2012), P 2.

ثالثا: الطاقـــة

تعتبر الطاقة محور أساسي لمختلف الرهانات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية للدول المغاربية، كما تعتبر مصدر قلق وإنشغال كبير لمختلف سياسات التنمية المستدامة باعتبارها أهم مصدر للتلوث والإحتباس الحراري. وفي هذا الإطار، تمثل الطاقة تحديا هاما بالنسبة للدول المغاربية، حيث أن المغرب وتونس تعتبر دول مستوردة للطاقة، كما أن الجزائر ورغم ما تملكه من إمكانات طاقوية هائلة إلا أنها غير متجددة، وبالتالي فهي أمام تحدي إيجاد مصادر بديلة لهذه الطاقة. ولقد أشارت الدراسات إلى أن الطلب على الطاقة الأولية في الفضاء المغاربي والمتوسطي بشكل عام خلال الفترة 2006–2025، سيتضاعف بـــ 2.2 مرة[1]، وهذا كنتيجة لمتطلبات نموها الإقتصادي وكذا للتزايد السكاني المحسوس الذي ما فتئت تسجله في السنوات الأخيرة. كما أن الطلب على الكهرباء سيتضاعف أيضا بمقدار 2.6 مرة خلال نفس الفترة، كنتيجة للإرتفاع في معدلات الإستهلاك خاصة في الجزائر والمغرب. وسبب هذا الإرتفاع يكمن في توجه الدول المغاربية نحو تبني إستراتيجيات ومخططات لتحديث نسيجها الصناعي، وتحسين إستفادة سكانها من الطاقة الكهربائية. ورغم تحدي إيجاد طاقات بديلة الذي تواجهه الدول المغاربية، إلا أن عديد الدراسات تشير إلى بطء وتيرة تطوير وترقية البحث في هذه الطاقات في هذه الدول إلى يومنا هذا، حيث تؤكد هذه الدراسات، أن حصة الطاقات المتجددة من الطاقة الأولية المستعملة في الدول المغاربية لا تتجاوز نسبة 3%، وهي نسبة ضئيلة وبعيدة عن الهدف الذي وضعته الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة المقدر ببلوغ 7% في أفق سنة 2015[2].

وفي هذا الشأن دائما، وباستثناء الجزائر، فإن كل من تونس والمغرب أمامها تحد التخفيف من التبعية الطاقوية والتي من الممكن، إذا استمر الريتم الحالي لإحتياجاتها من الطاقة، أن تصل سنة 2025 إلى نسبة 88%[3]، وكذا العمل على تجنب المخاطر الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بإرتفاع تكلفة التموين بالمواد الطاقوية وإنعكاساتها السلبية على السكان والمؤسسات خصوصا في ظل الإرتفاع المستمر في أسعار المحروقات وأسعار الصرف في الأسواق الدولية. ومن أجل التصدي الفعال لهذا التحدي، فإن الدول المغاربية تقع أمام حتمية تفعيل إندماجها البيني على المستوى المغاربي أولا، ثم أن تعمل لاحقا على توجيه التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوروبي نحو تعزيز الفعالية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تزخر فيها الدول المغاربية بإمكانات هائلة، وذلك من خلال تعزيز إستقطابها للإستثمارات الأوروبية المباشرة نحو هذه المجالات.

[1] Ibid., P 3.
[2] Rapport du Plan bleu. Changement climatique et énergie en méditerranée [en ligne]. Op.cit., P 12.
[3] Ibid., P 16.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

يتفق العديد من الخبراء على أن التنمية المستدامة هدف وتحد عالمي تسعى لتحقيقه كل الدول، دولا نامية ودولا متقدمة على حد السواء، فهي تلك التنمية التي تسعى لتلبية حاجيات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم. وفي هذا الإطار، تبنت القمة العالمية للتنمية المستدامة، المنعقدة بجوهانسبورغ سنة 2002، ضرورة وضع إستراتيجيات جهوية ووطنية وإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة، بإعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها بصفة منعزلة. وأكدت كذلك الحاجة الملحة والطارئة لتبني إلتزام موسع لخفض اللامساواة والمساهمة في تنمية الدول الفقيرة، وعلى ضرورة تغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة وكذا حماية وضمان الإدارة الجيدة للموارد المائية والطاقوية، وإدماج هدف التنمية المستدامة بصورة فعالة في مسار العولمة.

وفي هذا السياق، أبدى الإتحاد الأوروبي إهتماما كبيرا بقضايا وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتوسطية ومن خلالها في الدول المغاربية، وإعتبر التنمية المستدامة مسألة جهوية ذات إهتمام ومصلحة مشتركة بين دول الفضاء المتوسطي والمغاربي. وفي هذا الصدد، تبنى الإتحاد الأوروبي، بالإشتراك مع الدول المتوسطة الشريكة في مشروع الشراكة الأورومتوسطية، إعداد إستراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة « SMDD »، وهذا تجسيدا لقرارات القمة العالمية للتنمية المستدامة، وكذا لإعلان الأمم المتحدة حول الألفية والذي اشتمل أهداف الألفية الإنمائية « OMD » سنة 2000. وتنطوي هذه الإستراتيجية على توجه جديد فيما يتعلق بمفهوم الشراكة من أجل التنمية على المستوى الوطني والجهوي، يختلف عما كان سائدا في السابق من خلال التركيز على الجوانب التجارية والإقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة « SMDD »

في إجتماع الدول الأطراف المتعاقدة في إتفاقية برشلونة بمدينة موناكو في نوفمبر 2001، أقرت البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية بإعداد إستراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة، وتم تكليف اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة « CMDD »، بمهمة القيام بإعداد مشروع الإستراتيجية. وتمت المصادقة على هذا المشروع من قبل القمة الأورومتوسطية الثانية لوزراء البيئة بأثينا في جويلية 2002[1]. وتعكس هذه الإستراتيجية وعي مجتمعات الفضاء الأوروبي المتوسطي بعدم إمكانية الإستمرار في النمط الحالي للنمو والتنمية بالمنطقة، من خلال الإستمرار في الإستغلال المكثف وغير العقلاني للموارد والتعمير في المناطق الساحلية وتطوير الصناعة والسياحة بدون إطار تخطيطي ملائم، ودون تقليص للفوارق التنموية بين شمال وجنوب الفضاء الأوروبي المتوسطي.

[1] PNUE. Stratégie Méditerranéenne pour le Développement Durable SMDD [en ligne]. Plan d'Action pour la Méditerranée PAM. 2006. Disponible sur : <www.unepmap.org> (consulter le 20/02/2012), PP 7-8.

وتعتبر الإستراتيجية، التي يتم تنفيذها من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، إطار مشترك تسعى لتحقيق الملائمة والتوافق بين الإلتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة والظروف الإقليمية للمنطقة، وكذا توجيه الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإقامة شراكات نشطة وفعالة بين دول مختلفة في المستويات التنموية. كما تسعى الإستراتيجية لإدراج المنطقة في مسار التنمية المستدامة من أجل تعزيز السلم وتحقيق الإستقرار والرخاء، أخذا بعين الإعتبار، من جهة، الفرص والإمكانات التي تزخر بها المنطقة، ومن جهة أخرى، مختلف نقاط الضعف والتهديدات المفروضة على دول الفضاء المتوسطي والمغاربي. وتركز الإستراتيجية على شراكة فعالة تقودها دول الإتحاد الأوروبي، من خلال وضع سياسات تعاونية ملموسة من شأنها تشجيع وحفز التنمية المستدامة والنمو النظيف في الدول المتوسطية والمغاربية الشريكة. وكذا إعادة توجيه النمو في هذه الدول لإرضاء الحاجات الإقتصادية والإجتماعية بدون الإضرار بالبيئة، وهذا من خلال إدماج الإشكاليات والمسائل البيئية ضمن القطاعات الأساسية التي تشكل النمو الإقتصادي في هذه الدول.

وبإعتبارها قاعدة ومحطة أساسية لبناء وهيكلة إقتصاديات مستدامة في المنطقة، حددت الإستراتيجية التحديات والحاجيات الأساسية لدول المنطقة، وحددت كذلك أربعة أهداف رئيسية ومجموعة من الأنشطة تتلخص في سبع مجالات عمل ذات أولوية يتم تقييمها من خلال 34 مؤشر[1].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

تعتبر الإستراتيجية مبدأ الإستدامة مبدأ قاعدي يرتكز على التفاعل بين مكونات ثلاثة تتمثل في النمو الإقتصادي، العدالة الإجتماعية وحماية البيئة في ظل حوكمة رشيدة. وفي هذا الصدد، تعتبر مسائل البيئة، الثقافة والتنمية في الفضاء المتوسطي والمغاربي، مسائل مرتبطة ومتداخلة وتستدعي إهتماما مشتركا وسياسات تعاونية مشتركة. واتفق معدو الإستراتيجية على مبادئ هامة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، تتمثل أهمها في ما يلي[2]:

- ضرورة العمل على خلق مناصب شغل على كل المستويات من أجل امتصاص البطالة المرتفعة في المنطقة وكذا من أجل خفض الفقر؛
- العمل على تحسين المستويات المعيشية لدول المنطقة من خلال تعزيز فرص إستفادة شعوب دول المنطقة المتوسطية من الخدمات القاعدية، والمساواة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال وترقية إحترام حقوق الإنسان والحكم الراشد؛

[1] Ibid., P14.
[2] Ibid., P15.

- تشجيع المبادرات التي تهدف لتحقيق التنمية المحلية، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المسار التنموي لدول المنطقة؛
- إرساء مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة والمصير المشترك في مجالات التعاون والشراكة؛
- مبدأ إحترام التنوع الثقافي في المنطقة؛
- تنفيذ بنود وتوجيهات الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة من خلال إستراتيجيات وطنية ومحلية.

الفرع الثالث: أهداف الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

تسعى الإستراتيجية لتحقيق أربع أهداف أساسية لترقية التطورات في جوانب الإستدامة في الميادين الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية. وتكمن هذه الأهداف في[1]:

أولا: الإسهام في التنمية الإقتصادية وتثمين موارد دول المنطقة

تسعى الإستراتيجية لتعزيز النمو الإقتصادي لدول الفضاء المتوسطي والمغاربي بالتوافق مع التخفيف من الضغوط على الموارد الطبيعية، في سبيل التوصل لتحقيق توازن أمثل بين تلبية حاجيات سكان دول المنطقة ومتطلبات الأنشطة الإقتصادية وحماية البيئة، وكذا للإستجابة لطلبات التوظيف ومختلف الحاجيات الإجتماعية وخفض الفوارق في الدخل بين الشمال والجنوب. وتعتمد الإستراتيجية من أجل تحقيق هذا الهدف، على طرح مبادرات وبرامج عمل على المستوى الجهوي والوطني من شأنها تعزيز وتشجيع جذب الإستثمارت الأوروبية المباشرة نحو دول المنطقة، وكذا ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الخاص.

ثانيا: اختزال التفاوت الإجتماعي وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

لقد أكدت التجارب أنه ليس بالإمكان تحقيق تنمية مستدامة بدون عنصر بشري مؤهل، ومن هذا المنطلق فإن الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تعتبر أن مسألة تنمية الموارد البشرية في الفضاء المتوسطي والمغاربي تعد تحديا ومطلبا رئيسيا لكل دول المنطقة. وبالتالي ترى الإستراتيجية أنه من الضروري تعزيز الإجراءات الهادفة لخفض اللامساواة بين الجنسين، وترقية دور المرأة في المجتمع، ودعم وتأهيل الوسط الريفي والتخطيط للتنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا الإطار، تركز الإستراتيجية على تحقيق هدفين أساسيين من أهداف الألفية الإنمائية والمتمثلان في تحسين ظروف معيشة السكان في دول المنطقة، وكذا المساواة بين الجنسين. كما تهدف لتعزيز التبادل الثقافي والترويج لأساليب جديدة في مجال السياحة الثقافية.

[1] Ibid., PP 14-17.

ثالثا: ترقية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تتفق الدول المتشاركة، من خلال الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، أنه لم يعد بالإمكان تحقيق تنمية مستدامة في دول المنطقة بدون العمل والسعي من أجل تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والإستهلاك في دول المنطقة، وبالخصوص فيما يتعلق بالسلع المشتركة، وبالتالي أكدت أنه من الضروري إعطاء الأولوية لحماية البحر الأبيض المتوسط، المناطق الساحلية، المناخ، نوعية الهواء والتنوع الحيوي. وهذا ما يتحقق من خلال التعاون في مجال تحسين إدارة وإستغلال هذه الموارد الطبيعية، وكذا إنهاء الإرتباط بين النمو الإقتصادي والإستغلال العشوائي غير العقلاني للموارد الطبيعية في دول المنطقة. ويتجسد هذا كذلك من خلال ترقية إستخدام الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة.

رابعا: تطوير الحوكمة على المستويات المحلية، الوطنية والإقليمية

يعتبر عامل الحكم الراشد ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تسعى الإستراتيجية وتؤكد على ضرورة تشجيع إقامة دولة القانون وإتخاذ إجراءات ردعية ضد ظاهرة الفساد، وكذا نشر الديمقراطية في دول المنطقة.

الفرع الرابع: مجالات العمل ذات الأولوية

من أجل التنفيذ الفعال لإجراءات وأولويات الإستراتيجية، وكذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بفاعلية ونجاعة أكثر، حدد معدو الإستراتيجية سبع مجالات عمل أساسية في مسار تحقيق التنمية المستدامة في الفضاء المتوسطي ومن خلاله في الفضاء المغاربي، وهذه المجالات تتمثل في[1]:

- تحقيق إدارة أفضل للموارد المائية والطلب على المياه؛
- تحسين الإستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، وزيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من والتكيف مع التغير المناخي؛
- تحقيق النقل والتنقل المستدام من خلال تطبيق إدارة نقل سليمة؛
- تحقيق وترقية السياحة المستدامة بإعتبارها أحد القطاعات الإقتصادية الرائدة؛
- تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- تحقيق التنمية الحضرية المستدامة؛
- تحقيق إدارة مستدامة للبحار والموارد البحرية والمناطق الساحلية.

[1] Ibid., P18.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تمثل إطارا ملموسا للتعاون والشراكة في سبيل سد الثغرة القائمة بين الحاجة إلى التنمية المستدامة في المنطقة المتوسطية والمغاربية وتلبيتها على صعيد الواقع. وتعمل على تسليط الضوء على العقبات القائمة في وجه التكامل الواقعي بين البيئة والتنمية في المنطقة والعمل على تذليلها.

المبحث الثاني: تقييم دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية .

بغض النظر عن الهدف الأساسي الإقتصادي بالدرجة الأولى للشراكة الأورومتوسطية، والمتمثل في إقامة منطقة للتبادل الحر، فإن نجاح الشراكة والتكامل بين الدول الشريكة، من خلال عملية برشلونة، وبتأكيد الكثير من الدراسات، يخضع أساسا لمدى مساهمة الطرف الأوروبي، متمثلا في الإتحاد الأوروبي، في تحقيق نتائج إيجابية في جوانب إقتصادية أساسية في الإقتصاديات المتوسطية والمغاربية، وهذا بإعتبار أن التعاون الإقتصادي هو أساس التطور والتقدم في مجالات الشراكة الأخرى. وتتمثل هذه الجوانب في تفعيل المبادلات التجارية والمساهمة في تأهيل النسيج الإنتاجي للدول المتوسطية والمغاربية موازاة مع الإنفتاح على المنافسة، وكذا رفع حجم الإستثمارات الإنتاجية الوطنية والأجنبية داخل هذه الدول. وفيما يلي نستعرض هذه النقاط.

المطلب الأول: نمو وتطور المبادلات التجارية الأوروبية المغاربية في ظل الشراكة

إعتبارا من أن الهدف الأساسي للدول المغاربية من خلال دخولها في إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة، هو إقامة منطقة للتبادل الحر، الإجراء الذي من شأنه أن يساهم في رفع معدل المبادلات التجارية الأوروبية المغاربية، فإننا سنحاول أن نبين، من خلال هذا المطلب، مدى مساهمة الشراكة في تطور ونمو المبادلات التجارية بين الطرفين منذ إطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية الأوروبية المغاربية

إن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية تدار، منذ سنة 1995، من خلال إتفاقيات الشراكة المبرمة في إطار عملية برشلونة، والتي تهدف لخلق منطقة للتبادل الحر في حلول سنة 2010، وهذا من خلال منح تفضيلات تجارية متبادلة وكذا تطبيق مبدأ التحرير والإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على واردات وصادرات المنتجات الصناعية، بإتجاه متبادل، في المرحلة الأولى، ثم

المنتجات الزراعية وقطاع الخدمات في المراحل اللاحقة. وسنركز هنا على دراسة الفترة 1995–2009، والتي شهدت إطلاق عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية وكذا دخول إتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل دولة مغاربية حيز التنفيذ.

وفي هذا السياق، يبين الجدول والشكل المواليين أرصدة الموازين التجارية للدول المغاربية في مبادلاتها مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2009، والتي شهدت دخول إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

جدول رقم (6): رصيد الميزان التجاري للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2009.

الوحدة: مليون أورو.

البلـد/السنـــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائـــــر	9 248	7 049	5 462	5 877	5 868	11 871	13 479	8 654	14 177	2 060
المغـــــرب	-1 293	-960	-1 082	-1 673	-2 158	-2 195	-2 635	-4 266	-6 697	-5 545
تونـــــــس	-1 568	-1 759	-1 471	-1 267	-703	-622	-659	-274	-51	-930
الميزان التجاري	6 387	4 330	2 910	2 938	3 007	9 053	10 184	4 114	7 428	-4 415

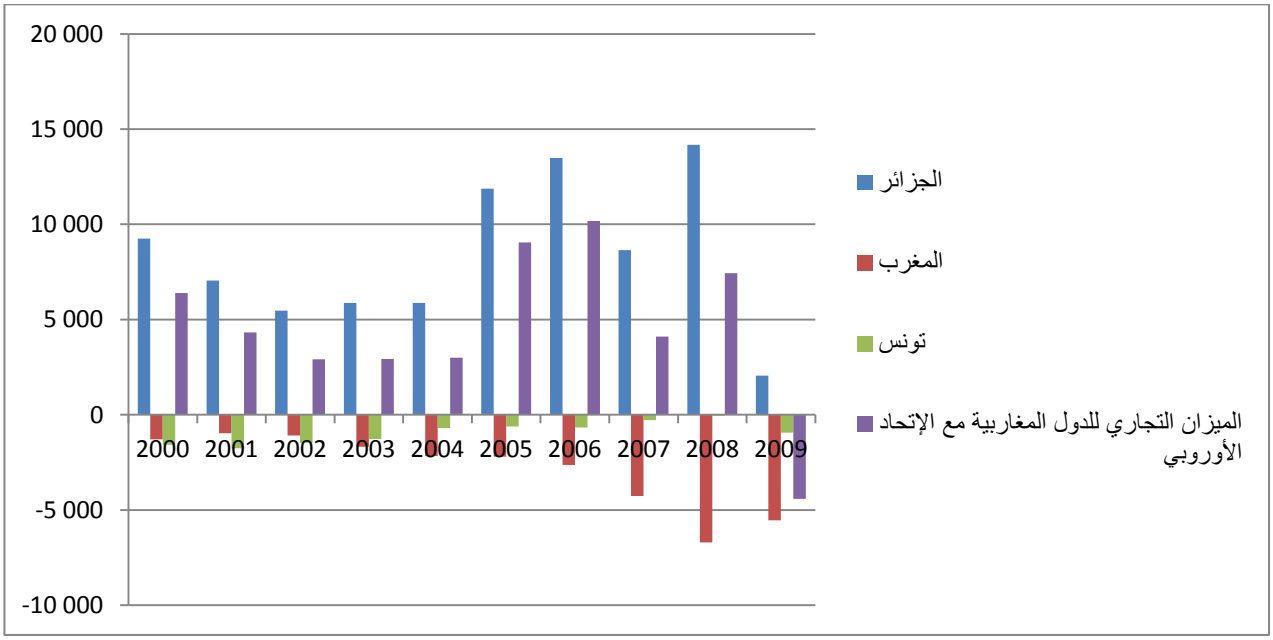
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع : www.eurostat.org

من خلال قرائتنا للجدول، يتبين لنا أن قيمة العجز التجاري لكل من المغرب وتونس في سياق مبادلاتهما التجارية مع الإتحاد الأوروبي، شهدت على العموم إرتفاعا مستمرا إلى أن بلغ العجز في المغرب حدا أعلى سنة 2008 بقيمة 6697 مليون أورو. أما بالنسبة لتونس فرغم تسجيلها لعجز مرتفع نسبيا في النصف الأول من العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون، حيث وصل أعلى قيمة له سنة 2001 بحوالي 1759 مليون أورو، إلا أن هذا العجز شهد إتجاها نحو الإنخفاض المحسوس خلال النصف الثاني من نفس العشرية، ليعاود الإرتفاع سنة 2009، ليبلغ حدود 930 مليون أورو، وهذا نتيجة إفرازات الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008. ومن جانب آخر، وعكس تونس والمغرب، فقد سجلت الجزائر خلال نفس الفترة، فائضا هاما في الميزان التجاري، ولو أنه كان يميل للتناقص في قيمته في النصف الأول من العشرية الأخيرة، لكنه اتجه نحو الإرتفاع في النصف الثاني من العشرية مسجلا أعلى قيمة له سنة 2008 بحوالي 14177 مليون أورو، ثم عاد ليسجل سنة 2009 أقل قيمة له بقيمة بلغت 2060 مليون أورو، بفعل إفرازات الأزمة العالمية وإنخفاض أسعار المحروقات. والبارز في الفائض الذي حققته الجزائر ما هو إلا ثمرة الإرتفاع المستمر في أسعار المحروقات خلال العشرية الأولى من هذا القرن الجديد.

وفي هذا السياق، نلاحظ من خلال الشكل الموالي التباين والإختلال الكبير في أرصدة التجاري للدول المغاربية وميلها المستمر للإرتفاع خصوصا بعد سنة 2005، فمن جهة، تواصل الجزائر في تحقيق أرصدة ميزان تجاري موجبة، ومن جهة أخرى تسجل كل من تونس والمغرب إستمرار الإرتفاع في قيمة العجز في الميزان التجاري في إطار مبادلاتهما مع الإتحاد الأوروبي وهذا خلال الفترة 2000-2009.

الشكل رقم (3): تطور رصيد الميزان التجاري للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي في الفترة 2000-2009.

الوحدة: مليون أورو.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع : www.eurostat.org

ومن خلال هذه الأرقام، يتبين لنا أن الدول المغاربية خاضعة دائما للسوق الأوروبية، وهذا ما تجسده سيطرة الإتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من صادرات وواردات الدول المغاربية. وفي هذا الإطار، يبين الجدولين المواليين حصة الإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) مع الدول المغاربية الشريكة (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة 2000-2009.

جدول رقم (7): تطور حصة الإتحاد الأوروبي من واردات الدول المغاربية في الفترة 2000-2009.

البلـــد / السنـــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائـــر	%59	61%	57%	59%	55%	53%	55%	52%	52%	51%
المغـــرب	59%	55%	57%	60%	56%	53%	53%	52%	51%	52%
تـــونس	66%	69%	72%	78%	70%	70%	66%	65%	56%	62%
الدول المغاربية مجتمعة	61%	61%	61%	64%	59%	57%	57%	55%	53%	54%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع : www.eurostat.org

جدول رقم (8): تطور حصة الإتحاد الأوروبي من صادرات الدول المغاربية في الفترة 2000-2009.

البلـــد / السنـــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائـــر	63%	65%	65%	59%	54%	56%	53%	44%	52%	51%
المغـــرب	75%	73%	74%	76%	74%	74%	73%	72%	59%	66%
تـــونس	74%	77%	79%	88%	83%	80%	77%	79%	72%	73%
الدول المغاربية المركزية مجتمعة	68%	69%	70%	68%	63%	62%	59%	54%	56%	58%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع : www.eurostat.org

بالرغم من أن النسب المبينة في الجدولين أعلاه تبين سيطرة الإتحاد الأوروبي على هيكل المبادلات التجارية مع الدول المغاربية الشريكة له، بإعتباره لا يزال يحتل مكانة الشريك الأساسي لهذه الأخيرة، إلا أن هذا لا يمكن أن يتجاهل تلك النزعة في الإنخفاض والتراجع النسبي في واردات وصادرات الدول المغاربية من وإلى دول الإتحاد الأوروبي (يحوز الإتحاد الأوروبي على أكثر من 57% من الحصة الإجمالية لواردات ولصادرات الدول المغربية). ويفسر هذا التراجع النسبي، من جهة، بتعدد وجهات التموين بالنسبة للدول المغاربية خاصة بالإتجاه نحو الصين والتي إرتفعت نسبة مبادلاتها مع الدول المغاربية في الفترة 1995-2009 بنسبة 19%[1]، ومن جهة أخرى، بعدم إستكمال الدول المغاربية للجدول الزمني للتفكيك الجمركي، ومطالبة دول أخرى كالجزائر بتمديد آجال ورزنامة التفكيك الجمركي نظرا لتأثيره الكبير على هيكل الإقتصاد الجزائري.

وفي المقابل، وبالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، فإن الدول المغاربية تحتل مكانة جد ضعيفة في مبادلاتها التجارية، فهي إذا لا تعتبر شريكا أساسيا لدول الإتحاد الأوروبي، إذ وحسب الجدول الموالي، لا تتعدى حصة الدول المغاربية نسبة 1%[2]، في المبادلات التجارية الإجمالية للإتحاد الأوروبي، خلال الفترة 2003-2007. وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين الطرفين بالاتجاهين المتعاكسين.

[1] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen. Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins. Commission européenne, novembre 2010, P 4.

[2] ABIS Sébastien. « Panorama économique et commercial des pays arabes méditerranéens ». Les notes d'alerte du CIHEAM, 2008, 13 Novembre, N° 52, P 3.

جدول رقم (9): تطور نسب مبادلات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية في الفترة 2003-2007.

الوحدة بـــ :(%)

البلد	الواردات					الصادرات				
	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	1.56	1.48	1.77	1.79	1.48	0.92	1	1	0.86	0.9
تونس	0.68	0.64	0.77	0.53	0.55	0.94	0.94	1.12	0.9	0.95
المغرب	0.67	0.66	0.58	0.56	0.63	0.83	0.8	0.76	0.75	0.77
المجموع	2.91	2.78	3.12	2.88	2.66	2.69	2.74	2.88	2.51	2.62

Source : ABIS Sébastien. « Panorama économique et commercial des pays arabes méditerranéens ». Les notes d'alerte du CIHEAM, N° 52, 13 Novembre 2008, P 3.

ومن خلال الجدول دائما، نلاحظ أن نسب واردات الإتحاد الأوروبي من الجزائر مرتفعة نوعا ما مقارنة بتونس والمغرب، وهذا بسبب أن الجزائر تعتبر ممون رئيسي للإتحاد الأوروبي في المحروقات.

في هذا السياق، فإن صادرات وواردات أي بلد ما تعكس وضعية بنيته الإنتاجية ونموذجه التنموي، وبالتالي فإن دراسة طبيعة السلع والخدمات موضوع المبادلات التجارية بين عدة دول تحدد طبيعة العلاقات التي تربط هذه الدول فيما بينها. ومن خلال دراسة وتحليل التخصص القطاعي للمبادلات التجارية التي تتم بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، تتأكد نفس الخصائص التي تميز المبادلات في إطار العلاقات شمال-جنوب، وهي مبادلات تمتاز بتصدير الدول المغاربية (دول الجنوب) لمنتجات تحتوي على نسبة كبيرة من المواد الأولية، وكذا تصدير دول الإتحاد الأوروبي (دول الشمال) لمنتجات كثيفة التكنولوجيا. وفي هذا الإطار، ومن خلال قياس مؤشر التمركز• « indice de concentration»، ومؤشر التنوع• « indice de diversification» للمبادلات التجارية للدول المغاربية خلال الفترة 1995-2008، والمبينة في الجدول الموالي، يتبين لنا، من جهة، أن مبادلات الدول المغاربية غير متنوعة، ومن جهة أخرى، تعتبر مبادلات متمركزة حول مجموعة قليلة من المنتجات.

• مؤشر التمركز يسمح بتقييم مستوى تمركز الصادرات، وكلما كان المؤشر قريب من الواحد (1) كلما كان تمركز الصادرات حول مجموعة قليلة من المنتجات قوي والعكس صحيح.

• مؤشر التنوع يسمح بقياس إنحراف هيكل الصادرات لبلد ما مقارنة بالهيكل الصادرات العالمية، وكلما كان المؤشر قريب من الواحد يعني وجود تباعد مهم.

جدول رقم (10): مؤشرات تنوع وتمركز مبادلات الدول المغاربية.

البلـــــد	مؤشـــــر التمركز		مؤشـــــر التنوع	
	1995	2008	1995	2008
الجزائر	0.53	0.60	0.81	0.79
تونس	0.22	0.18	0.66	0.56
المغرب	0.18	0.21	0.75	0.70

Source : rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen. Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit, P276.

وفي هذا السياق، أكد تقرير المنتدى الأوروبي المتوسطي لمعاهد العلوم الإقتصادية في تقريره حول الشراكة الأورومتوسطية الصادر سنة 2010[1]، أن صادرات المغرب تجاه دول الإتحاد الأوروبي تتمركز حول منتجات الصيد والحبوب والفوسفات وبعض المنتجات المشتقة، كما أن صادرات الجزائر تتمركز حول تصدير المحروقات. في حين أن الجزء الأكبر من صادرات تونس يتمثل في المنتجات الزراعية كالزيوت والتمور. ومن جانب آخر، وعلى العموم، تتمركز واردات الدول المغاربية من الإتحاد الأوروبي أساسا حول المنتجات الإلكترونية والمنتجات نصف المصنعة والسيارات.

الفرع الثاني: تحرير المبادلات الزراعية في ظل الشراكة

تعتبر مسألة تجارة المنتجات الزراعية من بين النقاط الأساسية التي لم يحصل الإتفاق والإجماع على تحريرها بعد، رغم برمجة هدف تحريرها في جدول أعمال مؤتمر برشلونة سنة 1995، وهذا بإعتبار أن عدة أطراف تمتلك مزايا نسبية في المجال الزراعي، والذي يمثل أهمية إستراتيجية بالغة لأغلب إقتصاديات الدول المتشاركة، ومن بينها الدول المغاربية كتونس والمغرب بصفة خاصة، وبالتالي ما يزال يسيطر هاجس الخوف من خطر المنافسة، والمعايير الصحية التي تضعها دول الإتحاد الأوروبي أمام صادرات الدول المغاربية. وتخضع المنتجات الزراعية، للدول المغاربية المركزية إلى رسوم جمركية ورقابة شديدة أثناء دخولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تخضع المنتجات الأوروبية المصدرة للدول المغاربية المركزية لإجراءات أخف من ذلك. ولقد تضمنت اتفاقيات الشراكة أن يكون مستوى أسعار صادرات الدول المغاربية للاتحاد الأوروبي مساويا لنسبة 85% على الأقل من مستوى الأسعار المطبقة في دول الإتحاد بالنسبة لنفس المنتجات، وإذا كان مستوى الأسعار يقل عن هذه النسبة، يوقف الإتحاد الأوروبي العمل بالتعريفة التفضيلية، ويعيد العمل بهذه الأخيرة عندما يكون مستوى الأسعار

[1] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen. Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit., P 276

المغاربية مساويا لنسبة 85% أو أكثر من مستوى أسعار الإتحاد الأوروبي[1]. فيما تستفيد صادرات المنتجات الزراعية لدول الإتحاد من تخفيضات جمركية هامة ومرتفعة تتراوح بين 50% و100%، رغم أنها تقتصر على قوائم محددة لمجموعة معينة من المنتجات.

وفي هذا السياق، وبعد مرور 15 عشر سنة من إطلاق مشروع الشراكة، وكذا دخول إتفاقيات الشراكة الأورومغاربية حيز التنفيذ، يبقى هيكل المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية يتميز بإختلالات عدة، إذ أن عديد الدراسات[2]، أكدت أن الإتحاد الأوروبي يلعب دورا محوريا في المبادلات الأوروبية المغاربية في المجال الزراعي، فهو يغطي ثلث (3/1) واردات الدول المغاربية، ويستقطب تقريبا نصف صادرات هذه الدول رغم الإجراءات الحمائية التي تطبقها دول الإتحاد. في حين أن وزن الدول المغاربية في المبادلات الزراعية لدول الإتحاد الأوربي يبقى ضعيفا (أقل من 10% من الصادرات والواردات الزراعية للإتحاد الأوروبي).

وفي هذا السياق، يبين الجدول الموالي تطور الحصص النسبية لصادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية ضمن صادراتها الإجمالية نحو الإتحاد الأوروبي.

جدول رقم (11): الحصص النسبية لصادرات المنتجات الزراعية مقارنة بالصادرات الإجمالية للدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي بين سنتي 1995 و2009. الوحدة بـــ %.

البلـــــــد	الصادرات بإتجاه الإتحاد الأوروبي	
	1995	2009
الجزائـــــــر	%0	%0
المغـــــــرب	%30	%19
تونـــــــس	%4	%3

Source : rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit, P276.

من خلال الجدول يتبين لنا أن صادرات المنتجات الزراعية للدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأروربي سجلت إنخفاضا مستمرا خلال الفترة 1995–2009، خاصة بالنسبة للمغرب، والملاحظ أن الجزائر إنعدمت فيها تماما حصة صادرات المنتجات الزراعية تجاه الإتحاد الأوروبي.

ومن جانب آخر، إستمرت المنتجات الزراعية إحتلال مكانة هامة في هيكل المبادلات التجارية الأورومغاربية، ففي سنة 2007، صدرت دول الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية ما قيمته 3493

[1] MAGNAN-MARIONNAET François. Op.cit., P43.
[2] Ibid., P44.

مليون أورو من المنتجات الزراعية وإستوردت ما قيمته 2379 مليون أورو، وهو ما يبينه الجدول الموالي لهيكل الميزان التجاري للمبادلات التجارية الأورومغاربية في المنتجات الزراعية لسنة 2007.

جدول رقم (12):الميزان التجاري للدول المغاربية لتجارة المنتجات الزراعية مع الإتحاد الأوروبي لسنة 2007. الوحدة: مليون أورو.

البلد	الواردات	الصادرات	الرصيد
الجزائـــــــر	1814	44	-1769
المغـــــرب	1155	1739	583
تونـــــــس	524	596	72
الدول المغاربية مجتمعة	3493	2379	-1114

Source : ABIS Sébastien. Panorama économique et commercial des pays arabes méditerranéens, Op.cit, P5.

مثلما هو مبين في الجدول، فإن رصيد الميزان التجاري للدول المغاربية في إطار تجارة المنتجات الزراعية مع دول الإتحاد الأوروبي سجل عجزا مرتفعا إذ وصل سنة 2007 لقيمة 1114 مليون أورو، وهذا بسبب إرتفاع نسبة واردات الجزائر من المنتجات الزراعية والغذائية من الإتحاد الأوروبي، والتي قاربت 2 مليار أورو في نفس السنة. فيما سجلت المغرب فائضا مهما بلغ 583 مليون أورو، بينما سجلت تونس فائضا طفيفا لم يتعد قيمة 72 مليون أورو.

الفرع الثالث: دور الشراكة في تحسين إندماج الإقتصاديات المغاربية في التجارة الدولية

إن من بين الأهداف الرئيسية للشراكة هو العمل على تحقيق الدول المغاربية لإندماج جيد وفعال في الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية، من خلال إقامة منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر، وفي هذا الإطار، ومن أجل معرفة مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في إندماج الإقتصاديات المغاربية في التجارة الدولية، سنحاول دراسة عنصرين أساسيين يبينان طبيعة الإندماج في المبادلات الدولية، ويتمثلان في حصة صادرات المنتجات المصنعة في صادرات الدول المغاربية ومستواها التكنولوجي.

أولا: حصة صادرات المنتجات المصنعة في صادرات الدول المغاربية

يبين الجدول الموالي حصة صادرات المنتجات المصنعة، نحو دول الإتحاد الأوروبي وباقي دول العالم، في الصادرات الإجمالية للدول المغاربية بين سنتي 1995-2009.

جدول رقم (13): حصة المنتجات الصناعية في الصادرات المغاربية في سنتي 1995 و2009.

الوحدة: %

الفترة	1995		2009	
البلدان	نحو الإتحاد الأوروبي	نحو باقي دول العالم	نحو الإتحاد الأوروبي	نحو باقي دول العالم
الجزائر	%3	%3	%1	%1
المغرب	%54	%47	%70	%52
تونس	%80	%74	%77	%71
مجموع الدول المغاربية	%45.66	%41.33	%49.33	%41.33

Source : rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit, P274.

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية تتجه نحو دول الإتحاد الأوروبي بنسب أكبر من تلك الصادرات الموجهة نحو باقي دول العالم، وبالتالي تتأكد سيطرة الوجهة الأوروبية على صادرت الدول المغاربية من هذه المنتجات، بالرغم من ميلها للإنخفاض وفق ما يبينه الجدول دائما . كما نلاحظ أيضا، حسب معطيات الجدول دائما، أن المغرب تمكنت من رفع وتعزيز صادراتها من المنتجات الصناعية بين سنتي 1995–2009 بشكل مرتفع بلغ حد 14%، الأمر الذي يؤكد نجاعة سياساتها المتبعة في المجال الصناعي. أما بالنسبة لتونس، فرغم أنها سجلت إنخفاضا طفيفا إلا أن الملاحظ لصادراتها من المنتجات الصناعية يرى بأنها تستحوذ على أكثر من ثلثي الصادرات التونسية الإجمالية، وهذا ما يبين دعم وإهتمام الحكومة التونسية بالصناعة بشكل عام. في حين أن الجزائر، وكالعادة، لازالت صادراتها من المنتجات الصناعية تسجل معدلات منخفضة تكاد تكون منعدمة، نظرا لهشاشة وضعف نسيجها الصناعي وعدم قدرة مؤسساتها الإقتصادية على مسايرة نسق المنافسة الذي فرضته عليها المؤسسات الخاصة والأجنبية في ظل الإنفتاح والتحرير المتزايد.

ثانيا: الكثافة التكنولوجية لصادرات الدول المغاربية من المنتجات المصنعة

يبين الجدول الموالي حصص صادرات الدول المغاربية من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة في صادراتها الإجمالية من المنتجات الصناعية، نحو دول الإتحاد الأوروبي وباقي دول العالم، بين سنتي 1995 و2009.

جدول رقم (14): حصص صادرات الدول المغاربية المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة بين سنتي 1995 و 2009. الوحدة:%.

الفترة	1995		2009	
البلـــــدان	نحو الإتحاد الأوروبي	نحو باقي دول العالم	نحو الإتحاد الأوروبي	نحو باقي دول العالم
الجزائـــر	%1	%2	%1	%0
المغـــرب	%17	%36	%29	%50
تونـــس	%17	%31	%29	%47
مجموع الدول المغاربيـــة	%11.66	%23	%19.66	%32.39

Source : rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit, P275.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حصة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطية في صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية نحو الإتحاد الأوروبي بين سنتي 1995 و2009، مسجلة إرتفاعا محسوسا في كل من تونس والمغرب، إذ إرتفعت من 17% سنة 1995 إلى 29% سنة 2009، في حين أن الجزائر إستمرت في تسجيل نسب مساهمة ضعيفة جدا تكاد منعدمة. كما يبرز من خلال الجدول أن صادرات الدول المغاربية من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطية، ورغم الإرتفاع الطفيف في حصتها في تونس والمغرب، إلا أنها لم تتعدى الثلث من صادرات المنتجات الصناعية، الشيء الذي يبين سيطرة المنتجات ذات اليد العاملة الكثيفة على هيكل صادرات المنتجات الصناعية في الدول المغاربية بأكثر من الثلثين (3/2). بالإضافة لبقاء سيطرة المواد الأولية والطبيعية على هيكل الصادرات في الدول المغاربية. ويعتبر العديد من الباحثين أن هذه الحالة ما هي إلا نتيجة لتوجه أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة الأوروبية منها، المتدفقة نحو الدول المغاربية لقطاع الصناعات الإستخراجية.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الدول المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

تؤكد العديد من الدراسات الفوارق التنموية الكبيرة بين ضفتي المتوسط، ففي الوقت الذي تتمتع فيه دول الشمال (الإتحاد الأوروبي) بنسب نمو مرتفعة جدا، تعاني دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ومن خلالها الدول المغاربية، من عجز كبير في مسارها التنموي بتسجيلها لمعدلات نمو ضعيفة، حيث أكدت دراسة[1]، سنة 2008، أن متوسط الدخل الفردي المحقق من طرف دول جنوب شرق المتوسط سنة 2006 والذي بلغ 6209 دولار يمثل تقريبا نفس متوسط الدخل الفردي في أوروبا سنوات الخمسينات أو متوسط دخل المواطن في رومانيا سنة 1975، كما تؤكد نفس الدراسة أيضا أنه بإستمرار الريتم الحالي للنمو في

[1] ANIMA Investment Network. invest in med 2008. Barcelone ; processus inachevé [en ligne]. Disponible sur : <www.animaweb.org> (consulté le 10/10/2011).

الدول المتوسطية والمغاربية، فإنه على هذه الدول إنتظار ما يقارب 157 سنة للوصول إلى نفس المستوى الحالي للنمو في دول الإتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، تسعى الشراكة الأورومتوسطية للمساهمة في رفع معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتوسطية ومن خلالها في الدول المغاربية المركزية وهي الجزائر، تونس والمغرب، وهذا من أجل تقليص الفوارق التنموية والإجتماعية بين ضفتي المتوسط خدمة للأمن والإستقرار في المنطقة ككل.

ويبين الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000–2009.

جدول رقم (15): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000–2009.

الوحدة: الأورو.

البلد/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	1 952	1 978	1 915	1 886	2 120	2 516	2 788	2 891	3 373	2 807
المغرب	1 412	1 443	1 469	1 494	1 536	1 587	1 714	1 781	1 947	2 077
تونس	2 436	2 548	2 507	2 467	2 523	2 589	2 704	2 783	2 963	2 990
متوسط الدخل الفردي المغاربي	**1 934**	**1 990**	**1 964**	**1 949**	**2 060**	**2 231**	**2 402**	**2 485**	**2 761**	**2 624**
الإتحاد الأوروبي	**20 900**	**21 300**	**21 500**	**21 700**	**22 100**	**22 500**	**23 100**	**23 800**	**23 700**	**22 600**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع: www.eurostat.org

من خلال قرائتنا للجدول، نخلص إلى أن الفوارق في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي ما تزال كبيرة ومرتفعة جدا خلال هذه الفترة، والتي شهدت دخول إتفاقيات الشراكة مرحلة حاسمة في تنفيذ مختلف بنودها. ولقد سجل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة نموا إيجابيا طفيفا، إذ بلغ أعلى مستوى سنة 2009 بـــ 2990 أور في تونس و2077 أورو في المغرب. في حين بلغ في الجزائر أعلى مستوى له سنة 2008 بنصيب قدر بـــ 3373 أورو. ويرجع هذا النمو إلى إرتفاع العائدات النفطية في الجزائر، وكذا إرتفاع عائدات قطاع السياحة في المغرب وتونس.

لكن في المقابل، نرى أن دول الإتحاد الأوروبي ورغم الأزمات الإقتصادية وحالات الركود الإقتصادي التي تعانيها هذه الدول، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سجل مستويات مرتفعة جدا، متجاوزة تلك المتعلقة بالدول المغاربية بأكثر من سبع مرات. وهذا ما يبين إستمرار إتساع الفجوة في الدخول بين ضفتي المتوسط، ولعل ما يفسر هذا الطرح، هو الدور الضعيف الذي لعبته سلسلة

الإصلاحات التي أجرتها الدول المغاربية، وقطعت في إنجازها أشواطا كبيرة، نذكر منها على سبيل المثال: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل، الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري.

المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية في ظل الشراكة

يحتل الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع بصفة عامة، وفي الدول المغاربية بصفة خاصة، مكانة إستراتيجية جد هامة، فإضافة لكونه وسيلة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل إقتصاديات الدول، فإنه يعتبر ركيزة أساسية لتحديث النسيج الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول. وتسعى الدول المغاربية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى رفع حجم تدفق الإستثمارات الأوروبية نحوها، وهذا بتبني إجراءات عدة، تتركز أساسا في تحسين مناخ الأعمال والإستثمار، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وكذا تنفيذ برامج لتأهيل النسيج المؤسساتي الإقتصادي المغاربي وبهدف تعزيز الجاذبية. وفي هذا السياق، يعمل الاتحاد الأوروبي، جاهدا للرفع من معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة. وقد وضع في هذا الإطار خدمة البنك الأوروبي للاستثمار لصالح هذه الدول قصد الاستفادة من القروض الموجهة للاستثمار من خلال آلية التسهيل الأوروبي المتوسطي للإستثمار والشراكة « FEMIP ».

في هذا المطلب سنحاول أن نبرز دور الشراكة الأورومتوسطية كأداة لتموطن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية، وهذا من خلال معرفة مدى مساهمة الشراكة في تطور وزيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية عامة والأوروبية خاصة نحو المنطقة المغاربية، وكذا معرفة آثارها على تدفقات الإستثمارت من باقي دول العالم نحوها.

الفرع الأول: حصة الدول المغاربية من تدفقات الإستثمارات الأوروبية المباشرة

بالرغم من أن عديد الأرقام والإحصائيات تؤكد إحتلال الإتحاد الأوروبي لمكانة المستثمر الأول في المنطقة المتوسطية والمغاربية، إلا أن هذه الأرقام تؤكد أن نسبة الإستثمارات الأوروبية المباشرة المتدفقة نحو الدول المتوسطية والمغاربية تعد ضعيفة جدا مقارنة، على سبيل المثال، بتدفقات الإستثمارات الأمريكية نحو المكسيك، أو تدفقات الإستثمارات اليابانية نحو دول الجوار من بلدان جنوب شرق آسيا.

ويبين الجدول الموالي توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو دول العالم خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2005.

جدول رقم (16) : توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو الخارج في الفترة 2001–2005.

الوحدة: %

منطقة التدفق / السنة	2001	2002	2003	2004	2005
دول خارج الإتحاد الأوروبي	66%	71%	74%	55%	64%
الدول ذات الأسواق الناشئة وتقسم إلى:	34%	29%	26%	45%	36%
• **نحو دول جنوب شرق آسيا**	21%	14%	11%	19%	15%
• **نحو دول أمريكا اللاتينية**	10%	8%	4%	14%	4%
• **نحو الدول المتوسطية**	1%	3%	3%	3%	3%
• **نحو دول شرق أوروبا وروسيا**	2%	4%	8%	8%	13%

Source : ANIMA Investment Network. IDE vers MEDA 2007 la bascule [en ligne]. Étude N° 01. mai 2008, Disponible sur : <www.animaweb.org> (consulté le 10/10/2011), P26.

يبين الجدول رقم (16)، أن حصة الدول المتوسطية ومن ضمنها الدول المغاربية من الإستثمارات الأوروبية المباشرة المتجهة نحو مختلف دول العالم خلال الفترة 2001–2005، ضعيفة جدا لا تتعدى نسبة 3%، وتأتي في مرتبة متأخرة عن باقي الدول الأخرى كدول جنوب شرق آسيا والدول اللاتينية، وهذا ما يفسر ضعف التقارب في هذا المجال. وبالتالي فإن ريتم التدفق الحالي للإستثمارات الأوروبية نحو الدول المغاربية لا يسمح بتحقيق الدول المغاربية للإقلاع الإقتصادي الذي يسعى مشروع الشراكة لتحقيقه بكل فعالية.

الفرع الثاني: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية

لقد سعت الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي، من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية، إلى إعادة تنظيم وتوجيه تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإتجاه المتبادل بصفة عامة، وتدفقات الإستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الدول المغاربية بصفة خاصة. وهذا بإعتبارها محركا أساسيا للنمو والتنمية الإقتصادية. ولمعرفة مدى تحقيق الشراكة لهذا الهدف المرسوم، سنبرز تطور مستوى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية، لما لها من آثار كثيرة ومباشرة على الروابط التجارية بين الدول المستثمرة والمضيفة.

وفي هذا الإطار، يبين الجدول الموالي تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية في الفترة 2003–2010.

جدول رقم (17): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية في الفترة 2003–2010.

الوحدة: مليون أورو.

البلد/السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائـــــر	2 836	2 428	3 868	2 414	2 484	1 980	3 074	805
المغرب	3 281	4 023	1608	4 380	2 508	2 311	2 707	2 300
تونس	207	183	1 023	2 979	2 122	981	1 023	234
المجموع	6324	6634	6499	9773	7114	5272	6804	3339

Source : ANIMA Investment Network. La Méditerranéen entre croissance et révolution, IDE et partenariats vers les pays MED en 2010 [en ligne]. Etude N°21. Mars 2011, Disponible sur : <www.animaweb.org> (consulté le 10/10/2011), P 72.

من خلال قراءتنا للجدول في الأعلى، نلاحظ أنه بالإمكان تقسيم مسيرة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية خلال الفترة 2003–2010، إلى مرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008، ومرحلة ما بعد الأزمة، فالمرحلة الأولى شهدت إرتفاعا طفيفا في التدفقات الإستثمارية نحو الدول المغاربية، إلى أن وصلت أقصى قيمة لها بـــ9773 مليون أورو سنة 2006، خاصة نحو المغرب والتي تستحوذ على النسبة الأكبر، وهذا كنتيجة للإصلاحات التي مست تحسين وتوفير مناخ وبيئة إقتصادية وقانونية ملائمة تساعد على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة. أما في المرحلة الثانية فقد تأثرت التدفقات نحو الدول المغاربية بإفرازات الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008، بشكل كبير على هيكل تدفقات الإستثمارات على المستوى العالمي، إذ سجلت الجزائر أدنى مستوى لها سنة 2010 بقيمة 805 مليون أورو فقط. في هذا السياق، فإن الملاحظ بالنسبة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط « MEDA »، والتي تتشكل من أغلب الدول المنخرطة ضمن الشراكة الأورومتوسطية، فإن تركيا لوحدها تستحوذ على أكثر من 35% من التدفقات المتجهة نحو المنطقة، ثم تأتي إسرائيل، مصر ولبنان بحوالي 18%، 13% و9.6% على التوالي، في حين لا تستقبل الدول المغاربية مجتمعة أكثر من 10%[1]. الشيء الذي يؤكد على ضرورة مواصلة الدول المغاربية لجهود تحسين المناخ الإستثماري والإقتصادي من أجل إستقطاب أحسن وفعال.

ومن أجل تأكيد المعدلات الضعيفة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية، يبين الجدول الموالي نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإستثمارات الإجمالية في الدول المغاربية خلال الفترة 2004–2008، إذ من خلال معطيات الجدول، نلاحظ تسجيل الجزائر والمغرب لنسب مساهمة ضعيفة جدا لا تتعدى نسبة 10% في المتوسط، في حين أن تونس حققت نسب مرتفعة

[1] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen. Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit., P26.

نوعا ما لتصل سنة 2006 لمستوى 44.80%، وهذا مقارنة بالنسب المرتفعة لمساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي الإستثمارات في دول مندمجة في الشراكة الأورومتوسطية كمصر والأردن، إذ تعدت نسب المساهمة حاجز 50% لتصل حدود 70%. وبالتالي ومن خلال هذه النسب، يتبين لنا إستمرار ضعف مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم نمو وتنمية إقتصاديات الدول المغاربية مقارنة بالمناطق الأخرى، خاصة تلك المندرجة في مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وهذا بفعل ضعف حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة نحو هذه المنطقة.

جدول رقم (18): نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإستثمارات الإجمالية خلال الفترة 2004-2008. الوحدة: %.

البلد/السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائـــــر	3.12	3.35	5.19	3.58	4.64
المغرب	6.45	9.64	12.68	11.47	7.70
تونس	9.45	12.40	44.80	18.60	25.37

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2009.

الفرع الثالث: مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية

من خلال دراسة لمخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية، نلاحظ حسب الجدول الموالي، حدوث زيادة معتبرة في الفترة 2000-2009 مقارنة بالفترة 1990-2000.

جدول رقم (19): مخزون الدول المغاربية من الإستثمار الأجنبي المباشر سنوات 1990، 2000 و2009. الوحدة: مليون أورو.

البلد/السنة	مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد			مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر		
	1990	2000	2009	1990	2000	2009
الجزائـــر	1107	2509	12300	0,13	0,18	0,17
المغرب	2136	6271	28879	0,11	0,29	1,54
تونس	5400	8188	22594	0,011	0,023	1,17

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، 2010، ص 172.

يبين الجدول رقم (19) الميل للإرتفاع في مخزون الدول المغاربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على إمتداد الفترة 1990-2009، سواء كان الوارد أم الصادر ولو بقيم منخفضة جدا، ويمثل هذا الإرتفاع الطفيف نتيجة لجهود الإصلاحات التي تبنتها الدول المغاربية خلال هذه الفترة، والتي مست

جوانب تأهيل إطار الإقتصاد الكلي، وتحسين مناخ الأعمال والإستثمار وتحرير القطاع المالي وتشجيع القطاع الخاص والخوصصة. ورغم هذه النتائج فإنه من المؤكد أن الدول المغاربية تشهد بطء شديد في مسيرة إندماجها في الإقتصاد العالمي. والملاحظ للجدول يرى الإرتفاع الكبير في مخزون الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000–2009 مقارنة مع الفترة 1990–2000، وهذا ما جسدته حالة الإستقرار والأمن في الجزائر في العشرية الأخيرة مقارنة بالإضطرابات التي حدثت فيها خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، والتي كانت لها آثار سلبية خصوصا على المناخ والبيئة الإستثمارية في الجزائر خلال نفس الفترة، وما تزال بعض تداعياتها لحد الآن.

الفرع الرابع: نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج الداخلي الخام

تسمح نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية من الناتج الداخلي الخام بمعرفة درجة تأثير هذا النوع من الإستثمارات في النمو الإقتصادي للدول المغاربية. وفي هذا السياق، فإنه رغم الإرتفاع في مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية، إلا أن مساهمها في معدلات الناتج الداخلي الخام بقيت ضعيفة وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (20): مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في الناتج الداخلي الخام للدول المغاربية للفترة 2004–2009. الوحدة: %.

البلد/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائـــــر	1.04	1.06	1.53	1.24	1.55	2.02
المغرب	2.14	7.65	3.73	3.73	2.80	1.47
تونس	2.27	2.70	10.65	4.54	6.76	4.2

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، 2010، ص 170.

تبين معطيات الجدول أن مؤشر نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام (IDE/PIB) في الدول المغاربية الثلاث خلال الفترة 2004–2009 ، بقي ضعيفا رغم ميله نحو الإرتفاع النسبي والمتباين، حيث لم يتجاوز في الجزائر نسبة 2.02%، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على ضعف إستقطاب الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا على ضعف مساهمتها في النمو الإقتصادي في الجزائر. ونفس الأمر يحدث بالنسبة لتونس والمغرب ولو بنسب مساهمة مرتفعة مقارنة بالجزائر، وفي هذا الشأن بلغت تونس أكبر نسبة مساهمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في ناتجها الداخلي الخام سنة 2006 حينما بلغت النسبة 10.65%، لكنها بعد ذلك عاودت هذه النسبة في الإنخفاض لتسجل مستويات لا تتجاوز 4%. ولعل أبرز دلالة لهذه الأرقام، تتمثل في محدودية تأثير الإستثمارات الأجنبية

المباشرة المتدفقة نحو الدول المغاربية على المؤشرات الكلية لإقتصاديات الدول المغاربية، بالرغم من أنها تعتبر محرك رئيسي للنمو الإقتصادي.

المبحث الثالث: دور الشراكة الإجتماعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية

لقد ركزت القمة الأورومتوسطية التي عقدت بمدينة برشلونة في 27 و28 نوفمبر 2005، بمناسبة الذكرى العاشرة لإنطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية، على ضرورة تفعيل الشراكة في مجال دعم الإصلاحات في الميادين التي تعنى بالتنمية الاجتماعية المستدامة بالمنطقة، وكذا على ضرورة الاهتمام بمسائل البيئة وحمايتها. وهذا ما تجسد في مختلف المبادرات وبرامج وخطط العمل التي أعدها لاحقا الإتحاد الأوروبي لفائدة الدول المغاربية في إطار إتفاقيات الشراكة المبرمة. وفي هذا المبحث سنحاول أن نبرز دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية والبيئة في الدول المغاربية.

المطلب الأول: دور الشراكة في الإستدامة الإجتماعية في الإقتصاديات المغاربية

إن دور الشراكة الأورومتوسطية في الاستدامة الإجتماعية في الاقتصاديات المغاربية يقاس من خلال قدرة وإمكانية مشروع وآليات الشراكة والتعاون في المساهمة في دعم التماسك الاجتماعي في البلدان المغاربية، من خلال التأثير الإيجابي في الحد من الفقر والمساهمة في التشغيل والحد من البطالة، الأمر الذي يسمح بتفعيل بلوغ البلدان المغاربية تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وكذا من خلال تعظيم الإستفادة من ظاهرة الهجرة وانتقال العمالة بين الطرفين.

الفرع الأول: مساهمة الشراكة في الحد من الفقر في الدول المغاربية

أولا: الفقر والتنمية البشرية في الدول المغاربية

يسمح مؤشر التنمية البشرية « IDH »، من خلال مكوناته الثلاثة الأساسية (الصحة، التعليم والدخل)، بمعرفة الوضعية الاجتماعية في مسار التنمية المستدامة لدولة ما، وفي هذا الصدد نستعرض الجدول الموالي والذي يبين التطور في دليل التنمية البشرية للدول المغاربية خلال الفترة 2000–2011.

جدول رقم (21): تطور دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000–2011.

المرتبة في سنة 2011	الدولة	2000	2005	2009	2010	2011	التغير في الترتيب 2005-2011	المتوسط السنوي لمعدل نمو الدليل 2000-2011
94	تونس	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698	+3	% 0.94
96	الجزائر	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698	+2	% 1.03
130	المغرب	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582	0	% 1.26

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية 2011، الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ص144

حسب معطيات الجدول أعلاه رقم (21)، فقد احتلت الدول المغاربية، حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011، مراتب متأخرة، وبصفة خاصة المغرب. وفي هذا الإطار، احتلت تونس المرتبة 94 عالميا، ورغم ذلك تم تصنيفها في مصاف الدول التي شهدت تنمية بشرية مرتفعة، في حين احتلت الجزائر والمغرب المراتب 96 و130 على التوالي، وتم تصنيفها في مصاف الدول التي حققت تنمية بشرية متوسطة. وتعتبر هذه المراتب متأخرة إذا ما تمت مقارنتها بترتيب دول الجوار والدول الشريكة من دول الإتحاد الأوروبي، إذ احتلت فرنسا، على سبيل المثال، المرتبة 14 عالميا بمؤشر تجاوز مستوى 0.8. في هذا السياق، فإن الجزائر وتونس حققتا تقريبا نفس المعدل العالمي والذي يبلغ 0.624[1]، في حين أن المغرب حققت مؤشرا ضعيفا دون المعدل العالمي. والملاحظ من خلال الجدول أيضا، هو التطور المستمر في مؤشرات التنمية البشرية المحققة خلال الفترة 2000–2011، ولو أنه يبقى ضعيفا جدا، حيث لم يتجاوز عتبة 1.3% للدول المغاربية. كما أن كل من الجزائر وتونس، خلال الفترة 2005–2011، تراجعتا بـــ 2 و3 مراتب سنويا، على التوالي، في حين شهدت المغرب نفس المستوى من الترتيب (المرتبة 130 عالميا). وفي نفس السياق دائما، يبين الجدول الموالي ترتيب الدول المغاربية حسب مؤشر التنمية البشرية وعناصره الأساسية لسنة 2011.

جدول رقم (22): ترتيب الدول المغاربية حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011.

الدولة	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة المتوقع بالسنوات	نصيب الفرد من الدخل $	الترتيب حسب نصيب الفرد
تونس	94	0.698	74.5	6.5	14.5	7281	96
الجزائر	96	0.698	73.4	7	13.6	7658	91
المغرب	130	0.582	72.2	4.4	10.3	4196	115

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص140.

[1] Plan bleu. Suivi de la stratégie méditerranéen de DD : principaux indicateurs, actualisation 2011 [en ligne]. Centre d'activités régionales, mai 2011, disponible sur : <www.planbleu.org> (consulté le 01/12/2011), P 7.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين لنا تسجيل تحسن في بعض عناصر مؤشر التنمية البشرية في البلدان المغاربية، على غرار مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والذي يقع في حدود 73 سنة بالنسبة للدول المغاربية مجتمعة. ويعتبر هذا المتوسط مقبول نسبيا وهو يعكس زيادة الإهتمام بالجانب البشري في مختلف السياسات التنموية المتبعة في البلدان المغاربية، نتيجة عائدات النمو الإقتصادي المحقق خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد أن هذه المؤشرات المسجلة بعيدة عن المؤشرات التي حققتها الدول الشريكة ودول الجوار، حيث تجاوز مؤشر متوسط العمر عند الولادة في كل من إسبانيا وفرنسا مستوى 81.5 سنة، أي بفارق يقارب 10 سنوات عن الدول المغاربية، وهذا ما يستدعي جهودا أكبر من طرف الدول المغاربية، وتفعيل أكثر للشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جوانب التنمية الإجتماعية والبشرية، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في البلدان المغاربية.

ثانيا: الأمن الغذائي المغاربي في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

بهدف تنقية الفضاء الأورومتوسطي بصفة عامة، والأورومغاربي بصفة خاصة، من كل أجواء الصراعات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، في سبيل إقامة منطقة للرخاء والإزدهار المشترك لشعوب دول المنطقة، فإن من أبرز التحديات التي تواجه التعاون والشراكة بين دول المنطقة، لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لإقتصادياتها تتمثل في تحدي الأمن الغذائي. ويعتبر الغذاء المسبب الرئيس لظاهرة الفقر في الدول المغاربية، إذ أن فاتورة الغذاء تمتص الجزء الأكبر من الدخل الفردي للمواطن المغاربي.

تتميز وضعية الأمن الغذائي في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي بإختلال كبير في التوازن. حيث أن الدول المغاربية تسجل عجزا مستمرا ومتصاعدا في الفجوة الغذائية الزراعية الأساسية كالحبوب والألبان واللحوم، وحسب التقرير العربي الموحد، الصادر سنة 2002، فإن الفجوة الغذائية في المواد الزراعية الغذائية للدول المغاربية بين سنتي 1990 و2000 ازدادت في الإرتفاع من 1386 مليون دولار إلى 4596 مليون دولار[1]، إضافة لضعف الإنتاج الزراعي المغاربي بسبب إعتماده بنسبة كبيرة على التساقطات المطرية بحوالي 90% من المساحة المستغلة[2]، كما تسيطر الزراعة التقليدية على النشاط الزراعي في الدول المغاربية، حيث أن حوالي 60% من المزارعين مسنين.

[1] حسن بهلول محمد بلقاسم. الأمن الغذائي ومستقبل التعاون الأوروبي المغاربي. المنتدى الدولي: المغرب 2030 في محيطه الأورومتوسطي وأفق الإتحاد من أجل المتوسط، 23–24 ماي 2008، سخيرات، المغرب، 2008، ص 3.

[2] Commission économique africaine. L'union du Maghreb arabe et développement durable. Atelier sur les cadres institutionnel et stratégique du DD en Afrique, 7/9 mars 2011, Addis abeba. Disponible sur : <www.maghrebarab.org>. (Consulté le 20/01/2012).

من جانب آخر، فإن دول الإتحاد الأوروبي تعيش وضعا مغايرا تماما للدول المغاربية في مجال الأمن الغذائي، حيث تسجل أغلبها فائضا غذائيا يوجه للتصدير. وهذا بسبب نجاعة مختلف السياسات المتبعة في هذا الإطار، على غرار السياسة الزراعية المشتركة « P.A.C » منذ سنة 2003، والتي تحظى بدعم سنوي من الإتحاد الأوروبي يصل لمبلغ 50 مليار أورو، أي بما يعادل 46% من مجموع نفقاته. ومن نتائج هذه السياسة التوسيع المستمر لاستصلاح الأراضي والتي بلغت في فرنسا وألمانيا عتبة 50%. كما ساهمت البحوث العلمية والتكنولوجية في تحقيق الفوائض المرتفعة في الإنتاج الزراعي، إذ بلغ على سبيل المثال إنتاج الإتحاد الأوروبي من الحبوب سنة 2006 مستوى 269 مليون طن، وهو ما جعل منه أكبر قطب زراعي في العالم[1]. وفي هذا الإطار، سعت الدول المغاربية من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، لكسب مساهمة الإتحاد الأوروبي بصفته أكبر قطب زراعي في العالم في تحسين وضع الأمن الغذائي في البلدان المغاربية. وهذا أساسا ما يمكن أن يتجسد بترقية الإنتاج الزراعي من خلال توجيه رؤوس الأموال الأوروبية نحو الإستثمار في القطاع الزراعي الغذائي للدول المغاربية، وكذا تبني سياسات مشتركة قائمة على الإستثمار، ومن شأنها نقل وتحويل التكنولوجيا في المجال الزراعي والغذائي للدول المغاربية.

ورغم وضع الإتحاد الأوروبي مسألة ترقية التعاون في مجال الأمن الغذائي في مختلف برامجه، إلا أن وضع الأمن الغذائي المغاربي ما يزال على حاله، وهذا ما يفسره الجدول الموالي لحجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الصناعات الغذائية في الدول المغاربية في سنتي 2007 و2008.

جدول رقم (23): حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصناعات الغذائية في الدول المغاربية للفترة 2007-2008.

البلد	حجم التدفقات (مليون أورو)	الحصة في التدفقات الإجمالية
الجزائر	176	% 6.6
المغرب	24	% 0.9
تونس	11	% 0.4

Source : RASTOIN JL et CHERIET F. sécurité alimentaire en méditerranée ; un enjeu géostratégique majeur [en ligne]. Les notes IPEMED Etudes et analyses, N°06, Janvier 2010, disponible sur : <www.ipemed.coop> (consulté le 08/01/2012), P16.

نلاحظ من خلال الجدول أن إستقطاب البلدان المغاربية للإستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الغذائية ضعيف جدا، إذ يكاد أن يكون منعدما في تونس والمغرب، حيث لم يتجاوز 0.4% و0.9% من

[1] حسن بهلول محمد بلقاسم. مرجع سابق، ص 5.

التدفقات الإستثمارية الإجمالية الداخلة (11 مليون أورو و24 مليون أورو على التوالي)، في حين أن الجزائر سجلت نسبة أكبر مقارنة بتونس والمغرب، ببلوغها 6.6% من التدفقات الاستثمارية الإجمالية الداخلة، ولكنها تبقى ضعيفة وليست في مستوى الأهداف التي تم تسطيرها. وعلى العموم فإن إستقطاب البلدان المغاربية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات الغذائية والزراعية يبقى ضعيفا جدا، خاصة إذا ما تمت مقارنته بحجم التدفقات نحو دولة جارة وشريكة كتركيا، والتي بلغت نسبة التدفقات فيها في مجال الصناعات الزراعية والغذائية، في نفس الفترة، مستوى 61% من التدفقات الاستثمارية الإجمالية الداخلة، أي ما يعادل 1.627 مليار أورو[1]. وهو الأمر الذي يفسر بوجود لا مساواة في توزيع هذه التدفقات. ومن خلال التدفقات الضعيفة لا يمكن للدول المغاربية أن تستفيد من التكنولوجيا الأوروبية في المجالات الزراعية والغذائية.

وبالنظر لفرص التعاون المتوفرة لمواجهة تحدي الأمن الغذائي، بفعل أن المساحة الجغرافية المستغلة زراعيا في البلدان المغاربية في حدود لا تتعدى في أغلب الأحيان 30% فقط. لابد على الدول المغاربية الشريكة المعنية أن تعمل على تفعيل وتجسيد هذه الفرص على أرض الواقع خدمة لشعوب المنطقة، ولتحقيق التنمية المستدامة في إقتصاديات دول المنطقة.

الفرع الثاني: مسألة الهجرة وحرية انتقال الأشخاص والعمالة في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

تمثل ظاهرة الهجرة أحد مظاهر العولمة، إذ تشير إحصائيات سنة 2009، إلى وجود أكثر من 214 مليون مهاجر في العالم، أي ما يمثل نسبة 3.1% من سكان العالم، في حين بلغت في نفس السنة، التحويلات النقدية المرتبطة بالهجرة مستوى 414 مليار دولار؛ 75% منها كانت وجهتها نحو الدول النامية[2]، وهذا ما يبرز أن هذه التحويلات تساهم بقدر كبير في رصيد الدول النامية من العملة الصعبة.

وتعد مسألة الهجرة وحرية انتقال الأشخاص والعمالة بين الدول المتوسطية، ومن خلالها المغاربية، ودول الإتحاد الأوروبي من أهم المسائل الرئيسية، في ظل الشراكة الأورومتوسطية، التي تسعى الدول المتوسطية والمغاربية من ورائها لتحقيق وتعظيم الفوائد في مجال التنمية الإجتماعية لإقتصادياتها. وفي هذا السياق، كانت هذه الدول تنظر لمسألة تفعيل ظاهرة الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي، في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، كحل فعال لمشاكل البطالة في ظل حاجة دول الإتحاد الأوروبي المستمرة للعمالة الأجنبية، بفعل إختلال التوازن في هرمها الديمغرافي وكذا من أجل مسايرة النسق المرتفع لنموها الإقتصادي الراهن.

[1] RASTOIN JL et CHERIET F. Op.cit., P19.
[2] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen 2010. Op.cit., P23.

أولا: واقع الهجرة في المنطقة الأوروبية المغاربية

ترى الدول المغاربية أن تفعيل وتأطير عملية الهجرة وحرية انتقال الأشخاص في المنطقة الأوروبية المغاربية، مسألة بالغة الأهمية، حيث يمكن لها أن تلعب دورا إيجابيا في إقتصادياتها، خصوصا في جانبي تحويلات العمال المهاجرين وكذا في جانب المساهمة في خفض مستويات البطالة. كما يمكن للهجرة أيضا أن تعود بفوائد كثيرة على الإقتصاديات المغاربية، من أبرزها المساهمة في تحويل ونقل التكنولوجيا والخبرات والمعارف الجديدة، من خلال رجوع المهاجرين إلى دولهم بمستوى تعليمي مرتفع وبخبرات ومعارف في مختلف المجالات. وفي هذا الصدد، يرى العديد من الخبراء أن تفعيل الشراكة في مجالات الهجرة وانتقال الأشخاص يمكن أن تكون فوائده أهم وأكبر من فوائد التحرير التجاري والرأسمالي من خلال آثارها الإيجابية على الرأسمال البشري. كما يرى هؤلاء أن هذا الملف يعتبر من أهم الملفات التي لم تعطى القدر الكافي من الأهمية في مختلف المفاوضات والمشاورات في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

وفي هذا الشأن، تشهد دول الإتحاد الأوروبي تحولات مهمة في هيكلها الديمغرافي، إذ تشير الأرقام إلى أن عدد المتقاعدين (فئة أكبر من 64 سنة) تتزايد بأربع مرات مقارنة مع حجم العمالة النشطة (فئة 15–64 سنة)، كما تشير أيضا، إلى أن العمالة النشطة ستفقد في الفترة 2000–2050 ما يقارب 66 مليون عامل. وعلى العكس من هذه الأرقام، فإن سوق العمل في دول الإتحاد الأوروبي يتبع منحى إيجابي، حيث تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن معدل التشغيل في دول الإتحاد الأوروبي بلغ سنة 2006 نسبة 64.4% مقابل نسبة 62.2% في سنة 2000، كما انخفض معدل البطالة سنة 2006 إلى مستوى 7.9%، لينخفض ثانية سنة 2008 حينما بلغ 6.7%[1]. وبناءا على هذه الحالة فدول الإتحاد الأوروبي تشهد نقص هام في العمالة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، بالخصوص على المدى القصير، وهذا ما يبرر لجوء غالبية هذه الدول، من أجل تغطية هذا النقص، لتبني سياسات للهجرة تعتمد بشكل كبير على عامل الإنتقائية. وفي هذا السياق، تشير بعض الأرقام إلى أن الإتحاد الأوروبي يعتبر مستورد كبير للعمالة الأجنبية وصل سنة 2006 مستوى 1.78 مليون مهاجر[2].

ومن جانب آخر، تخضع وجهة مهاجري الدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي أساسا للعاملين التاريخي والجغرافي، حيث بلغت حصة المهاجرين من الدول المغاربية نحو فرنسا وحدها، سنة 2009، نسبة 82% من إجمالي المهاجرين نحو دول الإتحاد الأوروبي[3]، وهنا يلعب عامل اللغة دورا

[1] BLANC Frédéric et GALAL Ahmed. Le défi de l'emploi dans les pays méditerranéens [en ligne]. FEMISE RESEARCH PROGRAMME, Recherche N° FEM3D-02, Novembre 2007, disponible sur :<www.femise.org> (consulté le 08/01/2012), P 9.
[2] Ibid., P10.
[3] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen 2010. Op.cit., P24.

هاما في تحقيق هذه النسبة. وعلى العموم فإن المهاجرين من الدول المغاربية منتشرين بالخصوص في أربع دول هي: فرنسا، إسبانيا، بلجيكا وهولندا. ويسعى المهاجرون من الدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي للتخفيف من ضغوط البطالة ومختلف المشاكل الإجتماعية التي يعيشونها في دولهم.

ثانيا: الأثر الإقتصادي للهجرة في الدول المغاربية

على الصعيد الإقتصادي، فبالإضافة إلى دورها الإيجابي في التخفيف من حدة البطالة والتخفيف من حدة الضغوط على سوق العمل وكذا في المساهمة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات، فقد سمحت الهجرة للدول المغاربية من الإستفادة من موارد مالية هامة جراء التحويلات المالية للمهاجرين، والتي تشكل مورد هام من موارد العملة الصعبة في هذه الدول. كما تمثل هذه التحويلات مصدر لدخل الأسر، والذي من شأنه تحسين الوضع الإقتصادي وإستهلاك العائلات في الدول الأصلية للمهاجرين. وفي هذا السياق، يبين الجدول الموالي تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين المنتمين للدول المغاربية في مختلف دول العالم نحو دولهم الأصلية خلال الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2009.

جدول رقم (24): التحويلات المالية للمهاجرين نحو الدول المغاربية للفترة 2004– 2009

الوحدة: (مليون دولار)

البلد/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	2460	2060	1610	2120	2202	2193
تونس	1431.6	1392.7	1510	1715.7	1870	1966
المغرب	4220.8	4589.5	5451.3	6730.4	6730.4	6264

Source: Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen 2010. Op.cit, P 23.

من خلال الجدول يتبن لنا أهمية القيم المالية للتحويلات المالية للمهاجرين المغاربيين نحو دولهم الأصلية، حيث أن هذه القيم تفوق قيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو هذه الدول خلال هذه الفترة، فهي تتجاوز، منذ سنة 2007، مستوى 10 مليار دولار سنويا للدول المغاربية المركزية مجتمعة. كما نلاحظ حسب القراءة الأفقية للجدول النمو المستمر للتحويلات خلال الفترة 2004–2009، خصوصا التحويلات نحو المغرب والتي ارتفعت من 4220.8 مليون دولار سنة 2004 إلى 6264 مليون دولار سنة 2009، في حين سجلت كل من تونس والجزائر نموا ضئيلا. أما حسب القراءة العمودية للجدول نجد أن التحويلات المتجهة نحو المغرب تفوق بنسبة كبيرة تلك التحويلات المتجهة نحو كل من تونس والجزائر، وهذا ما يفسر بإرتفاع عدد المهاجرين المغاربة مقارنة بتونس والجزائر، وكذا من خلال الصعوبات والشروط الصعبة التي تحيط بمسألة الهجرة نحو مختلف دول العالم وبالأخص نحو دول

الإتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائريين بصفة خاصة مقارنة بالتونسيين والمغاربة. وتشير الدراسات إلى أن نسبة 82% من هذه التحويلات المتدفقة نحو الدول المغاربية مصدرها دول الإتحاد الأوروبي[1]. ويمكن لهذه التحويلات أن تساهم إيجابا في خلق مناصب عمل في الدول المغاربية إذا تم استثمارها في مجالات إنتاجية، وبالأخص في قطاعي الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطية.

ثانيا: عوائق انتقال العمالة في المنطقة الأورومغاربية في ظل الشراكة

تشهد المنطقة الأورمغاربية خلل كبير في التعاون في مجال انتقال العمالة من الدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة، إذ رغم أن الوضعية الحالية لسوق العمل في كلا الطرفين تفرض ضرورة تبني سياسات مشتركة في هذا الإطار، إلا أن الواقع يبين نقص الإهتمام الأوروبي بهذا الملف مقارنة بمسائل التحرير التجاري على سبيل المثال. وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات[2]، إلى أن الدول المغاربية، وبفعل الضغوط الديمغرافية، أمامها رهان خلق 34 مليون منصب شغل في أفق 2030، وفي المقابل فإن دول الإتحاد الأوروبي تواجه خطر فقدان نحو 20 مليون عامل في أفق 2030، وبالتالي ترى الدراسة، أن جزء من الحل يكمن في إستقطاب دول الإتحاد الأوروبي للعمالة العاطلة في الدول المغاربية. ولعل ما يفسر هذه الوضعية هو وجود مجموعة من العوائق التي تحول دون تفعيل للشراكة والتعاون في مجال انتقال العمالة في المنطقة الأورومغاربية، أهمها تكمن في:

- عدم ملائمة مؤهلات العمالة المغاربية المرشحة للهجرة وتأقلمها مع متطلبات الإقتصاد الأوروبي ومؤسساته؛
- مسألة الصعوبة في الإندماج المجتمعي للمهاجرين القادمين من الدول المغاربية في المجتمع الأوروبي؛
- تزايد ضغوط النقابات الأوروبية بشأن لجوء الشركات الأوروبية لتوظيف العمالة الأجنبية بسبب إنخفاض أجورها مقارنة بالعمالة الأوروبية، وهو ما يشكل خطر بالنسبة لأجور العمال الأوروبيين؛
- ارتفاع نسب البطالة في بعض دول الإتحاد الأوروبي، حيث على سبيل المثال، في سنة 2009، وصل معدل البطالة في إسبانيا مستوى 18%، هذا الإرتفاع يبرر إلى حد ما سياسات الإتحاد الأوروبي المتشددة في مجال انتقال العمالة، من خلال تحويل إهتمامه نحو ضرورة حل مشاكل البطالة داخليا بالدرجة الأولى؛

[1] Ibid., P24.
[2] Ibid., P25.

- أثر توسع الإتحاد الأوروبي ليشمل دولا من أوروبا الشرقية، والتي تعاني أغلبها من مشاكل البطالة، وهو ما تجسد في تزايد إهتمام الإتحاد الأوروبي بإستقطاب العمالة من هذه الدول بفضل مبدأ القرب الجغرافي والتقارب في مجالات عدة أخرى؛
- ممارسة الإتحاد الأوروبي للهجرة الإنتقائية والتي تستهدف الكفاءات ذات المستويات التعليمية المرتفعة، مما يزيد من انتشار ظاهرة هجرة الأدمغة بالدول المغاربية، رغم التكاليف الباهظة لتكوين وتأطير هذه الكفاءات.

وفي هذا الإطار دائما، أكدت دراسة للبنك الدولي[1]، أن الإصلاحات الحالية التي تقوم بها الدول المغاربية في مجال التكوين، التعليم والإستثمار في الرأسمال البشري، ليست في مستوى متطلبات أسواق العمل في دول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن أرادت الدول المغاربية تعظيم فوائدها ومكاسبها من الهجرة وانتقال العمالة نحو دول الإتحاد الأوروبي، لابد أن تستثمر في تكوين الرأسمال البشري ودعم التعليم، وبالموازاة مع هذا تتبني سياسات تعمل على تشجيع المهاجرين للعودة إلى أوطانهم والمساهمة في نقل المعارف والخبرات التي اكتسبوها خدمة لإقتصاديات أوطانهم.

المطلب الثاني: دور الشراكة في الاستدامة البيئية في الاقتصاديات المغاربية

من أجل معرفة مدى مساهمة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في تحسين الأوضاع البيئية، وبالتالي دعم التنمية البيئية المستدامة في الدول المغاربية، نستعرض في هذا المطلب، أولا الوضعية الحالية للإستدامة البيئية في الدول المغاربية من خلال عرض أهم المؤشرات الدالة على مستوى الإستدامة البيئية في الدول المغاربية، ثم نستعرض أهم برامج التعاون المنفذة في الدول المغاربية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في إقتصادياتها.

الفرع الأول: مؤشرات الاستدامة البيئية في الدول المغاربية

إن من أهم مؤشرات قياس الإستدامة البيئية، مؤشر البصمة الإيكولوجية[2]، والتي تعبر عن "مساحة الأرض والبحر المنتجة بيولوجيا والتي يحتاج إليها بلد معين لإنتاج الموارد التي يستهلكها وتصريف النفايات التي يخلفها، وكذا لمعرفة حجم الضغوط البشرية على الأنظمة الحيوية". وتستخدم كأداة لقياس مستوى إستهلاك الموارد المتوفرة والمرتبطة بالأنشطة البشرية، وتسمح كذلك بحساب العجز أو الإحتياط الإيكولوجي لمنطقة ما. ويكون بلد ما في وضعية جيدة تجاه متطلبات التنمية المستدامة إذا كان هذا المؤشر أقل من 1.8 هكتار/للفرد[3]. ويبين الجدول الموالي أهم مؤشرات الإستدامة البيئية في الدول

[1] Ibid., P26.

[2] تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 161.

[3] Etude du plan bleu. Le développement durable un enjeu pour la méditerranée [en ligne]. Journée du chantier méditerranée, Aix-en-Provence, 3-5 novembre 2008, disponible sur : <www.planbleu.org> (consulté le 08/01/2012).

المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD ».

جدول رقم (25): مؤشرات الاستدامة البيئية في الدول المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.

	المقاييس المركبة للاستدامة		الحصة من مجموع إمدادات الطاقة 2007		التلوث			نضوب الموارد الطبيعية/ نسبة للناتج 2009	مساحة الغابات 2008
	البصمة الإيكولوجية 2007	دليل الأداء البيئي 2010	الوقود الأحفوري	المصادر المتجددة	نصيب الفرد إنبعاثات CO2 2008	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري 2005	التلوث الحضري 2008		
تونـــس	1,9	60,6	86,3%	13,7%	2,5 طن	1,0 طن	26 مكغ/م3	4,6%	6,3%
الجزائـــر	1,6	67,4	99,8%	0,2%	3,2 طن	1,8 طن	69 مكغ/م3	16,9%	0,6%
المغـــرب	1,2	65,6	93,6%	3,9%	1,5 طن	0,5 طن	27 مكغ/م3	1,4%	11,5%

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص 159–160.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن مؤشر البصمة الإيكولوجية لسنة 2007، في تونس قد حقق مستوى ضعيف نسبيا إذ وصل لـــ 1.9 هكتار/للفرد، وهو ما يشكل عجزا إيكولوجيا قدره 0.1 هكتار/للفرد مقارنة بالحالة المثالية التي لابد أن لا تتجاوز 1.8 هكتار/للفرد. في حين حققت الجزائر والمغرب مؤشرات جيدة 1.6 و1.2 هكتار/للفرد على التوالي. ولكن هذا المؤشر يفسره الخبراء بشساعة مساحة الصحراء في الجزائر والمغرب وليس بمستوى الأداء البيئي ونجاعة السياسات المتخذة في هذا المجال. ومن جانب آخر، فإن الدول المغاربية لا زالت تعتمد في إمداداتها من الطاقة أساسا على الوقود الأحفوري، بنسبة 99.8% في الجزائر، و93.% بالمغرب، وبشكل أقل نسبيا في تونس بنسبة 86.3%. وهذا ما يدل على عدم نجاعة السياسات المعتمدة على تطوير وتعزيز الإعتماد على الطاقات المتجددة في المغرب وخاصة في الجزائر؛ التي تكاد فيها نسبة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة تنعدم حيث لم تتجاوز نسبة 0.2% من إمداداتها الطاقوية. أما بالنسبة لتونس فقد حققت نسبة جيدة ومحفزة على الإعتماد على الطاقات المتجددة ببلوغها نسبة 13.7% من إمداداتها الطاقوية الإجمالية، الأمر الذي يؤكد الإتجاه نحو تطوير هذا القطاع من قبل الحكومة التونسية. ومن جانب آخر، فإن الجدول يظهر إرتفاع إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، حيث وصل سنة 2008 مستوى 3.2 طن للفرد ثم إرتفع سنة 2010 ليصل 4 طن، وهذا ما يفسر ضعف التحكم في هذه الإنبعاثات. كما بلغت الإنبعاثات في كل من المغرب وتونس مستويات مرتفعة وصلت لـــ 2.5 و1.5 طن/الفرد على التوالي.

وفي هذا السياق، نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن المساحة المخصصة للغابات في الدول المغاربية ضئيلة جدا، حيث لم تتجاوز في الجزائر نسبة 1% من المساحة الإجمالية، وهي نسبة غير كافية وضعيفة مقارنة بتونس والمغرب واللتان وصلت فيهما النسبة إلى 6.3% و11.5% على التوالي. وتدل هذه النسب المتدنية على أن عملية التشجير لا تحظى بالإهتمام الواجب من قبل السلطات الحكومية بهذه البلدان، وهذا رغم الأهمية الكبيرة لهذه العملية، حيث تلعب دورا كبيرا في الحفاظ وإدارة العديد من

الممتلكات العالمية المشتركة كالتنوع الحيوي، مكافحة التصحر، إستغلال الموارد المائية، بالإضافة إلى مساهمتها في توفير العديد من الخدمات البيئية الأساسية لدعم التنمية المستدامة في إقتصاديات الدول، كدعم السياحة المستدامة على سبيل المثال.

وفي هذا الإطار، أكد تقرير للبنك العالمي في سنة 2004 بأن نفقات الدول المغاربية السنوية للحد من تدهور البيئة المرتبطة بتلوث المياه، الأراضي والمناطق الساحلية وانتشار النفايات مرتفعة، حيث بلغت نسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، و3.7% في كل من المغرب والجزائر[1]، وهذا ما يشكل بالنسبة للجزائر نسبة أكبر من حصة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ناتجها الداخلي الخام. ويتأكد لنا من خلال هذه المعطيات ضعف المؤشرات البيئية المسجلة من قبل الدول المغاربية، وبالتالي فهذه الدول تقف أمام تحدي مضاعفة جهودها في مجال الإهتمام بالبيئة وقضاياها من أجل دعم عملية تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن للشراكة الأورومتوسطية أن تكون أداة فعالة لمعالجة الإهتمامات البيئية على المستوى الجهوي، وأن تلعب دورا مهما في رفع الأداء البيئي للدول المغاربية والمنطقة الأورومغاربية بشكل عام، من خلال وضع برامج تفعل وتعزز التعاون البيئي.

الفرع الثاني: البرامج الجهوية في إطار التعاون البيئي الأورومغاربي

بسبب تزايد وتنامي الضغوطات على البيئة في الفضاء الأورومتوسطي، والتي تنتمي له الدول المغاربية، ومن أجل ضمان بيئة ملائمة وجيدة في إطار الحماية والإدارة السليمة لها، التزم الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة بمضاعفة الجهود من أجل حماية البيئة في المنطقة والسعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الشريكة.

وفي هذا السياق أوضحت المفوضية الأوروبية في بيانها[2] بتاريخ 12 أفريل 2005، بمناسبة الذكرى العاشرة لانطلاق مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، ضرورة التأكيد على المبادئ التي تحكم التعاون الأورومتوسطي وتدعيمها بعدد من المبادرات المستقبلية في ظل الرهانات الجديدة التي تواجهها دول واقتصاديات المنطقة. ولعل أولى هذه المبادرات تلك التي تمس مجال التعاون البيئي وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان الشريكة من خلال التقارب مع المعايير والقواعد البيئية المطبقة في الإتحاد الأوروبي، وكذا الرفع من قدرة الإدارات المعنية بإدارة قطاع البيئة للتنفيذ الفعال للسياسات البيئية في البلدان الشريكة. كما أكدت المفوضية على ضرورة رفع عدد من التحديات في إطار تحقيق الأهداف المسطرة، وتتمثل أهم التحديات المتفق عليها في[3]:

- تقوية الإدارات البيئية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، لتلعب دورا بناءا في تطوير وتنفيذ سياسة بيئية فعالة في المنطقة؛

[1] Les Etudes IPEMED. Construire la méditerranée. Méditerranée 2030; panorama et enjeux géopolitiques, humaines et économiques [en ligne], 2010. Disponible sur :<www.ipemed.coop> (consulté le 20/01/2012), P 188.
[2] Le site officiel de la commission européenne : <www.europa.eu.int/comm/dgs/environment/index_en.htm> (Consulté le 20/01/2012).
[3] Ibid.

- ضمان التنفيذ الكامل لالتزامات البلدان المتشاركة بموجب اتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، وكذا تنفيذ الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة؛
- ضمان دمج الاهتمامات البيئية في السياسات القطاعية الأخرى داخل البلدان المتشاركة وفي مختلف المبادرات الإقليمية؛
- ضمان مستوى ملائم من التمويل للبيئة في الفضاء الأورومتوسطي، بما في ذلك التنسيق الأفضل للحصول على المساعدات الدولية في هذا المجال.

كما نص البيان على طرح مبادرة مهمة لتحسين نوعية الحياة للمواطن العادي من خلال مشروع إزالة تلوث البحر المتوسط مع حلول سنة 2020، وهذا من خلال التعامل الجيد مع جميع مصادر التلوث الكبرى بما في ذلك الإنبعاثات الصناعية، والنفايات ومياه الصرف. مما من شأنه أن يساهم في تطوير السياحة في المنطقة، ويساهم في الحد من تدهور مخزون مصائد الأسماك المحلية وكذلك في توفير مياه الشرب الآمنة لسكان دول المنطقة.

والأمر الذي يميز التعاون في المجالات البيئية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، هو أن أغلب المشاريع والبرامج المنجزة والمعدة في هذا الإطار لها صبغة جهوية، باعتبار أن المشكلات البيئية عابرة للحدود وتتعداها، وفي هذا الصدد، قام الإتحاد الأوروبي في إطار تعزيز الشراكة مع الدول المغاربية والمتوسطية، بتمويل العديد من برامج التعاون البيئي على المستوى الجهوي وحتى الثنائي. وهذا ما تجسد أساسا من خلال إعلان برشلونة سنة 2005، بمناسبة الذكرى العاشرة لإطلاق عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، والذي تبنى مسألة ضرورة العمل على تنفيذ الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة « SMDD »، وكذا إعداد خارطة طريق لإزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط في أفق سنة 2020؛ والتي تمت الموافقة عليها في القاهرة في 20 نوفمبر 2006 من طرف وزراء البيئة الأورومتوسطيين[1]. ونعرض فيما يلي أهم المشاريع التي استفادت منها الدول المغاربية في إطار التعاون الجهوي الأورومتوسطي في المجالات البيئية:

أولا: اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط

تعتبر الاتفاقية معاهدة إطارية إقليمية تم توقيعها من طرف 20 دولة من دول البحر المتوسط الساحلية، ومن بينها الدول المغاربية، والمفوضية الأوروبية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2]، وتهدف الاتفاقية إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، كما تتعهد الأطراف الموقعة باتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة حماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية لمنطقة البحر المتوسط، مع الاحترام اللازم لمبادئ مثل مسبب التلوث يدفع والإحتياط، واستخدام آليات تشمل تقييم

[1] Le site officiel de la commission européenne : <www.europa.eu.int/comm/dgs/environment> (consulté le 22/01/2012).

[2] Commission européenne. IEVP document de stratégie régionale. Programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat Euro-méditerranéen [en ligne]. 2007. Disponible sur :< www.europa.eu > (consulté 01/02/2012), P 39.

الأثر البيئي، والتعاون بين البلدان المتجاورة والإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وتغطي الإتفاقية مواضيع عدة مثل مصادر التلوث من اليابسة، التنوع البيولوجي والحالات الطارئة البحرية. ويتم تنفذ الاتفاقية من خلال خطة عمل البحر المتوسط « M.A.P »، ومقرها في العاصمة اليونانية أثينا.

ثانيا: البرنامج الأورومتوسطي للأمن في النقل البحري

يمثل هذا البرنامج الطبعة الثانية من البرنامج الأورومتوسطي للأمن والسلامة البحرية والوقاية من التلوث بالسفن « SAFEMED »، وهذا البرنامج يموله الإتحاد الأوروبي من خلال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بميزانية قدرها 5.5 مليون أورو للفترة 2009–2011، وتستفيد منه الدول المتوسطية والدول المغاربية[1]. ويهدف المشروع لترقية التعاون الثنائي والجهوي حول مسائل الأمن والسلامة البحرية في المتوسط، وكذا الوقاية من خطر التلوث الذي تسببه السفن وآليات النقل البحري في المتوسط. وهذا من خلال تقديم المساعدة التقنية في هذه المجالات.

بالإضافة لبرامج التعاون هذه، يبين الجدول الموالي أهم المشاريع والبرامج التي أطلقتها الأطراف المشاركة في إطار التعاون الجهوي المشترك.

جدول رقم (26): أهم المشاريع البيئية الموجهة للدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الرقم	عنوان المشروع	الوصف	البلدان المعنية	التكلفة	مدة التنفيذ
1	تطوير المناطق المحمية البحرية الساحلية	تقوية المحافظة على هذه المناطق والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي المتوسطي البحري والساحلي	الدول المغاربية، إسرائيل، قبرص، مالطا	2.19 مليون€	36 شهر إبتداء من 2002/01/02
2	برنامج الضخ الضوئي للمياه	نظم ضخ وتنقية المياه المشغلة بالطاقة المنتجة بالخلايا الضوئية	الدول المغاربية، فرنسا وإسبانيا	2.93 مليون€	55 شهرا إبتداء من 2002/03/09
3	مكافحة التصحر في البلدان المغاربية	تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	الدول المغاربية	2.54 مليون€	48 شهرا إبتداء من 2002/01/04
4	إدارة النفايات الصلبة في بلدان المشرق والمغرب	ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات	الدول المغاربية ودول المشرق الشريكة	6 مليون€	48 شهرا إبتداء من 2002/01/03

المصدر: المفوضية الأوروبية، البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط (على الخط)؛ عشر سنوات من التعاون 1995–2005، ص14. متاح على الرابط: <www.europa.eu.int/comm/dgs/environment> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/22).

وفي الأخير، فإن هذه البرامج، وبالرغم من ضعف الأغلفة المالية المخصصة لها والتي تبدو غير كافية لمعالجة التحديات البيئية الحالية الهامة في المنطقة، إلا أنها تجسد الإطار اللازم للتعاون البيئي على

[1] الموقع الرسمي للبرنامج الأورومتوسطي للأمن في النقل البحري: <www.safemed-project.org> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/22).

المستوى الإقليمي الأوروبي المغاربي والمتوسطي، فهي تهدف أساسا إلى توجيه الاستثمارات في المنطقة لبعض المجالات البيئية ذات الأولوية مثل : إدارة مياه الصرف، إدارة المنطقة الساحلية، التنوع الحيوي وتراجعه في بعض المناطق. كما تجسد هذه البرامج إيلاء الإتحاد الأوروبي عناية خاصة بالإهتمامات والمتطلبات البيئية في المنطقة الأورومتوسطية والأورومغاربية.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الطموحات التي كانت تحملها إتفاقيات الشراكة المبرمة بين الدول المغاربية والإتحاد الأوروبي، والتي مست مختلف أبعاد وجوانب التنمية المستدامة، إلا أنه من خلال التحليل الذي قمنا به، توصلنا، إلى تقريبا نفس النتائج التي أكدتها التقارير المختلفة لحصيلة الشراكة الأورومتوسطية، إذ في هذا الإطار، يتأكد لنا إستمرار سيطرة الجوانب الإقتصادية والتجارية بالدرجة الأولى مشروع الشراكة على حساب الجوانب الأخرى من المشروع.

وفي هذا الإطار، وفي مجال الإستدامة الإقتصادية، تميزت الشراكة الأورومغاربية لحد الآن، بمساهمتها في رفع تبعية الدول المغاربية للأسواق الأوروبية، وهذا ما تجسد في الإرتفاع المتنامي للواردات المغاربية من دول الإتحاد الأوروبي بفعل عملية التفكيك الجمركي، والتي أثرت بدورها سلبا على حصيلة إيرادات الجباية الجمركية للدول المغاربية، كما إستمرت قيمة العجز في الموازين التجارية، في إطار المبادلات مع دول الإتحاد الأوروبي لكل من تونس والمغرب في الإرتفاع. وسجلت الجزائر تباينا في تطور الفائض في ميزانها التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي، ولو أن ما يميز هذا الفائض أنه غير مستدام على إعتبار أن معظمه تشكله صادرات المحروقات بدرجة كبيرة. ولاحظنا من خلال التحليل كذلك، أن الشراكة لم تساهم إطلاقا في رفع مستويات تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة الأوروبية منها، نحو الدول المغاربية، وبقيت نسبة التدفق، في ظل الشراكة، تقريبا في نفس المستويات التي كانت من قبل دخول إتنفاقيات الشراكة حيز التنفيذ.

أما في مجال الإستدامة البيئية والإجتماعية، فمساهمة الشراكة كانت محتشمة جدا، وهو ما تدل عليه مختلف المؤشرات المبينة في هذا الإطار. ورغم تمويل الإتحاد الأوروبي ووضعه لعدة برامج شراكة في المجالات البيئية والإجتماعية، إلا أن هذه البرامج غير كافية، كما أن ميزانياتها ضئيلة.

الفصل الرابع

دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

أمام حتمية الإندماج في الإقتصاد العالمي وتماشيا مع مقتضيات العولمة، تبنت الجزائر سياسة إنفتاحية كبيرة من خلال تسريع عجلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار تعزيز دعائم اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، استجابت الجزائر لمشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي المعلن عنه في برشلونة سنة 1995، وهذا لرغبتها القوية في إمكانية إقامة شراكة إستراتيجية متوازنة تسمح باقتناصها لفرص حقيقية للاندماج في فضاء الاقتصاد الأورومتوسطي ومن ثمة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتسمح أيضا بالمساهمة في تحويل جذري للاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي مبني على عائدات ثروة غير متجددة يرهن حقوق الأجيال اللاحقة من استغلال هذه الثروة إلى اقتصاد حقيقي مبني على خلق ثروة تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في العيش بكرامة وسلام وتحقيق تنمية مستدامة شاملة. وفي هذا السياق، تأمل الجزائر في إمكانية المساهمة الفعالة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي في دعم مسارها ومسعاها لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري.

سنستعرض في هذا الفصل تقييم دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال المباحث التالية:

1. علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورمتوسطية؛
2. دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري؛
3. مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية والبيئية في الجزائر.

المبحث الأول: علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية

سنتناول من خلال هذا المبحث الجانب المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

يعتبر إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، الذي تمخض عن إعلان برشلونة سنة 1995، والذي شهد تأسيس ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية، أحدث نسخة لإتفاقيات التعاون والشراكة بين الطرفين، ويمتد لمدة غير محددة. وفي هذا الإطار، كانت الجزائر تنظر للشراكة كركيزة هامة لنجاح إستراتيجية إنفتاح إقتصادها وإندماجه في الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال ترسيخ إندماجه في محيطه المباشر"الفضاء الأورومتوسطي"، بتعزيز الروابط مع أحد أهم محركات الإقتصاد العالمي. في هذا السياق، تندرج مسألة تحقيق الهدف الرئيسي للإتفاق والمتمثل في دعم مسار النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وكذا البيئية في الجزائر، والإرتقاء بالجزائر لتصبح محطة تصدير متميزة ووجهة رئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة المغاربية والمتوسطية.

الفرع الأول: عموميات حول الشراكة الأوروبية الجزائرية

أولا: تاريخ الشراكة الأوروبية الجزائرية

لقد بدأت العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية بشكل رسمي بعد حصول الجزائر على إستقلالها مباشرة، إذ سعت المجموعة الأوروبية إلى إبقاء تبعية الجزائر لها إقتصاديا وتجاريا بالدرجة الأولى، وفي هذا السياق، منحت المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية الجزائرية تسهيلات وتفضيلات عدة لدخول السوق الأوروبية، وبالخصوص منتجات الخمور. ويمثل عقد التعاون الذي تم توقيعة في أفريل 1976، ودخل حيز التنفيذ بعد سنتين من ذلك التاريخ، أول إتفاق رسمي يجمع الطرفين، وهذا في إطار المبادرات الأوروبية تجاه دول جوارها من دول جنوب وشرق المتوسط، والتي من بينها الجزائر. ولتنفيذ هذا الإتفاق تم وضع أربع بروتوكولات مالية[1] بميزانية وصلت لمبلغ 949 مليون وحدة أوروبية، لمدة عشرين سنة (من سنة 1976 إلى سنة 1996)، وزعت على أربع مراحل أساسية. وتمس هذه البروتوكولات أهم قطاعات الإقتصاد الجزائري متمثلة في: التنمية الريفية وحماية البيئة، الهياكل القاعدية، إدارة الموارد المالية ودعم برامج التصحيح الهيكلي.

[1] Commission européenne. Union européen-Algérie 1979-2009 ; 30 ans de coopération [en ligne], 2010, disponible sur :<www.europa.eu.int/comm/dgs/environment/index_en.htm> (Consulté le 20/01/2012), P 5.

ومع بداية سنوات التسعينات وبدعوى تسريع عجلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار تعزيز دعائم اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تزامنا مع قرب نهاية الفترة المخصصة لآخر بروتوكول مالي من إتفاق التعاون لسنة 1976، بادرت المجموعة الأوروبية إلى عرض إتفاقيات بديلة على بلدان جنوب وشرق المتوسط، ومن بينها الجزائر، سميت بإتفاقيات الشراكة، وذلك خلال مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995. ومنذ هذا التاريخ، دخلت الجزائر في مفاوضات مع الجانب الأوروبي، إلا أنه في سنة 1996 ظهرت العديد من نقاط الاختلاف بين الجانبين أهمها إصرار الجانب الجزائري على تأجيل مسألة التفكيك الجمركي، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال في المراحل الأولى لتأهيله، وتمت معاودة المفاوضات سنة 1997 ، ثم تمت العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات في سنة 2001. وفي هذا الصدد، تعتبر الجزائر آخر دولة مغاربية أمضت على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، وذلك بعد خوضها لسبعة عشر (17) جولة تفاوضية، متأخرة بأكثر من ست (06) سنوات من طرح مشروع الشراكة خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995[1]. ولقد دخل إتفاق الشراكة حيز التنفيذ بدءا من الفاتح سبتمبر 2005. ويحدد الإتفاق بصفة رسمية إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ويضم المحاور الكبرى لمجالات التعاون والشراكة بينهما. كما يعمل الإتفاق بالدرجة الأولى على التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر بين الطرفين، في السلع الصناعية والخدمات، عبر وضع جدول زمني لعملية التفكيك الجمركي تمتد لإثني عشر سنة من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ.

ثانيا: الإطار المؤسساتي لإتفاق الشراكة

لقد وضع الطرفان، حسب نص الإتفاق، مختلف الهياكل والمصالح الإدارية التي أوكلت لها فيما بعد مسؤولية تنفيذ ومتابعة الإتفاق. والتي تتمثل أهمها في ما يلي[2]:

1 -مجلس الشراكة

يمثل مجلس الشراكة أعلى هيئة تسهر على إدارة تنفيذ الإتفاق، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، على مستوى وزراء الشؤون الخارجية، كما تكمن مهمته أساسا في معالجة مختلف المشاكل التي تعترض وتمس جوانب سير تنفيذ الإتفاق، وكذا إدارة العلاقات الأوروبية الجزائرية، بالإضافة لمعالجة ودراسة مختلف المسائل ذات الإهتمام المشترك. ويقوم رئيس المجلس بضبط جدول الأعمال بناءا على مختلف الطلبات التي تتقدم بها الأطراف الشريكة، ويختتم المجلس أعماله بمحضر إجتماع يحوي أهم التوصيات

[1] Ibid., P6.
[2] Commission européenne. Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association Algérie- UE [en ligne], 3 novembre 2009, disponible sur :<www.europa.eu.int/comm/dgs/environment/index_en.htm> (Consulté le 20/01/2012), P24.

والقرارات التي يتفق حولها الطرفان. ولحد الآن، إجتمع المجلس في ست (06) دورات، آخرها كانت في جوان 2011، بلوكسمبورغ.

2 -لجنة الشراكة

بالنسبة للجنة الشراكة، فهي هيئة تضم عدد من الموظفين السامين المنتمين للطرفين الأوروبي والجزائري، تسهر على إدارة شؤون إتفاق الشراكة وفق مهام محددة وموكلة من قبل مجلس الشراكة، كما تعمل هذه اللجنة على تحضير إجتماعات مجلس الشراكة، بالإضافة لتحضير مختلف مشاريع الإقتراحات والقرارات التي تمس العلاقات الثنائية في إطار إتفاق الشراكة وعرضها على المجلس للدراسة والمصادقة. ولقد وضعت اللجنة، سنة 2009، ما يسمى بخارطة طريق تنفيذ إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الاوروبي، حددت فيه مختلف الأولويات والأنشطة ذات المصلحة المتبادلة، والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على مسيرة تنفيذ الإتفاق. وتم الإستناد على خارطة الطريق هذه في إعداد برنامج الشراكة للفترة 2011-2013.

3 -اللجنة الفنية للتقييم والمتابعة

أسست هذه اللجنة، بموجب قرار صدر في 04 مارس 2009، وهي لجنة تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وتقع تحت سلطة وزير التجارة، كما أن مهمتها الأساسية تتمثل في جمع ومعالجة مختلف الشكاوي التي يتقدم بها القطاع الخاص في الجزائر.

4 -اللجان الفرعية القطاعية وفرق العمل

تم إقرار إنشاء هذه اللجان على هامش الإجتماع الثالث لمجلس الشراكة في سنة 2007، وتتكون من ثمانية لجان مختصة، تشمل أغلب وأهم قطاعات الشراكة، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية لتعميق الشراكة وتعزيزها. أما بالنسبة لفرق العمل، فهي فرق تشكل لتحضير مختلف مهام وأنشطة اللجان الفرعية القطاعية.

الفرع الثاني: محاور الشراكة الأوروبية الجزائرية

اشتمل إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، حسب ما جاء في مادته الأولى، على أغلب المحاور التي جاءت في إعلان برشلونة سنة 1995، ونوجز في ما يلي أهم ما تناولته هذه المحاور، مع الإشارة إلى أن هذا الإتفاق لم يشر بشكل واضح وجلي إلى مسألة التعاون في الجوانب البيئية.

أولا: المحور الإقتصادي

تم الإتفاق على ضرورة تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية وتوازنها بين الطرفين، قصد المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، وحفز النمو الإقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي، وهذا من خلال العمل على تنمية وتطوير المبادلات تمهيدا لإقامة منطقة للتبادل الحر في آفاق سنة 2017؛ التاريخ المحدد لإستكمال عملية التفكيك الجمركي. وفي هذا الإطار، يقتصر مبدأ تحرير المبادلات، على رفع القيود الجمركية وغير الجمركية على المنتجات الصناعية (بإستثناء المنتجات النسيجية) والخدمات[1]. في حين أن المنتجات الزراعية غير معنية تماما بالإتفاق، إذ تم التمسك بإستمرار العمل بالإتفاق التفضيلي المبرم في أفريل 1976، والذي ينص على أن التحرير يتم منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة للطرفين[2]. وفي هذا الصدد، تم وضع جدول زمني خاص للتفكيك الجمركي، بالنسبة صادرات الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر من المنتجات الصناعية حسب طبيعتها. في المقابل أيضا، تستفيد المنتجات الجزائرية من الدخول لأسواق دول الإتحاد الأوروبي، معفية من التعريفات الجمركية والقيود الكمية بصفة مماثلة.

ولقد إلتزم الإتحاد الأوروبي كذلك، بدعم وتطوير الإقتصاد الجزائري، من خلال دعم عملية التحول الإقتصادي وكذا تنمية القطاع الخاص. كما لم يغفل الإتفاق مسألة ضرورة تحقيق التكامل الإقتصادي المغاربي وتشجيع المبادلات المغاربية البينية.

ثانيا: المحور السياسي والأمني

تم الإتفاق على إقامة إطار ملائم للتفاهم والتشاور السياسي بين الطرفين الأوروبي والجزائري، وهذا من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة، وتم في هذا الصدد، الإتفاق على تمكين الطرفين من حرية إختيار نظمهما السياسية في ظل سيادة القانون وقيم الديمقراطية والإحترام التام لحقوق الإنسان، بالإضافة لتعزيز علاقتهما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع التسلح في المنطقة.

ثالثا: المحور الثقافي والإجتماعي

شمل الإتفاق كذلك، مسألة تعزيز وتعميق العلاقات الجزائرية الأوروبية في المجالات الثقافية والإجتماعية، من خلال تحسين وتطوير التفاهم بين الثقافات والحضارات المختلفة للطرفين، وكذلك إنتهاج مبدأ الحوار بين الثقافات، بالإعتماد على مختلف الوسائل كالصحافة والإعلام، والحرص على تنظيم

[1] KHELADI Mokhtar. Partenariat Algérie-union européen et mise à niveau des entreprises algériennes. Colloque international « monde arabe » sur le thème : le partenariat euro-méditerranéen ; construction régionale ou dilution dans la mondialisation, 26-27 MAI 2006, Turquie : université Galatasaray, Istanbul, 2006, P 5.
[2] Loc. cit.

مختلف التظاهرات الثقافية المشتركة. وكذلك يتضمن هذا المحور إلتزام الطرفين بنبذ كل أنواع التمييز، وبصفة خاصة، ما يتعلق بالعمال وشروط العمل، والحصول على المكافآت والضمان الإجتماعي.

الفرع الثالث: آليات تنفيذ إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

تتمثل الآليات المالية لتنفيذ إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية في مختلف مجالات ومحاور الإتفاق، أساسا في آليتين رئيسيتين، تتمثل الآلية المالية الأولى في برنامج ميدا بنسختيه الأولى والثانية، فيما تتمثل الآلية المالية الثانية في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وكذا قروض البنك الأوروبي للإستثمار.

أولا: برنامج صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية ميدا 1و2 « MEDA 1 et 2 »

في إطار ضرورة عمل مختلف الدول المتوسطية الشريكة، ومن بينها الجزائر، على تأهيل اقتصادياتها في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية وكذا من أجل الإستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها لها المشروع، قام الإتحاد الأوروبي بوضع آلية مالية لدعم تنفيذ إتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل دولة شريكة، هذه الآلية تتمثل في ما يسمى ببرنامج ميدا، والذي ينص على المرافقة المالية والتقنية لإصلاح البنى القاعدية الإقتصادية والإجتماعية للدول المتوسطية الشريكة، ومن بينها الجزائر، وهو موجه للحكومات، السلطات الجهوية والمحلية، وكذا لمختلف منظمات المجتمع المدني. ويعتبر البرنامج الآلية المالية الرئيسية لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، وللبرنامج بعدين أساسيين، البعد الثنائي؛ وتمول فيه المشاريع من خلال البرنامج الإرشادي الوطني « PIN » ، وكذا البعد الجهوي؛ وتمول فيه المشاريع من خلال البرامج الإرشادية الجهوية « PIR »[1]. للإشارة فإن البرامج الإرشادية تغطي فترة ثلاث سنوات، ويتم من خلالها تحديد مختلف المجالات ذات الأولوية التي تستفيد من الدعم المالي في إطار برنامج ميدا. وتتمثل الأولويات بالنسبة للبرنامج في دعم جهود تحقيق التبادل الحر، وكذا دعم جهود تخفيف تكاليف الانتقال الاقتصادي عبر إجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية. كما أن الإتحاد الأوروبي هو من يحدد أغلفة مالية توجيهية حسب كل دولة وذلك بناءا على معايير الناتج الداخلي الإجمالي لكل فرد، عدد السكان وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛ وكذا تقدير الحاجيات خلال مرحلة الانتقال نحو منطقة التبادل الحر؛ ثم مضمون البرامج المتفق عليها مع كل دولة مستفيدة على حدة؛ وأخيرا تقدير قدرة امتصاص التمويلات الموضوعة رهن إشارة كل دولة من طرف الإتحاد الأوروبي.

[1] Institut Européen de Recherche sur la Coopération Méditerranéenne et Euro-Arabe. Programme MEDA [en ligne]. Disponible sur : <www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-méditerranéenne/programme-meda> (Consulté le 12/01/2012).

وفي هذا السياق، فقد إستفادت الجزائر من تمويل البرنامج، بنسختيه الأولى للفترة 1995–1999، والثانية للفترة 2000–2006، ويبين الجدول الموالي التعهدات والمدفوعات المالية التي إستفادت منها الجزائر في إطار برنامج ميدا بنسختيه الأولى والثاني.

جدول رقم (27): التعهدات والمساعدات الممنوحة للجزائر في إطار برنامج ميدا 1 و2.

الوحدة : بـــ مليون أورو.

برنامج ميدا 1 للفترة 1995–1999				برنامج ميدا 2 للفترة 2000–2006			
السنة	التعهدات	الدفع	نسبة الإلتزام	السنة	التعهدات	الدفع	نسبة الإلتزام
1995	/	/	/	2000	30.2	0.4	%1.3
1996	/	/	/	2001	60	5.5	%9
1997	41	/	/	2002	50	11	%22
1998	95	30	%31.6	2003	41.6	15.8	%38
1999	28	0.2	%0.7	2004	51	42	%82.4
				2005	40	39.4	%98.5
				2006	66	/	/
المجموع	164	30.2	%18.4	المجموع	338.8	114.1	%33.6

Source : commission européenne. Instrument européen de voisinage et de partenariat. Document de stratégie 2007-2013. Programme indicatif national 2007-2010 pour l'Algérie [en ligne]. Disponible sur : <www.europa.eu> (consulté le 20/01/2012), P19.

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول يتضح لنا أنه رغم الضعف النسبي للمبالغ الملتزم بها من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا بنسختيه الأولى والثانية، إلا أن حجم المدفوعات أيضا بقي ضئيلا جدا، حيث لم يتجاوز مستوى 18.4% بالنسبة للفترة 1995–1996، ونسبة 33.6% بالنسبة للفترة 2000–2006. وهذا ما يضع الجزائر، حسب تقارير اللجنة الأوروبية، في المرتبة السادسة بين الدول المتوسطية الشريكة من حيث الإستفادة من الأغلفة المالية المرصودة لهذا البرنامج. ويستند الطرف الأوروبي في تبرير المعدل الضعيف للمدفوعات تجاه الجزائر، بالحالة الأمنية السيئة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الأولى خاصة للبرنامج، وكذا ببطء وتيرة الإصلاحات الإقتصادية. وفي المقابل، فإن المميز بالنسبة للجزائر هو إستفادتها من دعم البرنامج بالرغم من عدم توقيعها بعد لإتفاق الشراكة. وبالتالي فقد كانت الأموال المرصودة في إطار النسخة الأولى من برنامج ميدا موجهة أساسا لدعم القطاع الخاص وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، أما الأموال المرصودة للنسخة الثانية من البرنامج، فقد وجهت نحو الإعداد لبدء تنفيذ إتفاق الشراكة، من خلال دعم برامج الإصلاحات من الجيل الثالث والتي تخص مجالات الحوكمة الرشيدة (إصلاح العدالة، دعم منظمات المجتمع المدني، الإدارة الرشيدة للإقتصاد...).

والملاحظ بالنسبة للنسخة الثانية من البرنامج هو الإرتفاع النسبي لنسبة الإلتزام، حيث بلغت مستوى 33.6%، بالرغم من أنه يبقى منخفض نسبيا مقارنة بالنسبة الجهوية.

وما يمكن إستخلاصه مما سبق، هو أن برنامج ميدا بنسختيه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعوض تلك الخسائر الكبيرة في الجباية، بالنسبة للإقتصاد الوطني، والناجمة خاصة عن عملية التفكيك الجمركي.

ثانيا: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة « IEVP »

في إطار إصلاح الإتحاد الأوروبي لآليات الدعم المالي الأوروبي للدول المتوسطية، تم إستبدال برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية بما يسمى بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة وذلك في إطار السياسة الأوروبية للجوار وهذا إبتداء من جانفي 2007. وفي هذا الشأن، إستفادت الجزائر في إطار هذه الآلية الجديدة، من غلاف مالي للفترة 2007–2010 قدره 220 مليون أورو، وغلاف مالي آخر للفترة 2011–2013، قدره 173 مليون أورو[1]، وتستهدف هذه الأغلفة المالية المرصودة، دعم عملية الإنتقال الإقتصادي من خلال تسهيل التجارة البينية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ودعم تنفيذ إتفاق الشراكة؛ وكذا دعم خطة التنويع الإقتصادي في الجزائر.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه إضافة إلى إستفادة الجزائر في إطار مشروع الشراكة الأوروبية من المساعدة المالية التي توفرها مختلف الآليات الموضوعة من طرف الإتحاد الأوروبي سواء من خلال برنامج ميدا بنسختيه الأولى والثاني، وكذا الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، فقد إستفادت الجزائر من قروض البنك الأوروبي للإستثمار، إذ وصلت قروض هذا الأخير للجزائر في الفترة 1995–2006 إلى مستوى 1405 مليون أورو[2].

المطلب الثاني: رهانات وفرص الجزائر من مشروع الشراكة الأورومتوسطية

طرح العديد من المحللين، عند إمضاء الجزائر على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، التساؤل عن الفائدة المرجوة من وراء سعي بلد مثل الجزائر ذو إقتصاد ضعيف، ما يزال يعتمد بنسبة معتبرة على عائدات ثروة نفطية غير متجددة، للإنخراط في مشروع إقليمي ذو رهانات هامة كمشروع الشراكة الأورومتوسطية، ومع إقتصاد كالإتحاد الأوروبي يمثل قوة إقتصادية عالمية رائدة. وفي هذا السياق، أكد الكثير من الباحثين، أن الدافع الأساسي للدخول في مشروع الشراكة، هو سياسي بالدرجة الأولى، نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي كانت تشهدها الجزائر في تلك الفترة، وضرورة التخلص من العزلة

[1] Commission européenne. Instrument européen de voisinage et de partenariat. Document de stratégie 2007-2013. Programme indicatif national 2007-2010 pour l'Algérie [en ligne]. Op.cit., P 5.
[2] Ibid., P20.

الدولية في عالم أصبحت تحكمه العولمة والتكتلات الإقتصادية الإقليمية الكبرى. لكن هذا الطرح لا يمكنه أن يحجب تلك الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها مشروع الشراكة بالنسبة للجزائر، بإعتباره يحمل رهانات وفرص عدة متاحة أمام الإقتصاد الجزائري، أهمها تتمثل في:

- إمكانية الإندماج في الإقتصاد العالمي، من خلال إصلاح جذري للنظام الجبائي، بفعل عمليات التفكيك الجمركي المبرمجة في إطار إقامة منطقة للتبادل الحر؛
- إمكانية إحداث التغيير في سلوكات مختلف المتعاملين الإقتصاديين المحليين، وبالخصوص المؤسسات الإقتصادية، من خلال إنخفاض الأسعار وإلغاء كل أشكال الدعم والمساعدات والسياسات الحمائية، وبالتالي تزايد المنافسة والقضاء على الإحتكارات. وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد الوطني من الإستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج، الاستهلاك وكذلك الموارد الجبائية؛
- إن اقتصاد الإتحاد الأوروبي، بإعتباره يمثل أحد أهم الإقتصاديات التي تزخر بالرخاء والرفاهية على المستوى العالمي، من شأنه أن يوفر للإقتصاد الجزائري إمكانية تجاوز عقبتين رئيسيتين في طريق مسيرته التنموية؛ وهما نقص رؤوس الأموال وضيق السوق الداخلية، إذ أن تحرير الواردات وتحسين مناخ الأعمال يمكن أن يؤديان إلى التأثير الإيجابي على الإنتاج على المدى المتوسط والطويل، وتحسين إستقطاب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية، وكذا تشجيع ودفع هيكل الصادرات، وبالتالي تحقيق وفورات الحجم، الأمر الذي يعزز من إمكانية زيادة حجم الاستهلاك العائلي نتيجة انخفاض الجباية على الواردات. ومن شأنه كذلك توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك، ويقلص من تبعية إيرادات ميزانية الدولة للجباية النفطية.
- تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، وكذا إصلاح المنظومة المصرفية، ويمكن في هذا الشأن الإستفادة من التجربة الأوروبية وإقامة شراكات وتحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية ومثيلاتها في دول الإتحاد الأوروبي[1]؛
- تحسين صورة الجزائر وإقتصادها، وموروثها الثقافي لدى الشركاء الأوروبيين، الشيء الذي يعزز ويفتتح آفاق جديدة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر[2]؛

[1] قدي عبد المجيد. الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات. الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، 8–9 ماي 2004، سطيف: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 5.

[2] FERGUENE Améziane. Coopération régionale et ouverture internationale ; l'Algérie dans le partenariat euro-méditerranéen. Colloque international « monde arabe » sur le thème : le partenariat euro-méditerranéen ; construction régionale ou dilution dans la mondialisation, 26-27 MAI 2006, Turquie : université Galatasaray, Istanbul, 2006, P 7.

- إمكانية توفير مشروع الشراكة لإطار ملائم ومناسب لإدارة المديونية الجزائرية تجاه دول الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحويل الديون إلى إستثمارات أجنبية مباشرة.

المطلب الثالث: الإصلاحات في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

أمام التحديات الكثيرة التي تواجه الإقتصاد الجزائري، والتي من أهمها الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر حزمة من الإجراءات التي تصب في خانة جعل إقتصادها متلائما مع مختلف التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم على كل المستويات الإقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية والإجتماعية، وكذا لرفع مستوى تأهيـــل جهازهـــا الإنتاجي من أجل منافسة اقتصاديات دول الجوار، لأن التبادل الحر والإنفتاح يتطلب منافسة واسعة. والملاحظ أن أغلب الإصلاحات التي باشرتها الجزائر مست تقريبا كل مجالات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وفي ما يلي نعرض أهم هذه الإصلاحات:

الفرع الأول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتأهيل الصناعي

إن إندماج الجزائر في محيطها المباشر الأورومتوسطي أولا، ثم العالمي لاحقا، يتطلب جهودا معتبرة خصوصا في المجال الصناعي، وفي هذا الصدد، ومن أجل تنويع إقتصادها وضمان إستدامته، وضعت الجزائر ما يسمى بالإستراتيجية الصناعية الجديدة، وهي إستراتيجية تهدف إلى ترقية وإعادة تأهيل قطاعها الصناعي ونسيجها المؤسساتي الإقتصادي. وترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة على أربع محاور أساسية تتمثل في : إختيار القطاع المراد ترقيته وتأهيله، التوزيع القطاعي للصناعة بهدف تطوير وتوجيه الأنشطة الصناعية نحو الفروع ذات القيمة المضافة العالية، التوزيع المكاني للصناعة من خلال إنشاء المناطق الصناعية، وكذا وضع وتبني سياسات للتنمية الصناعية تأخذ بعين الإعتبار مختلف جوانب الأنشطة الإقتصادية. وفي هذا الإطار، تم تحديد ثلاثة فروع أساسية معنية كفروع طموحة، وهي[1]:

- فرع الصناعات التي يتم تطويرها من خلال تحويل المواد الأولية، والهدف المرجو هنا هو ترقية الصناعات التي تسمح للجزائر الإستغلال الأمثل والجيد لإمكانياتها الطبيعية الهائلة، للإنتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر لمنتجات المواد الأولية المحولة. ومن أهم هذه الصناعات نجد: الصناعات البتروكيميائية، الأسمدة المختلفة، التعدين ومواد البناء.
- فرع الصناعات التي يتم تطويرها من خلال دعمها كونها تمثل أهمية إستراتيجية للإقتصاد الوطني، كالصناعات الغذائية والصناعات الإلكترونية والصيدلانية وسلع التجهيزات.

[1] Commission européenne. Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association Algérie-UE. Op.cit., P 26.

- فروع الصناعات التي تشهد غياب كلي للمتعاملين الجزائريين في السوق الوطنية والدولية، كالصناعات الخدماتية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال، وصناعة السيارات.

ويتم تطوير هذه الفروع من خلال برامج إعادة التأهيل ودعم عمليات الخوصصة، وإجراءات تحسين مناخ وتكاليف الأعمال، تنمية الموارد البشرية وتكوينها، ووضع سياسات فعالة لإدماج تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفروع.

الفرع الثاني: إصلاح القطاع المالي

لقد إستندت الجزائر في إستراتيجيتها للإصلاح المالي على التركيز على إصلاح قطاعها البنكي، بناءا على التوصيات المتكررة التي وجهت لها من قبل صندوق النقد الدولي، وهذا نظرا للدور المحوري الذي يلعبه القطاع البنكي في العملية التنموية من جهة، وكذا للحالة المالية الصعبة لأغلب البنوك العمومية الجزائرية من جهة أخرى. وعملت الجزائر على تبني إستراتيجية متناسقة ومنسجمة ترتكز على التقليل التدريجي من دور الدولة في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا إصلاحيا موجه خصيصا لتحسين وتعزيز نظام الحوكمة في البنوك العمومية وتسريع عملية الخوصصة، وكذا ترقية المنافسة في القطاع البنكي من أجل ضمان نجاح عملية الخوصصة. وفي هذا السياق، أقرت الجزائر عدة إجراءات تنظيمية طموحة، أهمها[1]:

- إقرار البنك المركزي وتوضيحه لعدة شروط تخص أساسا مسائل الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، في سنة 2006؛
- إقرار مجلس النقد والقرض، في سنة 2007، فرض تطبيق قواعد الصرف، من خلال توكيل المؤسسات المالية والبنوك، وحدها، مهمة معالجة كامل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وأمور الصرف؛
- وضع بنك الجزائر، في سنة 2008، لقانون خاص يحدد الرأسمال الأدنى الواجب توفره لتأسيس مؤسسة مالية أو بنك أجنبي في الجزائر.

الفرع الثالث: إصلاح مجال المنافسة

يتم تسيير مجال المنافسة في الجزائر من خلال قانون خاص للمنافسة، هذا الأخير، وجراء الإنفتاح الإقتصادي والتجاري الذي تبنته الجزائر، شهد عدة إصلاحات، أهمها صدور تعليمتين سنة 1995، وقانون تصحيحي سنة 2008، ومست هذه الإصلاحات الجوانب التالية[2]:

[1] Ibid., P30.
[2] Ibid., P32.

- مبدأ تحرير الأسعار مع صلاحية وإمكانية مراقبة الدولة لأسعار السلع والخدمات الإستراتيجية؛
- إعطاء سلطة أكبر لمجلس المنافسة وضمان إستقلاليته، رغم كونه تحت وصاية إدارية تابعة لوزارة التجارة؛
- توسيع عضوية مجلس المنافسة لتشمل ممثلين عن المستهلكين.

الفرع الرابع: الإصلاحات التجارية

قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات في المجال التجاري بهدف ترقية الصادرات وتنويعها بالدرجة الأولى، والعمل على ملائمة التشريعات التجارية لسياسة الإنفتاح التجاري التي تبنتها، وكذا في إطار إلتزاماتها الخارجية، والتي من أهمها الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي ومسألة الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وتتمثل أهم إجراءات الإصلاح في هذا المجال في[1]:

- إعادة صياغة القانون التجاري ومراجعة القانون الخاص بالسجل التجاري (قانون رقم 04.08 المؤرخ في 2004/08/14)؛
- تخفيف إجراءات التسجيل في السجل التجاري؛ منذ جانفي 2003؛
- إنشاء هيئة مكلفة بترقية الصادرات تتمثل في الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية « ALGEX »، أوكلت لها مهمة أساسية تكمن في توفير المعلومات التجارية، الإقتصادية والتقنية لإدارة العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية لفائدة مختلف المتعاملين الوطنيين، وكذا مرافقة ودعم مختلف المؤسسات الإقتصادية الوطنية خلال التظاهرات المنظمة في الخارج؛
- إنشاء المجموعة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات « CAGEX » لتغطية الأخطار المتعلقة بالتصدير؛
- إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات « FSPE »، سنة 1996، والذي يوفر الدعم المالي للمصدرين خلال ممارستهم لأنشطتهم التصديرية نحو الأسواق الدولية، وتستفيد كل المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات الناشطة في مجال التصدير من دعم الدولة في إطار هذا الصندوق؛
- تقليص مدة عملية الجمركة إلى أربع أيام من وضع الملف الكامل على مستوى المصالح المختصة.

[1] Loc. Cit.

الفرع الخامس: الإصلاحات التي مست الإطار المؤسساتي والتنظيمي للإستثمارات

لقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2003، إصلاحات هامة فيما يخص الإطار المؤسساتي والتنظيمي للإستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال طرحها لمجموعة هائلة من المحفزات والتسهيلات على المستثمرين الأجانب. في هذا الإطار تم إنشاء الهيئات والمصالح التالية:

أولا: المجلس الوطني للإستثمار « CNI »

أنشئت هذه الهيئة بموجب مرسوم رقم 06–355 في 9 أكتوبر2006، وهي هيئة حكومية مكلفة بالسهر على ترقية وتطوير الإستثمار في الجزائر. وتقع الهيئة تحت مسؤولية رئيس الوزراء الذي يترأسها، كما أن أعمالها تتوج بقرارات، إقتراحات وتوصيات. ومهمة المجلس، الذي يجتمع كل ثلاثة أشهر، تكمن في إصدار القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالإستثمار من خلال الفحص الدقيق لمختلف ملفات الإستثمارات، خاصة تلك التي تمثل مصلحة هامة للإقتصاد الوطني.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار « ANDI »

تم إنشائها بموجب مرسوم رئاسي في 31 ماي 2006[1]، للقيام بمهمة أساسية تتمثل في مرافقة الإستثمارات الوافدة للجزائر، وذلك من خلال أنشطتها الإعلامية والترويجية كإستقبال وإعلام المستثمرين عن مختلف التسهيلات الممنوحة لهم وكذا عن مختلف القيود التي تعيق إنجاز الإستثمارات وإقتراح إجراءات تنظيمية وقانونية لمعالجتها. بالإضافة للترويج للمناخ الإستثماري العام في الجزائر. كما تساهم الوكالة في إدارة العقار الإقتصادي من خلال إعلام المستثمرين حول مدى توفر الوعاء العقاري.

ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري « ANIREF »

وهي هيئة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، أنشأت في شهر افريل 2007، من أجل تسريع إجراءات وإنجاز الإستثمارات. ومهمتها تتمثل في تسيير وترقية الوساطة والتنظيم العقاريين. وتتكون المحفظة العقارية للهيئة من الأصول العقارية للمؤسسات الإقتصادية العمومية التي تم حلها، ومختلف الأراضي غير المستغلة خصوصا تلك التي تقع بالقرب من المناطق الصناعية.

وفي سياق آخر، فبالرغم الإرادة السياسية التي أعلنتها الجزائر بدعم وتشجيع إستقطابها للإستثمارات الأجنبية، إلا أن الواقع يقر بعكس ذلك، وهذا من خلال تبني إجراءات جديدة في مختلف قوانين المالية للسنوات الأخيرة، خصوصا ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، من إجراءات

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: .<www.andi.dz> (أطلع عليه في 2012/01/22).

تؤشر عن تراجع نسبي في السياسة الإنفتاحية للجزائر. وهناك إجراءات عدة لا تتوافق مع عدد من بنود إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أهمها[1]:

- قاعدة 51%–49% التي تنص على ضرورة أن لا تقل حصة الشريك الجزائري في مشاريع الإستثمارات عن نسبة 51%؛
- مختلف الأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية لا يمكن إجراءها من طرف أشخاص أجانب، طبيعيين أم معنويين، في إطار شراكة، إلا إذا كان الشريك الوطني المقيم مساهم على الأقل بـــ 30% من الرأسمال الإجتماعي؛

والملاحظ أن مثل هذه الإجراءات تتعارض مع إلتزامات الجزائر الدولية في إطار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وكذا في إطار إنضمامها المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة. وهو الأمر الذي يسبب حالات تردد لدى المؤسسات الأجنبية في قراراتها الإستثمارية في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري

أرادت الجزائر من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الإستفادة من مساهمة هذا الأخير في تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، وهذا بصفة رئيسية من خلال زيادة حجم الأسواق الخارجية المتاحة أمام المنتجات الجزائرية وذلك بتحرير التجارة الخارجية والتي تفرض نفسها كعامل أساسي مهم في إتفاق الشراكة، وكذلك برفع وزيادة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الأوروبية، بإعتبارها محرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما من شأنه أن يؤثر إيجابا في مستوى رفاهيتها الإقتصادية والإجتماعية، وكذا مستوى تنافسية إقتصادها، من خلال تحقيق التناغم والتطابق مع مختلف المعايير والمقاييس الدولية، موازاة مع تبني الجزائر للعديد من سياسات الإصلاحات التي رافقت هذا المشروع. بالإضافة للإستفادة من إمكانية مساهمة التعاون الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة في دعم مسعى الجزائر للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا المبحث سنحاول إبراز مدى مساهمة الشراكة في رفع كفاءة هيكل التجارة الخارجية للجزائر من جهة، وكذا إبراز مدى مساهمة الشراكة في زيادة وتحسين إستقطاب وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر. كما سيتخلل هذا المبحث عرض لبعض المؤشرات الاقتصادية للوقوف

[1] Commission européenne. Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association Algérie-UE. Op.cit., P26.

على مدى مساهمة عملية تحرير التجارة، وعملية تدفق رؤوس الأموال في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: دور إتفاق الشراكة في تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية

يهدف إتفاق الشراكة بدرجة أساسية لإقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وبالتالي فالإتفاق سيكون له أثر أساسي على هيكل المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق سنبين في ما يلي مدى مساهمة الشراكة في تطور هيكل المبادلات التجارية بين الطرفين.

الفرع الأول: التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

أولا: الخصائص الأساسية للتجارة الخارجية الجزائرية

إن من أهم ما يميز الإقتصاد الجزائري هو كونه إقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبرى على عائدات صادرات المحروقات، وبالتالي فهو معرض بصفة دائمة لمختلف الأزمات بفعل التقلبات المتكررة في الأسعار في الأسواق الدولية. وهذا ما تؤكده مختلف الأرقام والإحصائيات، حيث أن أغلبها تشير إلى أن صادرات المحروقات تمثل ما قيمته 97% من مجموع الصادرات الجزائرية. ويبين الجدول الموالي المبادلات التجارية للجزائر مع دول العالم خلال الفترة 2006–2010 والتي شهدت بدء سريان تنفيذ إتفاق الشراكة في سبتمبر2005.

جدول رقم (28): المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم خلال الفترة 2006–2010.

الوحدة: مليون أورو.

السنوات	قيمة الواردات	معدل نمو الواردات	قيمة الصادرات	معدل نمو الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل
2006	19851	5,10%	42782	21,40%	22931	62633
2007	24139	21,60%	41044	-4,10%	16905	65183
2008	26790	11,00%	53622	30,60%	26831	80412
2009	29290	9,30%	32279	-39,80%	2988	61569
2010	30485	4,10%	42649	32,10%	12164	73134

Source : fonds monétaire internationale. Direction du commerce [en ligne], disponible sur :<www.imf.org> (consulté le 20/02/2012).

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (28)، نلاحظ الميل نحو الإرتفاع المستمر والهام للواردات الجزائرية بريتم مرتفع مقارنة بالصادرات والتي شهدت مستويات متباينة تراوحت بين الإرتفاع المحسوس والإنخفاض الرهيب، خلال الفترة 2006–2010. وتفسر هذه الأرقام معاناة الجزائر من عدم تنوع وكفاءة

هيكلها الإنتاجي والتصديري، والذي ما يزال يرتكز على صادرات المحروقات، هذه الأخيرة تمثل السبب الرئيسي لإيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري، ولعل ما يثبت أكثر هذا الطرح، هو الإنخفاض الرهيب للصادارات الجزائرية، والذي حدث سنة 2009 حينما تناقص معدل نمو الصادرات بنسبة 39.80%، وهذا جراء إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وفي هذا السياق، يبين الجدول الموالي تطور حجم المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية بين سنتي 2006 و2010، وهذا في ظل بدء دخول إتفاق الشراكة المبرم بين الطرفين حيز التنفيذ.

جدول رقم (29): المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2010. الوحدة: مليون أورو.

السنوات	قيمة الواردات	% نمو الواردات	حصة الإتحاد الأوروبي من الواردات	قيمة الصادرات	% نمو الصادرات	حصة الإتحاد الأوروبي من الصادرات	الميزان التجاري	حجم المبادلات
2006	10954	-5%	55%	22087	16%	52%	11 133	33 041
2007	12379	13%	51%	18945	-14%	46%	6 566	31 324
2008	14228	15%	53%	27967	48%	52%	13 739	42 195
2009	14813	4%	51%	16741	-40%	52%	1 928	31 554
2010	15432	4%	51%	21104	26%	50%	5 673	36 536

Source : disponible sur le site des statistiques de la commission européenne : <www.eurostat.org> (consulté le 20/02/2012).

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه يتضح لنا جليا الوزن الكبير للمعاملات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، حيث تشير معطيات الجدول إلى أن أغلب المبادلات الجزائرية مصدرها أو وجهتها تسيطر عليها بنسبة كبيرة دول الإتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تشير أرقام الجدول، إلى إرتفاع حجم الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بشكل مستمر، في مقابل ذلك تناقص حجم الصادرات الجزائرية تجاه الإتحاد الأوروبي بمعدلات محسوسة، وهذا بسبب تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. ويبين النمو الهام في نسبة الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي مدى الأثر الكبير لإتفاق الشراكة وبدء الجزائر في تنفيذ رزنامة التفكيك الجمركي، ومن المحتمل أن تستمر في الإرتفاع خلال السنوات المقبلة مع دخول فئات أخرى من المنتجات مجال التفكيك الجمركي إلى غاية 2017 تاريخ إستكمال العملية كلية.

ويبين الجدول الموالي مكونات الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى دول الإتحاد الأوروبي لسنة 2010.

جدول رقم (30): مكونات هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية لسنة 2010.

الوحدة: مليون أورو.

الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي			الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي		
معدات التجهيز والنقل	6 248	40,20%	المواد الطاقوية (المحروقات)	20 328	96,48%
المنتجات نصف المصنعة	3 341	21,50%	السلع الكيماوية	284	1,35%
السلع الكيماوية	2 082	13,40%	السلع النصف مصنعة	115	0,55%
المنتجات الزراعية والغذائية	1 793	11,50%	المواد الأولية	80	0,38%
السلع المصنعة المختلفة	643	4,10%	معدات التجهيز والنقل	43	0,20%
السلع الطاقوية	627	4,00%	المنتجات الزراعية والغذائية	30	0,14%
المواد الأولية	466	3,00%	السلع المصنعة المختلفة	17	0,08%
مختلف المواد الأخرى	346	2,30%	السلع المختلفة الأخرى	172	0,82%
المجموع	15 546	100,00%	**المجموع**	21 069	100,00%

Source : disponible sur le site des statistiques de la commission européenne : <www.eurostat.org> (consulté le 20/02/2012).

من خلال قرائتنا للجدول نستنتج أن هيكل الصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي، تشكله صادرات المحروقات بجزء كبير. حيث بلغت في سنة 2010، نسبة 96.48% وبقيمة مالية تعادل مبلغ 20.328 مليار أورو. وهو ما جعل الجزائر تحتل المركز الخامس في قائمة ممولي الإتحاد الأوروبي من المحروقات، أي ما يعادل 5.1% من مجموع واردات الإتحاد الأوروبي من المواد الطاقوية. في حين لم تتجاوز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قيمة 741 مليون أورو، وهي حصيلة ضعيفة جدا، تدل بوضوح على إستمرار ضعف البنية الإنتاجية والتصديرية الجزائرية، وبالتالي إستمرارية نفس الأوضاع الإقتصادية التي كانت قبل إتفاق الشراكة، وهذا رغم ما حمله هذا الإتفاق من طموحات كبيرة للإقتصاد الجزائري في مجالات التجارة الخارجية. وبالنسبة للواردات، فالملاحظ أنه تغلب عليها واردات معدات التجهيزات والمنتجات المصنعة بالدرجة الأولى، حيث سجلت 40.20% و21.50% على التوالي، كما تحتل السلع الزراعية والغذائية قسما مهما من الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي، حيث وصلت في سنة 2010، لمستوى 11.50%، أي ما يمثل فاتورة قدرها 1.793 مليار أورو.

وبصفة عامة، فإن تطورات التعاون الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة، قد أفرزت خلال الخمس سنوات الماضية، إختلالات هيكلية كبيرة في الإقتصاد الجزائري زادت من التبعية الإقتصادية والتجارية تجاه الشريك الأوروبي، وهذا ما يبينه التصاعد في حجم الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي مقارنة بحجم الصادرات نحو هذا الأخير.

وفي هذا الصدد، يبين الجدولين المواليين تطور حجم صادرات وواردات الجزائر من مختلف السلع الصناعية والزراعية التي تضمنتها القوائم المتفق على تحريرها وإخضاعها للتفكيك الجمركي في إطار إتفاق الشراكة وهذا خلال الفترة 2005–2008.

جدول رقم (31): واردات الجزائر من مختلف السلع التي تضمنها إتفاق الشراكة في الفترة 2005–2008. الوحدة: مليون د.ج

السلع/الوجهة	2005		2006		2007		2008	
	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي
السلع الصناعية	406 231	851 355	446 657	875 521	600 043	1 014 549	729 784	1 387 093
	32%	68%	34%	66%	37%	63%	34%	66%
السلع الزراعية	108 548	127 510	133 462	124 979	153 237	148 999	232 399	222 757
	46%	54%	52%	48%	51%	49%	51%	49%

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية. متاح على الموقع: <www.douane.gov.dz> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/20).

من خلال الجدول رقم (31)، نلاحظ أن أغلب واردات الجزائر يكون مصدرها دول الإتحاد الأوروبي سواء في المنتجات الصناعية أو الزراعية، حيث أن حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي تجاوزت، خلال الفترة 2005–2008، نسبة 66%، أما واردات الجزائر من المنتجات الزراعية من دول الإتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة، فقد بلغت تقريبا نصف وارداتها الإجمالية. كما نستخلص من الجدول أيضا، الإرتفاع المتزايد في حجم الورادات خلال الفترة التي أعقبت دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ، ولقد إرتبط هذا الإرتفاع بزيادة الطلب المحلي أكثر منه بالتفكيك الجمركي التدريجي رغم أنه لم يصل بعد إلى مستويات مرتفعة.

جدول رقم (32): صادرات الجزائر من السلع التي تضمنها إتفاق الشراكة خلال الفترة 2005-2008.

الوحدة: مليون د.ج

السلع/الوجهة	2005			2006			2007			2008		
	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	المجموع	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	المجموع	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	المجموع	بقية دول العالم	الإتحاد الأوروبي	المجموع
السلع الصناعية	22 252	30 227	52 479	30 086	44 602	74 688	28 817	37 009	65 826	42 309	50 677	92 986
	42%	58%	100%	40%	60%	100%	44%	56%	100%	46%	54%	100%
السلع الزراعية	140	1 481	1 621	378	2 166	2 544	304	1 534	1 838	649	1 617	2 266
	9%	91%	100%	15%	85%	100%	17%	83%	100%	29%	71%	100%

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية. متاح على الموقع: <www.douane.gov.dz> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/20).

يتبين لنا من خلال قراءة معطيات هذا الجدول، المساهمة الضئيلة والضعيفة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية والزراعية في الصادرات الإجمالية، خاصة إذا ما تمت مقارنتها بحجم واردتها من هذه المنتجات. وهذا ما يؤكد أن الجهاز الإنتاجي الصناعي والزراعي الجزائري يبقى ضعيف جدا، وغير متنوع، وبالتالي فالسياسات المتخذة والمعتمدة من طرف الحكومة في هذه المجالات لازالت لم تتوصل بعد لإيجاد ميكانيزمات لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي والزراعي. ومن خلال الجدول أيضا، نلحظ الحجم الجد ضعيف لصادرات المنتجات الزراعية والمتكونة أساسا من منتجات الصيد البحري والتمور.

وبسبب حداثة التجربة الجزائرية الجديدة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مقارنة مع الدول الشريكة الأخرى كدول الجوار تونس والمغرب، والتي لم تتجاوز الخمس سنوات، فإن تقييم نتائج هذه الفترة القصيرة قد لا يعطي الصورة الحقيقية لآفاق هذه الشراكة، ولا حكما مسبقا عن فشلها أو نجاحها. وبالرغم من هذا، ومن خلال المعطيات حول هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، والمبينة في الجداول أعلاه، فإنه يكمن لنا أن نتأكد من أن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة، لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت في نفس المستوى مثلما عرفته قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية

إنطلاقا مما رأيناه سابقا من السيطرة المطلقة لصادرات المحروقات على هيكل الصادرات الإجمالية الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي، سيقتصر عرضنا الموالي للتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية على التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2005-2008، وهذا ما يبينه الجدول الموالي رقم (33).

جدول رقم (33): أهم مموني الجزائر من المنتجات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2008.

الوحدة: مليون د.ج.

البلد/ السنة	2005		2006		2007		2008	
إيطاليا	62 649	08%	141 304	17%	162 273	17%	259 552	16%
إسبانيا	91 557	11%	82 027	10%	119 891	12%	219 354	13%
فرنسا	399 503	48%	345 868	41%	381 166	39%	450 941	28%
باقي دول الإتحاد الأوروبي	274 438	33%	280 039	33%	316 376	32%	691 724	43%
الإتحاد الأوروبي	**828 147**	**100%**	**849 238**	**100%**	**979 706**	**100%**	**1 621 571**	**100%**

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية. متاح على الموقع: <www.douane.gov.dz> (أطلع عليه بتاريخ 2012/01/20).

من خلال الجدول، يتبين لنا سيطرة فرنسا على هيكل واردات الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي بنسبة وصلت أقصاها سنتي 2005 و 2006، إلى مستوى 41%، وهذا رغم الإنخفاض المعتبر الذي شهدته حصتها سنة 2008 حينما بلغت نسبة 28%، ثم تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة كل من إيطاليا وإسبانيا بنسب تراوحت بين 17% و16% بالنسبة لإيطاليا، وبين 10% و14% بالنسبة لإسبانيا في نفس الفترة.

وفي نفس السياق، يؤكد صندوق النقد الدولي في أحدث تقاريره، ما ذكرناه في ما سبق، من أن الإتحاد الأوروبي يمثل الشريك الأبرز للجزائر في مجال المبادلات التجارية، ويبين الجدول الموالي الشركاء الخمس الأوائل للجزائر في مجال المبادلات التجارية لسنة 2010.

جدول رقم (34): الوجهة والمصدر الرئيسي للمبادلات التجارية الجزائرية لسنة 2010.

الوحدة: مليون أورو.

الواردات الجزائرية				الصادرات الجزائرية				حجم المبادلات التجارية			
الرتبة	**البلد**	**الواردات**	**الحصة(%)**	**الرتبة**	**البلد**	**الصادرات**	**الحصة(%)**	**الرتبة**	**البلد**	**المبادلات**	**الحصة(%)**
1	إ.أورو•	15 432	%50,6	**1**	إ.أرو	21 104	%49,5	**1**	إ.أر	36 536	%50
2	الصـــين	3 367	%11	**2**	الو.م.أ	10 452	%24,5	**2**	الو.م.أ	12 052	%16,5
3	الو.م.أ•[1]	1 600	%5,2	**3**	كنـدا	2 238	%5,2	**3**	الصين	4 260	%5,8
4	كوريا الجنوبية	1 495	%4,9	**4**	تركيـا	2 034	%4,8	**4**	تركيا	3 176	%4,3
5	اليابان	1 144	%3,8	**5**	البرازيل	1 830	%4,3	**5**	البرازيل	2 515	%3,4

Source : fonds monétaire internationale. Direction du commerce [en ligne], disponible sur :<www.imf.org> (consulté le 20/02/2012).

•إ.أورو: الإتحاد الأوروبي.

• الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال الجدول رقم (34)، نلاحظ التبعية التجارية المطلقة للجزائر تجاه القوى الكبرى ممثلة بالدرجة الأولى في الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والصين بنسبة تجاوزت الثلثين (3/2). وفي الجهة المقابلة، وفي مجال أهمية التدفقات التجارية، فإن الجزائر لا تمثل بالنسبة للإتحاد الأوروبي شريكا هاما، حيث إحتلت سنة 2010، المرتبة 13 في ترتيب الدول التي تمثل مصدر واردات الإتحاد الأوروبي بنسبة لم تتعدى 1.4%، والمرتبة 20، في ترتيب وجهة صادرات الإتحاد الأوروبي بنسبة لم تتجاوز 1.2%. وهذا ما يدل على أن كثافة واردات الجزائر أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي دول العالم (لاسيما في سلع التجهيز والسلع المصنعة وبعض السلع الوسيطية كالمواد الكيماوية)، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات حيث أن كثافة هذه الأخيرة أكبر مع الإتحاد الأوروبي من بقية دول العالم.

الفرع الثاني: دور التفكيك الجمركي في تزايد تدفقات المبادلات

أولا: عملية التفكيك الجمركي في إطار إتفاق الشراكة

لقد إلتزمت الجزائر في سبيل التأسيس لإقامة منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة في أفق سنة 2017، بعدة إجراءات تخص عملية التحرير التدريجي والإنتقال الحر للسلع التي تكون أوروبية أو جزائرية المنشأ. وتتركز هذه الإجراءات أساسا في وضع رزنامة، متفق عليها مع الإتحاد الأوروبي، لعملية التفكيك الجمركي، من خلال الإلغاء الفوري أو التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ الأوروبي. وتمتد هذه الرزنامة لمدة إثني عشر سنة من دخول الإتفاق حيز التنفيذ (الفترة 2005–2017). ولقد كان الغرض الأساسي من وضع هذه الرزنامة هو إعطاء الوقت الكافي للنسيج المؤسساتي الإقتصادي الوطني، الذي يستفيد من مختلف السياسات الحمائية التي تبنتها الدولة الجزائرية، وهذا من أجل التكيف مع مقتضيات المنافسة الدولية التي تفرضها التغيرات والتحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم والتي يعتبر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أحد مظاهرها.

ولقد حدد نص إتفاق الشراكة الإنتقال الفوري والتدريجي الحر للسلع في ثلاثة فصول؛ فالفصل الأول مخصص للمنتجات الصناعية، والفصل الثاني مخصص للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري ومختلف المنتجات الزراعية المحولة الأخرى، أما الفصل الثالث فتم تخصيصه لعرض الأحكام المشتركة للصنفين من المنتجات الصناعية والزراعية. وتختلف عملية التفكيك الجمركي على المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية، حيث يرتبط كل صنف بعملية تفكيك محددة، وفق ما يلي:

1 - التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية

في إطار التفكيك الجمركي للواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية، والتي مصدرها دول الإتحاد الأوروبي الشريكة، فقد تم تقسيم هذا الصنف من المنتجات ثلاثة قوائم وذلك حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (35): قوائم المنتجات الصناعية التي تستفيد من عملية التفكيك الجمركي.

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء	حصة الإتحاد الأوروبي من الورادات
1	المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة الخاضعة للضريبة الجمركية بين 5 و15%.	فورا	%23
2	سلع التجهيزات الصناعية	تبدأ في 2007/09/01 وتفكك على مدار 7 سنوات (20% سنويا)	%35
3	المنتجات التامة الصنع ذات الإستهلاك الصناعي	تبدأ في 2007/09/01 وتفكك على مدار 10 سنوات (10% سنويا)	%40

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على عدة مراجع.

2 -التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية

حسب المادة 14 من نص إتفاق الشراكة، فإن عملية التفكيك الجمركي لواردات الجزائر من هذه المنتجات، تتم من خلال البرتوكولات رقم 2،4 و5، والتي تحدد الأنظمة الجمركية المطبقة عند إستيراد هذه المنتجات والتي تقسم إلى ثلاثة أنواع؛ المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري، والمنتجات الزراعية المحولة. وفيما يلي نعرض الإمتيازات التعريفية التي تستفيد منها هذه المنتجات[1]:

- **المنتجات الزراعية:** تشمل 114 صنف وتستفيد من تخفيضات قدرها 20%، 50%، 100% من التعريفة الجمركية المفروضة عليها ضمن حصص تعريفة تفضيلية (طن)؛
- **منتجات الصيد البحري:** تشمل 88 صنف، وتستفيد من تخفيضات تبدأ من نسبة 25% لتصل 100% من التعريفة الجمركية المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفة تفضيلية (طن)؛

[1] زايد مراد. دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. تخصص التسيير، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 190-192.

- **المنتجات الزراعية المحولة:** تشمل 50 صنف، وتستفيد من تخفيضات تبدأ من نسب 20%، 25%، 30%، 50% لتصل 100% من التعريفة الجمركية المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفة تفضيلية (طن).

ثانيا: آثار التفكيك الجمركي في إطار الشراكة

تعتبر عملية التفكيك الجمركي من أهم العوامل المؤثرة في تزايد تدفق المبادلات وبصفة خاصة الواردات من جهة، ومن جهة أخرى، تشكل الإيرادات الجمركية أهمية كبيرة ووزن هام في هيكل إيرادات الدولة، بإعتبارها مورد أساسي لميزانية الدولة، إذ سجلت سنة 2004 حصيلة قدرها 281 مليار دينار[1]، ومن المحتمل أن تنخفض بنسبة 50% عند الإنتهاء من عملية التفكيك الجمركي سنة 2017. وبالتالي فإن للتفكيك الجمركي آثارا معتبرة على النسيج الإقتصادي الجزائري، نذكر من أهمها:

- التأثير السلبي لعملية التفكيك الجمركي على حصيلة الجزائر من الإيرادات الجمركية، ففي هذا الإطار، أكد تقرير صدر قبل إنعقاد الإجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في جوان 2010 بلكسمبورغ، أن إتفاق الشراكة في محوره الإقتصادي، وفيما يخص التفكيك الجمركي، قد ألحق خسائر هامة في حصلية الإقتصاد الجزائري من الإيرادات الجمركية في الفترة 2005–2009 بقيمة بلغت 2.5 مليار دولار، مع إحتمال إرتفاع هذه الخسائر خلال الفترة 2010–2017 لتصل قيمة 8.5 مليار دولار[2].
- إرتفاع حجم الواردات من مختلف المنتجات مقابل إستمرار الضعف الكبير في حجم الصادرات الجزائرية من مختلف المنتجات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي أثر سلبا على الميزان التجاري للجزائر، وهذا كنتيجة للإنخفاض في التعريفة الجمركية أمام المنتجات الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى بضعف برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي يمولها الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (36): تطور متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002–2008.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإتحاد الأوروبي	8,80%	8,12%	8,00%	7,51%	6,57%	6,11%	5,26%
خارج الإتحاد الأوروبي	8,99%	9,28%	9,30%	9,30%	9,08%	8,25%	8,02%

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية. متاح على الموقع: <www.douane.gov.dz>(أطلع عليه في 2012/01/20).

[1] نفس المرجع، ص200.

[2] NASSIM I. démantèlement tarifaire dans le cadre de l'accord d'association ; des pertes de 8.7 milliards de dollars à l'horizon 2017. quotidien économique LE MAGHEREB, 16 JUIN 2010, P3.

ومن خلال معطيات الجدول، فإن متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي إستمر في الإنخفاض، خصوصا منذ سنة 2005، تاريخ بداية تنفيذ إتفاق الشراكة، ليسجل أدنى مستوى له سنة 2008، وهذا مقارنة بمتوسط التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات الجزائرية من مختلف دول العالم والتي بقيت تقريبا في نفس المستويات. وفي هذا السياق، سجلت الوارادات الجزائرية من المنتجات الفلاحية من دول الإتحاد الأوروبي، سنة 2008، إرتفاعا بنسبة 28%.

المطلب الثاني: دور الشراكة في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر

يعتبر الإتحاد الأوروبي قوة عالمية بارزة ورائدة في مجال إدارة النظام الإقتصادي العالمي، وسعت الجزائر من خلال الشراكة معه إلى الإستفادة من الفرص التي يوفرها على كل الأصعدة والمستويات، ويشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أهم وأبرز رهانات وتحديات التعاون والشراكة بين الطرفين. وفي هذا الإطار، تبنت الجزائر مقاربات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر تهدف أساسا إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات والإصلاحات الإجرائية والقانونية والتشريعية، والتي من شأنها خلق الشروط الأساسية التي تؤمن انسياب الأموال الأوروبية نحوها بمعدلات معقولة، وذلك لتحقيق غاية رئيسية ترتكز على ضرورة الإرتقاء بالجزائر إلى مصاف قوة اقتصادية وصناعية على المستويين الإقليمي والجهوي.

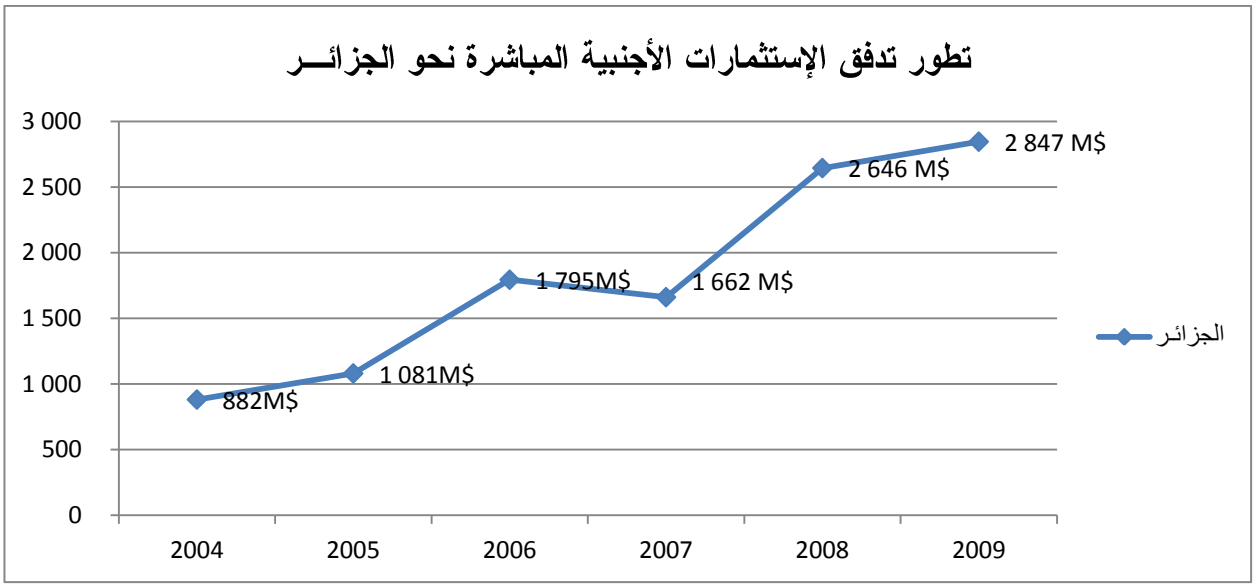
وفي هذا المطلب سنحاول أن نبرز مدى مساهمة الشراكة الجزائرية الأوروبية في زيادة جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها، بإعتبار هذه الأخيرة تمثل عاملا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر

بناءا على الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة والعالمي بصفة عامة، فقد تبنت الجزائر منذ سنة 2001، توجهات وإصلاحات عدة على المستوى الإقتصادي، التنظيمي والتشريعي لتشجيع إستقطابها لرؤوس الأموال الأجنبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني، والتي من شأنها المساهمة في حل العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تعيق مسارها التنموي المستدام. وفي هذا السياق، يبين الشكل الموالي تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال الفترة 2004-2009.

شكل رقم (4): تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائـــر خلال الفترة 2004-2009.

الوحدة: مليون دولار.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع : www.femise.org

من خلال قراءتنا للمعطيات المبينة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر تضاعفت (323%) وتزايدت بشكل مستمر بين سنتي 2004 و2009، إذ بعدما لم تتجاوز مليار دولار سنة 2004، إستمرت في الإرتفاع لتصل أقصى حد لها سنة 2009 بقيمة قاربت 3 مليار دولار (2847 مليون دولار)، وهذا رغم تسجيلها لإنخفاض طفيف في سنة 2007 بنسبة قدرها 7.41%. ولكن في المقابل، فإنه بالمقارنة مع دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط « MENA »، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها الجزائر، وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي يساهم في التقليل من المعدلات المرتفعة للبطالة. فعلى سبيل المثال فقط، إستقطبت كل من مصر وتركيا، سنة 2009، ما قيمته 6712 مليون دولار و7611 مليون دولار على التوالي، وهو ما يمثل أكثر من مرتين قيمة التدفقات نحو الجزائر. ولعل ما يجسد أكثر هذا الطرح، هو ضعف مؤشرات مساهمة الإستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو الجزائر في الناتج الداخلي الخام، و كذا في الإستثمارات الإجمالية، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (37): نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام وكذا إلى حجم الإستثمارات الإجمالية خلال الفترة 2004-2009.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإستثمارات الأجنبية المباشرة/الناتج الداخلي الخام	1,04%	1,06%	1,53%	1,24%	1,55%	2,02%
حصة الإستثمارت الأجنبية المباشرة في الإستثمارات الإجمالية	3,12%	3,35%	5,19%	3,58%	4,64%	-

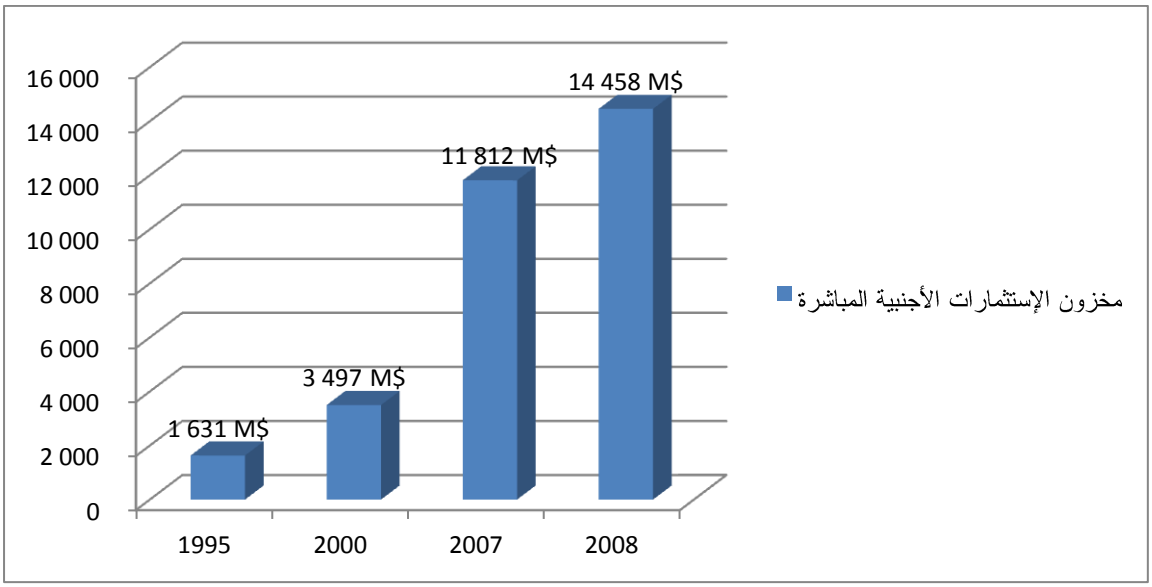
المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات متوفرة على الرابط <www.femise.org.>

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الضئيلة جدا للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الخام حيث لم تتجاوز مستوى 2%، وهو مستوى ضعيف جدا إذا ما تمت مقارنته بما سجلته بعض الدول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط « MENA » كالأردن والتي بلغت مستوى 22.08% سنة 2006. وهذا ما يدل على أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ورغم أنها تمثل رافد أساسي لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي، إلا أنها ما زالت لم تصل بعد لتحقيق مساهمة ذات دلالة في النمو الإقتصادي في الجزائر. كما أنه من خلال الجدول دائما، فإن حصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هيكل الإستثمارات الإجمالية سجلت خلال الفترة 2004-2009 مستويات منخفضة لم تتجاوز 6%. وهي كذلك مستويات ضعيفة جدا مقارنة بما تسجله دول أخرى كمصر التي وصلت النسبة فيها سنة 2006، إلى مستوى 49.88% وكذا لبنان التي تجاوزت مستوى 58.28% سنة 2005.

ورغم ضعف تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر والتي تم تسجيلها في الفترة 1995-2008، مقارنة بما سجلته بلدان أخرى في الفضاء الأورومتوسطي، إلا هذا لا يمنعنا من التنويه بالإرتفاع المتضاعف في مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

شكل رقم (5): تطور مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1995-2008.

الوحدة: مليون دولار.



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات متوفرة على الرابط <www.femise.org>

يبين الشكل رقم (5)، الإرتفاع السريع في مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خصوصا في الفترة 2000-2008، حيث تضاعف بمعدل 415%، ليبلغ أقصى مستوى له سنة 2008 مسجلا 14458 مليون دولار بعدما لم يكن يتجاوز سنة 1995 مستوى 1631 مليون دولار.

وكملاحظة عامة من خلال كل هذه المعطيات التي تناولناها في هذا الفرع، نستنتج أن تدفقات ومخزون الإستثمارات الأجنبية في الجزائر لم تتبع نفس الإتجاه نحو النمو والتطور على غرار ذلك الذي حققته وشهدته مختلف الدول إقليميا، جهويا وعالميا.

الفرع الثاني: تدفق الإستثمارات الأوروبية نحو الجزائر في ظل الشراكة

لقد سعت الجزائر من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى ترقية إستقطابها لرؤوس الأموال والمؤسسات الأوروبية في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، وذلك من خلال تبني إجراءات إصلاحية بهدف رفع كل القيود والحواجز المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر. وكنتيجة لهذه الإجراءات نستعرض في الجدول الموالي تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر والتي مصدرها مختلف دول الإتحاد الأوروبي في الفترة 2003-2008.

جدول رقم (38): تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2008. الوحدة: مليون دولار.

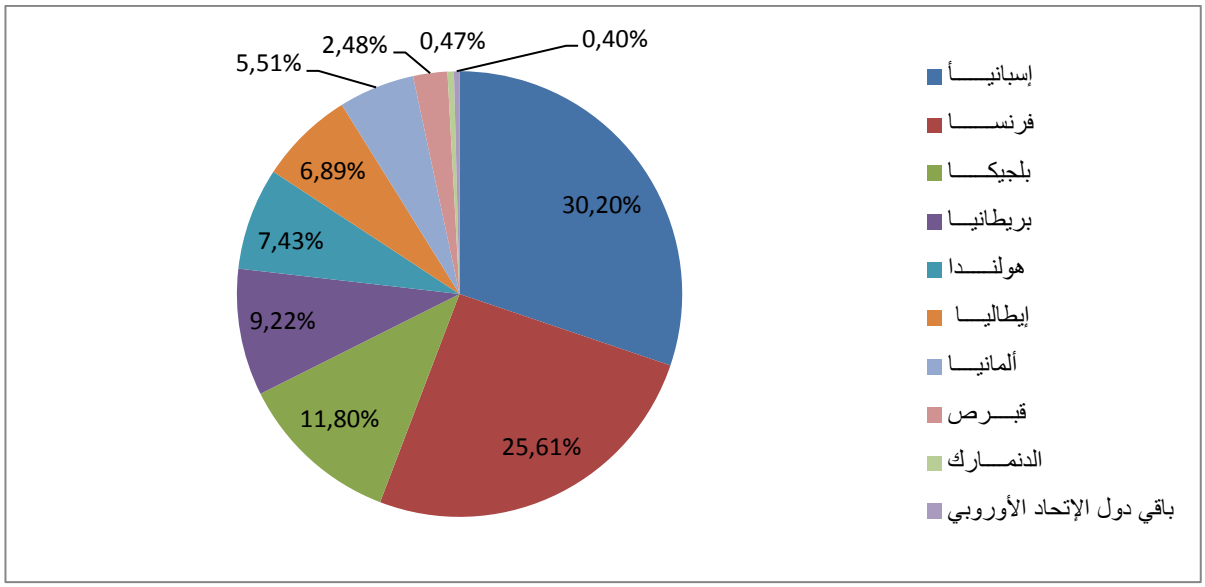
البلـــــــد/السنـــــــة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
إسبانيـــــا	61,34	40,05	129,73	187,04	132,41	294,32	844,89
فرنســـــا	9,98	61,70	60,42	239,76	211,82	132,76	716,44
بلجيكـــــا	0,31	3,53	0,81	4,11	99,61	221,91	330,28
بريطانيـــا	12,45	53,89	28,57	24,89	23,17	114,93	257,90
هولنـــــدا	12,25	2,88	0,00	6,19	3,09	183,46	207,87
إيطاليـــا	1,32	1,44	0,76	12,97	5,19	171,14	192,82
ألمانيـــــا	6,38	9,38	10,38	36,44	69,83	21,76	154,17
قبـــرص	0,02	0,00	2,92	30,00	36,39	0,14	69,47
الدنمـــــارك	0,00	0,00	1,37	4,31	4,31	3,05	13,04
مجموع دول الإتحاد الأوروبي	104,07	172,90	235,25	552,24	589,10	1 144,48	2 798,04

Source : Banque d'Algérie, plusieurs bulletins statistiques [en ligne]. <http://www.bank-of-algeria.dz/> (consulté le 08/01/2012).

يبين الجدول أعلاه أن التدفقات الإستثمارية الأوروبية نحو الجزائر شهدت نموا مهما في الفترة ما بين سنتي 2003 و2008 بلغ عشر مرات، ولعل الإرتفاع الأكبر سجل بين سنتي 2007 و2008، حينما إنتقل من 589.10 مليون دولار ليبلغ 1144.48 مليون دولار. وفي هذا السياق، فإن المتمعن جيدا في هذه الأرقام، ومن خلال مقارنتها بالتدفقات التي اتجهت نحو الجزائر من مختلف دول العالم في نفس الفترة، يجد أنها كانت في سنة 2004 لا تتجاوز نسبة 20%، لكنها إستمرت في الإرتفاع الطفيف لتبلغ مع نهاية سنة 2008 نسبة 43%، وهو ما يبين تزايد وعودة إهتمام الشركات الأوروبية بالإستثمار في الجزائر ولو بصفة محتشمة، خصوصا بعد إطلاق الجزائر للعديد من المشاريع الإستثمارية من خلال المخططات التنموية الخماسية في الفترة 2000-2014، بغلاف مالي تجاوز 440 مليار دولار، الأمر الذي حفز هذه الشركات الأوروبية، بالموازاة مع الركود الذي شهدته دول الإتحاد الأوروبي جراء عديد الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة. ولكن هذا لا يمنعنا من الإعتراف بأن التدفقات الإستثمارية الأوروبية بعيدة كل البعد عن ما كانت تأمله الجزائر عند إنطلاق تنفيذ مشروع الشراكة.

ومن جهة أخرى، فإن الإستثمارات الإجنبية المباشرة الوافدة من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2008، تقودها تقريبا سبع دول أساسية؛ وهي إسبانيا، فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، هولندا، إيطاليا وألمانيا، وحديثا كل من قبرص والدنمارك، وهذا ما يبنه الشكل الموالي.

شكل رقم (6): حصة مختلف دول الإتحاد الأوروبي في التدفقات الإستثمارية نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2008.



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات بنك الجزائر. والمتوفرة على الموقع : <www.bank-of-algeria.dz>

يتبين لنا من الشكل رقم (6)، أن إسبانيا تأتي في المرتبة الأولى في تصنيف دول الإتحاد الأوروبي المستثمرة في الجزائر بحصة بلغت 30.20% خلال الفترة 2003-2008، تلتها في المرتبة الثانية والثالثة كل من فرنسا وبلجيكا بنسب 25.61% و11.80% على التوالي. ولعل ما يمكن تفسيره من نتيجة التوزيع الجغرافي هذا، هو سيطرة معياري القرب الجغرافي وكذا البعد التاريخي على القرارات الإستثمارية لهذه الدول.

ومن جانب آخر، يبين الجدول الموالي التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2004.

الجدول رقم (39): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2003-2008. الوحدة: مليون دولار.

القطاعات / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع	%
المحروقات	78,01	94,98	84,55	91,80	200,54	320,89	870,77	31%
الصناعات الغذائية	6,31	3,38	29,06	119,32	25,63	178,63	362,33	13%
البناء، التعمير والهندسة المدنية	4,62	6,44	6,31	58,95	39,80	237,18	353,30	13%
البنوك والتأمينات	2,90	36,95	25,46	93,19	113,26	44,99	316,75	11%
الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية	0,53	10,63	40,35	45,58	77,25	54,34	228,68	8%
الصناعات المصنعة	6,28	0,06	2,31	90,90	1,89	114,87	216,31	8%
الصاعات الإلكترونية	0,34	4,48	0,00	0,00	20,13	109,38	134,33	5%
الصناعات الدوائية	2,88	7,36	3,82	21,18	12,44	37,02	84,70	3%
الإتصالات	0,62	4,66	1,01	0,92	9,23	0,48	16,92	1%
قطاعات أخرى(النقل، المياه...)	1,58	3,96	42,38	30,40	88,93	46,70	213,95	8%
المجموع	104,07	172,90	235,25	552,24	589,10	1 144,48	2 798,04	100%

Source : Banque d'Algérie, plusieurs bulletins statistiques [en ligne]. <http://www.bank-of-algeria.dz/> (consulté le 08/01/2012).

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2008، ترتكز بنسبة معتبرة تقدر بـــ 31% في قطاع المحروقات، ثم في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 13%، وفي قطاع البناء، التعمير والهندسة المدنية بنسبة 13%، قطاع البنوك والتأمينات بنسبة 11%، ثم في قطاع الصناعات الكيماوية بـــنسبة وصلت لـــ 8%. وتدل هذه النسب على أن المستثمرين الأوروبيين لم يراعوا رغبة الجزائر في إستقطاب إستثمارات في القطاعات التي تسمح لها ببلوغ هدف التنويع الإقتصادي والتخلص من سيطرة قطاع المحروقات على هيكل إقتصادها، ولا تتماشى مع حاجة وطموح الجزائر للرفع من مستوى قطاعها الإنتاجي والصناعي. كما أن المبالغ الضئيلة المستثمرة في قطاعات الصناعات الإلكترونية والإتصالات لا تتماشى تماما مع طموح نقل التكنولوجيا وتحويلها للمؤسسات الجزائرية من خلال الشراكة وهذا ما يشكل أحد أكبر سلبيات نتائج الشراكة الجزائرية الأوروبية.

الفرع الثالث: واقع المناخ الإستثماري في الجزائر حسب تقرير DOING BUSINESS

من أجل معرفة درجة إستقطاب وجاذبية دول ما للإستثمارات الأجنبية المباشرة، يعتمد أغلب الباحثين على مؤشرات تقرير doing business، والذي يصدر عن البنك العالمي والمؤسسة المالية

الدولية، والتقرير يعطي فكرة جادة عن مناخ الأعمال في مختلف دول العالم، وتستند أغلب الدول على هذا التقرير السنوي من أجل تحديد أولوياتها في إطار برامج الإصلاح التي تباشرها.

وفي هذا السياق، يبين الجدول الموالي تطور تصنيف واقع المناخ الإستثماري في الجزائر بين سنتي 2008 و2010، والذي من خلاله يمكن أن نعرف مدى إيجابية أو سلبية الإصلاحات المنجزة في هذا الإطار في الجزائر.

جدول رقم (40): تطور مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر حسب تقرير doing business في الفترة 2008-2010.

المؤشرات	تقرير 2008	تقرير 2009	تقرير 2010	تغيرات الترتيب بين 2009-2008	تغيرات الترتيب بين 2010-2009
سهولة القيام بالأعمال doing business	125	134	136	-9	-2
إنشاء المؤسسات	133	141	148	-8	-7
منح تراخيص البناء	108	113	110	-5	+3
توظيف العمال	119	117	122	+2	-5
تحويل الملكية	159	166	160	-7	+6
الحصول على قروض	126	131	135	-5	-4
حماية المستثمرين	66	70	73	-4	-3
دفع الضرائب والرسوم	163	168	168	-5	-
معيار أداء التجارة الخارجية	117	120	122	-3	-2
تنفيذ العقود	126	125	123	+1	+2
غلق وحل المؤسسات	48	51	51	-3	-

Source : rapports doing business 2008, 2009, 2010 [en ligne], <www.francais.doingbusiness.org/> (consulté le 18/01/2012).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الجزائر مازالت تحتل مراتب جد متأخرة في مؤشر doing business (وهو مؤشر جامع وشامل لبقية المؤشرات الأخرى المبينة في الجدول)، كما أن هذا المؤشر شهد، في سنة 2010 تراجعا مهما مقارنة بسنتي 2008 و2009. وتبرز هذه الأرقام عدم ملائمة المناخ الإستثماري لمتطلبات المستثمرين الأجانب وضعف تنافسية الجزائر في هذا المجال، وبالتالي فإن مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحسين مناخ الأعمال والإستثمار لم تأت بعد بالنتائج المأمولة، ومنه أصبحت مسألة مضاعفة الجهود غاية في الأهمية في قادم السنوات.

الفرع الرابع: أهم برامج التعاون الثنائي في مجال الشراكة الإقتصادية

إن التعاون الثنائي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في محور الشراكة الإقتصادية، يركز بالدرجة الأولى على القطاعات الإقتصادية التي تعاني فيها الجزائر من مصاعب داخلية كثيرة، وخاصة تلك التي تأثرت ولازالت تتأثر بعملية التحرير الاقتصادي والتجاري الذي يجسده أساسا إتفاق الشراكة بين الطرفين. وفي هذا الإطار إتفق الطرفان على وضع عدة برامج تعاون ذات أهمية بالغة في المجالات الإقتصادية من شأنها إحداث التقارب بين الإقتصاديات الشريكة، وتتماشى مع متطلبات تحقيق تنمية مستدامة في الإقتصاد الجزائري. وفيما يلي نذكر أهم برامج التعاون الإقتصادي التي تم الإتفاق عليها، والتي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي: تأهيل المؤسسات الإقتصادية ودعم القطاع الخاص، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا دعم التنويع الإقتصادي في الجزائر.

أولا: برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية ودعم القطاع الخاص

في ظل تبني الجزائر للإستراتيجية الصناعية الجديدة، والتي تعتمد أساسا على إستراتيجية التأهيل الصناعي، وبصفة خاصة تأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بهدف تحقيق التنويع الإقتصادي والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات من جهة، وكذا مسايرة التطورات الراهنة في الإقتصاد العالمي وضرورة الإندماج في إقتصاد السوق من جهة أخرى، وضع الإتحاد الأوروبي بمعية الحكومة الجزائرية برامج دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل أهمها في[1]:

1 - برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة « PME 1 »

تم بدء تنفيذ البرنامج، سنة 1998، قبل إمضاء إتفاق الشراكة، وخصصت له ميزانية قدرها 62.9 مليون أورو (57 مليون أورو يمنحها الإتحاد الأوروبي، 3.4 مليون أورو تمنحها الحكومة الجزائرية، 2.5 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج)[2]، وهو برنامج موجه لدعم عملية الإنعاش الإقتصادي من خلال دعم ترقية، تطوير وتنويع القطاع الخاص، والذي تكونه أساسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف البرنامج للرفع من فعالية ومردودية أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (حوالي 3000 مؤسسة)، ويرتكز على ثلاثة محاور أساسية تتمثل أولا في تعزيز الإدارة العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مساعدات فنية مباشرة، ثم ثانيا في توفير دعم صناديق ضمان قروض الإستثمارات لتسهيل حصولها على التمويل اللازم، وثالثا في دعم وتشجيع البيئة المقاولاتية من خلال توفير فرص المساعدة الفنية لمختلف الوزارات والمنظمات الأخرى

[1] Commission européenne. Union européen-Algérie 1979-2009 ; 30 ans de coopération [en ligne], 2010, Op.cit., PP 10-15.
[2] KHELADI Mokhtar. Op.cit., P 10.

المعنية بترقية وتطوير هذا القطاع المهم. ولقد تم إحصاء إنجاز حوالي 1180 عملية في إطار هذا البرنامج، منها 309 حالة إعادة تأهيل، و273 تشخيص، 144 دورة تكوينية[1].

2 - برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والإتصال « PME 2 »

بناءا على النتائج الجيدة للنسخة الأولى من برنامج « PME 1 » لسنة 1998، اتفقت الحكومة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي على ضرورة الإستمرار في التعاون في هذا المجال، وهذا من خلال طرح النسخة الثانية من البرنامج « PME 2 » مع توسيعه ليشمل مسألة التحكم في تكنولوجيات الإعلام والإتصال. ولقد خصص لهذا البرنامج، والذي يمتد من 03 مارس 2008 إلى غاية 02 ديسمبر 2013، ميزانية معتبرة قدرها 43 مليون أورو (3 مليون تمنحها الحكومة الجزائرية و40 مليون أورو يمنحها الإتحاد الأوروبي)، ويستفيد من هذا البرنامج كل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وكذا وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال. ويهدف البرنامج لتطوير وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين تنافسيتها. كما أن أنشطة البرنامج تتمحور حول ثلاثة مكونات رئيسية وهي:

- **تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** خصوصا في مجالات النوعية والتحكم في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال. وفي هذا الصدد، تم إطلاق حملات للتشخيص تسمح بتحديد الحاجات ذات الأولوية الواجب مراعاتها في عملية إعادة التأهيل بالنسبة لعدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إستفادت من هذه العملية، منذ سنة 2009، أكثر من 125 مؤسسة جزائرية.
- **دعم وضع أنظمة لإدارة الجودة في عدة فروع أساسية:** وهذا بتقديم الدعم لمختلف الهياكل المكلفة بالجودة والتقييس ومنح شهادات المطابقة. إذ تم، في إطار البرنامج، تمويل عدة دورات تحسيسية وتوعوية لفائدة إطارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدى أهمية وضع أنظمة لإدارة الجودة على مستوى مؤسساتهم. كما دعم البرنامج مسعى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار الجزائرية في إنشاء المعهد الوطني للقياس، وكذا إنشاء 45 هيئة للتقييم والمطابقة.
- **تقديم المساعدة لهيئات ومصالح الدعم:** وهذا من خلال تقديم شتى أنواع المساعدة لفائدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار ومختلف وكالاتها المختصة. وتم في

[1] Ibid., P 12.

هذا الإطار، في سنة 2010، دعم إنشاء أول ثلاثة مراكز تقنية وطنية في مجالات الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، وكذا الصناعات الصيدلانية.

ثانيا: برامج ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

نظرا لأهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة كرافد من روافد تحقيق النمو والتنمية المستدامة، وتحقيقا للأهداف التي تم تسطيرها في إتفاق الشراكة، والمتمثلة أساسا في ترقية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة الأوروبية، نحو الجزائر، وضع الإتحاد الأوروبي برنامجا في هذا الصدد، تحت مسمى برنامج الإستثمار في المتوسط [1]« INVEST IN MED »، خصصت له ميزانية أولية في الفترة 2008–2011، قدرها 9 مليون أورو. والبرنامج عبارة عن شبكة تضم حوالي 40 وكالة حكومية لترقية الإستثمار، تهدف لتحسين ورفع قدرات الوكالات المتوسطية ومنها الجزائرية، في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين المبادلات التجارية بين دول الشراكة الأورومتوسطية. وتشمل أنشطة هذه الشبكة ثلاثة مجالات هي الدعم المؤسساتي، إنشاء شبكات معلومات وكذا ترقية الإستثمارات على المستوى الجهوي. وتعمل هذه الشبكة على تحسين صورة المنطقة والدول الشريكة لدى المستثمرين الأجانب وهذا من خلال إقامة معارض، مؤتمرات وندوات، دورات تكوينية دورية، وكذا تقديم المساعدات الفنية والمعلوماتية المتعلقة بالمناخ الإستثماري في هذه الدول. وفي سنة 2010، نظمت الشبكة، في الجزائر ملتقى جمع العديد من رجال الأعمال (80 متعامل) في مجال صناعة الورق على مستوى الفضاء الأورومتوسطي.

ثالثا: برنامج دعم التنويع الإقتصادي DIVECO

طرح الإتحاد الأوروبي هذا البرنامج، تماشيا مع إتجاه الحكومة الجزائرية في مختلف سياساتها نحو تحقيق التنويع الإقتصادي، والتي تعتبر المحور الرئيسي للنقاش الإقتصادي في الجزائر، وهذا من أجل خفض التبعية المطلقة للمحروقات، وكذا إستغلال القدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات. وخصص للبرنامج ميزانية أولية قدرها 17.5 مليون أورو للفترة الممتدة من 30 ديسمبر2009 إلى غاية 29 ديسمبر 2013، وتستفيد من هذا البرنامج ثلاثة وزارات هي: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وكذا وزارة السياحة والصناعات التقليدية والحرف. ويرافق البرنامج توجهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية، حيث يرتكز على تقديم الدعم وتعزيز القدرات الجزائرية في ثلاثة مكونات رئيسية وهي الزارعة، الصناعات الغذائية، وكذا السياحة. ويسعى البرنامج لتحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي (التنافسية، خلق مناصب شغل، تحسين الصادرات...) في هذه المكونات الثلاثة.

[1] Le site officiel du programme invest in med : <www.invest-in-med.eu.> (consulté le 20/01/2012).

المبحث الثالث: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية والبيئية في الجزائر

لقد أولى إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أهمية بالغة للتعاون في المجالات الإجتماعية والبيئية، وفي هذا الصدد خصص لها محورا خاصا بها. وأكد الإتفاق أنه من غير الممكن التوصل لخلق منطقة رفاهية وإستقرار وأمن بدون تفعيل وتعزيز التعاون والشراكة في الميادين الإجتماعية والبيئية. كما أقرت مختلف المبادرات الرامية لتفعيل مشروع الشراكة الأورومتوسطية على ضرورة إدراج الإهتمامات والمتطلبات البيئية في جميع برامج ومشاريع التعاون بين الشركاء. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمسألة مدى مساهمة إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في المجالات البيئية في دعم مسيرة تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية

لقد تبنى الإتحاد الأوروبي بالإتفاق مع الحكومة الجزائرية، في إطار تنفيذ بنود ومحاور إتفاق الشراكة بين الطرفين، عدة برامج ومخططات عمل تهدف لمساعدة الحكومة الجزائرية في تنفيذ مختلف سياساتها في المجالات ذات الأبعاد الإنسانية والإجتماعية، وهذا في سبيل جهودها لتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة وتحسين الرفاهية البشرية. وتتمحور أغلب البرامج الموضوعة في هذا الإطار، حول تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحسين إستفادة السكان من مختلف الخدمات الإجتماعية القاعدية، كتوفير مناصب شغل، الصحة، التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

الفرع الأول: مساهمة الشراكة في دعم التشغيل في الجزائر

إن التزايد والتحول الديمغرافي السريع الذي تشهده الجزائر، منذ سنوات التسعينات في القرن الماضي، زعزعت ومازالت بنية سوق العمل من خلال الإرتفاع الهام للعمالة النشيطة، وبالتالي فالجزائر دائما ما تكون معرضة لتزايد عدد البطالين، خصوصا لدى فئة الشباب. وفي هذا الصدد، فإنه أمام تحديات سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي تبنتها الجزائر مع بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي والتي تجسدت في إمضاء إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا تسريع المفاوضات من أجل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وما ستجلبه من إنعكاسات وآثار قد تكون سلبية على النسيج الإقتصادي والإجتماعي الجزائري، فإن مسألة التشغيل تمثل أحد أهم الرهانات والتحديات للإقتصاد الجزائري في سياسته الإنفتاحية. وفي هذا الإطار، فالجزائر سعت من خلال إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلى الإستفادة من الفرص التي يوفرها المشروع من خلال التكامل والإندماج في الفضاء الأورومتوسطي،

وبالتالي فهي تسعى للشراكة في القطاعات الأساسية ذات الأولوية والتي تولد النمو والتشغيل. وسنتطرق فيما يلي لمعرفة مساهمة إتفاق الشراكة دعم قطاع التشغيل في الجزائر.

أولا: واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

لقد نتج عن النمو الإقتصادي والرخاء المالي الذي شهدته الجزائر في بداية سنوات 2000، تحسن على مستوى مؤشرات التشغيل والبطالة، وهو ما يعكس قيمة وأهمية المشاريع والمخططات التنموية التي تم إطلاقها خلال هذه الفترة، والتي كانت تهدف إلى إستيعاب القوة العاملة المتاحة في الإقتصاد الجزائري، إذ إرتفع حجم القوة العاملة النشيطة في سنة 2007 إلى 9.3 مليون نسمة، بعدما لم يتجاوز في سنة 2006 مستوى 6 ملايين، أي بمعدل زيادة وصلت إلى 55%، كما ارتفعت نسبة التشغيل من 30.3% سنة 2003 إلى نسبة 38.2 سنة 2006[1]. وفي هذا السياق، يوضح الجدول الموالي تطور حجم مساهمة مختلف قطاعات الإقتصاد الجزائري في خلق مناصب شغل خلال الفترة 1999–2007.

جدول رقم (41): تطور القوة العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة 1999–2007. الوحدة: ألف عامل.

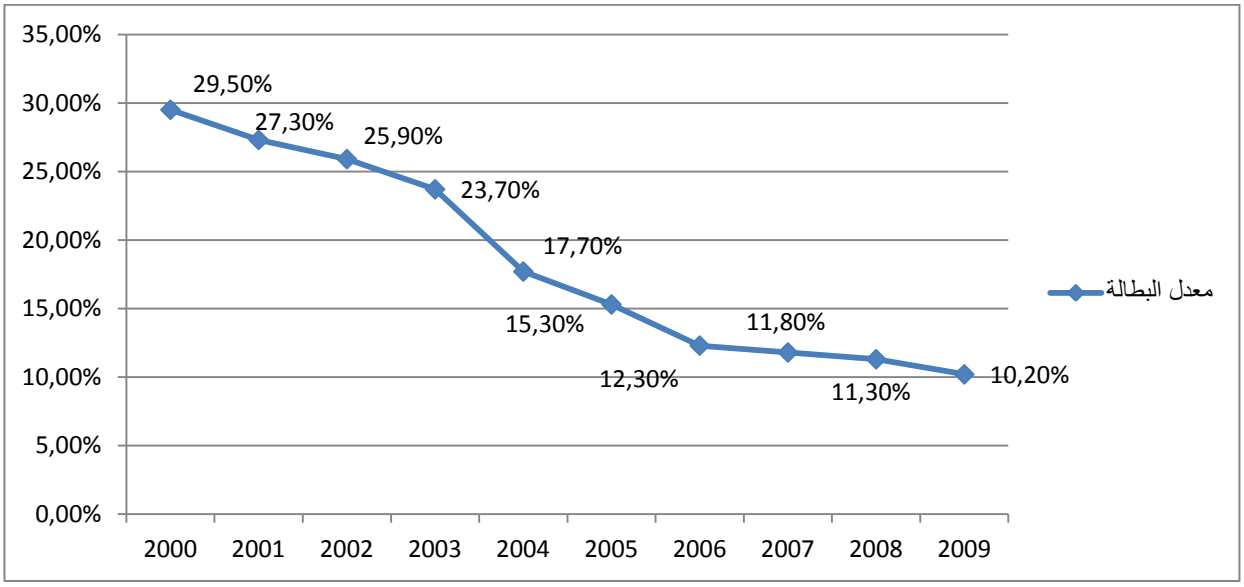
القطاعات / السنوات	1999	2004	2005	2007
الفلاحة	1 180	1 617	1 683	1 852
الصناعة	493	523	523	522
الأشغال العمومية	743	977	1 050	1 258
التجارة، الخدمات، الإدارة	2 477	2 859	2 966	3 143
سبل أخرى	1 175	2 070	2 275	2 525
القوة العاملة الإجمالية	**6 073**	**8 046**	**8 497**	**9 300**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الجزائري. متوفر على: <www.mtess.gov.dz> (أطلع عليه بتاريخ 2011/12/20).

إن الملفت للانتباه عند قراءتنا للجدول هي المساهمة الضعيفة نوعا ما لقطاع الصناعة والذي يشكو من محدودية قدراته الاستيعابية. كما أن التطور الذي شهده القطاع الفلاحي، كان بفعل مختلف السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية من خلال منح المزيد من التسهيلات للحصول على القروض بالنسبة للفلاحين وكذا مسح ديون الأغلبية منهم. ولقد انعكس هذا التطور في التشغيل على معدلات البطالة التي استمرت في الإنخفاض طوال السنوات العشر الأخيرة، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

[1] الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الجزائرية: <www.mtess.gov.dz> (تاريخ الإطلاع: 2011/12/11).

الشكل رقم (7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009.



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر ؛ متوفر على: <www.ons.dz> (أطلع عليه في 2011/12/11).

تبين المعطيات المبينة في الشكل رقم (7) أن معدلات البطالة في الجزائر تميل إلى الإنخفاض المستمر منذ بداية الألفية الثالثة، فبعدما كانت تقارب نسبة 30% من القوة العاملة المتاحة سنة 2000، إستمرت في الإنخفاض لتصل سنة 2009 إلى نسبة 10.2%. علما أن ظاهرة البطالة في الجزائر تمس بصفة أساسية فئة الشباب، حيث تم تسجيل نسبة 73.4% من البطالين أعمارهم أقل من 30 سنة، في حين وصلت النسبة إلى 86.7% من البطالين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة. ويعتبر العديد من المحللين أن هذه النسبة الهامة من البطالة التي تمس فئة الشباب ستكون عواقبها خطيرة على النسيج الإقتصادي والإجتماعي الجزائري، بإعتبار أن هذه الفئة تشكل 68% من سكان الجزائر[1]. ورغم هذا الإنخفاض، إلا أن هذه المعدلات تبقى مرشحة للإرتفاع بإعتبار أن 32.5% من مناصب العمل غير دائمة[2].

وفي نفس السياق، فإن أسباب تقليص البطالة وإرتفاع معدلات التشغيل تكمن في:

- مساهمة المخططات التنموية الخماسية 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014، (هدف خلق 3 ملايين منصب شغل جديد من خلال المخطط الخماسي 2010-2014)؛
- نجاح الأجهزة المنظمة للتشغيل في الجزائر كالوكالة الوطنية للتشغيل « ANEM »، وكذا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب « ANSEJ »، في خلق مناصب شغل هامة. ففي سنة 2009، نجحت وكالة « ANSEJ » في توظيف 76000 عامل، في حين ساهمت

[1] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen 2011. Les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale [en ligne]. Octobre 2011, disponible sur :<www.femise.org> (consulté le 25/02/2011), P 52.
[2] Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, Op.cit., PP 102-103.

وكالة « ANEM » في توظيف 170000 شاب في نفس السنة، كما ساهم برنامج المساعدة على الإدماج المهني « DAIP » في توظيف 280000 شاب[1].

والواضح أن مساهمة الإتحاد الأوروبي في قطاع التشغيل في الجزائر كانت تكون جيدة وفاعلة أكثر لو ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في الجزائر.

ثانيا: برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم قطاع التشغيل في الجزائر

بالموازاة مع الرخاء المالي الذي تشهده الجزائر، أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع إستثمارات كبرى لإنجاز عدة منشآت قاعدية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني، والتي من شأنها أن تساهم في خلق مناصب شغل والحد من البطالة، وذلك بهدف إعادة التوازن الإقتصادي الإجتماعي بين مختلف مناطق الوطن. وبالتالي يعتبر التحكم في قطاع التشغيل من أهم عوامل إحداث هذا التوازن. وفي هذا الإطار، أطلق الإتحاد الأوروبي بموافقة الحكومة الجزائرية، ومن خلال البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2007–2010، وفي إطار إتفاق الشراكة، برنامجا لدعم جهود الحكومة الجزائرية في قطاع التشغيل، رصدت له ميزانية قدرها 15.34 مليون أورو (يساهم الإتحاد الأوروبي بـــ 14.10 مليون أورو، في حين تساهم الحكومة الجزائرية بـــ 1.24 مليون أورو)[2]، وهذا للفترة 2010–2014. وتستفيد من البرنامج كل من وزارة العمل، التشغيل والتضامن الإجتماعي، وكذا الوكالة الوطنية للتشغيل « ANEM »، ويرتكز البرنامج على محاور وتوجيهات مخطط العمل الحكومي من أجل ترقية التشغيل والحد من البطالة المخصص للفترة 2008–2013، وكذا على تقديم دعم مؤسساتي وتنظيمي للوكالة الوطنية للتشغيل وللوزارة كذلك. ويسعى البرنامج لتحقيق أهداف محددة تتمثل أساسا في:

- إعداد ونشر نظام معلومات إستراتيجي موثوق لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل؛
- تعزيز مختلف قدرات الوكالة من خلال تكوين وتدريب إطاراته؛
- إعداد خطة تضمن إعادة التنظيم الإداري والتقني للوكالة؛
- تسهيل تبني الوزارة والوكالة لميزانية بأهداف متناسقة ترتكز على مخططاتهما العملية.

الفرع الثاني: التعاون الثنائي في مجالات تنمية الموارد البشرية

إن من الأهداف الأساسية للشراكة الأورومتوسطية والتي وضعتها الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة « SMDD » كأولوية رئيسية، تكمن في تثمين وتعزيز الرأسمال البشري في الدول الشريكة ومنها الجزائر. وهذا من خلال دعم هذه الدول في جهودها لتنمية مواردها البشرية، وذلك بوضع

[1] Ibid.,103.
[2] Délégation de l'UE en Algérie. Rapport annuel de la coopération UE-Algérie. 2010, P 49.

وتخصيص برامج تعاون وشراكة تهتم بقطاعات الصحة، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني. وسنستعرض فيما يلي واقع ووضعية التنمية البشرية في الجزائر من خلال مؤشرات التنمية البشرية، ثم نعرض مختلف برامج التعاون الثنائي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة، في المجالات التي تعنى بالتنمية البشرية.

أولا: وضعية التنمية البشرية في الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011

في إطار دفع عجلة النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر، وضعت الحكومة الجزائرية منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، ثلاثة مخططات تنموية خماسية كبرى إلى غاية سنة 2014، رصدت لهذه المخططات مبالغ مالية ضخمة جدا تصل لـــ 440 مليار دولار[1]. ولقد كان لمجالات التنمية البشرية والإجتماعية نصيب هام من هذه المخططات التنموية، باعتبارها الغاية الأساسية لأي عملية تنموية. وفي هذا الصدد، خصص لتحسين التنمية البشرية في إطار البرنامج الخماسي 2010–2014، ما يعادل 40% من موارده، وذلك من خلال برمجة إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 600000 مقعد بيداغوجي، 4000 منشأة قاعدية صحية، تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، وعدة مشاريع أخرى في سبيل تحسين معيشة السكان، من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة[2]. ويبين الجدول الموالي وضعية التنمية البشرية في الجزائر من خلال مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2011.

جدول رقم (42): وضعية التنمية البشرية في الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011.

الدولة	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة المتوقع بالسنوات	نصيب الفرد من الدخل $	الترتيب حسب نصيب الفرد
الجزائر	96	0.698	73.4	7	13.6	7658	91

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص140.

حسب ما يبينه الجدول، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصادر سنة 2011، صنف الجزائر، حسب مؤشر التنمية البشرية « IDH »، في المرتبة 96 عالميا من مجموع 187 دولة، ويضعها في خانة الدول التي حققت تنمية بشرية متوسطة، إذ بلغ المؤشر مستوى 0.698 في سنة 2011. وهذا ما يمثل تحسنا محتشما لترتيب الجزائر منذ بداية سنوات 2000، حيث كانت تحتل المراتب ما بعد المئة (المرتبة 106 سنة 2002، المرتبة 107 سنة 2003، المرتبة 104 سنة 2006)، كما تعتبر سنة 2010

[1] ANIMA investment network, La carte des investissements en Méditerranée, Etude numéro 07, Janvier 2010, Op.cit., P 20.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء. برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، الجزائر، 24 ماي 2010، ص 2.

السنة التي حققت فيها الجزائر أحسن ترتيب لها منذ عدة سنوات، حينما جاءت في المرتبة 84 عالميا[1]. وبالنسبة لمركبات هذا المؤشر، فنلاحظ أن مؤشر متوسط العمر عند الولادة، قد بلغ 73.4 سنة، وهو مستوى متوسط بالمقارنة مع المعدل المسجل في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، على غرار الدول الأوروبية الشريكة، كإسبانيا أو فرنسا واللتين بلغ فيهما مستوى 81.4 و81.5 سنة. وفيما يخص متوسط سنوات الدراسة[2]، والذي يعبر عن عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة وما فوق، فقد سجلت الجزائر متوسطا قدره 7 سنوات، وهو متوسط ضعيف مقارنة بما حققته دول الجوار من دول الإتحاد الأوروبي الشريكة.

وفي هذا السياق، نخلص إلى أن إنجازات الجزائر وفق مقاييس التنمية البشرية، تعتبر أقل من المتوسط العالمي والإقليمي، وهذا ما يوضح أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت من خلال البرامج والمخططات التنموية الخماسية التي وضعت إبتداء من سنة 1999 وإلى غاية اليوم، خصوصا في مجالات التنمية البشرية، إلا أن حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في هذه المرحلة كبيرة، وبالتالي فالحالة تستدعي تعاون أكبر وشراكة أوسع مع مختلف الأطراف وعلى كل المستويات، وفي هذا الإطار، يمكن للشراكة الأورومتوسطية أن تكون أداة ووسيلة فعالة لنقل التجربة الأوروبية الرائدة في مجالات التنمية البشرية وتطبيقها في الجزائر في سبيل إعطاء دفعة قوية لمسارها التنموي المستدام.

ثانيا: برامج الإتحاد الأوروبي لتنمية الموارد البشرية في الجزائر

تماشيا مع الهدف الرئيس من الشراكة الأورومتوسطية والمتمثل في إقامة منطقة يسودها الإستقرار الأمن والرخاء المستدام، إلتزم الطرفان من خلال ما نص عليه إتفاق الشراكة على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في المجالات التي تهتم بتنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، وضع الإتحاد الأوروبي بالإتفاق مع الحكومة الجزائرية عدة برامج تعاون في هذه المجالات، أهمها[3]:

1 برنامج دعم قطاع التعليم العالي

تسعى إستراتيجية إصلاح التعليم العالي في الجزائر أساسا للاستجابة بصفة فعالة لمتطلبات ورهانات اقتصاد المعرفة. وبالتالي فهي تهدف إلى تعزيز فرص الإستفادة من التعليم العالي ومضاعفة إمكاناته وقدراته، وكذا توسيع عروض التكوين وتشجيع مختلف المؤسسات الجامعية على تبني وتطبيق برامج التكوين الجديدة ل.م.د « L.M.D »، وكذا رفع جودة التعليم. وتماشيا مع هذه الإستراتيجية وضع

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية 2010، ص212 .

[2] برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 142.

[3] Délégation de l'union européenne en Algérie. Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2010 [en ligne]. Disponible sur : <www.deldza.ec.europa.eu> (consulté le 20/02/2012).

الإتحاد الأوروبي بموافقة الحكومة الجزائرية، في 06 جوان 2010، ولمدة 4 سنوات، برنامجا لدعم جهود الجزائر في إصلاح التعليم العالي، ورصد للبرنامج ميزانية قدرها 38.6 مليون أورو (21.5 مليون يقدمها الإتحاد الأوروبي و17.1 مليون تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية)، ويهدف البرنامج للمساهمة في تحسين أداء وجودة التعليم العالي، وتعزيز قدرات وإمكانات التعليم العالي، وكذا رفع مستوى تكوين الرأسمال البشري وملائمته لإحتياجات المؤسسات الإقتصادية. وينتظر من البرنامج أن يساهم في إعداد مخطط الدعم الهيكلي والمؤسسي لقطاع التعليم العالي، ودعم نظام مدارس الدكتوراه وكذا تقريب المؤسسات الجامعية من المحيط الإقتصادي.

ومن جانب آخر، وفي إطار تحديث التعليم العالي في دول الشراكة الأورومتوسطية، ومنها الجزائر، وضع الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2002، برنامج « TEMPUS »، والذي بلغ النسخة الرابعة في الفترة 2008–2013، بميزانية سنوية تتراوح بين 35 و39 مليون أورو، يتم تمويلها من خلال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة « IEVP »، وذلك بهدف تشجيع خلق فضاء مشترك للمعرفة ولتبادل الخبرات المهنية. ويسعى البرنامج لتطوير وترقية التعاون بين المؤسسات والمعاهد الجامعية بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة ومن بينها الجزائر. وحقق البرنامج منذ بداية تنفيذه بالجزائر عدة نتائج أهمها:

- مرافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تطبيقها للنظام الجديد ل.م.د « L.M.D »، خصوصا في مسألة إعداد المسار الجامعي؛
- وضع الآليات الأساسية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات؛
- وضع القواعد الأساسية للتعليم عن بعد وتكوين الأساتذة على هذه التقنية؛
- ترقية وتطوير إنتقال الأساتذة والطلبة الباحثين على المستوى الجهوي.

2 برنامج دعم إصلاح قطاع التربية في الجزائر

تم إطلاق هذا البرنامج في إطار برنامج ميدا 2، في سنة 2004، ورصدت له ميزانية قدرها 19 مليون أورو (17 مليون من الإتحاد الأوروبي و2 مليون من الحكومة الجزائرية)، أي ما يعادل 1.4 مليار دينار جزائري، وسعى البرنامج للمساهمة في تحسين الجوانب النوعية للنظام التربوي الجزائري من خلال تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة عمال القطاع (التكوين الأساسي المستمر لعمال التربية)، كما يهتم البرنامج بتحسين إدارة القطاع على المستوى المركزي والمحلي. ولقد استفاد من هذا البرنامج ما يقارب من حوالي 2400 إطار تربوي (مدراء التربية ومدراء مختلف المؤسسات التربوية)، كما ساهم في وضع مناهج وأدوات لتحسين جودة نظام المعلومات الإحصائي وتعزيز قدرات الإطارات في مجال جمع وتحليل المعطيات والتخطيط والبرمجة. كما ساهم البرنامج في تمويل إنشاء 218 مؤسسة تربوية في 10 ولايات بعد استفادة مدراء هذه المؤسسات من الدورات التكوينية في إطار البرنامج دائما.

3 برنامج دعم إصلاح قطاع الصحة

يحتل قطاع الصحة في الجزائر مكانة أساسية ذا أهمية بالغة في السياسة التنموية، حيث أن الحكومة وضعت ما يسمى بالسياسة الوطنية للصحة في سنة 2006، هذه الأخيرة تتمحور حول خمس نقاط أساسية وهي: تقريب الصحة من المواطن، تحسين جودة الخدمات الصحية والعلاجية، الأخذ بعين الإعتبار للتحول الديمغرافي المتزايد، بلوغ وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وكذا عقلنة إدارة قطاع الصحة. ومن أجل تنفيذ هذه السياسة وكذا التخلص من النقائص الهيكلية والتنظيمية للقطاع، أقرت الحكومة الجزائرية بمدى أهمية التأسيس لشراكة قوية مع الإتحاد الأوروبي في مجال الصحة، للإستفادة من الخبرات والتطور الذي بلغه القطاع في دول الإتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، أعد الإتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الإرشادي الوطني للجزائر، برنامجا لدعم قطاع الصحة في الجزائر بإعتباره قطاعا حيويا. ورصد للبرنامج، الموجه لفائدة وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ميزانية مالية[1] قدرها 15 مليون أورو لمدة 48 شهرا إبتداء من تاريخ 30 ديسمبر 2009. ويمثل البرنامج فرصة للاستفادة من خبرات ذات مستوى عال، حيث يساهم في وضع آليات ووسائل إدارة جيدة للقطاع، وتعزيز اليقظة الصحية، وكذا تعزيز قدرات القطاع وتثمين موارده البشرية وتكوينها.

4 برنامج تأهيل قطاع التكوين المهني

تم وضع هذا البرنامج في إطار برنامج ميدا 2، وذلك سنة 2001، ورصد له الإتحاد الأوروبي ميزانية قدرها 45 مليون أورو (4 مليار دينار جزائري)، وسعى البرنامج لرفع مستوى و قدرات نظام التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر، للاستجابة لمختلف حاجات المؤسسات والأفراد. ومن بين أهم محاور البرنامج محور تحسين عروض التكوين وجعلها تتناسب مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وكذا تحسين ملائمة نظام التكوين والتعليم المهنيين لإقتصاد السوق ومتطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

ثالثا: برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم العدالة والحكم الراشد في الجزائر

تعتبر مسائل العدالة والحكم الراشد مجالات ذات أهمية بالغة لتحقيق النجاح في المسار التنموي لأي بلد، وفي هذا الصدد، أولى الإتحاد الأوروبي لهذه المجالات رعاية كبيرة، وذلك بدعم جهود الجزائر في إقامة دولة القانون، من خلال وضع وتمويل برامج لدعم إصلاح العدالة في الجزائر. وفي هذا الإطار، تم وضع برنامج لدعم إصلاح العدالة في الجزائر، يتمثل في برنامج « Justice 1 »، المسجل في البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2002-2004، والممول من خلال برنامج ميدا 2، بميزانية بلغت

[1] Ibid.

17مليون أورو (15 مليون قدمها الإتحاد الأوروبي و2 مليون تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية)، وتبلغ مدة تنفيذ البرنامج 66 شهرا إبتداء من سنة 2006، ويرتكز البرنامج على تنفيذ مقترحات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة والتي شكلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بداية سنة 2000، والتي تتمحور أساسا حول مسائل ملائمة التشريعات وتناسقها، تعزيز إستقلالية القضاء وتخصص القضاة خصوصا في القضايا الإقتصادية، وكذا تحديث النظام الجزائي الجزائري. ويسعى البرنامج بصفة عامة لتحسين قدرات النظام القضائي الجزائري في الجوانب التنظيمية، والكفاءة والشفافية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولمختلف المتعاملين الإقتصاديين.

ومن جانب آخر، تم في 17 جوان 2008، إمضاء إتفاق تعاون بين المفوضية الأوروبية ووزارة العدالة، يتضمن تنفيذ برنامج لإصلاح النظام الجزائي الجزائري « Justice 2 »، بتمويل كامل من الإتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2007–2010، وبميزانية قدرها 17 مليون أورو لمدة 42 شهر. ويسعى البرنامج للمساهمة في تحديث النظام الجزائي الجزائري من خلال تركيز مختلف الأنشطة حول ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في : التكفل بالمساجين والمحكومين وإعادة إدماجهم إجتماعيا، التنظيم المؤسساتي وتكوين إطارات مديرية السجون، وكذا تحديث أنظمة المعلومات.

رابعا: برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم هياكل المجتمع المدني في الجزائر

يتميز المجتمع المدني في الجزائر بمنظمات وجمعيات ناشطة بقدر ضئيل من الإمكانات المالية، وبالتالي فهذه المنظمات تنشط في حدود ما تملكه من إمكانات، الأمر الذي لا يمكنها من إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، الجهوي والدولي. ومن ثم فهي تحتاج لدعم مالي ولدورات تكوينية من أجل ترقية أنشطتها وتحقيق أهدافها. وفي هذا الصدد، وضع الإتحاد الأوروبي، بالإتفاق مع وزارة التضامن الوطني، برنامجا لدعم المنظمات غير الحكومية الجزائرية للتنمية « ONG 2 »، بميزانية قدرها 11 مليون أورو، للفترة 2006–2010. ويهدف البرنامج للمساهمة في ترقية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المسار التنموي الإجتماعي في الجزائر. ويوجه دعم البرنامج للمنظمات التي تعنى بالمجالات الإجتماعية (كجمعيات ترقية حقوق المرأة والشباب)، المجالات الثقافية والرياضية، مجالات حماية البيئة وترقية السياحة البيئية، وكذا مجالات ترقية التنمية المستدامة.

كما إستفادت العديد من منظمات المجتمع المدني الجزائرية، التي تنشط في مجالات تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، من دعم برنامج الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان « IEDDH-CBSS »، من خلال تمويل مالي بلغ 1.8 مليون أورو في الفترة 2007–2010. ولقد تم، في إطار هذا البرنامج، القبول بتمويل 14 مشروعا تقدمت به جمعيات جزائرية يتم تنفيذها في الفترة 2009–2013. ومن أهم هذه المشاريع نذكر:

- مشروع " إنشاء خلية للإعلام والتكوين حول حقوق الطفل في المؤسسات التربوية" الذي تقدمت به جمعية الغيث بولاية برج بوعريريج؛
- مشروع "دار الحرية" الذي تقدمت به جمعية "جزائرنا" بولاية البليدة لترقية قيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

المطلب الثاني: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة البيئية

تبرز عملية تحقيق الإستدامة البيئية وتحسين مؤشراتها في الجزائر خاصة وفي محيطها المغاربي، المتوسطي والأوروبي عامة، كعنصر أساسي ورئيسي لتحقيق التنمية المستدامة لإقتصادها. والأمر الذي عزز هذا الطرح هو أن المسائل البيئية هي مسائل مشتركة بين دول المنطقة. فأي تأثير سلبي على البيئة في بلد متوسطي، تكون لها تداعيات على دول الجوار. وفي هذا الإطار، نناقش فيما يلي حجم المساهمة البيئية التي حملها مشروع الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: واقع ومؤشرات الإستدامة البيئية في الجزائر

سعيا منها لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في الجزائر، بادرت الحكومة الجزائرية، في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال إنجاز مشاريع ذات أهمية بالغة، أهمها تتمثل في مشروع حماية الساحل، ومشروع حماية التنوع البيولوجي، وعمليات تحسين المحيط الحضري، ومشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلي. كما تم في إطار المخطط الخماسي 2000-2004 للإنعاش الاقتصادي، إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز لدفن النفايات في أهم المراكز الحضرية في الجزائر. وكذلك تم إطلاق مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله[1]. وعلى الرغم من المساعي والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، في سبيل تحقيق التنمية البيئية المستدامة إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية، وهذا ما كشفته مؤشرات الاستدامة البيئية الصادرة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، والمبينة في الجدول الموالي.

[1] رحامنية سعيدة. مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد. الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-12 نوفمبر 2009، المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009.

جدول رقم (43): مؤشرات الاستدامة البيئية في الدول المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.

	المقاييس المركبة للاستدامة	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة 2007		التلوث		نضوب الموارد الطبيعية/ نسبة للناتج 2009	مساحة الغابات 2008
	دليل الأداء البيئي 2010	الوقود الأحفوري	المصادر المتجددة	نصيب الفرد إنبعاثات CO2 2008	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري 2005		
الجزائـــر	67,4	99,8%	0,2%	3,2 طن	1,8 طن	16,9%	0,6%

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2011. مرجع سابق، ص 159.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا حالة التدهور المستمر في البيئة في الجزائر وعدم تحقيق كل البرامج الموضوعة مسبقا للأهداف التي تم تسطيرها في مجال تحقيق الإستدامة البيئية. حيث نلاحظ التبعية المطلقة للجزائر في مجال إمدادات الطاقة للوقود الأحفوري بنسبة 99.8%، على حساب الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة التي لا تتجاوز حصتها 0.2% من الإمدادات الإجمالية من الطاقة. والأخطر من ذلك أيضا هو أن تكلفة نضوب الموارد الطبيعية لسنة 2009، بلغت نسبة 16.9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا ما يشكل خطر كبير يهدد الإقتصاد الجزائري غير المتنوع، مما قد ينجر عن ذلك مشاكل إجتماعية وبيئية عديدة. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة الجزائرية سياسة وطنية جديدة للطاقة[1]، ترتكز أساسا حول مسألة حماية البيئة من مختلف الأنشطة الإستخراجية والتكريرية للموارد الطاقوية الباطنية وكذا ترقية الطاقات المتجددة، من خلال إجراءات تهدف للتقليل من الإنبعاثات الملوثة للجو، والتي تعدت بالنسبة لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون مستوى 3.2 طن للفرد في سنة 2008، تشكل منها إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري 1.8 طن للفرد. وهي نسب مرتفعة تدل على هشاشة الوضع البيئي في الجزائر. وفي هذا الإطار، تهدف الجزائر من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون البيئي والإستفادة من التجارب الأوروبية في مكافحة ومعالجة التلوث بشتى أنواعه.

الفرع الثاني: برامج الشراكة والتعاون الثنائي في المجالات البيئية

بالنسبة للتعاون الثنائي في المجالات البيئية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة، فقد ارتكز التعاون أساسا في ثلاثة محاور أساسية تضمنتها الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة « SMDD »، وهي مسألة تحسين الإدارة المدمجة للموارد المائية والطلب عليها، وإدارة الطلب على الطاقة وخفض آثارها على البيئة، ترقية السياحة المستدامة والإدارة المستدامة للبحار والسواحل.

[1] La politique énergétique nationale. Disponible sur le site: <www.mem-algeria.org> (consulté le 15/02/2012).

أولا: برامج دعم قطاع الموارد المائية بالجزائر

كغيرها من دول المنطقة المتوسطية والمغاربية، تعاني الجزائر من محدودية الموارد المائية ومن توزيعها غير العادل على المستوى الوطني، بالإضافة إلى أنها تخضع للظروف المناخية الصعبة والتي من شأنها عدم تحقيق التوافق بين العرض والطلب على هذه الموارد المائية. وفي هذا الصدد، تعترف الحكومة الجزائرية بمسؤولية وعجز هيئات الإشراف وإدارة الموارد المائية في التكفل التام بحل مشكل العجز. ومن أجل التكفل الجيد بهذه الموارد الحيوية، تبنت الحكومة الجزائرية عدة سياسات ترتكز على الإدارة الفعالة للقطاع تسمح بالاستجابة لمختلف طلبات المتعاملين الإقتصاديين والمواطنين. وتتمحور أهم السياسات التي تم تبنيها؛ في فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة وتسيير هياكل قطاع الموارد المائية وكذا الإستعانة بالشركاء الأجانب، والذي تجسد في إستثمارات الشركة الفرنسية المختصة في إدارة الموارد المائية سويز « SUEZ ».

وتماشيا مع هذه السياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، وفي إطار دعم جهود هذه الأخيرة، تبنى الإتحاد الأوروبي برنامجا لدعم قطاع الموارد المائية في الجزائر، بميزانية بلغت 26.5 مليون أورو (20 مليون تمثل مساهمة الإتحاد الأوروبي و6.5 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية)، لفائدة وزارة الموارد المائية في الفترة ما بين جانفي 2007 إلى ديسمبر 2011، ويسعى البرنامج للمساهمة في التلبية الدائمة للطلب على المياه في الجزائر وكذا تشجيع الإقتصاد في استهلاك المياه والحفاظ عليها. كما يرتكز دعم البرنامج على ثلاثة محاور هي[1]:

- تحديث المخطط الوطني للمياه « PNE »؛
- الإطار المؤسساتي، التنظيمي، القانوني، المالي، البشري، الإتصالي والإعلامي لهيئات الإشراف على قطاع الموارد المائية؛
- ضمان خدمات الصيانة والتكوين فيها.

ولقد ساهم البرنامج بتمويل حوالي 22 مشروع ونشاط، نذكر أهمها في:

- تحرير وكتابة عدة مراسيم ونصوص في القانون المتعلق بالمياه؛
- وضع وإدارة نظام يقظة وتحذير بخطر الفيضانات بولاية سيدي بلعباس؛
- إنجاز بحث وطني حول المياه في الجزائر؛
- إمداد الوكالة الوطنية للموارد المائية بأجهزة لتحليل الجزئيات الملوثة، والتحليل الفيزيائي والكيميائي من أجل تحسين نوعية المياه الصالحة للشرب.

[1] Délégation de l'union européenne en Algérie. Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2010 [en ligne]. Disponible sur : <www.deldza.ec.europa.eu> (consulté le 20/02/2012).

ثانيا: التعاون والشراكة في مجال الطاقة

نظرا للأهمية الكبيرة للطاقة بالنسبة لدول المنطقة، فقد استفادت الجزائر من دعم ثلاثة برامج أساسية وضعها الإتحاد الأوروبي لترقية التعاون في مجال الطاقة مع دول الشراكة الأورومتوسطية، وهي:

1 -مشروع MED-EMIP

وهو مشروع أطلقه الإتحاد الأوروبي لتعزيز وتقوية اندماج وتكامل أسواق الطاقة في الفضاء الأورومتوسطي وترقية الأمن الطاقوي وإستدامته. ويشجع المشروع على تحويل ونقل المعارف حول الطاقات المتجددة وحفز استخدامها في الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر، وتبادل الخبرات في مجال ضمان التموين بالطاقة وتنويع مصادرها والعمل على خفض الأثر البيئي للأنشطة الطاقوية. ورصد لهذا المشروع، الذي تم تنفيذه في إطار برنامج ميدا 2 في الفترة 2007–2010، ميزانية قدرها 4.1 مليون أورو[1]. ولقد ساهم المشروع في نشر المعلومات حول أفضل الممارسات والتكنولوجيات الجديدة المتعلقة بقطاع الطاقة، كما ساهم في إعداد وصياغة الإستراتيجية الوطنية للطاقة.

2 برنامج MED-REG 2

وهو مشروع بميزانية قدرها 300000 أورو للفترة بين 2008 و2009، يسعى لتعزيز التعاون والشراكة بين سلطات ضبط الطاقة في الإتحاد الأوروبي ونظيراتها في الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر، وتشجيع هذه الأخيرة على إعداد إطار قانوني حديث وفعال موجه لتفعيل استقطاب الإستثمارات الأوروبية في هذا المجال نحو الدول المتوسطية.

3 برنامج MED-ENEC 2

هذا المشروع يموله الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 5 مليون أورو[2] للفترة 2009–2013، وهو تكملة للنسخة الأولى التي تم إنجازها في الفترة 2005–2009. ويسعى البرنامج لدعم الفعالية الطاقوية في قطاع البناء، وكذا تشجيع استخدام الطاقة الشمسية ومختلف الطاقات المتجددة الأخرى في مشاريع بناء المباني. كما يعمل على تمويل الحملات التحسيسية لفائدة المواطنين بإشراك منظمات المجتمع المدني بمدى فعالية تقنيات البناء التي ترتكز على المناخ، الإستهلاك العقلاني للطاقة، واستخدام الطاقات المتجددة في تشييد المباني، وكذا ضمان التكوين في هذه المجالات. ولقد تم، في النصف الأول من سنة 2010، في إطار هذا المشروع، من القيام بـــ 12 دورة تكوينية لفائدة إطارات جزائرية تنشط في هذه المجالات، كما

[1] Le site officiel du programme euromed MED-EMIP : <www.med-emip.eu> (consulté le 20/02/2012).
[2] Le site officiel du programme euromed MED-ENEC : <www.med-enec.com> (consulté le 20/02/2012).

تم الإتفاق مع وزارة الطاقة الجزائرية على إدماج الطاقات المتجددة في مختلف الأنظمة الكهربائية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر كلفة إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مرتفعة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وفي هذا السياق فقد سجلت الجزائر إنخفاضا رهيبا في الإيرادات الجباية نتيجة التفكيك الجمركي، والتي بلغت عند نهاية سنة 2010، قيمة 2.5 مليار دولار، ومن المحتمل أن ترتفع إلى 8.5 مليار دولار في أفق سنة 2017 تاريخ إستكمال التفكيك الجمركي. وهي الحالة التي إستدعت مطالبة الحكومة الجزائرية الطرف الأوروبي بضرورة البدء في مفاوضات لإعادة هيكلة رزنامة التفكيك الجمركي وتمديدها لغاية سنة 2025. وهذا ما يجسد سيطرة الجانب التجاري من الإتفاق على أغلب إهتمامات الطرف الأوروبي بصفة خاصة؛
- الضعف الكبير للمبالغ المالية المرصودة لمختلف البرامج التي خصصها الإتحاد الأوروبي للجزائر في إطار تنفيذ بنود إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، سواء من خلال برنامج ميدا بنسختيه، أو الآلية الأوروبية للجوار والشراكة؛
- إستمرار وتزايد التبعية الجزائرية للوجهة الأوروبية في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي. وفي هذا الإطار، ساهمت الشراكة في تزايد الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي مقابل المعدلات الضعيفة جدا لصادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي (بإستثناء المحروقات)؛
- عدم مساهمة الشراكة في زيادة إستقطاب الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة الأوروبية منها، حيث تذهب أغلبها نحو قطاع المحروقات، وهذا ما يجسد عدم فعالية البرامج الموضوعة في هذا الشأن؛
- الأثر المحتشم لمختلف البرامج التي وضعها الإتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع تعنى بالمسائل البيئية والإجتماعية، بسبب ضعف الأرصدة المالية المخصصة لها؛
- العجز المستمر والرهيب للميزان التجاري للجزائر في مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي في المنتجات الصناعية والزراعية. والإرتفاع المستمر للواردات الغذائية الجزائرية من الإتحاد الأوروبي؛
- ضعف المؤشرات البشرية والبيئية المستمرة في الجزائر يجسد المساهمة الضئيلة لمختلف برامج الشراكة في هذه المجالات.

ويمكن القول أن مساهمة الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري تعتبر مساهمة متواضعة بإعتبار أنها لم تمس بشكل جوهري مجالات الإستدامة في الجزائر.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــة

تطرقت الدراسة إلى محاولة معرفة مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، على إعتبار ما يحمله هذا المشروع من طموحات للتعاون في مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة من جهة، وكذا من منطلق الرغبة في الإستفادة مما يتيحه إقتصاد قوي ورائد كإقتصاد الإتحاد الأوروبي.

وقبل التفصيل في الإجابة عن إشكالية الدراسة بصفة مباشرة، كان لابد من التعرض للأدبيات التي إهتمت بموضوعي التنمية المستدامة والشراكة الدولية، وتمخض عن ذلك التوصل إلى إمكانية المساهمة الفعالة للشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكده مختلف الخبراء، وجسد في هذا الإطار المؤتمرون الذين حضروا قمة ريو سنة 1992 مبدأ الشراكة والتضامن الدولي كمبدأ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وتحصل الفعالية خاصة إذا كانت بين بلدان متفاوتة المستويات التنموية. وللإحاطة بالموضوع تعرضنا للتفصيل في مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية والمغاربية في ظل التحولات والتغيرات الإقتصادية الإجتماعية والبيئية التي يشهدها العالم.

وبالدخول في صلب الموضوع، فمن خلال تناول الجانب النظري والتطبيقي لدور ومساهمة الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، وما أفرزته مختلف بحوثنا ودراساتنا حول جدوى مشروع تكاملي كمشروع الشراكة الأورومتوسطية في دعم جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. تمكننا من التوصل للنتائج التالية:

أ -النتائج الإقتصادية:

- ترتبط مسألة تفعيل مساهمة الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على تحرير التجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، بإعتبارهما أحد أهم اتجاهات الشراكة الدولية. وفي هذا الإطار، تعد التجارة الدولية رهان أساسي للدول لإشباع مختلف حاجياتها من السلع والخدمات، وعاملا مهما للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نشر المعرفة والتكنولوجيا، إضافة لإتاحتها الفرصة للإستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل. كما يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في دعم النمو الإقتصادي المستدام للدول المضيفة من خلال عديد المزايا التي يوفرها؛ كالخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية، نشر التكنولوجيا ونقلها، حفز المنافسة المحلية.
- المساهمة الكبيرة لإتفاقيات الشراكة المبرمة في رفع نسب المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الشريكة، غير أن هذه المساهمة مست في مجملها هيكل الواردات المغاربية من دول الإتحاد الأوروبي، وهذا ما تجسد، في الجهة المقابلة، في ضعف مساهمة الدول

المغاربية الشريكة في الصادرات العالمية نحو دول الإتحاد الأوروبي. وكذا في عدم تمكن الدول المغاربية لحد الآن من تنويع صادرتها نحو الطرف الأوروبي؛

- تزايد العجز في الموازين التجارية لكل من المغرب وتونس في مبادلاتهما التجارية مع الإتحاد الأوروبي بفعل التزايد الكبير في الواردات مقابل إنخفاض أو إستقرار الصادرات في مستويات ضعيفة. وكذا إرتفاع مستمر للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، رغم تسجيلها فائض مستمر لميزانها التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي، طوال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون، هذا الفائض كان بسبب إرتفاع أسعار المحروقات.
- إستمرار الدول المغاربية في تسجيل مستويات منخفضة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة الأوروبية منها، مقارنة بما تستقطبه دول الجوار المنخرطة في مشروع الشراكة الأورومتوسطية على غرار مصر، لبنان، إسرائيل، وتركيا، وهذا بسبب هشاشة وعدم كفاءة مناخها الإستثماري، إذ في هذا الشأن ما تزال الدول المغاربية تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات مناخ الأعمال.
- تمثل نسبة الإستثمار الأجنبي إلى نسبة المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول المضيفة مقياسا يعتمد عليه في تقييم قوة الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فعالية الشراكة الدولية، وهذا ما تم الإعتماد عليه للحكم على ضعف أو قوة مساهمة الشراكة في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. حيث وصلت هذه النسب إلى مستويات دنيا.

ب- النتائج الإجتماعية

- إستمرار إرتفاع الواردات الغذائية المغاربية من الإتحاد الأوروبي (بصفة خاصة الواردات الغذائية الجزائرية) من جهة، ومن جهة أخرى ضعف رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في القطاعات الإستراتيجية كالصناعات الغذائية، تعبر عن تبعية غذائية كبيرة، وتنذر عن تنامي تهديد خطر الأمن الغذائي في الجزائر؛
- إستمرار الفجوة في مستويات الدخل الفردي في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي في الإرتفاع والإتساع، وبالتالي فإن أثر الشراكة في خلق وتحقيق التقارب كان ضعيفا؛
- عدم إدراج قضايا الأمن الغذائي كقضايا أساسية للتعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الشريكة. وفي هذا الإطار، فإن إستقطاب البلدان المغاربية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات الغذائية والزراعية بقى ضعيفا جدا في ظل الشراكة، وبالتالي لم تتمكن الدول المغاربية من الإستفادة من التكنولوجيا الأوروبية في المجالات الزراعية والغذائية؛

- مختلف سياسات الهجرة التي إتبعتها الدول الأوروبية تجاه الدول المغاربية، والمعتمدة أساسا على الهجرة الإنتقائية، لم تكن فعالة لبلورة إستراتيجية أورو- مغاربية متوسطية مشتركة تسمح بإنسجام إقليمي على إدارة الهجرة؛

ج- النتائج البيئية

- ضعف مساهمة الشراكة في معالجة التحديات والمشاكل البيئية المشتركة بسبب ضعف الأغلفة المالية المخصصة لمختلف برامج التعاون والشراكة في المجالات البيئية، وهذا بالرغم من جدية هذه البرامج، كما أنها غير كافية من خلال الأرقام والمؤشرات الضعيفة للإستدامة البيئية التي تحققها الدول المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة؛
- ضعف الإهتمام بالشراكة في ميادين تطوير الطاقات المتجددة، فالدول المغاربية تتميز بضعف ميزانياتها المخصصة للطاقات المتجددة، بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه في تحسين أمن الطاقة ومواجهة التغير المناخي على الصعيدين الوطني واالإقليمي. بالإضافة إلى ضعف التمويل المخصص للبرامج المتوسطية للطاقة الشمسية؛

وكنتيجة عامة خلصت إليها الدراسة، فإن الإنجازات التي حققتها الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية لم تكن في مستوى التحديات والرهانات الكبرى التي تواجه هذه الدول، وبالتالي فالشراكة لم تتوافق ولم تساهم في تحقيق أهداف وأولويات العمل الخاصة أساسا بمبدأ تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، وبالخصوص في الجزائر.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة من خلال علاقات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية والجزائر في إطار إتفاقيات الشراكة المبرمة، يمكن إيراد الإقتراحات التالية:

- إعطاء الأولوية لإلغاء الحواجز غير الجمركية الأوروبية والتخفيف من القيود الإدارية ولاسيما ما تعلق بالمواصفات. والإهتمام برفع نسب تدفق الإستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الدول المغاربية الشريكة؛
- إزالة أو على الأقل التقليل من شروط السياسات الزراعية الأوروبية التي تطبقها دول الإتحاد الأوروبي حماية لزراعتها، وذلك قصد فسح المجال أمام صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية والغذائية للنفاذ إلى أسواق الإتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، فإن تحرير تجارة المنتجات الزراعية من شأنها رفع الإنتاج الزراعي ومضاعفة مردوديته، تشجيع التخصص

وتعزيز المزايا النسبية للدول المغاربية الشريكة على غرار المغرب، وخفض العمالة الفصلية المهاجرة.

- دعم الإتحاد الأوروبي لقطاع الزراعة في الدول المغاربية الشريكة، كون الزراعة في هذه الدول تشكل المهنة الأساسية لعدد معتبر من السكان، ولأنها تمثل القاعدة الأساسية لكل مشاريع التنمية المستدامة والإستقرار بهذه الدول؛
- العمل على تحرير قطاع الخدمات من شأنه أن تكون له إيحابيات على الصعيد الإجتماعي من خلال مساهمته في تقليص البطالة؛
- تشجيع التكامل جنوب–جنوب، وخاصة من خلال تفعيل مشروع التكامل المغاربي، والذي من شأنه أن يرفع فعالية الإنتاجية في الدول المغاربية ويقوي المركز التفاوضي لهذه الأخيرة في إطار شراكتها مع الإتحاد الأوروبي؛
- ترقية التعاون في مجال إقتصاد المعرفة، وخاصة في مجالات الرأسمال البشري، الإبتكار، البحث والتطوير. وفي هذا الإطار، فإن الفارق الكبير في مجالات الإختراع والإبتكار بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الشريكة يعيق تحقيق الدول المغاربية للتقارب مع المواصفات والمعايير الأوروبية؛
- العمل على توجيه المساعدات المالية والتقنية الأوروبية للدول المغاربية الشريكة نحو المشاريع التي تهتم بالرأسمال البشري، البحث والتطوير والهياكل القاعدية، وكذا ترقية التعاون في القطاعات الإقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، كصناعة السيارات على سبيل المثال؛
- تحسين المناخ التجاري والإستثماري في الدول المغاربية الشريكة. ولابد على هذه الأخيرة أن تغير من هيكل تخصصها الإنتاجي نحو المنتجات ذات الكثافة التكنولوجية العالية لترقية ورفع النمو وإستدامته؛
- تطوير سوق إقليمية للطاقة الخضراء وتعميق التعاون في البحث والتطوير في هذا المجال.

في الأخير، ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع، نرى أنها بالإمكان أن تشكل إشكاليات بحث وهي:

- دور الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز التنافسية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية؛
- أثر الشراكة الأورومغاربية في تفعيل تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو المستدام في الدول المغاربية؛
- الشراكة الأوروجزائرية، من الشراكة على أساس التجارة إلى الشراكة على أساس النمو المستدام؛
- أثر الشراكة على التماسك الإقتصادي والإجتماعي في الفضاء الأورومغاربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو حرب عثمان. الإقتصاد الدولي. عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
2. أبو قحف عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
3. أحمد إبراهيم أحمد. التكتلات الاقتصادية الدولية والوطن العربي. القاهرة: دار المعارف للنشر، 2005.
4. الكواز أحمد. إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي : الحالة العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2010.
5. الحبيب فايز إبراهيم. نظريات التنمية والنمو الإقتصادي. المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك سعود. 1985.
6. النجار سعيد. النظام الإقتصادي العالمي على عقبة القرن الواحد والعشرين. القاهرة : رسائل النداء الجديد، 1996.
7. السواعي خالد محمد. التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها. ط1. الأردن : عالم الكتب الحديث بإربد، 2010.
8. بكري كامل. الاقتصاد الدولي– التجارة الخارجية و التمويل–. الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ.
9. دياب محمد. التجارة الدولية في عصر العولمة. ط1. لبنان : دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
10. يسري أحمد عبد الرحمان. الاقتصاديات الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
11. نصر ربيع. "رؤية للنمو الإقتصادي المستدام في سوريا". مجلة جمعية العلوم الإقتصادية السورية. 2004.
12. حشاد نبيل. الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
13. مدحت مصطفى محمد وعبد الظاهر أحمد سهير. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

14. موسشيت دوجلاس. مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

15.محمد محمود يونس وعبد النعيم محمد مبارك. أساسيات علم الإقتصاد. مصر: الدار الجامعية، 1985.

16.مصطفى قاسم خالد. إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية:الدار الجامعية، 2007.

17.عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في النمو. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003.

18.عبد الحميد عبد المطلب. إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز. ط1. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006.

19.عبد المطلب عبد الحميد. المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

20.عبد المطلب عبد الحميد. السياسات الإقتصادية (تحليل كلي). الجزء الثاني، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002.

21.عبد المطلب عبد الحميد. العولمة والاقتصاديات والبنوك. الطبعة الأولى. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2001.

22.عبد المطلب عبد الحميد. مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الإقتصادية العالمية. ندوة مستقبل المناطق الحرة في ظل المتغيرات العالمية، 29 أوت 1996، بور سعيد : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1996.

23.عبد المقصود مبروك نزيه. الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية. الطبعة الأولى. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007.

24.عوض الله زينب حسين. الاقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا–. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

25.عليان عبد الرحيم خليل. الإقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. معهد الإدارة العامة بالسعودية، مركز البحوث، 2009.

26.عمر حسين. الاقتصاد و العولمة. مصر: دار الكتاب الحديث، 1998.

27.فريدريك شرر. تعريب على أبو عمشة. نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. الأردن : مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002.

28.سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

المذكرات:

1. الشرابي محمد ذنون محمد. تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987–2003). رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، 2005.
2. باحوص خليدة. أثر التحرير التجاري متعدد الأطراف على دول جنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية. تخصص إقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008.
3. زايد مراد. دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
4. حداد محمد. العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر. أطروحة دكتوراه. تخصص علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
5. حشماوي محمد. الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
6. عبد القادر بلخضر. إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.
7. عزة فؤاد نصر إسماعيل. أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي. رسالة ماجستير. تخصص إقتصاد، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
8. عمورة جمال. دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
9. فضيل فارس. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. تخصص تحليل إقتصادي. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مارس 2004.

10. رميدي عبد الوهاب. التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة. أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية. تخصص التخطيط. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
11. شامي رشيدة. المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
12. شريط عابد. دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي–. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

الملتقيات:

1. بن عيسى عنابي. تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية بيئية أم واقع اقتصادي. الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10–11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.
2. بعداش عبد الكريم وحوشين كمال. إنعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08–09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004.
3. براهيمي زرزور وحفيظ عبد الحميد. دور الشراكة الأجنبية في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة FERPHOS. الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
4. براق محمد. دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التكنولوجيا في الدول النامية مع دراسة تقييمية للتعاون التكنولوجي الأورومتوسطي. الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بشار: المركز الجامعي ببشار، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
5. جلطي غالم و بن منصور عبد الله. إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي. الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 21–22 ماي 2002، البليدة : جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

6. هلال محسن. اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية الفرص والتحديات. مؤتمر الشراكة العربية الأوروبية وآثارها على الصناعة والتجارة العربية الدوافع والتحديات. 8-11 سبتمبر 2007، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس.

7. حسن بهلول محمد بلقاسم. الأمن الغذائي ومستقبل التعاون الأوروبي المغاربي. المنتدى الدولي: المغرب 2030 في محيطه الأورومتوسطي وأفق الإتحاد من أجل المتوسط، 23-24 ماي 2008، سخيرات، المغرب، 2008.

8. طيبي الطيب وحجاب عيسى، فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.

9. مسعوداوي يوسف. آثار الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاديات العربية. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004.

10. سالم سلمان سلامة. تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة –التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة– ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2007.

11. سحر قدوري الرفاعي. التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، سبتمبر 2006، تونس، جامعة الدول العربية بالقاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

12. عبدوس عبد العزيز و دحماني محمد. الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة القدرة التنافسية للدول –تجربة الجزائر–. الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. بشار: المركز الجامعي ببشار، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

13. عيسى محمد عبد الشفيع. السياق الدولي لإشكالية الإستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م ، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

14.عماري عمار. إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

15.عريقات حربي محمد موسى. التحديات التي تواجه تجارب التكامل الإقتصادي العربي. مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، 20–21 سبتمبر 2004، الجامعة الأردنية بعمان، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

16.فادية عبد السلام. المشاركة الأورو–عربية الحالة المصرية. الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 9/8 ماي 2004، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004.

17.فلاحي صالح. الأبعاد الإقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة. الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

18.فريجة حسين. التنمية المستدامة أبعادها الإقتصادية والإجتماعية. الملتقى الدولي الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10–11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.

19.قدي عبد المجيد. الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22–23أفريل2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003.

20.قدي عبد المجيد. الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات. الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، 8–9 ماي 2004، سطيف: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

21.قويدر بوطالب وجميل عبد الجليل. الإتحاد المغاربي بين مبادرة النيباد وإتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. مؤتمر التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها، القاهرة، 5–7 نوفمبر 2010، مصر.

22.قويدري محمد. اثر المشروعات المشتركة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي. الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، 30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف.
23.قطاف ليلى. إتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية. الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
24.رحامنية سعيدة. مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد. الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10–12 نوفمبر 2009، المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009.
25.شمام عبد الوهاب. إتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية: أوجه التكامل والتباين. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. 08–09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2004.
26.خبابة عبد الله. التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م ، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

المحاضرات:

1 -عماري عمار. محاضرة حول عرض لأهم الأدبيات التقييمية للإستثمار الأجنبي المباشر، ماي 2011، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
2 -صالحي صالح. محاضرة حول عرض لأهم الأدبيات التقييمية للإستثمار الأجنبي المباشر، ماي 2011، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

المجلات:

1. العيسوي إبراهيم. تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد 194، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1995.

2. الخواجة ليلى أحمد. " العولمة، السياسات الإجتماعية وأسواق العمل في الدول العربية: المفاهيم والعلاقات التشابكية". مجلة نداء الجنوب، 2002، العدد 02، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

3. بن هاني محمد. "دور البرلمانات في دعم عملية التنمية المستدامة". مجلة البرلمان العربي. 2005، أفريل، العدد 93.

4. وزارة المالية المغربية. التقرير الإقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2008.

5. فلاحي صالح عمر. "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتنساع الفقر في الجنوب". مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، العدد الثالث.

6. كربالي بغداد وحمداني محمد. "إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر". مجلة علوم إنسانية، 2010، جانفي، العدد 45.

7. محمود الإمام محمد. "إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي". مجلة بحوث إقتصادية عربية، 1997، العدد السابع.

8. سعيدي وصاف."تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات". مجلة الباحث، 2002، العدد 01، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

9. سرور أحمد فتحي. "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الأورو–متوسطية". جريدة الأهرام، السنة 128، 2004، العدد 42863، مصر.

10.علاوي محمد حسين. "الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي". مجلة الباحث. 2009–2010، العدد السابع.

11.صديق ثريا حسن. العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي؛ تجربة السعودية والسودان. مجلة دراسات إقتصادية، 2006، المجلد السادس، العدد 11 ، 2006.

12.صندوق النقد الدولي. الآثار المحتملة لنتائج جولة الأوروجواي على الدول النامية منخفضة النمو. مجلة آفاق الاقتصاد العالمي. نيويورك، 1994.

13.قدي عبد المجيد وعبيرات مقدم. العولمة وتأثيرها على الإقتصاد العربي. مجلة الباحث، 2002، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة.

14.تركماني عبد الله. كيفية التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات. مجلة الحوار المتمدن، العدد 2491، 10 ديسمبر2008.

مواقع الإنترنت:

1. الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر: <www.ons.dz>
2. الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الجزائرية: <www.mtess.gov.dz>.
3. المديرية العامة للجمارك الجزائرية: <www.douane.gov.dz> .
4. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: <www.andi.dz>.
5. الموقع الرسمي للبرنامج الأورومتوسطي للأمن في النقل البحري:<www.safemed-project.org>.
6. الآلية الأوروبية للجوار والشراكة [على الخط]. متوفر على : <www.enpi-info.eu> .
7. موقع المفوضية الأوروبية : <www.ec.europa.eu/culture> .
8. موقع شبكة البيئة الآن الإلكترونية المصرية: <www.ennow.net>.
9. موقع عراقيون في الدنمارك: <www.iraker.dk>.

المراجع باللغات الأجنبية

Ouvrages :

1. ALAYA Marouane. **« Investissement direct étranger et croissance économique ; une estimation à partir d'un modèle structurel pour les pays de rive sud de la méditerranée »**. France : Les cahiers de l'IRD, 2006.
2. ARROUS Jean. **Les théories de la croissance** .Paris : éditions du seuil, 1999.
3. AUBERTIN Catherine et VIVIE Franck Dominique. **Le Développement durable ; enjeux politiques économiques et sociaux**. Paris : IRD Edition, 2005.
4. BADDACHE Farid. **Le développement durable tout simplement**. Paris: Editions EYROLLES, 2008.
5. BURGENMEIER Beat. **Politiques économiques du développement durable**. 1er Edition, Bruxelles : De Boeck, 2008.
6. COHEN-BACRIE Bruno. **Communiquer efficacement sur le développement durable**. Paris : les éditions DEMOS, 2006.
7. COULLET-DEMAIZIERE Corinne. **Au-delà de l'écologie développement durable**. France : AFNOR Editions, 2010.
8. DIBEGEON Olivier. **Piloter un développement responsable : quels processus pour l'entreprise?**. 3éme édition, Paris : Pearson éducation France, 2009.
9. JACQUEMOT Pierre. **La firme multinationale : une introduction économique**. Paris : édition Economica, 1990.
10. GUERRIEN Bernard. **Dictionnaire d'analyse économique**. Troisième édition, Paris : Edition La Découverte, 1996.
11. GUILLOCHON B et KAWECKI A. **Economie Internationale ; commerce et macroéconomie**, 6éme Edition, paris : DUNOD, 2009.
12. LATTIMORE Ralph et LOVE Patrick. **Le commerce international; libre, équitable et ouvert?**, Editions OCDE, 2009.
13. PUECH Michel. **Développement durable : un avenir à faire soi même**. Paris : Editions le Pommier, 2010.
14. ROMER David, Traduit par MAZEROLLE Fabrice. **Macroéconomie Approfondie**. Paris : Edition science international, 1997.
15. TERSEN Denis et BRICOUT Jean-luc. **L'investissement international**. Paris : ARMAND COLIN, 1990.

Thèses :

1. GOUIYD Siham. **Relations Maroc-union européenne : évolution historique et répercussions socio-spatiales**. thèse de doctorat de géographie. France : universités de CERGY-PONTOISE, école doctorale de droit et sciences humaines et sociales, 2008.
2. NGOUHOUA Ibrahim. **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économiques**. Thèse de doctorat non publiée. France : université du sud toulon-var, faculté des sciences économiques et de gestion, Mars 2008.

Rapports et revues :

1. ABIS Sébastien. **« Panorama économique et commercial des pays arabes méditerranéens »**. Les notes d'alerte du CIHEAM, 2008, 13 Novembre, N° 52.
2. AIT KADI M et BENOIT G. **L'union pour la méditerrané face aux crises alimentaires, de l'eau et du climat** [en ligne]. Les notes d'analyses du CIHEAM. Etude N°42, décembre 2008, Disponible sur : <www.planbleu.org>.
3. ANIMA investment network. **Impact de la crise sur les pays MED. Commission européenne**, novembre 2010.
4. ANIMA Investment Network. Invest in med 2008. Barcelone ; **processus inachevé**.
5. ANIMA Investment Network. **IDE vers MEDA 2007 la bascule**. Étude N° 01. mai 2008.
6. ANIMA Investment Network. **La Méditerranéen entre croissance et révolution, IDE et partenariats vers les pays MED en 2010**. Etude N°21. Mars 2011.
7. ANIMA investment network. **La carte des investissements en Méditerranée. Guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, commission européenne, Janvier 2010.
8. BLANC Frédéric et GALAL Ahmed. **Le défi de l'emploi dans les pays méditerranéens**. FEMISE RESEARCH PROGRAMME, Recherche N° FEM3D-02, Novembre 2007.
9. CHATER Khalifa. **L'Euromed à l'heure de la régionalisation, association des études internationales**, Tunisie, 2010.
10. CNUCED. **Rapport sur l'investissement dans le monde 2009**.

11.COGNEAU Denis. **Migrations internationales, libre échange et intégration régionale**, novembre, 2000.
12. Commission européenne. Instrument européen de voisinage et de partenariat. **Document de stratégie 2007-2013. Programme indicatif national 2007-2010 pour l'Algérie**.
13. Commission européenne. **Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association Algérie- UE**, 3 novembre 2009.
14. Commission européenne. **Union européen-Algérie 1979-2009 ; 30 ans de coopération**, 2010.
15. Commission européenne. **IEVP document de stratégie régionale. Programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat Euro-méditerranéen**. 2007.
16. Commission Européenne. **Evaluation des opérations d'aide budgétaires de la commission européenne à la Tunisie**, rapport final, Volume 2, Mars 2011.
17.DEBLOCK Christian. **Régionalisme économique et mondialisation : que nous apprennent les théories**, Centre Etudes Internationales et Mondialisation de Montréal. université du QUIBEC. Octobre, 2005.
18.Délégation de l'union européenne en Algérie. **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie 2010**.
19.GRIFFON Michel et HOURCADE Jean-charles. **« Le développement durable à l'épreuve des relations nord-sud ».** Revue projet, 2002, N° 270.
20.HERVIEU B, CAPONE R et ABIS S. **Pour un développement durable et responsable en méditerranée**. Les notes d'analyses du CIHEAM. Etude N°15, octobre 2006.
21. Investir en méditerranée. **Med statistiques : Toutes les statistiques dont vous avez besoin afin d'investir en méditerranée**, étude N°9, commission européenne, mars 2010.
22.JACOB-NASSIMIAN Charline. **Maroc : état des lieux de la coopération internationale et des investissements internationaux**, juillet 2010.
23. Jacques Lauriol. **« le développement durable à la recherche d'un corps de doctrine »**. Revue française de gestion, 2007, N°05.
24.JAMET Jean-François. **« Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir? »**. 07/07/2008, questions d'Europe, N°105.
25. Les Etudes IPEMED. Construire la méditerranée. **Méditerranée 2030; panorama et enjeux géopolitiques, humaines et économiques**, 2010.
26.LEVEAU Remy. **Le partenariat euro-med,** rapport du groupe de travail du site de la documentation française, Paris, 2000.

27.L'institut européen de l'administration publique. **Rapport sur la politique de concurrence dans le partenariat euro-méditerranéenne**. centre européen des régions, 30 juin 2007.
28.MAHLSTEIN kornel. **« Le rôle des IDE dans le secteur agricole »**. Revue de politique économique, berne, septembre, 2010.
29.MAGNAN-MARIONNET François. **Le partenariat économique et financier euro-méditerranéenne**. Bulletin de la banque de France, N°168, décembre, 2007.
30.MAINGUY Claire. **« L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement »**, revue Région et Développement, 2004, N° 20, France.
31.Meda & le fonctionnement du partenariat du partenariat euro-méditerranéen. Ateliers méditerranéens internationaux- AMI-, institut de la méditerranée, juin 2000.
32.Mémento : **Critères de développement durable appliqués aux actions de coopération et de solidarité international**. France : haut conseil de la coopération internationale, janvier 2005.
33.MOISSERON Jean-yves. **« Du processus de Barcelone à l'union pour la méditerranée : une gouvernance introuvable »**. Développement et sociétés, université de paris, novembre 2008.
34.NASSIM I. **démantèlement tarifaire dans le cadre de l'accord d'association**; des pertes de 8.7 milliards de dollars à l'horizon 2017. quotidien économique LE MAGHEREB, 16 JUIN 2010.
35. Rapport du Conseil d'analyses économiques 2010. **IDE et performances des entreprises**. Paris : Direction de l'information légale et administrative.
36. Rapport du FEMISE 2005, le partenariat euro-méditerranéenne : 10 ans après Barcelone, acquises et perspectives.
37. Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen 2011. **Les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale**. Octobre 2011.
38.Rapports doing business 2008, 2009, 2010.
39.Rapport de la banque mondiale sur le développement dans le monde 2009.
40. Rapport du Plan bleu. **Changement climatique et énergie en méditerranée**. Centre d'activités régionales. Juillet 2008.
41. Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen. **Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins**. Commission européenne, novembre 2010.
42.Rapport final sur l'évaluation de la coopération de la commission européenne avec la Tunisie. volume2. Commission européenne, mai 2011.

43. RASTOIN JL et CHERIET F. **sécurité alimentaire en méditerranée ; un enjeu géostratégique majeur**. Les notes IPEMED Etudes et analyses, N°06, Janvier 2010.
44. Plan bleu. **Suivi de la stratégie méditerranéen de DD : principaux indicateurs, actualisation 2011**. Centre d'activités régionales, mai 2011.
45. PNUE. **Stratégie Méditerranéenne pour le Développement Durable SMDD**. Plan d'Action pour la Méditerranée PAM. 2006.
46. SOLDO Edna et MOUSTIER Emannuelle. **« La coopération décentralisée : un élan pour le développement culturel durable dans l'espace euro-méditerranéen »**, revue développement durable & territoires, N°1, Vol 01, Mai 2010, France.
47. TOUREV Pierre. **Les limites du libre échange**. Les cahiers de toupie, avril, 2006.
48. UNCTAD, World Investment Report, 2009.
49. VAN BRABANDT Hugues. **Le partenariat Euromed : dix ans depuis Barcelone**, Policy paper, les euros du village, octobre 2005.
50. WINTREBERT Raphael. **« Libre échange, protectionnisme : comment sortir d'un faut dilemme ? »**. Fondation pour l'innovation politique, septembre 2007, France.

Colloques et séminaires:

1. APOTEKER T, LOHEZIC M et CROZET E. **l'intégration économique régionale au moyen orient : conditions requises et possibilités futures**, colloque internationale sur les nouvelles frontières de l'UE, 16-17 mars 2005, Marrakech, Maroc.
2. Commission économique africaine. **L'union du Maghreb arabe et développement durable. Atelier sur les cadres institutionnel et stratégique du DD en Afrique**, 7/9 mars 2011, Addis abeba.
3. COUTROIS Jean pierre. **Le processus de Barcelone : nouvelles perspectives**. Colloque international sur le partenariat euro-méditerranéen, 14/12/2001, Bruxelles, 2003.
4. EL MERZOUKI A et SOLHI S. **Relations Europe-Maghreb dans le cadre de la PEV : évaluations et perspectives**. Colloque internationale sur la nouvelle politique de voisinage, 1-2 juin 2007, Tunis : université Tunis el Manar à Hammamet, faculté des sciences économiques et de gestion, Tunisie.

5. EL MOUJADIDI Noufissa. **Ide, croissance économique et développement local durable : quelles relations et quelles perspectives?**, colloque international sur les enjeux économiques, sociaux, et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et de proche orient, 19-20 octobre 2007, Maroc, 2007.
6. FERGUENE Améziane. **Coopération régionale et ouverture internationale ; l'Algérie dans le partenariat euro-méditerranéen**. Colloque international « monde arabe » sur le thème : le partenariat euro-méditerranéen ; construction régionale ou dilution dans la mondialisation, 26-27 MAI 2006, Turquie : université Galatasaray, Istanbul.
7. JAMET Jean-françois. **Intégration régionale : processus de Barcelone et union pour la méditerranée, quels scénarios pour l'avenir ?**. forum « Maghreb 2030 dans son environnement euro-méditerranéen et dans la perspective de l'union pour la méditerranée, 23-24 mai 2008, Shrikat, Maroc.
8. MAROC : mémorandum économique pays, **promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et compétitivité**. Volume 2 : étude de base. Banque mondiale. Groupe développement économique et social région Moyen-Orient et Afrique du nord, 14 mars 2006.
9. KHELADI Mokhtar. **Partenariat Algérie-union européen et mise à niveau des entreprises algériennes**. Colloque international « monde arabe » sur le thème : le partenariat euro-méditerranéen ; construction régionale ou dilution dans la mondialisation, 26-27 MAI 2006, Turquie : université Galatasaray, Istanbul.
10. RIGAR Sidi Mohamed. **L'impact du partenariat euro-marocain sur le processus de réformes au Maroc**. Colloque EMMA : « Europe-méditerranée : relations économiques internationales et recomposition des espaces », 4/5 juin 2004, Madrid.

Internet :

1. Banque d'Algérie, **plusieurs bulletins statistiques** [en ligne]. **<http://www.bank-of-algeria.dz/>**.
2. Banque européen d'investissement. **Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat** [en ligne]. Disponible sur **:<www.eib.org>.**
3. fonds monétaire internationale. **Direction du commerce** [en ligne], disponible sur **:<www.imf.org>.**

4. GAUTIER Charles. **Le projet de banque euro-méditerranéenne avance** [en ligne]. Le 22/08/2010, disponible sur: **<www.lefigaro.fr/conjoncture>.**
5. Institut Européen de Recherche sur la Coopération Méditerranéenne et Euro-Arabe. **La coopération euro-méditerranéenne** [en ligne]. Disponible sur : **<www.medea.be/fr>.**
6. Institut Européen de Recherche sur la Coopération Méditerranéenne et Euro-Arabe. **Programme MEDA** [en ligne]. Disponible sur : <www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-méditerranéenne/programme-meda>.
7. La documentation française. **Politique européenne de voisinage** [en ligne], disponible sur : **<www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/liens.shtml>.**
8. **La politique énergétique nationale**. Disponible sur le site: **<www.mem-algeria.org>.**
9. Le quotidien économique le Maghreb. **Vers la création d'une banque de développement pour la méditerranée** [en ligne]. Le 01/03/2010, disponible sur **:<www.le maghrebdz.com>**
10. Le site du cercle des européens : **<www.ceurpeens.org/sommet-de-copenhague-l-europe-a-ete-incapable-de-faire-une-voix.html.>.**
11. Le site officiel du programme Euromed MED-ENEC : **<www.med-enec.com>.**
12. Le site officiel du programme euromed MED-EMIP : **<www.med-emip.eu>.**
13. Le site officiel de la commission européenne : **<www.europa.eu.>.**
14. Le site des statistiques de la commission européenne: **<www.eurostat.eu>.**
15. Le site officiel de l'organisation mondiale du commerce : **<www.omc.com>.**
16. Le site officiel de la commission européenne : **< www.europa.eu>.**
17. Le site officiel du forum euro-méditerranéen des instituts de sciences économiques : **<www.femise.org>.**
18. Le site officiel du programme invest in med : **<www.invest-in-med.eu.>.**

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين الصيغة التقليدية والجديدة للتكامل الإقتصادي الإقليمي.	40
2	عرض شامل لأهم البرامج الأورو- متوسطية في إطار الشراكة الثقافية	102
3	قوائم السلع والمنتوجات التي تم الإتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس).	111
4	قوائم السلع والمنتجات التي تم الإتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة المغرب).	113
5	متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010.	125
6	رصيد الميزان التجاري للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2009	141
7	تطور حصة الإتحاد الأوروبي من واردات الدول المغاربية في الفترة 2000-2009.	142
8	تطور حصة الإتحاد الأوروبي من صادرات الدول المغاربية في الفترة 2000-2009	143
9	تطور نسب مبادلات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية في الفترة 2003-2007.	144
10	مؤشرات تنوع وتمركز مبادلات الدول المغاربية.	145
11	الحصص النسبية لصادرات المنتجات الزراعية مقارنة بالصادرات الإجمالية للدول المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي بين سنتي 1995 و2009	146
12	الميزان التجاري للدول المغاربية لتجارة المنتجات الزراعية مع الإتحاد الأوروبي لسنة 2007.	147
13	حصة المنتجات الصناعية في الصادرات المغاربية في سنتي 1995 و2009.	148
14	حصص صادرات الدول المغاربية المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة. بين 1995 و 2009.	147
15	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2009.	150
16	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو الخارج في الفترة 2001-2005.	152

17	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغاربية في الفترة 2003-2010.	153
18	نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإستثمارات الإجمالية خلال الفترة 2004-2008.	154
19	مخزون الدول المغاربية من الإستثمار الأجنبي المباشر سنوات 1990، 2000 و2009.	154
20	مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في الناتج الداخلي الخام للدول المغاربية للفترة 2004-2009	155
21	تطور دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2011.	157
22	ترتيب الدول المغاربية حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011	158
23	حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصناعات الغذائية في الدول المغاربية للفترة 2007-2008.	160
24	التحويلات المالية للمهاجرين نحو الدول المغاربية للفترة 2004- 2009	163
25	مؤشرات الاستدامة البيئية في الدول المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011	166
26	أهم المشاريع البيئية الموجهة للدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية	169
27	التعهدات والمساعدات الممنوحة للجزائر في إطار برنامج ميدا 1 و2.	178
28	المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم خلال الفترة 2006-2010	187
29	المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2010	188
30	مكونات هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية لسنة 2010	189
31	واردات الجزائر من مختلف السلع التي تضمنها إتفاق الشراكة في الفترة 2005-2008.	190
32	صادرات الجزائر من السلع التي تضمنها إتفاق الشراكة خلال الفترة 2005-2008.	190
33	أهم ممولي الجزائر من المنتجات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2008	191
34	الوجهة والمصدر الرئيسي للمبادلات التجارية الجزائرية لسنة 2010.	192
35	قوائم المنتجات الصناعية التي تستفيد من عملية التفكيك الجمركي	194
36	تطور متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2008.	195
37	نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام وكذا إلى الإستثمارات	198

	الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2004–2009.	
38	تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة 2003–2008.	**200**
39	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2003–2008	**202**
40	تطور مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر حسب تقرير doing business في الفترة 2008–2010.	**203**
41	تطور القوة العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة 1999–2007.	**208**
42	وضعية التنمية البشرية في الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011	**211**
43	مؤشرات الاستدامة البيئية في الدول المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.	**217**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكـــــل	الصفحة
1	خريطة التبادل الحر الأورو متوسطي المؤطر.	94
2	تطور متوسط الناتج الفردي في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2009.	130
3	تطور رصيد الميزان التجاري للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي في الفترة 2000–2009.	142
4	تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائـــر خلال الفترة 2004–2009.	197
5	تطور مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1995–2008.	199
6	حصة مختلف دول الإتحاد الأوروبي في التدفقات الإستثمارية نحو الجزائر خلال الفترة 2003–2008.	201
7	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2009.	209

قائمة المختصرات

الكلمة المختصرة	الإسم الكامل
PNUE	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
CMED	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
FEM	الصندوق من أجل البيئة العالمية
P.N.U.D	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
OCDE	المنظمة الدولية للتعاون والتنمية
CNUCED	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
QIZ	المناطق الصناعية المؤهلة
GAAT	الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية
MEDA	صندوق دعم الشراكة الأوروبية–المتوسطية
APEM	الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية
PSEM	دول جنوب شرق المتوسط
FEMIP	التسهيلات الأورومتوسطية للإستثمار والشراكة
PEV	سياسة الجوار الأوروبية
IEVP	الآلية الأوروبية للجوار والشراكة
FEMISE	المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الإقتصادية
UPM	الإتحاد من أجل المتوسط
SMDD	الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة
OMD	أهداف الألفية الإنمائية
CMDD	اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة
IDH	مؤشر التنمية البشرية
PIR	البرنامج الإرشادي الجهوي
PIN	البرنامج الإرشادي الوطني
MENA	دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ....ح**
الفصل الأول: التنمية المستدامة والشراكة الدولية؛ مدخل نظري	**1-71**
تمهيد.	**1**
المبحث الأول : الإطار النظري للتنمية المستدامة.	**2**
المطلب الأول : النمو والتنمية في سياق الفكر الإقتصادي.	**2**
المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة.	**6**
المطلب الثالث: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.	**13**
المطلب الرابع: مبادئ التنمية المستدامة.	**19**
المطلب الخامس: التنمية المستدامة؛ تحد جديد للاقتصاد العالمي وللعلاقات شمال / جنوب.	**21**
المبحث الثاني : الشراكة الدولية؛ دراسة نظرية.	**25**
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الشراكة الدولية.	**26**
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للشراكة الدولية.	**30**
المطلب الثالث : إقتصاديات الشراكة الدولية.	**33**
المبحث الثالث: اتجاهات الشراكة الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النامية.	**41**
المطلب الأول: علاقة تحرير التجارة الخارجية في إطار الشراكة الدولية بالتنمية المستدامة.	**41**
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة.	**56**
خلاصة الفصل.	**71**
الفصل الثاني: العلاقات الأورو-متوسطية، من التعاون إلى الشراكة.	**72-128**
تمهيد.	**73**
المبحث الأول : المعالم الرئيسية للاقتصاد العالمي المعاصر.	**74**
المطلب الأول: عولمة الإقتصاد؛ مظاهرها وآفاقها في الدول النامية.	**74**
المطلب الثاني : إعادة ترتيب العالم على أساس التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.	**77**
المطلب الثالث:حتمية المواجهة أو الاندماج في التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالنسبة للدول النامية.	**80**
المبحث الثاني : مسار التعاون الأوروبي المتوسطي.	**85**
المطلب الأول : الخلفية التاريخية لعلاقات التعاون الأورو- متوسطي.	**85**
المطلب الثاني : عملية برشلونة ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية.	**89**

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية « PEV » كبديل لعملية برشلونة.	104
المطلب الرابع : الإتحاد من أجل المتوسط كآلية لتفعيل الشراكة الأورو–متوسطية.	109
المبحث الثالث: واقع العلاقات الأوروبية المغاربية وآفاقها في ظل الشراكة الأورومتوسطية.	111
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للعلاقات الأوروبية المغاربية.	111
المطلب الثاني: الوضعية الإقتصادية لأطراف الشراكة الأورومغاربية.	118
خلاصة الفصل.	128
الفصل الثالث: دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.	172–129
تمهيد.	130
المبحث الأول : تحديات التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.	131
المطلب الأول: تحديات الإستدامة في الإقتصاديات المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.	131
المطلب الثاني: الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.	138
المبحث الثاني: تقييم دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.	142
المطلب الأول: نمو وتطور المبادلات التجارية الأوروبية المغاربية في ظل الشراكة.	142
المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الدول المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.	151
المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية في ظل الشراكة.	153
المبحث الثالث: دور الشراكة الإجتماعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية.	158
المطلب الأول: دور الشراكة في الإستدامة الإجتماعية في الإقتصاديات المغاربية	158
المطلب الثاني: دور الشراكة في الاستدامة البيئية في الاقتصاديات المغاربية	166
خلاصة الفصل	172
الفصل الرابع: دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري	222–173
تمهيد	174
المبحث الأول: الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية	175
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.	175
المطلب الثاني: رهانات وفرص الجزائر من مشروع الشراكة الأورومتوسطية.	181
المطلب الثالث: الإصلاحات في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.	183
المبحث الثاني: دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.	187

المطلب الأول: دور إتفاق الشراكة في تطور المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية.	**188**
المطلب الثاني: دور الشراكة في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.	**197**
المبحث الثالث: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية والبيئية في الجزائر.	**208**
المطلب الأول: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة الإجتماعية.	**208**
المطلب الثاني: مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق الإستدامة البيئية.	**217**
خلاصة الفصل.	**222**
الخاتمة.	**227-224**
قائمة المراجع.	**229**
فهرس الجداول.	**246**
فهرس الأشكال.	**249**
قائمة المختصرات.	**250**
الفهرس العام.	**251**

المخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية مع دراسة حالة الجزائر. هادفة إلى إبراز وتحديد طبيعة هذا الدور ومساهمته في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، ومن خلالها في الإقتصاد الجزائري. وهذا إستنادا على ما يحمله مشروع الشراكة من طموحات للتعاون في مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة والرغبة في تحقيق الإستفادة والمصلحة المشتركتين. وقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على تحليل واقع التعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، من خلال معرفة مدى مراعاة الشراكة لمبدأ التعاون في مجالات رئيسية تمس الأبعاد والجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. ففي مجالات التعاون الإقتصادي ركزنا على تحليل واقع ودور الشراكة في رفع نسب التبادل التجاري وكذا تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة متبادلة. أما فيما يخص المجالات الإجتماعية والبيئية، فقد ركزنا كذلك على عرض وتحليل مختلف برامج التعاون والشراكة في هذه المجالات الحيوية. ولقد أفرز التحليل الذي قمنا به، نتائج تتمحور أساسا حول الفشل النسبي للشراكة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. وأكدت على إهتمام الأطراف المتشاركة الكبير والمفرط على الشراكة الإقتصادية مقابل الإهمال النسبي للشراكة في الجوانب الإجتماعية والبيئية. وتوصلت الدراسة لوضع توصيات، منها تحسين وترقية المناخ الإستثماري في الدول المغاربية، وترقية التعاون في القطاعات الإقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكذا تشجيع التكامل بين الدول المغاربية، وأخيرا تفعيل التعاون في مجالات التنمية البشرية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، التنمية المستدامة، الإتحاد الأوروبي، إتفاقيات الشراكة...

Résumé :

Cette étude a abordé la question du rôle du partenariat euro-méditerranéen dans la réalisation du développement durable dans les économies du Maghreb avec une étude de cas de l'Algérie. Elle a pour but de mettre en évidence et d'identifier la nature de ce rôle et sa contribution pour soutenir la croissance et le développement durable dans les économies du Maghreb, et à travers, dans l'économie algérienne. Ceci est basé sur les ambitions offrais par ce nouveau partenariat qui vise la coopération dans les divers aspects et dimensions du développement durable, et le désir de réalisé des intérêts communs.

Dans cette étude on s'est basé sur l'analyse de l'actualité et la réalité du partenariat entre l'UE et les pays partenaires du Maghreb arabe et l'Algérie en particulier. En détectant l'évolution de la coopération dans les aspects touchant la structure du développement durable dans les économies Maghrébines. Dans les aspects économiques nous avons essayés de connaitre le rôle du partenariat et son impact sur l'évolution de la structure du commerce extérieure et des IDE des pays partenaire. Et en ce qui concerne les aspects sociaux et environnementaux, nous avons également porté notre analyse sur l'efficacité et sur la valeur ajoutée des différents programmes de coopération et de partenariat dans ces domaines critiques. Ainsi, cette analyse nous a montré l'échec relatif de ce partenariat de contribuer à la réalisation des objectifs du développement durable dans les économies Maghrébines. Et ce en soulignant la concentration des parties partenaire sur le partenariat économique, en contrepartie de leur négligence apportée au partenariat dans les aspects sociaux et environnementaux.

L'étude a abouti a mettre des recommandations qui sont axées sur l'obligation de l'amélioration et la modernisation du climat d'investissement dans les pays du Maghreb, et de promouvoir la coopération dans les secteurs économiques à forte valeur ajoutée, ainsi que de promouvoir l'intégration sud-sud entre les pays du Maghreb, et enfin d'encourager la coopération dans les domaines du développement humain et de l'environnement.

Mot clé : partenariat euro-méditerranéen, développement durable, union européen, accords d'association….

المخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية مع دراسة حالة الجزائر. هادفة إلى إبراز وتحديد طبيعة هذا الدور ومساهمته في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، ومن خلالها في الإقتصاد الجزائري. وهذا إستنادا على ما يحمله مشروع الشراكة من طموحات للتعاون في مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة والرغبة في تحقيق الإستفادة والمصلحة المشتركتين. وقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على تحليل واقع التعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، من خلال معرفة مدى مراعاة الشراكة لمبدأ التعاون في مجالات رئيسية تمس الأبعاد والجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. ففي مجالات التعاون الإقتصادي ركزنا على تحليل واقع ودور الشراكة في رفع نسب التبادل التجاري وكذا تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة متبادلة. أما فيما يخص المجالات الإجتماعية والبيئية، فقد ركزنا كذلك على عرض وتحليل مختلف برامج التعاون والشراكة في هذه المجالات الحيوية. ولقد أفرز التحليل الذي قمنا به، نتائج تتمحور أساسا حول الفشل النسبي للشراكة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية. وأكدت على إهتمام الأطراف المتشاركة الكبير والمفرط على الشراكة الإقتصادية مقابل الإهمال النسبي للشراكة في الجوانب الإجتماعية والبيئية. وتوصلت الدراسة لوضع توصيات، منها تحسين وترقية المناخ الإستثماري في الدول المغاربية، وترقية التعاون في القطاعات الإقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكذا تشجيع التكامل بين الدول المغاربية، وأخيرا تفعيل التعاون في مجالات التنمية البشرية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، التنمية المستدامة، الإتحاد الأوروبي، إتفاقيات الشراكة...

Résumé :

Cette étude a abordé la question du rôle du partenariat euro-méditerranéen dans la réalisation du développement durable dans les économies du Maghreb avec une étude de cas de l'Algérie. Elle a pour but de mettre en évidence et d'identifier la nature de ce rôle et sa contribution pour soutenir la croissance et le développement durable dans les économies du Maghreb, et à travers, dans l'économie algérienne. Ceci est basé sur les ambitions offrais par ce nouveau partenariat qui vise la coopération dans les divers aspects et dimensions du développement durable, et le désir de réalisé des intérêts communs.

Dans cette étude on s'est basé sur l'analyse de l'actualité et la réalité du partenariat entre l'UE et les pays partenaires du Maghreb arabe et l'Algérie en particulier. En détectant l'évolution de la coopération dans les aspects touchant la structure du développement durable dans les économies Maghrébines. Dans les aspects économiques nous avons essayés de connaitre le rôle du partenariat et son impact sur l'évolution de la structure du commerce extérieure et des IDE des pays partenaire. Et en ce qui concerne les aspects sociaux et environnementaux, nous avons également porté notre analyse sur l'efficacité et sur la valeur ajoutée des différents programmes de coopération et de partenariat dans ces domaines critiques. Ainsi, cette analyse nous a montré l'échec relatif de ce partenariat de contribuer à la réalisation des objectifs du développement durable dans les économies Maghrébines. Et ce en soulignant la concentration des parties partenaire sur le partenariat économique, en contrepartie de leur négligence apportée au partenariat dans les aspects sociaux et environnementaux.

L'étude a abouti a mettre des recommandations qui sont axées sur l'obligation de l'amélioration et la modernisation du climat d'investissement dans les pays du Maghreb, et de promouvoir la coopération dans les secteurs économiques à forte valeur ajoutée, ainsi que de promouvoir l'intégration sud-sud entre les pays du Maghreb, et enfin d'encourager la coopération dans les domaines du développement humain et de l'environnement.

Mot clé : partenariat euro-méditerranéen, développement durable, union européen, accords d'association….